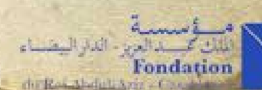
بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الحمد لله الناطق بلسان وحدانيته آثار الظاهرة السابغ بكل كائن من البرية فيه البيان والصلاة
والسلام الأكملان على صفيه وحبيبه رسوله الهادي الرحمة المهداة وعلى آله الخيرة وصحبه
السادات الأنجم الهداة أما بعد فهذه تقاييد الدرر في حواشي المختصر جعلته بعون الله تعالى
للشرح تذييلا ولما قلت ذكرته تبيانا وتكميلا وربما ذكرت أشياء بينت المسالك لافتقار المبتدئ
مثلي إلى ذلك وما حضرت عليه مع قلة البضاعة وعلمت جهلي بهذه الصناعة أن يكون لي حظ
عندما بتحصيل الاطلاع وتعصب لي هو مقام قصير الباع والمرغوب ممن طالع سريرته وكشف شماله
وانبسطت للقبول عينه وانقبضت شماله أن ينظر بعين الرضى فيتم أو يصلح ما رآه مستقيم
أو عارضه ثم يقول كفى المرء نبلا أن تعد معايبه والله تعالى أرغب في أن يجعله للتوفيق وإذاقة
حلاوة التحقيق وتقصر لك شيئا من التعريف بالمصنف رحمه الله تعالى **فنقول** هو الإمام أبو عبد الله
محمد بن العلامة الصالح يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي نسبة إلى بني سنوس قبيلة المعروف
بالمغرب كان رحمه الله إماما علامة عارفا بالله تعالى حافظا محققا عمدة وشيخ الأئمة الأكابر والمحصل أصول
تبحر في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتخرج بمشايخ جلة منهم أبو عبد الله
محمد بن العباس وأبو محمد الحسن علي بن محمد القلصادي وأبو الحجاج يوسف بن أحمد الحسني وأبو عبد
الله الحباك ومنهم الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي وغيرهم وأخذ علم التحقيق عن شيخ
الإسلام الولي الرباني أبي إسحاق إبراهيم بن محمد التازي ألف تلميذه أبو عبد الله محمد بن عمر الملالي مجلدا
في مناقبه وذكر أشياخه وما ظهر من كراماته رضي الله تعالى عنه في حياته وبعد مماته وقال توفي
رضي الله عنه يوم الأحد بعد العصر الثامن عشر من جمادى الآخرة عام خمسة وتسعين وثمانمائة
وفضله أشهر من أن يذكر رحمه الله ونفعنا به وبأمثاله **قوله** هذا تقييد أشار به إلى الموجود
في ذهنه أو لأن فروع المتقدمين على التآليف والموجود خارجا إذ كان أخرها وأراد بالتقييد المفيد
قوله دون الزيادة الخ يريد في أقسام الحد وغير القطع والاختلافات لم يستشهد إليه في المتن بعد هذا
قوله الضرورية العلوم المتقدمة المعروفة لغلبة كان الشارع من أصول الدين وفروعه والمجيء به ما يقال
بالنظر وتقييد بأن الأولى أن يضاف العلم لهو الله وضابطه أي عظيم من العلوم الآلية هو المقصود بالذات
وإنما قيل إنه خير العلوم وفي كثير من النسخ الأخروية وهو ظاهر **قوله** الزهراء أي النيرة والنجم
يقال زجر كتجلى وهو اللامع ويقال نجم كعلا قليلا **قوله** وأفضل أي من غير حرف ومطلق
ومقيد نفي أو إثبات وهو راجع **قوله** وسببه للاعتراف به يعني من أن الناس بالقرآن ابتدأ به
وضعا به الصحابة وبالنبي صلى الله عليه وسلم في أوائل خطبه وبالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل خطبه
ورسائله والامتثال المقتضي من صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الأئمة كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بالحمد
فهو أجذم أو أقطع أو أبتر أو أبكم في الروايات من الترغيب في الابتداء بالحمد فيقول هذا الثناء في الأمور
الشتى بها

معروف

أي يقوم بتعظيم المقصود الخ

1



الى انها بلا دليل وكل ما كان كذلك باطل فيجب فيه الابتداء بالحمدلة وهذا الكتاب يكفي فيه الابتداء بالحمد لله

ومثل الصغرى المشهورة وسبق الكبرى الغريبة وهذا كله امر واضح غير انه يقال ان ثم التصريح

بالجملة الاسمية قاربها بالقرانية وتنبيه التنبيه على الثبوت دون الفعلية و[illegible] لا تدل

على توقف [illegible] بعدم بانها انشائية وهو الصحيح فتدبر عليه وقس على بعد

ادراج هذا الكلام فيما اشار المصنف اليه [illegible] وفي تصدير الكتاب بالحمد المشعر بان مقصوده

المعقول [illegible] الاستدلال [illegible] **قوله** ومراده

بالمبادئ [illegible] العلوم [illegible] السبب [illegible] المبادئ [illegible] على العلم [illegible] المسبب

على السبب [illegible] العلوم [illegible] المعلومات والكشف للعقل **قلت**

هذا الكلام يقتضي ان العقل متوقف [illegible] على العلوم الضرورية والنظرية

وربما يستشكل مع ما سياتي في تعريف العقل [illegible] العلوم الضرورية

والنظرية فيلزم [illegible] على الاخر **قلت** لا دور لاختلاف جهة التوقف

اذ العلم [illegible] على العقل [illegible] استحصال العلوم ثم [illegible] انكشاف المعلومات

[illegible]

[illegible] **قوله** [illegible] العلوم [illegible]

[illegible] العقل [illegible] العلوم [illegible] وجود السبب وجود المسبب اذ لا توقف على

[illegible] العقل [illegible] العلوم [illegible]

[illegible] السفسطائية [illegible] الحكمة المموهة [illegible]

[illegible] الحكمة [illegible] السفسطة

[illegible]

[illegible] العلوم

[illegible]

[illegible]

وقال السعد في شرح المقاصد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] السفسطة [illegible]

[illegible] الحكمة المموهة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible]

[illegible]

مع علومه بحيث وهو لو للخطأ اللائق تعالى بدركه أقل من ذلك وليس المراد نفي الاختصاص وهو أن
يستعظم ذلك وحيث اد زاد عقله أنه حتى يحيط بذلك ومن دهم من ذلك فلا ولا ينبغيه ما كان
خير به الخ **قوله** كما ذهب إليه إمام الحرمين الخ حكى أن هذا القول هو أول الأقوال [illegible] وقيل أصلح الحجج
[illegible] إن حقيقة ما [illegible] العقل موجود [illegible] لو كان [illegible] الاختصاص بذات
غير ذات وإن كان موجودا إما قديم أو حادث والأول لا يكون غير ما ذكر فيه غير الله تعالى وصفته ذاته
العلية ولا وجود له تعالى والأشياء وصفاته المنزهات فيلزم توجيه كون شيء منها على الأول والثاني
لا يتصف الأول [illegible] وإذا كان حادثا فإما جوهر أو عرض والأول باطل لا يكون جوهرا والأوجب كان هو
عاقلا [illegible] وإذا كان عرضا فلا يكون جميع الأعراض والأعلى كل فيتصف بعض عاقلا وإذا كان
بعضه ما هو جنس العلوم وغيرها بالأول لا يكون غيرها وإلا فليتصف بالعقل من العلماء بشيء
كالعلم وإذا كان منها فالأول لا يكون جليه والثاني لا يتصف بالعقل من قام به شيء منها وإذا كان
بعضه ما هو من الضرورية أو النظرية فالأول لا يكون من النظرية النظر فيجب عليه والثاني فقد اتصف
بالعقل الكثير ممن لم ينظر ولم يستعمل الطالب فتعين أنه بعض العلوم الضرورية وهو المطلوب **و**في العقل
وإن هذا القول هو أول الأقوال وإن الحق منها أنه ما يجري به فيخرج الصبي وحسن الحسن وهو الشيء
به على علوم [illegible] التفسير والتفسيح الحقايق **و**منها أنه هو ما عقل به على الكرامة وغيره
وحكي [illegible] بأنه غريزة العقل التفسير وبأنه أس الأحكام يخرج من المغفل [illegible]
ومنها أنه هو العلم [illegible] علم شيئا عقله ومن عقل علمه فيل وهو [illegible] الاستدلال **و**اعترض
بأنه يلزم أن جميع العلوم ليس على [illegible] ومن شيء من وإن [illegible] ما بل كونه إياه يجوز تعارضهما
مع [illegible] [illegible] أنه روح [illegible] أن فيه قدرة التفسير العلوم الضرورية والنظرية فقال
وإن استمرار وجود [illegible] حقيقة [illegible] الذي يحمل عند البلوغ **و**قوله سائر العلوم
[illegible] وقوله لا [illegible] أي [illegible] على الضرورية [illegible] العقل [illegible]
قوله يحتمل أن يكون [illegible] العقل إلى الضرورية الخ [illegible] مذهب إمام الحرمين الغزالي
أنه هنا أراد جميع العلوم الضرورية وهناك أراد بعضها وإن العقل هناك [illegible] القوم
[illegible] العقل [illegible] **قوله** [illegible] بأنه خارق للعادة
[illegible] خارج به **قوله** [illegible] والناطق [illegible] **قوله** الى
[illegible] **أي قلت** هذا المجرور أن [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible] بالاستقرار [illegible]
[illegible] عند الجمهور [illegible]
[illegible] **قلت** هو
[illegible] بالاستقرار
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] **قوله** العقلانية المعروفة [illegible]
بالعقلانية المعروفة أي ما يعرف بالإثبات كالجنس والفصل وتعرفها على غيرها أي ما يعرف بالعرضيات
كالضاحك والكاتب **وأورد** خروج المفهومات العدمية عن التعريف إذ لا حقائق لها إلا عند المعتزلة

القائلين

الفاظ ليس بتسمية الحدود واجيب بانه ان اريد بالمعاني المفهومات ليدخل المعرفات
وهذا الجواب بانما عليه الحلاوة المخلص على العلم من غير تعرض لوجوده الا ان الموجودات لها حقائق
ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية والمعدومات ليس لها الا المفهومات فعلى هذا ليس لها الا
حدود بحسب الاسم والحقيقة اذا اخص من المفهوم فلا تطلق عليه الا بقرينة لو هو تجنب المجاز
في التعريف دون القرينة اللهم الا ان يقال المقام يسوغ اطلاقه عليه او يجوز في التعريف على المتقدمين
كما اقتصر عليه في المعرب كما سياتي اذ لا تعلق للحدود الحقيقية الا بالمهي و هذا الغير شيء وجه
الانعطاف الذي ذكره هنا وسياتي في التعريف بكلام عليه ان شاء الله قوله العلم يحتوي ان الحكم هذا
التعريف الذي ذكر للتصديق بسيط اذ لم يتعرض فيه للتركيب واعلم ان العلم هو حصول صورة الشيء
في الذهن ينقسم الى تصور وتصديق اما التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل من غير حكم عليه
بشيء اخر واما الحكم فهو ايقاع النسبة الحملية او الاتصالية او الانفصالية بين امرين او انتزاعها
كقولك زيد كاتب او ليس بكاتب فلا بد هاهنا من تصور المحكوم عليه وهو زيد ومن تصور المحكوم به
وهو كاتب ومن تصور نسبة الكاتب الى زيد وهي وقوع تلك النسبة في الذهن او انتزاعها
هو الحكم يسمى تصديقا فهاهنا اربعة امور التصورات الثلاثة وهي تصور المحكوم
عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب والرابع هو الايجاب والسلب
الذي هو الحكم ويقال للمجموع هذه الاربعة التصديق وهذا مذهب الامام فهو عنده مركب من
اربعة ان قلنا كما قررنا ان جعل الحكم ادراكا او ثلاثة وحكم لا بد منه ان جعل ادراكا على ما سياتي
وقيل ان التصديق هو الحكم فقط وهو يعني الادراك فيما شرطه عنده وهو مذهب الحكماء فالتصديق
عندهم بسيط والفرق بين المذهبين ظاهر لانه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط ثم ان
الحكم هو قسيم التصور على مذهبه وجزء التصديق عند الامام والتصورات الثلاثة شرط عندهم
وشرط عنده واعترض على هذا التقسيم من وجهين احدهما ان التصديق ان كان عبارة عن التصور
مع الحكم كان قسما من التصور المطلق الذي جعله قسيما له وان كان عبارة عن الحكم الذي جعله
من اقسام العلم ان الحكم جعل قسيما للتصور المراد به العلم فالامر ان التي يوجب ان يكون الشيء قسيما
له ولا قسيم لقسيم الشيء قسما منه وكلاهما ممنوع الوجه الثاني انه ان اريد بالتصور مطلق
الحصول الذهني فهو بعينه العلم فيؤدي الى انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وان اريد المقيد بعدم
الحكم امتنع اعتباره في التصديق اذ لو اعتبر فيه لاعتبر مع الحكم وقد كان يعتبر عدم الحكم هذا
خلف واجاب العلامة شارح الشمسية عن الاعتراض بان التصور قسمان تصور مطلق
وهو الذي لم يعتبر معه حكم ولا عدمه وتصور ساذج وهو المقيد بعدم الحكم والتصور المطلق مرادف
للعلم وحينئذ لا يرد الاعتراض الاول لان التصديق قسيم للتصور الساذج وقسم من التصور
المطلق ولا يرد الاعتراض الثاني ايضا لان التصور المعتبر في التصديق هو التصور المطلق والتصور
الذي ينقسم العلم اليه والى التصديق هو التصور الساذج وحاصل ذلك الا يرد عليه هذا التقسيم
لي يسلم من الاعتراض وقال العلامة ان الحضور الذهني وهو العلم والتصور ان اعتبر بشرط
الحكم وهو التصديق او اعتبر بشرط لا شيء وهو التصور الساذج او اعتبر لا بشرط شيء وهو
التصور المطلق المرادف للعلم وهو المعتبر في التصديق على انه شرط او شطر على ما مر من المذهبين

عدد الشكل واعترضه السعد التفتازاني بوجوه كثيرة تركناها خشية السآمة
واعترض ايضا ما تقدم من جعل الاخير وهو ان الحكم ليس بادراك لانه جعل من افعال النفس
والفعل ليس بادراك فلا يكون التصديق الذي هو الحكم ادراكا فلا يكون من العلم لان العلم ادراك
فلا ينقسم من التصديق ادراك وحينئذ لا يصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق لامتناع
انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهو قريب مما قدمنا من الاعتراض واجاب
السعد عنه بوجهين احدهما انا لا نسلم ان الحكم ليس بادراك اذ هو ادراك ان النسبة واقعة
النسبة او لا وقوعها وادراك لان الايجاب انفعال بالمعلوم الاكتساب وهو المسمى
بالتصديق عند الحكماء [illegible] ومعناه بالفارسية كرويدن [illegible] الشيخ
ابو علي [illegible] على تسليم ان الحكم ليس بادراك فهو ثاني قسمي العلم هو التصور
المقيد بالحكم لا التصديق الذي هو المجموع المركب من التصور والحكم وعلى هذا ينقسم التصور
فقط الى ادراك مجرد لا يعتبر معه حكم وعدمه كتصور الانسان مثلا والى تصور معه حكم
كادراك الانسان مع الحكم عليه بانه حادث [illegible] الا ان يقال المجموع التصور والحكم تصديق
وهو اصطلاح الامام وعلى ما مر قبل تقسيم العلم حقيقة الى التصور والتصديق وانما التقسيم الى
تصورين مطلق ومقيد [illegible] وهذا التقسيم هو الذي ورد عليه الاعتراض اولا حتى عد [illegible]
[illegible] تلك [illegible] التقسيم العلم الى التصور [illegible] والتصديق [illegible] واعلم
انه قد اضطربت اقوال الناس في تفسير التصديق على مذهب الحكماء فبعضهم يقول هو الحكم كما ذكرنا
اولا وبعضهم يقول هو ادراك النسبة الحكمية [illegible] بينهما [illegible] وكلام
المصنف على التقسيم [illegible] الذي [illegible] التصديق عندهم هو ادراك النسبة
كما ذكر المصنف [illegible] التصديق عندهم هو الحكم [illegible] الحكم [illegible] قول
بالاشتراك عندهم على التفسير [illegible] الادراك المذكور والتحقيق ان
التصديق عندهم هو الحكم [illegible] النسبة [illegible] عبر به المصنف
والحكم [illegible] النسبة الحكمية التي هي ثبوت شيء
لشيء او انتفاؤه [illegible] تسمية الفرد الذي هو ثبوت او انتفاء
فقط [illegible] البرهان [illegible] تلك النسبة [illegible] اولا واقعة
وهو معنى التصديق [illegible] الحكم [illegible] قوله ويعرف كل
ضروري [illegible] التصور [illegible] تسلسل كما
سيأتي واما في التصديق فلا [illegible] البرهان [illegible] ضرورية او منتهية
الى الضرورية قوله فهو قانون الخ [illegible] القانون [illegible] كل شيء [illegible] وهو اسم
[illegible] وفي الاصطلاح هو حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف
احكامها منه كقولنا [illegible] الكلية تنعكس كنفسها [illegible] قانون [illegible]
[illegible] الاشكال الاربعة [illegible]
[illegible] تنعكس كنفسها [illegible]
تنعكس كنفسها [illegible] المصنف [illegible] المنطق [illegible]

قانونية

5

نـ على حقيقة المنطق

قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وحقيقة الآلة هي الواسطة بين الفاعل
والمنفعل في وصول أثره إليه كآلة النجار وغيرها فإنها واسطة بينه وبين الخشب في وصول
أثره إليه والآلة كالجنس [illegible] بالمقصود [illegible] اختصارا والقانونية تحصل
[illegible] الضرورية [illegible] حسيات [illegible] جزئي والقانون
أمر كلي كما مر وقوله تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ الخ يخرج ما يعصم عن الخطأ في [illegible] كالنحو وعلم
من علوم العربية العاصمة من الخطأ اللساني و[illegible] فإن المنطق ليس هو يعصم
عن الخطأ بالفعل إذ كثيرا ما يقع الخطأ للعارف بقوانينه [illegible] العاصمة مع
الإعانات بتوفيق الله تعالى وحقيقة الفكر هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول

نـ على حقيقة الفكر

والترتيب في اللغة هو جعل كل شيء في محله وأما في الاصطلاح فهو جعل الأشياء المتعددة
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالأمور
ما فوق الواحد وإنما اشترط التعدد في الأمور لأن الترتيب لا يتأتى إلا عند التعدد [illegible]
والمراد بالمعلومة الأشياء الحاصلة في العقل سواء كانت يقينية أو ظنية سواء كانت
تصورية أو تصديقية فالترتيب في التصورية كما إذا أردنا أن نتصور [illegible] فإنا نقول
هو الحيوان الناطق [illegible] فإذا أردنا
أن نتوصل إلى [illegible] الحيوان وترتيب المنطق هكذا كل إنسان
حيوان وكل حيوان [illegible] والمراد بالتأدي إلى مجهول وصول العقل إلى
معنى [illegible] تصوري أو تصديقي وإنما اشترط في الأمور [illegible] معلومة لاستحالة تحصيل شيء
[illegible] واعلم
أن هذه الحقيقة [illegible] الشيء [illegible] لشيء
[illegible] واعلم أن التعريف المذكور للفكر يشتمل على العلل الأربع التي هي العلة
الصورية والعلة المادية والعلة الفاعلية والعلة الغائية [illegible] العلل [illegible]
يتوقف عليه الشيء [illegible] داخل في ذات الشيء [illegible]
[illegible] الشيء بالفعل وهي العلة الصورية [illegible] على
الترتيب المخصوص [illegible] وأما [illegible] معه ذات الشيء
بالقوة وهي العلة المادية كالخشب للسرير [illegible]
[illegible] العلة الفاعلية كالنجار للسرير [illegible]
وإما أن يكون [illegible] وهو العلة الغائية كالجلوس على السرير [illegible] التعريف
[illegible]
العلة الصورية [illegible] مادة الفكر [illegible] الترتيب المخصوص والترتيب يستلزم
مرتب [illegible] المنطق [illegible]
[illegible] وصول [illegible] إلى المطالب النظرية [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الجمهور [illegible]
التصور والتصديق [illegible]

الا فيصل ان الواحد منا يفرق بين نفسه وغيره ويستعمل حروف التقسيم بلا روية بحسب فطرته
يحكى وكان المنطق بعض العلم الزهري الخفاء كما علم من رسمه تبيين اضرار كما نبه عليه الحواس للعلم
التمييز بين الصحيح والفاسد ينفع الادوار ويعقب الثلج **قوله** ومن منع عنه الى كلام الشيخ
به الى ما حكي عن بعض المحرمين كحجة الاسلام النووي والامام ابن الصلاح من تحريم الاشتغال
بفضول العلم ويقال ان ابن الصلاح استشهد به عن نفسه ولم يحصل منه على طائل **قلت**
وتحريم هو ما كان السائل محمولا على ما اشار اليه المصنف فلا يستبعد ان يعادي الشيء من
جهله والاجماع على تحريم ما زاد على القدر المحتاج من ذلك صونا للنفوس عن الاشتغال بما
لا يغني والجنة والاعمار فيما لا طائل تحته وترك القصور الذي يشتغل به المعنيون به
يجوز ان يشتغل به ذا الاعتبار وقد قال بعض المتقدمين اعلم ان الكلام مما
دخل فيه ان يحرم ما ذكرنا وسد الذريعة لئلا يخوض البعيد في الامور فلا
يستطيع ادراك حقائقها ولا من جاء الانحراف فمن يحوز ان الشك في تلك القواعد
بل من ادعى ان الشك فيما بني على ذلك من فروع اصول الدين يقتضي ان يصنع في معاو
شنيعة كما ان الفتنة العظيمة وقعت وهذا القدر اعلى كثير منهم والعياذ بالله تعالى والا
ان من كان متمكنا حاذقا مستركا من المشرع في علم العلوم وقد وقع في هذا النقليد ان يحصل المسائل
منه والعمل بغير البلاغة ادنى الى الفلاح من مقالة غيره **وقوله** وقوم بين الاكثر والعقبي
والباحث الاشتغال به من اهل العلم على الكثير الشريف بالتعريف والتقليد في اصول الدين فلا يحتاج
حينئذ الى التفسير والقواعد المنطقية لا يحتاج عالم به في اصول الدين على طريقة اهل الكلام ولا انه
نفع في كل علم **واما** القدر الضروري من هذا العلم فلا ينبغي ان يقصر عنه الامر معقول
وقد اشتغل به الجماعة من الفضلاء قديما وحديثا وحثوا كثيرا على تعلمه لكونه لا ينفك
عنه علم من العلوم ولا يستغنى عنه ومن ذلك تكون العلوم كلها في البيان حتى قالوا من لا معرفة له
كما قال المصنف وذلك ان الا علم تصورا وتصديقا ودار الاصل في المنطق وقد قال الشيخ الامام
الا يدري ان اوله انه اورد فيه ما يجب استحضاره في كل شيء من العلوم **وقال** ابو علي
المالكي هذا العلم يعني المنطق لا يعطيه الله تعالى بكماله الا لاحد من اوليائه لا يرجع عنه الا فيه
نفع كثير **وقال** الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه نقله عنه الشيخ زكرياء في شرح
ايساغوجي وقال ابن سماه معيار العلوم ومما يحكى عن الغزالي من قوله . حكمة المنطق شيء عجب .
واختلفت الناس فيه العجب . كل علم صحيح ان تركته . ويه بحر زكي ما يستعصب . ولم يجد نفعه من لم
يكن ذا نظر بها لتوجب الاعجاب . ولا ينفع من لم يسلم له . اذ بعد عن لسبه الادب . **وقوله** الايات جوازه الحم
ثم المحض منه عن المنطق اسباب . ثم تعلقه وتصوف فيما للعلم الا من صلى بالباب **وقوله** رحمه
الله ولنه فيه نفس من يشتغل به وهو عند قوم المصنف وعلى ما صح منه عند من لا معرفة له به **واما**
قوله بعض في حمل المنطق شيء . باهل المنطق حلو المعاني والكلام . شعبت بالحسن والاحسان
طبع المستقيم . وراها كمال منطق . يتبعه الكلام . انه ليس فيه علم جزء غير تام
ما انهم عند الفقهاء غلبهم يذكر الكلام وعدمه مع ما يفتقر اليه الكلام من المرح الشامل لا اختص
واما قوله في الموضوع والمحمول والايجاب والسلب . واستعمال الارادة للتقوي والحق باخص الغلب .

فالموضوع

بحث الغلب

بعد مع فضيلة بالاختلاف العرض تخالف حوله [illegible] غير انه لا يختص بهذا العلم بل يمكن في فنون العلم الظاهر

يعني عن المقصود من حيث يتيسر الجزا وقد انقطع منه كثير من العقلاء وزهدوا فيه كما زهدوا في العرض الذي

وعدوه من علوم البطالات ومثل هذا [illegible] في الجوهر والجزء والابراز والغلبة واعرض [illegible] التقوى والصلاح و

وان هذا العلم [illegible] هذا [illegible] العقل [illegible] الشرعية الى [illegible]

قلت ولو قيل [illegible] كفاية [illegible] الفتح على رد التشبيه وحل الشكوك في علم الكلام

[illegible] الواجب [illegible] الابرار [illegible] التوقف على القرائن المتحققة

[illegible] التوقف [illegible] العلم [illegible] المتشرعين بالمعتقد عن

[illegible] وان هذا [illegible] يشتغل [illegible] الانبياء [illegible]

عنه [illegible] التخصيص على [illegible] المعرفة بشروط [illegible] علم الكلام هو

[illegible] هذا العلم [illegible] فيتضح ما قاله [illegible]

بعض [illegible] هذا العلم [illegible] عن المقصود [illegible] يشتغلون به فقد

اشتغلوا بكثير من علوم [illegible]

[illegible] الموضوع [illegible] من العلوم [illegible]

[illegible] والتنجيم وغير ذلك [illegible]

تجتنبوا [illegible] المقصود [illegible] المشتغلين [illegible]

[illegible] المنطق [illegible]

[illegible] جمع بعضهم [illegible] والمراد

بالفتح المذكور [illegible] العلوم [illegible] تعالى كيف شاء ولا شك ان النظر في المعقولات

[illegible] الواجب [illegible] المخصوصة [illegible]

انما تتلقى من [illegible]

[illegible]

[illegible] الملكة العلمية [illegible] الكلام

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله [illegible] قوله [illegible] المقصود [illegible] ينبغي ان تعلم

[illegible] قبل الشروع في

المقصود [illegible] فقال السعد التفتازاني [illegible]

[illegible] الوحدة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تعليم بابه

[illegible]

عليها ومنفعته لئلا يزداد جهلا ونشاطا ولا يكون نظره عبثا ولو ضلالا انتهى و العرف قال في شرح
المقاصد ثم لكل علم تمييز فيما بينهم فيلزم الكل ضبطا يسمى منفعته فهذا فرع حسن يبين انه لا تترتب ... اما اسم هذا
العلم فالمنطق قيل وسمي بذلك لان النطق يطلق على الادراكات الكلية وعلى مصدرها وهي القوة العاقلة
وعلى مبرز ذلك وهو التلفظ وهذا العلم به تصيب الادراكات الكلية وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل
وبه تكون القدرة على ابراز تلك المعاني قلت وهذا بحسب المعنى واما اللفظ فالظاهر انه
اشتق من النطق بالمعنى المذكور ولو عكس لكان [illegible] فلا يكون [illegible] حسنا والله اعلم واما
تعريفه فاعلم ان هذا العلم هو علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن [illegible] عن الخطأ في الفكر وانه علم [illegible]
[illegible] باعتبار [illegible] قلت هو علم يبحث فيه عن الموصلات [illegible] الى الامور المجهولة
جنسه والمراد بالامور المعلومة المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالمنهج [illegible] هي
النظريات [illegible] قلت هو قانون يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات والاحاطة
بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها كما عرفه به [illegible] في الشمسية [illegible] باعتبار انه [illegible]
قلت [illegible] واما موضوعه فالمعلومات التصورية والتصديقية وذلك
لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية [illegible] كادراك الامور الغريبة اللاحقة
للانسان [illegible] كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة ادراك الامور الغريبة او [illegible] كالحركة اللاحقة للانسان
بواسطة انه حيوان وانما سميت هذه الثلاثة ذاتية لان منشأها الذات [illegible] او بجزئها او بما يساويها
واحترزوا بالذاتية عن الامور الغريبة وهي ايضا ثلاثة ما يلحق الشيء لامر اعم خارج عنه كالحركة اللاحقة
بواسطة انه حيوان [illegible] كالنطق للحيوان بواسطة انه انسان [illegible] كالحرارة [illegible] بواسطة
النار [illegible] فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث فيها من حيث انها
توصل الى مطلوب تصوري او مطلوب تصديقي [illegible] كالجنس كالحيوان والفصل كالناطق والانسان
[illegible] يتوصل بها الى مجهول تصوري [illegible] والثاني [illegible] حيوان [illegible]
بالارادة [illegible] تصديقي [illegible] يتوقف عليها الموصل الى التصور
[illegible] المعلومات التصورية [illegible]
[illegible] دالة بالوضع [illegible] يتوقف عليها الموصل الى التصديق
[illegible] قضية [illegible] موضوعا [illegible]
[illegible] عارضة للمعلومات [illegible] موضوع العلم وما
[illegible] المعلومات [illegible]
[illegible] الموصل الى التصور [illegible] التصديق [illegible]
[illegible]
[illegible] التصديق [illegible]
[illegible] التصور [illegible] التصديق [illegible]
[illegible] المنطق [illegible] التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس [illegible]
الخامس [illegible] ويشتمل على اجزاء العلوم الثلاثة اي الموضوعات والمبادئ والمسائل [illegible] الصانع

الخطابة

الخطابة المؤلفة من المظنونات التاسع الشعر فالاسم مجموعا [illegible] الاشكال [illegible]

ثم غير [illegible] والمتاخرون اخلوا بالصناعات الخمس مع عظم قدرها وطولوا في العكوس [illegible]

والتلازم والاقترانات مع قلة جدواها فالشفى [illegible] من هذه الابواب الا البرهان والخطابة

والشعر والجدل والمغالطة وحذر القرعة الاخرى [illegible] ترك [illegible] القياس ويستخرج ذلك

ان شاء الله تكميلا وامّا ما يذكر [illegible] الخطابة [illegible] تثبيت [illegible] تفصيل الامور

النظرية والاصطلاحات الضرورية ومعرفة كيفية [illegible] التصديقات [illegible] والقياس منه قوله المقصود

من هذا التاليف [illegible] مقصود [illegible] شيئا مقصودا وهو المجهول [illegible] ذلك

شيئا اخر غير مقصود بالذات [illegible] التاليف كالملزوم المقصود والمجهول ويحتمل المعنى

الاخر على معنى [illegible] شيئا [illegible] ذكر التقسيم العقلي والدلالات [illegible]

وبعض الاشكال [illegible] بها [illegible] التاليف [illegible] جميع

ذلك [illegible] على المنطق [illegible] الجملة

تنبيهات

الاول كل علم [illegible] اما ضروري واما نظري اما الضروري فهو الذي لا يتوقف على نظر [illegible]

[illegible] والضروري [illegible] الاوليات [illegible] والحسيات [illegible]

على الحس [illegible] واما النظري فهو الذي يتوقف على فكر ونظر [illegible]

[illegible] الضروري [illegible] يحصل الضروري [illegible]

[illegible] واما [illegible] فلا [illegible] الضروري [illegible] يتوقف [illegible] الحكم على [illegible]

[illegible] على [illegible] النظري [illegible] رحمه الله تعالى [illegible]

[illegible] وان قلت كيف [illegible] الحسية والتجربية [illegible] الضروري [illegible]

[illegible] الامور [illegible] جميع النظريات [illegible]

[illegible] ضروريا [illegible]

المتوقف على الحس والتجربة والمتوقف على النظر [illegible] ضروريا [illegible] نظريا قلت

[illegible] الاصطلاح [illegible] النظري [illegible] اصطلاحي [illegible] على

[illegible] والحدس [illegible] بالنظر [illegible]

[illegible] والتمثيل الثاني لا يجوز ان يكون كل من التصورات

والتصديقات ضروريا ولا ان يكون كل منهما نظريا [illegible] الجميع ضروريا [illegible]

[illegible] الاشياء [illegible] النفس [illegible]

[illegible] نظريا [illegible] الجميع [illegible]

[illegible] النفس محتاج [illegible] تحصيلها [illegible]

الاحتياج [illegible] واما ان يعود الى الاول فيكون دورا وكلاهما باطل

وان [illegible] الجميع ضروريا [illegible] الاحتياج الى العلم [illegible] بالمشاهدة كالتصديق

[illegible] والعقل ولا يكون الجميع نظريا [illegible] الاستغناء [illegible]

[illegible] التصورات [illegible] فتعين ان يكون بعض التصورات

والتصديقات ضروريا وبعضها نظريا الثالث اذا عرفت ان من التصورات والتصديقات ما هو نظريا

فاعلم ان الذي يحتاج الى موصل هو النظري من التصورات كتصور حقيقة الانسان والنظري من التصديقات
كالعلم بحدوث العالم واما الضروري من التصورات فكتصور معنى الحلاوة والحرارة والضروري من
التصديقات كالعلم بان الاثنين زوج فلا يحتاج الى موصل وكل موصل الى تصور فهو تصور وكل موصل
الى تصديق فهو تصديق وقد علمت فيما مر ان الاول يسمى القول الشارح والثاني يسمى الحجة
والراجح قد علمت فيما مر انه لا يحكم على شيء الا بعد تصوره ولا يشترط في ذلك التصور تكنه
الحقيقة بل مطلق الشعور اعم من ان يكون بالكنه او بالوجه او بغير ذلك التصديق والدليل على ذلك
انا نحكم على اشياء لا ندرك كنهها كالحكم على شبح نراه من بعد انه شاغل لحيز او انه لم نورد
الا حجما وهو وكالحكم على الواجب الوجود بانه قادر مختار وهذا كله بحسب الجملة والا
فالتصديقات الى الحقيقة يختلف بحسب اختلاف التصديقات فكل تصديق لابد له من تصور بما
يناسبه ويقتضيه حقيقة فاذا ابصرت شبحا من بعيد صح ان تحكم عليه بانه شاغل فراغا او انه ذو
الصفة تثبت لم يحكم كونه حيوانا من غير ان يقف الشبح [illegible] ولو اردنا ان نحكم عليه بالتحرك
مثلا لم نستطع حتى نتصور انه حيوان او بالضحك لم نستطع حتى نتصور انه انسان او غير ذلك
فالحاصل ذكر سعد الدين في شرح المقاصد ان الواجب مراتب وصول النفس
الى المعنى بتمامه فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد
استرجاعه بعد ذهابه امكنه يسمى حفظا ويسمى [illegible] تذكر ولذلك الوجدان ذكرتم
قوله اما مبادئ التصديق يطلب الخ [illegible] اما [illegible] الا حسن [illegible] مبادئ
التصديقات [illegible] التعريفات الخمس واما مبادئ التصديقات [illegible] والخاص [illegible]
اجزاء للمعنى [illegible] قوله تشاهم تفصيل المركب الخ تفصيل المركب [illegible] الاعداد [illegible] وهو ان
يفصل [illegible] فاعمل الانصاف [illegible] يصدق المجموع ولا انصاف الواحد وكذا
كل عشرة زوج والعشرة من الزوج لسبعة وثلاثة فيصح للاثنين من العشرة بسبعة وثلاثة
وهو [illegible] تفصيل العشرة باعتبار السبعة وحدها والثلاثة وحدها لو اعتبرت
مجموعهما الذي هو المقصود لم تخلف النتيجة [illegible] حقيقة [illegible] قوله [illegible]
بالمحمول [illegible] توضيح هذا الكلام ما قاله الشيخ [illegible] في شرحه [illegible]
ان ذكر ان الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر قال ولما كانت
الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبر [illegible] فقيل [illegible] الى اللفظ
[illegible] ونارة الى المعنى [illegible] فهم المعنى منه [illegible] ونارة الى السامع [illegible]
بفهم المعنى [illegible] قوله بمعنى ان الدلالة هي كون [illegible] منه [illegible]
في هذه العبارة [illegible] قوله يفهم انه [illegible] منه [illegible] هو الظاهر من التعبير [illegible]
فهو هي [illegible] وان [illegible] كونه مفهوما منه [illegible] الدلالة [illegible]
[illegible] التعبير [illegible] الفهم [illegible] عليه بعد ان هذا ضعيف [illegible]
[illegible] في شرحه [illegible] انه [illegible] الفهم الذي [illegible] الدلالة [illegible]
[illegible] بعد ان ذكر الاعتراض [illegible] الاعتراض [illegible] بهذه الدلالة اللفظ
فهم [illegible] السامع [illegible] السامع ولا شك ان الفهم من اللفظ [illegible]

اللفظ

حلو حامض

اللفظ به كالدلالة ولهذا يقال هذا اللفظ مفهوم ومنه المعنى وما فهم منه وهذا حقيقة معنى كون
اللفظ يفيد يعني منه المعنى علانية طابق الدلالة ان الدلالة معنى مجرد في نفس الاستعمال ولفظ منه يو
صف به اللفظ بحسب انه والفهم من ثمرة معنى حركت اليه في وصف اللفظ بمتعلقه من ان لم يذكر معناه
المعنى التي في المطول ثم قال لا يقال تفسير بمعنى الحقيقة لان الحقيقة تصف معنى اللفظ بالدلالة قبل
الفهم لانا نقول المصدر يحتمل البناء والفعل بمعنى فيها ان يعتبر وهو معنى الحقيقة والله اعلم فتامله
انتهى **قلت** ونحو هذا الكلام بعينه في المطول كما ذكر المصنف وهذا الذي ذكره من
رجوع الفهم الى الحقيقة اي كان المراد انه هو مقصود الافهام وانه او خلاف وفي مثله
الشهير النزاع واللفظ في الاعتراضات ولم يجمع الاجوبة ولذلك نبه الشيخ ابن عرفة اختلاف
في دلالة الالتزام على التقوى ثم سماه ثم وقد سلك المصنف ذلك البناء واستحسنه
ونحو ذكر الدلالة اللفظ لا توصف بالدلالة قبل الفهم عند المعنى برتبة الاعجاز فتامل كلامه
يظهر لك ان المراد الحقيقة او لا كما ذكرنا وان كان يتمهد هنا بان الدلالة هي الحقيقة
فيكتفى بما ان يعني ان كما هي المتاخرين والله تعالى اعلم **قوله** انما هو بحسب المجاز الخ في هذا
الجواب نظر لان الغرض الفاعل ان يحصل القصد في الاقبال الفهم ومجرد حقيقة بدليل قوله سواء
فهم او لم يفهم والا لكانت المساوات مجهولة اما ان يصح الا ولو الدلالة حقيقة قبل الفهم فيبطل
الجواب او سلك الاخر عرفها فيبطل الاعتراض والتعريف بالحقيقة او مختلف فيه كلا الاعتراض
والجواب فتامله **قوله** تعين ان الخ اي وضعه كان جعل الموضوع الذكر الواضع الادمي مثلا ومعنى
كونه اختياريا ان للواضع ان يضع اللفظ لهذا المعنى ولغيره **ان قلت** هذا انما هو
اذا قلنا ان الاوضاع توقيفية او اصطلاحية ولم نشترط بين اللفظ والمعنى كما هو المشهور
واما ان قلنا انها اصطلاحية واشترطت فيه المناسبة كما هو راي عباد الصيمري فيمكن
ان يقال انها ليست باختيارية لان الواضع حينئذ اذا وجد المناسبة وضع والا فلا بل له ان يضع
قلت لا يلزم ان يوجد لفظ يناسب معنى واكثر لا يحصر الالفاظ بدون المعاني على ما بين
في الاصل وحينئذ له ان يضع كل من المعنيين او المعاني فهو مختار في الجملة او نقول معنى الاختيار
فيه انه له ان يضع في الجملة وله ان لا يضع بتة **قوله** اطلاقه بعضهم الخ اي من غير قرينة [illegible]
المشترك في الوضع الاول وان كان يحتاج الى القرينة لان القرينة فيه لتعيين الدلالة الحقيقية
لانها [illegible] حيث تزاحمت الاوضاع عليه لا لتحصيلها بخلاف [illegible] كما هو في المجاز **قوله**
لان اللفظ عرض [illegible] خارج [illegible] يقولون ان الالفاظ حاصلة عن تقطيع الاصوات التي هي
الحروف والاصوات اعراض [illegible] على اعراض [illegible] اذا عرض [illegible]
كل منها عرض [illegible] تعرض للنفس [illegible] في التخيل المحسوسة [illegible]
معقولة الشيء التي هي احد [illegible] الاعراض على ما تقرر في علمه [illegible] الانسان
[illegible] التركيب في الاعراض ضرورة [illegible] اللفظ الواحد [illegible]
[illegible] على [illegible] النظر في الوجود [illegible]
وهو ظاهر **قوله** جميع الالفاظ الخ اي مستعملها ومهملها فيخرج الموضوعة وعلى العموم في القسم
[illegible] فيخرج الطبيعية لان الوضعية مختصة بالمستعمل والطبيعية لا تعم الالفاظ بل تختص

الخ



هذه قوله فجعلوا سنة الخ أي ما أتى بالعبارة مع علمهم بالمعاني بأن العقلاء جبلوا على القطعية
الوضعية وأما عندهم فهي بحكم الاصطلاح أي جبلات العقلية لتعاون العقول في الذكاء
والبلادة واختلافها مراتبه في إدراكها ولذا بنا فهم بعض العقلاء بعضا في معظم الجبلات و
جبلات الطبيعية لاختلاف الطبائع ضرورة ونحو ولذا ترتيبها في الوضعية في العقليات
لدلالته على الموجود المعدوم وعلامات الإشارات ونحوها في التعلم والتعليم إنما لكونه أبعد
كما تقرر واستعمل لموافقته للأمر الطبيعي إذ هي طبيعية لا تعرض التعبير بالضرورة وهذا الشرح
لكلام المصنف قال السعد لما احتاجوا في إفادة المعاني إلى علامة تعم بالمعدومات
والمعقولات ويعم منونتها وضعوا الألفاظ المحصلة من تقطيع الأصوات وللغائب الموضوعة
جي والإعلام الخطية لتعم الدلالة وبين العبارة وضعوا الأشكال الكتابية دالة على الألفاظ
فصار للشيء وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والأولان
حقيقيان والأخيران مجازيان والكتابة دالة على العبارة تختلف فيهما الدوال والمدلول بحسب
الأوضاع والعبارة دالة وضعية على الصور الذهنية تختلف فيها الدوال دون المدلول والصور الذهنية
دالة دلالة طبيعية على ما في الأعيان لا يختلف فيهما الأعيان ولا المدلول و قال لكنه لا احتياج إلى
التفهيم بالعبارة واستمر في الكتب كان المنطقي يناجي نفسه بالعلوم متخيلا جعل أبحث الألفاظ
من حيث إنها قوالب المعاني من حيث إفادتها إياها أو من حيث وجوده أو معرفة الغرض الأصلي المعاني
في باب المنطق ولذا قدمه سعد في أبواب المعاني انتهى قلت ولذا قدمه المصنف أيضا وقدم
الدلالة عليه لأنها أصل له من حيث إنه دال إذ هو مشتق منه وهو كلام تنبيهات
الأول اعلم أن اللفظ هو الدال المحضر المعنى في ذهن السامع فإذا تكلم بالكلام متكلم يريد إفهام معناه
فيد أن المتكلم بذلك اللفظ لا أنه هو الدال حقيقة واللفظ إنما هو آلته وواسطته كما أن الضارب بالسيف
هو الضارب والسيف واسطته إذ السامع للفظ وفهم معناه ونظر أن اللفظ من حيث هو دال أو أن قصد
المتكلم به أن يدله الإفادة تقول فيه دل اللفظ على هذا المعنى ثم تقول إن السيف قد قطع هذا الجسم
في القسم الأول هو الدلالة باللفظ وفي القسم الثاني هو دلالة اللفظ وقد اتضح الفرق بينهما من ثلاثة
أوجه الأول أن الأولى يشترط فيه القصد والثانية بخلاف الثاني أن اللفظ لا يوصف بالدلالة في
القسم الأول إلا مجازا لأن الدال حقيقة هو المتكلم وفي الثاني يوصف بها حقيقة الثالث
أن المتكلم في القسم الأول يوصف بالدلالة حقيقة كما مر وفي الثاني لا يوصف بها لعدم الانتقال إليه
أصلا الثاني اعترض لفظ على تعريف المتقدمين للدلالة بالفهم بأن الدلالة علة في الفهم
والعلة خلاف المعلول فلا يفسر أحدهما بالآخر وأجيب بعد تسليم أن علة الفهم الدلالة
في الفهم هو الوضع لا الدلالة وبذل الوضع علة في الدلالة والدلالة علة في الفهم لأنك تقول
دل على اللفظ لكونه موضوعا له وفهمت منه كذا لكونه دالا عليه والوضع حينئذ علة العلة وجواز
السؤال إنما هو بتسليم أنها علة فهو ولا نسلم امتناع التعريف لكنه أن تقول هذا الانفصال لأنه
حيوان ناطق فليتأمل وفيه نظر إذ هو العبارة لا إن علة أن العلة والمعلول يكونان شيئا
واحدا حتى يصح تعريف أحدهما بالآخر إذ الظاهر من معنى العبارة أن هذا يصدق عليه الإنسان لأنه
حيوان ناطق وهو مجموع حقيقة الأجزاء الذهنية من حيث هي أجزاء تخالف المجموع المركب منها من حيث

إنه مجموع

انه مجموع ما تقدم في التعريف ويكفي في التعليل ما ذكر في محل الغرض وهو قصد الانتقال المذكور وماهيته من
حيث تعقلها [illegible] من قولك هذا حيوان ناطق لانه حيوان ناطق والاخصر في بطلانه فتعليل
الشيء بنفسه باطل فيتعين تعليل الدلالة بالفهم بناء ان يكون عينه فلا تعرف به وجواب المجيب
ان يدفع العلية والمعلولية شيء لو احد حقيقة واحد منهما بالاخر بل يدفع انه لا يلزم من تعريف الشيء بنفسه
امتناع تعليله بما تقدم من ان التعريف والمعرف غير ان بالاجمال والتفصيل [illegible] من التعريف امتناع التعليل
[illegible] من التعليل امتناع التعريف [illegible] عينه وهذا هو المعنى وقال الشيخ ابن عرفة
العوارض [illegible] كالمادية والفهم كالغاية قلت وكانه يحوم بهذا الكلام على ان يجعل
هنا مقصدا ووسيلة حتى يجعل العلاقة [illegible] التقدم [illegible] ويقول الاشكال ان [illegible] من حيث
المقصد يقول هي الفهم ومن اعتبرها من حيث الوسائل يقول هي الحيثية وهو مردود [illegible] رحمه الله
تعالى الثالث قد علمت مما مر ان الدلالة اما وضعية واما عقلية واما طبيعية ووجه
انحصارها في هذه الاقسام الثلاثة ان الدلالة اما ان تكون اختيارية او لا فان كانت اختيارية فهي
الوضعية والا فاما ان يمكن تغييرها او لا فان امكن تغييرها فهي الطبيعية والا فهي العقلية والى هذا
الحصر اشار المصنف بقوله [illegible] باختيارية [illegible] الواضع الى كلامه وان شئت قلت
الدلالة اما ان تتوقف على وضع واضع او لا والثانية اما ان يحتمل التخلف او لا الاولى وضعية وهي
التي يتوقف الفهم فيها على وضع واضع والثانية طبيعية وهي التي لا يتوقف الفهم فيها على وضع واضع
ويحتمل التخلف والثالثة عقلية وهي التي لا يتوقف الفهم فيها على وضع واضع ولا تحتمل التخلف
وقد علمت ان المعتبر هي الوضعية اللفظية وانما ذكر غيرها ليستوفي الاقسام ويتميز المقصود
من غيره الرابع اعلم ان غرض المنطقي انما هو المعاني لا الالفاظ من حيث هي [illegible] موضوع الفن المعقولات
من حيث توصل الى المطلوب [illegible] كالمعرف والمستدل المؤدي هو المعنى [illegible] المطلوب هو المعنى
وانما يذكر الالفاظ لاضطراره اليها من حيث انها آلة [illegible] المعاني [illegible] غرضه في المعاني
كما ذكر لا غرض له باللفظ [illegible] المعاني [illegible] قوله الحقيقي او المجازي
[illegible] الشرح [illegible] المحققين من الدلالات اللفظية [illegible] عليه
وضع له اللفظ وضعا حقيقيا [illegible] المجاز [illegible] اذا استعمل المتكلم اللفظ [illegible] الحقيقي
في جزء المسمى او لازمه كانت دلالة اللفظ [illegible] على جزء [illegible] واللازم التزامية [illegible]
[illegible]
في غير الملزوم قال المصنف في شرحه [illegible] قوله [illegible]
ان التضمن والالتزام لا يستقل الوضع بسببهما [illegible] المعنى [illegible]
اللفظ اذا [illegible] الوضع [illegible] المعنى المطابقي [illegible] الوضع جزء سبب [illegible]
[illegible]
[illegible] الوضع
[illegible] الوضع [illegible] جزء سبب [illegible]
[illegible] الدلالات [illegible] الاعتبار
[illegible]
الوضع سببا [illegible] الدلالة [illegible] المصنف [illegible]

قف على وجه انحصار الدلالة في الوضعية والعقلية والطبيعية

كلامه نسبيا **قوله** موقوف على فهم جزئه الخ الظاهر ان معنى التوقف هنا ان المركب
لا يعلم انه مركب حتى يعلم له جزء ويثبت انه جزء منه ضرورة ان المعنى اذا لم يعلم له جزءا
لا يحكم عليه بالتركيب كما انه اذا لم يكن له جزء في نفس الامر ايضا فليس بمركب وليس المراد ان المركب
من حيث ذاته موقوف في فهمه من اللفظ على فهم الجزء والا لانتقض بجميع ما تقدم ودار فتامله **قوله**
واذا تحقق بالحقيقة وجدت النسبة التي الخ هذا ظاهر انه قد علم بالعقل ان من وجود الكل وجود الجزء
ومن وجود الملزوم وجود اللازم لان الاول من كل منهما اخص من الثاني وكلما وجد الاخص وجد الاعم
ضرورة ان الاخص اما المقصود بالاعم مع انه كلما حصل المعنى بالبال حصل جزؤه وكلما حصل المعنى حصل
لازمه لما ذكر ولا ينعكس اذا فهم الكل يستلزم ان ما في فهم جزئه ولازمه سواء وضع للكل لفظ
ام لم يوضع وسواء ذكر اللفظ ام لا فهم ذلك كما قررته غير انه اذا وضع للمعنى لفظ توقف
جزؤه ولازمه على ذلك اللفظ ايضا ضرورة توقف مطلق المعنى عليه لانه سبب لفهمه دال عليه ونسبة تحصيل
عند انتفاء الدال العلم بالمدلول من حيث انه مدلول فيكون اللفظ ايضا دالا على الجزء واللازم لانه كلما
وجد اللفظ وجد مدلوله وكلما وجد المدلول وجد الجزء واللازم فكلما وجد اللفظ وجد الجزء واللازم لكن
لا يسمى باعتبار الجزء واللازم دالا حقيقة اذ الدال من وجوده وجودها ضرورة احتياجه الى تلك
الواسطة والدال هو الذي يلزم من وجوده وجود المدلول فلا يكون اللفظ سببا للعلم بهما الجزء واللازم
البتة **و**اما المعنى المراد انه قد علمت مما تقرر انه نسبة للوضع في جزئه ولازمه غير انه اذا وضع
له اللفظ توقف عليه وان توقف عليه توقف فهم جزئه ولازمه ضرورة ان المتوقف على المتوقف
على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولا يحصل حينئذ يكون المعنى سببا للعلم بفهم جزئه ولازمه
لان حصوله انما هو بالنظر الى اللفظ فاذا قطعنا النظر عنه ... وجزئية المعنى
تابع الدلالة على الجزء واللازم عقلا كما قررته وبهذا تعرف منشأ الخلاف في ان التضمن والالتزام
وضعيتان بالنظر الى ان اللفظ لا يتم حصولهما مع تلك الواسطة **قال** الشيخ زكريا وعليه
اكثر المناطقة او عقليتان بالنظر الى توقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه او بالتفصيل
وهو ظاهر ... التصنيف ... يسمى المعنى له الدلالة وان لم يكن الوضع محلا
... انه ... مع الوضع جزء سبب ... الدلالة عند انتفاء الوضع كما
تبطل ... **وانما** قال سواء وضع للكل لفظ ام لم يوضع
... الى انه ... لكل معنى لفظ وانما توضع الالفاظ ... المعاني المحتاجات
اليها ضرورة ... من المعاني ... والالفاظ ... كما تقرر في
الاصول **قوله** النسبة ... هو فهم ... الا ... من الوضع والمعنى
المطابقي ... تعريف ... كما ... وهو
على ... على ... ويحتمل ان يكون قصر
... المعنى لا يكون سببا ... الوضع والمعنى ... سببا ...
ايضا ... المعنى ... هو المباشر ... وهو ظاهر
قوله لتعلق الدلالة ... دلالة المطابقة على هذا الوصف اي الذي هو الوضع المناسب
... التعليق يشعر بعلية ... الوصف وهذا كما تقول ... العالم

متعلق



فتعليق الاكرام على هذا الوصف الذي هو العلم المناسب لان يكون علة فيه مشعر بعليته له
لكون العلم علة وسببا في الاكرام وعلته مثلا اذا قلت اكرم زيدا الجاهل والجاهل لا يناسب
ان يكون علة فتعليق الاكرام عليه لا يشعر بعليته فيه وهو ظاهر قوله في جميع ذلك او بنفسها قبل
ان يكون الحكم تبعا **تنبيهات الاول** دلالة اللفظ منحصرة في الاقسام الثلاثة المتقدمة
كونها وضعية ودليل الحصر ان اللفظ الدال على معنى ان كان موضوعا له فهو المطابقة وان لم يكن موضوعا
فلابد من علاقة بين المعنى المدلول عليه من غير وضع وبين ما وضع له اذ لولا ذلك لما لحق بالدلالة
التي عليه دون سائر المعاني المستوية بالنسبة الى ما وضع له هذا اللفظ ثم تلك العلاقة
التي تكون علقة الدلالة في الدلالة التي هي الاصل الوضع فتحتمل ان تكون وضعية بمعنى انه وضع
اللفظ للمعنى لا يفهم هذا المعنى الاخر وان كان هذا الاخر داخلا فيما وضع له اللفظ فالدلالة تضمنية
وان كان خارجا عنه فالتزامية **و**اورد القرافي على المشهور في العام وهو انه لا يدل بشيء
من هذه الثلاث [illegible] على فرد من افراده **اما** انه لا يدل مطابقة على فرد من افراده فلانه لم يوضع
له **و**اما انه لا يدل تضمنا عليه فلان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والعام ليس بكل بل كلية اذ لو كان
كلا لما استدل به على كل فرد من افراده والتالي باطل **و**اما انه لا يدل التزاما فلان اللازم هو
الدال على خارج عن المعنى وليس بعض افراده بخارج [illegible] لو خرج بعضها لخرج سائرها [illegible]
وان [illegible] يقتضي [illegible] فاذا ذلك [illegible] وانما الدلالة [illegible]
للفظ الدلالة في الثلاث ولا يريد بهذا البحث ان [illegible] الدلالة وانما تستشكل
دلالة العام **واجاب** الشيخ زكرياء في شرح ايساغوجي بانه دال بالمطابقة [illegible] اذا قلت
جاء عبيدي فهو في قوة قولك جاء فلان وفلان وفلان [illegible] واجاب الاصفهاني
بن قلت [illegible] بان قولهم هو في قوة [illegible] يقتضي ان تلك الدلالة هي الدالة [illegible]
[illegible] معنى [illegible] انه يدل على شيء مطابقة وانه مقصور [illegible]
[illegible] في **الصرف** واطال [illegible] انه يستعمل [illegible] فلا يدل عليه [illegible]
[illegible] احدهما انه لم يوضع [illegible] فلا يدل عليه مطابقة [illegible]
الذكر [illegible] ولم يوضع [illegible] تسمية [illegible] اذا عنينا اللفظ
[illegible] دلالة [illegible] والتصحيح ان دلالة [illegible] كما سيرد عليك ان شاء الله
[illegible] انه اذا [illegible] يدل على [illegible] اللفظ بانه [illegible]
[illegible] انه علم ضرورة ان كل فرد [illegible] على كل فرد
[illegible] المطابقة [illegible] فلا دلالة [illegible] لا يدل [illegible] على
الاخر [illegible] فلا يدل على [illegible] الافراد [illegible] انه [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] انه يستعمل [illegible] والاعراض الدالة عليه [illegible] اللفظ
[illegible] الشيء [illegible] الشيء [illegible] المطابقة وانما اشكل جواب هذا
السؤال [illegible] العام [illegible] هو [illegible] على كل فرد فرد [illegible] ذلك
[illegible] بانه دال بالتضمن على كل فرد **قوله**
[illegible] اذا ليس بكل [illegible] من حيث انه اسم جنس

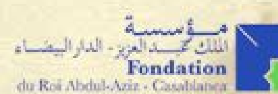
غير مستقل فيه العموم لصدقه حينئذ على كل فرد لما تبين اعتبر جاما فقط ومثلا دالا على تلك
الافراد كلها عند اجتماعها فيكون اجزاء له اذ لا يصدق على كل واحد منها بخصوصه وصدق على تلك
الحقيقة ولا انحصر فيه فلا ان اعتبر فيه مطلق المعنى فهو مطرد دال على زيد بخصوصه لان جزئه
له وان اعتبر فيه جميع الافراد فلا يصدق عليه بخصوصه اذ ليس جميعه بل بعضه وهذا لا يعتد
بعموم احاد والمتميز منه والمعتبر احرى فتامله وفي الكلام مزيد بحث تركناه خشية الاطالة

الثاني لم تعرض المصنف للدلالة بالنسبة الى المعنى دون المركب مما اختلف الناس فيه اهو موضوع
فيعتبر فيه ما تقرر وقال ابن الصفار يرى ان الوضع هو جعل اللفظ بعينه دليلا على المعنى بعينه او
جعل كل جزء من اجزائه دليلا على ما يقابله من اجزاء المعنى فاذا قلنا مثلا زيد كاتب فزيد دال على الذات
وكاتب دال على الصفة والتركيب دلنا على نسبة احدهما الى الاخر وهو عقلي بمعنى ان الواضع انما وضع
المفردات واما التركيب فهو تصرف عقلي بمعنى انا اذا قلنا زيد كاتب فهم معنى ...
ثم الخصوص يفهم منه عقلا النسبة الكتابية الى زيد قال العلامة ابن مرزوق في نهاية الامل وهو
التحقيق عند بعضهم **قلت** وكون النسبة من الدلالة صرح به في شرح التسهيل والتحقيق ومن ثم خرج
وسلم دخول الكلمة بدخول الكلام فيه **الثالث** انما جعل المصنف الجميع وصحيحة الوضع
فيه من خلاف ما قال وقال الزركشي انه اطلق الخلاف في الجميع بعض اطلقهما بعض الطلقة من خلاف
منشأها ونقل بعضهم انه لا يحصل هذا الخلاف بعد العلاقة لانه اقتضائه او عقليا او بالتفصيل
على ما ... قال الابياري ان اريد ان اللفظ بمعنى مع الاقتصار فلا خلاف انه بمعنى ... وان اريد انه يفيد
مع الاطلاق فلا خلاف انه ... الى ان قال هو موضوع المعنى الاجمالي او التفصيلي ولا
يكون الجزء شرط ... المعنى لا يدل فيه الوضع وعلى الثاني ...
ان الخلاف لفظي وقسم ابن الحاجب الدلالة الى لفظية وغير لفظية وعنى باللفظية المطابقة
والتضمنية وعنى بغيرها الالتزامية ووجه جعل التضمنية لفظية دون الالتزامية ان التضمن
هو فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزاؤه معه فليس فيه انتقال
من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس
الى جزء المعنى تضمنا بخلاف الالتزام فانه لابد فيه من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن
المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم لا دخل له في الوضع اصلا وهذا التقسيم يعكر على نقل الاجماع على
الجميع ... **الرابع** لم يقيد المصنف المطابقة بكمال المعنى او بتمامه كما قيد غيره
... اذ لا حاجة اليه ... المعنى ... انه هو المعنى لا سيما في ... المعنى الذي وضع
له فانه لا يحتاج الى ... اذ العرف ... الذي وضع له وقد قيد ابن الحاجب في مختصره بالكمال
فاعترض عليه بان اللفظ الموضوع لمعنى بسيط يدل عليه مطابقة ولا ينبغي ان يوصف بالكمال اذ هو
... وقال العضد في شرح المختصر ... كمال معناه عن اللفظ اذا اريد ...
لا معناه نحو زيد منتشر او زيد زيد **قلت** ونقل الزركشي عنه ... ذلك مقصود
وهو ضعيف لانه اذا اريد ... فقد خرج ... المعنى ...
المطابقة ...
المعنى ...

للفظ



للعلم بأن الفرات الانا تقول معنى غير ثم دلالة اللفظ على معناه ما عنى به اعم من ان يكون وضع له حقيقة
او لا وقد تقدم نقل التفتزاني ان هذه الدلالات لا تختص بالحقائق بل تجري في المجازات فانه لا معنى
للمطابقة الا ان يفهم السامع من اللفظ ما قصد به وقد حط دائما هنا وهذا يعم تسليمان هنا وضعا
حقيقيا او غيره والا فمجرد القصد لا يكفي واللازم ان من نطق بالخ فاصل انه كذا دلالة الناس على هم
يكون لعلمهم دالا على الوجه مطابقة وبعد كتبي هذا رأيت لبعض المحققين تكلم على كلام العضد
السابق بعد ان ذكر ان اللفظ يراد به المعنى فالغرض الاخبار عن انه ليس بوضع قصدي وهل يلزم منه
وضع حقيقيا وضع التعلق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد به نفسه ان ظاهر النحو والانا اذا قلنا
ضرب فعل ماض ومن حرف جر فعلا الاسم والقول له فعل او حرف ودلالته عليه ليست الا بسبب ذلك الاتفاق
والاصطلاح فان وجه كلام الشارح بحث العضد اشارة الى هذا على ما يتبين والتحقيق انه وضع على الحكي
مثل هذا الوضع لا يجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة لدلالتها وكذا المعتبرة في الاشتغال
الى صور الدلالة الوضعية والاولى يصلح الاحتراز ووجه الاحتراز انهم لم يعتبروا هذا الوضع والدلالة التي
بمنزلة الدلالة العقلية علم يجعلوها من اقسام الدلالات كما لا يجعل اللفظ بسبب هذا الوضع مشتركا
وعلى هذا فتكون الدلالة الوضعية اللفظية هي الانتقال من اللفظ الى المعنى وفهمه منه بان يجعل من ذلك
لشيء الخامس التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قال المصنف وبرهانه ان تقول التضمن والالتزام او تابع
بعد المطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه فالتضمن والالتزام لا يوجدان بدون متبوعهما
وهو المطابقة وانما قيد التابع بالحيثية لان التابع قد يوجد بدون المتبوع الذي يكون في تلك الحالة
تابعا له كالحرارة تتبع النار وقد توجد بدونه وكذا التشمس الذي لا يكون حينئذ تابعا للنار واعترض بان الموضوع
في الكبرى اذا قيد بالحيثية لم يتكرر الوسط وأجاب سعد الدين بان القيد محمول والوجهة للقضية
واعترض ايضا بان التبعية في الالتزام ظاهر لتأخر اللازم عن فهم الملزوم واما في دلالة التضمن فمتبوع لان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فكيف يكون التضمن تابعا للمطابقة وأجاب ايضا بوجوه ان اللفظ اذا اطلق
على الكل يفهم منه الكل من غير ملاحظة للاجزاء وان خطر بالبال فانما يلتفت الذهن الى الاجزاء مفصلة بعد
وانما تتحقق التضمن بهذا الالتفات الثاني اي التضمن والالتزام عبارة عن فهم الجزء واللازم عن فهم الكل والملزوم وتبع
حتى لو قصد بالمعنى جزءه فقط او اللازم كان مطابقة وعلى هذا فالتبعية كما هي الثانية
ان المراد بالتبعية ان دلالته على الجزء واللازم بواسطة الوضع للكل والملزوم المستلزم للمطابقة انتهى
واما المطابقة فلا يستلزم التضمن لجواز ان يكون معنى بسيطا فاذا وضع له لفظ دل عليه مطابقة لا تضمن
وهو ظاهر واما استلزام المطابقة للالتزام ففيه تحقيق ايضا لجواز ان يكون من المعاني ما لا لازم له بينا
اصلا فاذا كان له لفظ دل عليه مطابقة ولا التزام وقد ذهب الامام [illegible] الى استلزام المطابقة للالتزام
قال لانه لا تعقل ماهية الا علي اللازم بين [illegible] انا نستحضر كثيرا من الماهيات
ولا نعقل غيرها وقد يمنع ان نستحضرها فليس اذا اللازم بين يلزم من تصورها تصوره قال المصنف وايضا
لو لزم تصوره عند تصورها للزم تصور لازم اخر بمنزلة لان ذلك اللازم ايضا له لازم اخر وهو [illegible] غير
عنه وهكذا فيلزم التسلسل وهو باطل فقف ان عليه الاطلاع توافق على ان المعتبر
هو اللازم البين بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم فتوجه عليه الاعتراض بطريق
والاول علم [illegible] ان المعتبر [illegible] تصور الملزوم واللازم الجزم بالربط بينهما ولا شك ان [illegible]



ان الغيبة المذكورة وهذا او حينئذ لا يحسن الاعتراض عليه كما قال البيانيون والاصوليون قال السعد لا يقال
المطابقة متبوع والمتبوع وحينئذ انه متبوع الوجود وان التابع يستلزم المطابقة لا توجد بدون التضمن
والالتزام فيستلزم منهما لانا نقول انما يلزم ان لو كانت المطابقة متبوعة دائما وهو ممنوع انتهى
دائما التضمن والالتزام فالمشهور ان بينهما العموم من وجه لاجتماعهما في المركب ذي اللازم البين وانفراد
الالتزام في الماهية البسيطة ذات اللازم البين وانفراد التضمن في المركبة التي لا لازم لها بينا وقد اختلف
الناس في انفراد التضمن عن الالتزام فحكى السعد عن الاكثر الجواز مع انه منع انفراد التضمن عن الالتزام لان تصور
الماهية المركبة يستلزم تصور انها لم تتركب من جزءيها فيتحقق الالتزام بالضرورة قال السعد وهو ممنوع
بل تصور الماهية لا يستلزم انها ماهية فضلا عن البساطة والتركيب والا لكانت المطابقة ايضا
تستلزم الالتزام انتهى ومثله حكى ابن مرزوق عن شيخه ابي عثمان العقباني وحكى الاعتراض عليه
بمثل ما اعترض به السعد ومحصله وهو ظاهر وقد جرت بينهما [illegible] في ترك هذه الجملة في غاية التطويل
مع رجوع الاقوال لما ذكرناه السادس قوله في المختصر ومادة [illegible] بينها الا انه بل البين بعد الذهني
على الاصطلاح المشهور وان البين [illegible] الانتقال الذهني بما هو اعم منه ولهذا يفسر بالعكس
وهو ظاهر من كلام المصنف رحمه الله لا يرد عليه لانه [illegible] على انه [illegible] ذكر في الشرح وفيه
على هذا ان يتبع كل ما يفهم بالالتزام قوله كلزوم البصر للعمى الخ قال العضد ان قلت البصر جزء مفهوم
العمى فلا يكون دلالته عليه بالالتزام بل بالتضمن قلنا العمى عدم البصر لا العدم والبصر والعدم والمضاف
الى البصر يكون البصر خارجا عنه انتهى قوله مثل بعض المشايخ الخ هذا البعض هو الشيخ ابو عثمان العقباني
في شرح جمل الخونجي كما نقل عنه تلميذه ابن مرزوق رحمهما الله تعالى وابو عثمان هذا هو
سعيد بن محمد العقباني التلمساني امام علامة حافظ فقيه في مذهب مالك متفنن في علوم شتى
فارع اختصار المذهب ولي قضاء الجماعة ببجاية ثم عزل بعد [illegible] وولي قضاء المسلمين ولي في الفقه
ما يزيد على اربعين سنة وله تواليف مفيدة منها شرح الحوفية وشرح التلخيص لابن البناء وغير ذلك انتهى
قوله واما في عرف الاصوليين الخ وعند البيانيين الخ اما اهل البيان فهو كما قال اهل الاصول [illegible]
وبعضهم نقل [illegible] عدم الاشتراط [illegible] عن الاصوليين [illegible] في اللزوم الذهني المنطقيين
ومقتضى [illegible] انه لا خلاف عند هذا في اللازم البين وهو [illegible] ان تقسيم الدلالات [illegible] فيها
فهم المعنى من اللفظ متى اطلق اشترط اللزوم الذهني اذ لا [illegible] دائما لا [illegible] ومن فهم
فهم المعنى من اللفظ اذا اطلق لم يشترط ذلك [illegible] يكفي الفهم في الجملة [illegible] وهذا مراد الاصوليين والبيانيين
تنبيه قوله [illegible] اللزوم الذهني الخ هو عبارة [illegible] فلا [illegible] قال الاكثر [illegible] ابن الحاجب
الخ [illegible] المصنف رحمه الله [illegible] ينبغي له ان [illegible]
[illegible]
الشيخ [illegible]
اللفظ [illegible]
العبارتين [illegible]
[illegible] تنبيهات الاول [illegible] تقسيم اللازم [illegible]
ان اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا [illegible] كالبصر للعمى

من العمى

في من العمى والالزم خارجا فقط كسواد الغراب الغرب الثاني ان اللازم ينقسم الى بين وغير بين
والبين ما يلزم من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما وغير البين ما لا يلزم ثم البين
ينقسم الى ذهني وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم كشجاعة الاسد وغير ذهني وهو ما لا
يلزم [illegible] كقابلية الانسان للعلم [illegible] التقسيم [illegible] الاول والمؤلف ذكر الطريقين معا في الشرح
وكلامه في المتن [illegible] على الاول وهو غير جار [illegible] غير البين فان غير البين ينقسم الى ما لا يلزم
ذهنا اصلا بل خارجا فقط كسواد الغراب اذ لا يلزم من السواد عقلا العدم [illegible] والى ما يلزم
ذهنا لا انه [illegible] تصور مع الملزوم تصور اللزوم بل يحتاج الى [illegible] كالحدوث للعالم
فانه لازم له ولكنه [illegible] تصور العالم وتصور الحدوث ادراك اللزوم بينهما لانه [illegible]
وهو التغير مثلا بان يقول العالم متغير وكل متغير حادث [illegible] العالم حادث [illegible] التصديق
[illegible] نظري [illegible] والنظري هو غير البين [illegible]
في قول [illegible] المسمى [illegible] ذهنا اللازم [illegible] كل اللازم يلزم من تصور
الملزوم تصوره [illegible] ذهني [illegible] في الذهن **وانما** الخارج كسواد الغراب فليس كلما تصور الملزوم
تصور اللازم [illegible] دلالة الالتزام [illegible] العلوم [illegible]
[illegible] الانسان هو الجسم
الناطق [illegible] الناطق [illegible] على جميع اجزائه [illegible]
واذا [illegible] هو [illegible] الناطق [illegible] على الجسمية [illegible]
واذا [illegible] هو الجسم [illegible] على الجميع [illegible]
[illegible] الالتزام [illegible] الانسان [illegible]
الناطق [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **وقد**
[illegible] التصريح [illegible] الالتزام [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible]
[illegible] **والجواب** [illegible]
[illegible]
[illegible] والثالث
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible] اللازم [illegible]

20

الدلالة حين التركيب بخلاف ابي وكم من الحروف من انسان وقال الواضع لم يضعها فلا اشتي قوله
ان نحو عبد الله لم توضع لشيء من حيث انها اجزاء ذلك المركب وانما وضعت وهي مفردة ثم ركبت
فنقول لعل المتكلم بها وضع كل لفظ منه لمعنى مفرد ثم ركبه وكذا الكلام انسان فلا عنينا حالة الافراد
في القسم الاول دون حالة التركيب قلت تستغيب بلا تكلف المحسوسين فانا نقطع بان المتكلم بانسان من العجم
والانسان والنسيان ولا موجود لهذه الصيغ في الالفاظ والتركيب وليس لكان تعتبر المشتق دون المشتق
منه لان بعض الاول موجود في الثاني للاصالة فيستلزم ان يباين تركب الالفاظ بعض الماهية بل الماهية فيكون
تباين الصيغ في الفرع كما رايتها وهو باطل لان الاصابة تنتهي بين كل وجزء قال قلت لعل معنى قولهم انه
جزء بعد انه بحيث يدل بالوضع وحينئذ فلا يرد على ابي الا قلت لا اختصاص لتلك الاطلاقات
بهذا بل كل لفظ صالح لان يدل بالوضع وانما لو كنا نشتغل باشتغال هذه الاعتبارات لكان لفظ رجل
الذي جعلناه للتضعيف في القسم الثاني يجب ان يكون من هذا القسم لان اشتماله على جزء من الشروط [illegible]
من الرؤية والعوارض اللازمة مقصودهم الصورة انفاقا ولا مشاحة في هذا على ان اشتغال هذه المباحث
مما لا ينبغي ان يعتني به المحقق مع انه رابط اعتراض على مثال قوله الجزء والمادي الذي ذكر بعض ان المادي
هو ما يسمع والصوري هو ما لا يسمع قلت وهو كلام من القصور لاختصاصه بنحو اقوم ليس [illegible]
غير مشترط كون الجزء [illegible] مادية لكون الجسم لا يسمع وهو باطل لان الاقرب ان المادة هي ما
دل على المعنى التي والصورة عبارة عن الصيغة ولذا اللفظ [illegible] يكون حقيقيا وهو المسموع
الملفوظ ويكون بالقوة وهو المنوي مع [illegible] اللفظ كذا المادي وبالصورة فهي جواهر الالفاظ
والصورة هي الهيئات العارضة لها اذا تقرر هذا فاعلم ان لفظة عبد من عبد الله له فيه
اعتباران وذلك لانا ان نعتبرها من حيث ذاتها مع قطع النظر عن التركيب وهي مادية او نعتبر
ها من حيث كونها مركبة ومضافة وهي صورية فبالاعتبار الاول مادي وبالثاني صوري فليس
هو امرا وانما هو جزء له اعتباران بحسب ما [illegible] جزء بين قوله [illegible] [illegible] انا لما
لا يتقع بالمادة والصورة كعبد الله المذكور ونشترط وهو [illegible] ويكون [illegible] فيهما
والدلالة مقصودة كما مر قال قوله انما يحتاج الى التحرز من الجزء الاول المادي الخ [illegible] انه اذا
مر زيد على هذا المذهب فنحو عبد الله خارج لا يدخل هذا القسم بالكلية حتى يحترز عنه اذ لا يصدق
عليه انه دال جزؤه على جزء معناه لانه ليس له جزء واحد بل هو بنفسه ان يكون الاجزاء مادية
وهذا يقتضي ان يكون كل جزء دالا على جزء المعنى والا لم يكن [illegible] والتعميم هو المفهوم عليه فقولهم
ما دل جزؤه [illegible] قال قلت اذا كان المراد كل جزء وهكذا
هو الراي فزيد لا يدل على شيء من معناه [illegible] فيقتضي ان الاكثر [illegible] ضرورة
دلالة جزئه على جزء معناه قلت المراد بالجزء ما جاز اللفظ انه مركبا كزيد [illegible] مثلا
والزاي [illegible] وانما تركب منه المعدود وانما يصدق عليه انه جزء من التركيب
من حيث انه جزء [illegible] قوله [illegible] الكتاب الخ [illegible] المنع [illegible] العكس
في الجمع وهو الاصطلاح المشهور خلاف مذهب العراقي وسياتي تحرير هذا ان شاء الله ومعنى
ما ذكر [illegible] عنها [illegible]
[illegible]

يقال ينبغي عنده ان الظاهر [illegible] فيهم دلالة مفهومة الاخرى مقصودة بالذات من العلم هو والاصلي
او انه دال عليه بمعنى الانواع من غير العلمية مقصود لكن الكلام المقصود بالذات من العلم هو وضعه
لبعض مسماه وما زاد على ذلك راجع الى الثالث نوع الاسماء والمعاني وذلك خارج عن المقصود
الاصلي وايضا هم بمفهوم غالبا فلو هذا دلك المعاني الموجودة في مسماه في تخصيص الذات حقيقة
الاصلي الذات الموجودة واما التسمية بما يسوغ من المجاز فهو هنا غير صحيح لان المجاز لا يكون
الا في المستعمل الحقيقي او المشهور وهذا المعنى احتمال فيتعين الوضع معتبرا فيما زاد على العلمية
ولو سلمناه كما يقول المصنف لا لا ان ضمنه التركيب اذ ليس التركيب والافراد الا بحسب
قصد الدلالة وعدمه وما هنا فمنع كون العلم مركبا الا لكونه لا يقصد بشيء منه الدلالة على جزء
المعنى فاذا كنا نشترط في جعله مركبا ذلك الامر فلان ثبوت العلمية في نفسه والتركيبية فتامل
قوله والاقسام الخ لم يعتبر المصنف انقسام الستة دون اطلاق يحسن السكوت عليه وما لا يحسن
ولا يعتبر كذا نجد تسعة اقسام على الزيادة اولها ما لا جزء له كهمزة الاستفهام ثانيها
ما له جزء لا يدل اصلا كزيد ثالثها ما له جزء يدل لا على جزء معناه كعبد الله رابعها ما له جزء يدل على
جزء معناه دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما على انسان خامسها ما له جزء يدل على جزء
معناه دلالة مقصودة غير خالصة كجملة الاشتغال علما سادسها ما يدل على جزء معناه دلالة
مقصودة خالصة ويحسن السكوت عليه كزيد قائم سابعها ما له جزء يدل على جزء معناه دلالة
مقصودة خالصة ولا يحسن السكوت عليه كغلام زيد [illegible] فالخمسة الاول مفردة والاخيران
مركبان ويزيد على [illegible] ستة في [illegible] بعض [illegible] له جزء كما الجوهر والهم جزء لا ان معناه
بسيط كالنقطة وماله جزء ومعناه جزء ولا يدل [illegible] على شيء [illegible] زيد [illegible] على
التقسيم السابق [illegible] الزيادة [illegible] وهو [illegible] قوله لا يعقل
سلب الامر [illegible] الخ [illegible] السلب [illegible] عليه [illegible] على [illegible]
[illegible] القضية السالبة [illegible] موضوع [illegible] وجوده [illegible]
وان قلت سلب الشيء [illegible] على الشعور [illegible] لا على [illegible]
حقيقته [illegible] الشيء من [illegible] المعرف [illegible] السلب لا يتوقف على تقرر
حقيقة المركب [illegible] الشعور [illegible] التقعيد
[illegible] من [illegible] قلت [illegible] السلوك في تعريف المعرف وهو المركب
من حيث هو [illegible] حيث [illegible] السلوك [illegible] على التفصيل
ولا بد [illegible] لا يحصل [illegible] الاجزاء [illegible] في [illegible] المعرف الا [illegible]
[illegible] قوله المعرف جزء المركب الخ [illegible]
[illegible] المعرف [illegible] ذاتي [illegible] عليه من
الاحاد [illegible] كونه [illegible] الاعتبار [illegible] المركب [illegible] الاعتبار
[illegible] زيد [illegible] فقوله [illegible] زيد [illegible]
[illegible] المركب [illegible] الى جزء [illegible] على جزء معناه والمعرف [illegible] جزؤه [illegible]
ان المركب من حيث ذاته [illegible] بالتركيب [illegible] على المعرف لان المعرف من حيث ذاته جزء منه



والابد من المجموع حتى تعد جزءا ذاتيا وأما بالنظر الى تحصيل المركب مركبا والموضوع المعروض موجودا فيها
فهنا نظر وتفسير [illegible] جزء من الاجزاء المركب هو ذو الملكة فوجبة تقدم العدم الذي العدم الذي العدم
الذي هو عدم ملكة ثم يقول المستدل العدم جزء المركب اعني من حيث ذاته مسلم ويبقى هو الذي
نفعه وان عنى انه جزء من حيث انه مفرد مجموع لانه ينقسم كلام **وقوله فليتأمل** تعليله تقدم
المركب بانه موجود من مجموع ان يكون المناسب وأما المناسب العكس لان العدم مقدم على الوجود كما لا
يخفى فتقدم العدم على الوجود اولى **فليتأمل** العدم المتقدم على الوجود هو العدم المطلق ويسمى
الظلام عنه وانما مراده بالعدم هنا العدم اللاحق في عدم الملكة كما قرره وهذا الذي ينبغي ان يتأخر
عن وجود الملكة والا فالعدم اللاحق سابق على الوجود حقا وكذلك فرتبط الى العدم من حيث هو
بحسب ان يقوم تعريفه المفرد كما يعارضه ابن ساعد وغيره **قال الشيخ** [illegible] في شرحه
قدم المفرد على المؤلف لانه مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان وجوده غير مبني
والعدم مقدم على الوجود والنوع فرقه مقدم طبعا بمعنى من حيث ذاته الا من حيث كونه معرفة الكلام **قوله**
واعلم ان بعض المحققين الخ وجه تخصيص المؤلف بالقسم الخامس والسادس من هذه المذهب
كلام من حيث وجود الالفاظ بين الالفاظ فيهما ووجودها بالفعل دون كثيرة وعليه موافق الغرض
ايضا والمراد بالخامس والسادس من الخمسة السكوت عليه كلفظ زيد وما يعنيه كثيرا فلا يدخل
المصنف لكلام نوع الا ان هو متناسب في التوعد تخصيص غير ان مراده بالمؤلف المركب والقسمة
عند تناسبه كما هو من المراد بها ظاهر خارج عنه والقسمة عند ثلاثية مفرد وهو ما لا جزء له
اوله جزء لا يدل على شيء وكالفاظ غير مركب وهو ماله جزء يدل على جزء معناه فقط
ومؤلف وهو ماله جزء يدل على جزء معناه سواء حسن السكوت عليه ام لا **قال المصنف** في شرح
ايساغوجي وهو خلاف اصطلاح الشيخ عليه هو كما هو ظاهر وقد تبين لك من قول المصنف
المركب والمؤلف والقول الفاظ يطلق على المركب وهو اصطلاح المناطقة كما سيأتي في باب
القياس **قوله** نعم هو كما ابن سينا الخ كما تجعله من الضابط ومن ذلك الا ختيار من قبله وابن سينا
هو ابو الحسين بن عبد الله بن سينا بكسر السين المهملة فمعناه من تحت فنون والف مقصورة
الرئيس علم الاعلام الماهر العالم العلامة المعروف بالشيخ في السنة الغوم ولذا اطلق له التآليف
المشهورة الغريبة المفيدة وشهرة فضله ورياسته في العلوم تغنيه عن التعريف **توفي**
بهمدان سنة ثمان وعشرين واربعمائة ذكره وما ترك ابن القفطي الفسطاطي [illegible] لا الله تعالى **تنبيهات**
الاول تقسيم الدلالة بالقصد [illegible] في الغرس [illegible] من الضابط بدون ذكر الالفاظ حتى لا يكون القرح
بالابعاد جزء على الشيء او رد على عكسه نحو يعلبك فانه ماله وفيه دال جزئه على شيء وجمع
من سلم الاعتراض وقال على جزء معناه وضعها ثم نقل القسمة لاجل الاعتراض **فقال**
المفرد ما لا يدل جزؤه على شيء من المركب ما يدل جزؤه الا على جزء معناه والمؤلف ما دل جزؤه على جزء
معناه هو عند ابن سينا المركب والمؤلف والقول فنحوه وقد اتت على ما تقدم **قال بعض شروح**
الجمل وانما يتوجه هذا الاعتراض على تعبير العدد مثل القسمة ورد بعضهم ما له جزء يدل على جزء
معناه الا ان دلالته غير مقصودة كحيوان ناطق مسمى به انسان فهذا داخل في المركب ما يقصد بجزئه
الدلالة على بعض ما يقصد به في المفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة على بعض ما يقصد به وانقسمه

الالفاظ

23

الا العلامة عشرة الى خمسة على سنن ما سلف وقال ابو عثمان العقباني فيما نقل عنه ابن مرزوق
لا حد المفرد ما لا يدل جزؤه على شيء اورد على عكسه نحو بعلبك فقيل ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
فورد على عكسه نحو عبد الله علما والقبس علما فقيل ما لا يقصد بالجزء منه الدلالة على بعض
ما يقصد به ثم قال ولم نوثر هذه الزيادة في قابس المعنى يقتضي زيادة القصد لان الادل محال على فهم
السامع وعلى ارادة المتكلم قلت ومعنى الاحالة التي ذكرها ان الاول انما قصد لا يدل جزؤه على
جزء معناه اعتمادا على فهم السامع فانه لا يفهم من جزئه شيئا اذا لم يكن موكلا ويحتمل ان المتكلم قصد
به شيئا او لم يقصد فلا ينبغي الا الزيادة وفي الثاني فمرجعه بقصد المتكلم ويحتمل ان يفهم السامع
ما قصده المتكلم فتكون الدلالة المعتبرة بالافراد والتركيب او لا يفهم ذلك فلم دلالة فلا تعرف هل هو
ان يدل شيئا في الاعتراض من نوع وقال في قول ما يرد نحو عبد الله قبل العلمية لاحتمال ان يراد بجزئه
جزء معناه كذلك لا ابطارد فلو حيوان اراد به المتكلم معناه الكلي وفهم السامع جنسه معناه
الجزئي كان مفردا على الاول ومركبا على الثاني ولو انعكست الارادة والفهم انعكس الامر في التعريفين
قلت وهذا الذي ذكره وارد على التعاريف كلها وهو على من يفسر الدلالة بالفهم اشد ورودا
الثلاثة الان يجاب بان اللفظ يوصف بالافراد والتركيب في نفسه لا بحسب الورود والذي يتوقف على فهم السامع
بل على قصد الواضع فقط من قصد ما يسبق من الدلالة حركة او لا فمفرد وهذا على تفسير الدلالة بالحقيقية
والتركيبات وضعية المفرد وبعضهم ان يبطل ما يسبق من الاعتراض ولم يصح في تعقيبه القصد بان قال نحو
الحيوان الناطق علما على الانسان الاقرب يبطل وبين بعضهم ان الحد ضمنيه لا يدل جزؤه على جزء
معناه وما ينحو هو دلالة اجزاء الحيوان الناطق على اجزاء معناه الذي هو الشخص فلا فائدة في ذلك قبل
التسمية وان كان بعد التسمية على انه يقطع عن الدلالة نسبا فنسبه وطار الكلام جزءا من كلا الدالين على
فلاها جزء الانفيد بالقصد الا الدلالة حتى تقصر وهذا هو التحقيق والسعد هاهنا بحث وارد فقال
ان يريد بالقصد القصد بالفعل في التركيبات مثل الاستعمالات والقصد في المعاني تولعل في تعريف المفرد وتخرج عنه
نحو الحيوان الناطق علما اذ بحيث يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى فيعود والا فالمركب يمثل الحيوان
الناطق العلمي غير حد المفرد وبعض الاجزاء المركب لانه بحيث يقصد بجزئه الدلالة على مفهوم الحيوان
والناطق الذي هو جزء الشخص المسمى فيه وذلك منع الاطلاق على الانسان وابطال كان عكسي ينتقض التعريفا
جمعا ومنعا فلا بد من ان يعني بقصد الدلالة على جزء المعنى بحيث القصد الحقيقي حتى يكون المركب
ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يقصد به ذلك المعنى والمفرد بخلافه وحيوان الناطق
حين ما يقصد به الشخص المسمى لم يقصد بلفظ الحيوان والناطق مفهوماهما اصلا فهو داخل في حد المفرد
دون المركب انتهى قلت ويمكن ان يقال المراد القصد بالفعل بمعنى ان يكون المركب هو اللفظ الذي
يجعل بحيث وضعه من واضع او عرفي بازاء معان مقصودة له والمفرد بخلافه فيدخل المعلمات فيدخل
استعمال المعاني في القصد الى معانيه تدخل في تعريف المفرد ممنوع لانه ان وضعه مختص بازاء معان
وقصد باجزائه الدلالة فهو حاصل لها وجه التركيب من غير مصيبة الى قصد اخر والا في استعمال
ان لم يقصد بها شيئا اطلاقا جمعي وحاصله يتحقق جزء هو مركب معنوي وينتقض بالافراد والتركيب اذ الكلام
في تقسيم الدال وكون الحيوان الناطق منقوص بمعنى ان اخر فهو لا يقصد بجزئه الدلالة فجعل التعريف الاول فيه
الثاني اطلق المصنف في اللفظ القسمة الى المفرد والمركب فظاهره شمول التقسيم المطابقي والتضمني والالتزامي

وفي ارتع الشرح الاصغر للقلاوي القطع للتعميم والمقصود الدال بالوضع لا يعني بالوضع الوضع الذي
اختص التقسيم بالدال المطابقة وان عنى ما هو اعم من ذلك لزم التقسيم وفي المسئلة خلاف مشهور
ذهب الفخر الرازي الى ان التقسيم الى المفرد والمركب هو الدال بالمطابقة فقط كما هو صنيع الشمسية واختار
ابن التلمساني وقال لا معنى لهذا التخصيص فان التضمني والالتزامي ايضا داخلان في التقسيم وهذا هو
كلام الخونجي ووجه قول الفخر بان الدال بالتضمن والالتزام لا يشتمل جميع الاقسام ... فيبقى ما ليس
بمفهوم جزءا ولا يدخل خارجا عن القسمة ورد هذا التعليل انما يقتضي انه لا يصح تخصيص التقسيم
بالتضمن والالتزام والمطلوب انما هو بسبب العدول عن الاطلاق الى التقسيم بالمطابقة ووجه ابطال راي
الفخر بان المركب كما هو مطابقي يوصف بمعنيين بسيط ومركب والمركب الذي لا يوصف البسيط بسبب لا يدل
لفظه على جزء معناه التضمني والالتزامي لا جزء له فيتصف بالجزء من المفرد ويخرج عن حد المركب
وهو باطل مع حيث الاجتماع التضمن والالتزام وجيب بان الفخر لا يمنع ... من كل القسمة
الى المعنى المطابقي ومعنى الانتساب الى التضمني او الالتزامي فان الشيء يتصف بوصفين مختلفين من
جهتين مختلفتين وفيه ايضا بان الافراد والتركيب قد يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابقي
دون التضمني والالتزامي كما على ان جعلها جزءا له بسيطا ان لا يلزم الذهني بسيطا ولا بالنسبة
الى التضمني او الالتزامي فلا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المطابقي لانه متى دل الا جزء اللفظ على جزء المعنى
التضمني والالتزامي دل على جزء المعنى المطابقي ايضا الاول فلان جزء المعنى التضمني جزء المطابقي
من حيث ان جزء الجزء جزء واما الثاني فلان الالتزام لا يوجد بدون المطابقة وغاب عنه بعوا
الاول فقال السعد على تقدير تلوح هذه الوجوه بحيث انما تدل على انه لا يصح تقييد الدال بالتضمن
او الالتزام والمطلوب بسبب العدول عن الاطلاق الى التقسيم بالمطابقة ولا يدل عليه شيء من الوجوه
قال وقلت الوجه الثالث يدل عليه لانه اذا اطلق عليه انه دلالة صدق على المركب الموضوع
لمعنيين بسيطين انه لا يدل جزء لفظه على جزء معناه اعني التضمن وكذا في اللازم البسيط قلت اذا الفخر
في المركب دلالة الجزء على جزء المعنى بوجه من الوجوه كان المعتبر في الافراد عدم الدلالة من كل الوجوه لصح التقابل
اعني بكون المفرد ما لا يقصد بجزء من الدلالة على جزء المعنى لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما وهذا لا يصدق على
المركب المذكور لانه ما يقصد بجزء الدلالة على جزء المعنى التضمني اعني المطابقي فتقضي قلت ومعنى
التقابل التام ذكرنا ان معنى المركب والمفرد متنافيان كما من اذا الفخر في المركب الدلالة بوجه من الوجوه كان
من جهة جزئه ولايقا في الاطلاقية كلية من جهة ان يعتبر في المفرد عدم الدلالة بشيء من الوجوه
للفظ بين ... ح على ان يعتبر الدلالة بوجه من الوجوه في المركب حتى لا يلزم تقسيمه كلها في الجملة
ومعنى ... من الاجمال من ... وجوها فتكون جزء بعضها وجزء بعضها في المركب والمفرد من حيث اللفظ
وهو فيما يبحث الدال الدال على التضمن والالتزام مع المطابقة بوجه ما ان الدال الا ... لا يعتبر الا ... عند عدم
المركب ... من جزء ... بل فقد الا ... مع المطابقة فلا تفيد ... تقسيمه اذ كان
المنظور اليه هو الدال بالمطابقة في ... بسبب الجمع ... الافراد وانما ... بالبساطة في الحد
هو شيء واحد وعليه بحث الثالث فتتم عند شروح الجمل الخمسة اقسام
كما جعل القسمة اربعة مفردة وواحد مركب قال عرض ... وقال التقسيم الخمسة
اقسام مع تعيين اللفظ المركب فيه نوع واطلق ان تكون خمسة الى اربعة الكل من الاربعة التي يخص

كالكاين

كما كان في تثليثه هلو الاولى الاربعة انواع للمفرد انتهى يعني بالتثليث التقسيم الى المفرد والمركب
والمؤلف على الخلاف المذكور في الشرح **قلت** ومثل هذا البحث يرد على المصنف بل على غيره من المحققين
وجوابه انهم قسموا اللفظ من حيث هو ولا شك ان اللفظ اذا انقسم الى المفرد والمركب انقسم الى اقسام
فاللفظ ينقسم الى تلك الاقسام لان المنقسم الى المنقسم الى الشيء منقسم الى ذلك الشيء ولا منع في
انقسامه الى خمسة اقسام ويقع بين اربعة منها وبين الاخر التقابل الحقيقي وبرهانه من الشكل الاول
ان نقول كل لفظ فهو اما مفرد واما مركب وكل مفرد فهو اما الا يدل جزؤه على جزء معناه او له
جزء يدل على جزء [illegible] معناه دلالة غير مقصودة ينتج كل لفظ اما مركب واما الا جزء له او له
جزء لا يدل [illegible] من غيره كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد او
زوج الفرد [illegible] ثم قسموا اللفظ من حيث ذاته ولا ريب انه من حيث ذاته منقسم الى تلك الاقسام
[illegible] انه لا تكون الاربعة الاولى قسيما واذا اعتبر في اللفظ الافراد والتركيب فهذا الابحاث
الرابع يرد على المصنف وغيره في تفسير المركب وهو ما [illegible] كغلام زيد ومضروب وحمل
او بلزم على مقتضى التعريف ان يكون [illegible] على كثير [illegible] جزء معناها
مقصودة [illegible] على [illegible] الاصطلاحي مواز تركيب
غير [illegible] المركب [illegible] وتعليله التركيب في الاول [illegible]
ان الدلالة على [illegible] على عدم الاشتغال بالصفات
[illegible] اذ كان لا تكفي [illegible] اشترطنا ان يكون [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] وهي واردة ايضا [illegible]
[illegible] **قلت** المعرف [illegible] والكلام [illegible]
قلت [illegible]
[illegible] المصنف [illegible]
[illegible]
[illegible] **قلت** [illegible]
[illegible] **قلت** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **تنبيه** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

علي

عند تقطيع اللفظ بعد ... وهو صورة للحروف ... فيكون هنا مادي وصوري [illegible] فيتعين [illegible]
وهذا الاشكال [illegible] علي الشيخ هو العموم [illegible] منه وامثاله [illegible] بعض الاجزاء والقصد
التعميم وللاشكال [illegible] التركيب فيما يخص من الاجزاء بعد [illegible] الاكتفاء هو [illegible]
المصنف [illegible] نصوا علي خلافه كما ذكره [illegible] **الخامس** قال المصنف في شرح [illegible]
قلت [illegible] المركب [illegible] الدلالة [illegible] نحو زيد [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] معنى [illegible] الدلالة [illegible] بعض
المفرد **قلت** لا نسلم ان الحروف [illegible] فصدق [illegible] الدلالة [illegible] معنى زيد [illegible]
[illegible] معنى زيد لا [illegible] الانفراد ولا [illegible] الاجتماع [illegible] فصدق [illegible] الدلالة [illegible] مجموع اللفظ [illegible]
[illegible] الدلالة [illegible] المجموع [illegible] بالجملة [illegible] الدلالة [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] انتهى **قلت** وهو [illegible] وارد [illegible] زيد [illegible]
[illegible] معناه [illegible] هو [illegible] بازاء معنى [illegible] ومعنى زيد
[illegible] الدلالة من حيث العلمية **السادس** [illegible] تقسيم اللفظ باعتبار الاسم [illegible]
وامثال العقل [illegible] الدلالة [illegible] على [illegible]
ما [illegible] واما المضارع [illegible] بان زيادة [illegible] على [illegible] المضارع [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] التعريف [illegible] واما الحروف [illegible]
[illegible] معنى في [illegible] الافعال [illegible] اللفظ [illegible] **السابع** [illegible]
في هذا المقام [illegible] يكون اللفظ فصدق [illegible] معناه [illegible] الفصل حيث هو
واما المراد [illegible] الفصل [illegible] اللغة [illegible]
[illegible] **ص** وهو مشترك ان تعدد مسماه [illegible] **قوله**
وهو مشترك [illegible] مذكور [illegible] المصنف **قوله** في تعريف المشترك اللفظ الذي
[illegible] اللفظ جنس والذي تعدد [illegible] وكذا [illegible] اللفظ الذي [illegible] اللفظ جنس
والذي تعدد مسماه [illegible] المشترك **ص** [illegible] المشترك [illegible]
[illegible] وهو [illegible] الاكثر [illegible]
[illegible] لانه يستعمل [illegible]
[illegible] مشتركا باعتبار [illegible] **قال** [illegible]
[illegible] معانيه [illegible] هو [illegible]
لانه يستعمل [illegible] الاشتراك
في [illegible] المركب [illegible]
[illegible] انتهى **قلت** [illegible] الاشتراك في المركب ان يحتمل [illegible] السامع [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] الالفاظ المركبة مشتركة حتى يكون [illegible]
[illegible] الاول [illegible] بالعطا

ويحتمل

ويحمل اذا التي يستدعي علقته ومحنته اي جعلته كرضية وغيره مما الابعض ولما مثال ابن مرزوق
الشلابه وغيره مما الابعض نحو زيد بحر وقولهم رشد وهو ابن جاء الركيب المشترك ان جعلنا الفعل مركبا
مع الاثر جرى على نحو معناه على ما مر ولا قولنا ايضا ونوع الفعل مشتركا فلا مرية فيه واكثرها هل هو
مركب او لا فان قلت يظهر من تفسير المصنف اللفظ المفيد هاهنا انه بالافراد انه لا يقول بالاشتراك
في الركيب وعلى هذا اجراه المشترك والمفرد فاسم طرح كل دخول الركيب فيه حيث لم يقيد المفرد فكان
ينبغي ان يقول في التعريف اللفظ المركب المفرد ليخرج المركبا قلت يظهر من تفسير اللفظ بنحو الكلام والاشتراك ان رده
ثانيا فلا دخل المركب الا بتجاوز عنا بنحو اللام لا نقول ان اللام للعهد والمعهود اللفظ الموصوف بالافراد
المذكور قبله ولما نخرج حمل المفرد بالعهد عن دخول المركب لكن هنا على ان ما ذكره من الاشتراك في المركب
انما يتمشى في التحقيق على ان المركبات موضوعة تكون لها مسميات بالتحقيق فيه الاشتراك وقد مضى
ان التحقيق خلافه فوائد اسم فيه تعدد وضعه ان السؤال يقتضي العبارة الاولى وهاهنا الاعلى ان المجاز موضوع
وانما قال ومعنى الكلمة السؤال انما يرد على ما تكلم به المتكلم وهو هنا لم يذكر الموضوع اصلا وانما ذكر المسمى
وذكر ان المجاز مما نبه فيه بقوله الموضوع والمسمى وانه لو رد السؤال على هذه العبارة لزال الوهم وانحل السؤال الاتي
وانحل ايضا على المجاز اذ عبر هو بالمعنى عوض الموضوع كما نقل عنه ابن مرزوق فقال انه يحسن طرد الحد بما له
مدلول حقيقي ومجازي فانه تعددت معانيه وليس بمشترك قال فلا بد من زيادة وضعه كونه متساويا لا معانيه
على السواء ليخرج ما له مدلول حقيقي ومجازي فانه يتناوله الحقيقة انتهى قال ابن مرزوق وهو
ذهول ومنشاه عدم التنبه للفرق بين مسمى اللفظ ومعناه اما مسماه فهو ما جعل اللفظ اسما له ومعناه
ما يعنيه اللافظ به انتهى قلت وهذا هو سؤال المصنف وجوابه فان قلت كيف عدل المصنف
عن شيء واجاب عن شيء فان ايراد السؤال وقع على لفظ الوضع والجواب عن المعنى قلت لما كان موضوع
اللفظ ومعناه واحدا لم يبال باختلاف العبارة وكانه يقول له حيث اتى بعبارة تيسر ورود السؤال الذي
عبر به كان الجواب ايضا بمعنى الموضع والمسمى فتقرر فان قيل اذا وجهت عبارة المصنف بان المجاز
موضوع بمعنى الاعتراض بما دلالة اللفظ بالمشترك الا ما وضع لمعنيين فاكثر وقد سلم المصنف ان كل اسم موضوع
لمعنيين ويكون مشتركا قلت ليس وضع الحقيقة مثل وضع المجاز وانما المشترك اللفظ ما تعدد وضعه لذلك
هو الوضع الحقيقي وهو الذي تقدم تعريفه وهذا انما هو او لا وضع ذلك هو المشترك وهذا ان صح يعم على التحقيق
فان المجاز موضوع بالنوع كما مر في محله وفيه [illegible] رد [illegible] الذي يعنى بالمنطق
او اللفظ حقيقة لان اللفظ المجاز باعتبار ذلك الوضع الحقيقي غير موضوع اصلا حتى يتعدد الوضع حقيقة
هذا والحق ان هذا الاشتراك الاول [illegible] الاشتراك الاصطلاحي فوائد الاصطلاح
ان [illegible] الاصطلاح [illegible] والمجاز والا لكان مشتركا [illegible] اصطلاح [illegible]
اللفظ [illegible] الموجودة [illegible] فوائد اولا [illegible] اللفظ
اللفظ فيه مستعملا [illegible] وضع له ولا بد من علاقة تصحح استعماله فيه وهاهنا بحث وهو ان الغلط [illegible]
عليه [illegible] الاشارة [illegible]
الحقيقي [illegible] المجاز [illegible] القرينة [illegible]
القرينة [illegible] العلاقة [illegible] العلاقة [illegible]
[illegible] المصنف رحمه الله تعالى تنبيه

الأول لم يعرض بحد المتواطئ والمشترك والحقيقة والمجاز في الكلام المتعلق بالمفرد وتقسيم المفرد
الى مشترك ومنفرد ومجاز ومنقول وغير ذلك كما سيأتي ووجه التقسيم ان هو اللفظ إما أن يكون معناه
متحدا او متعددا فالاول هو المنفرد كالاسد والثاني اما ان يوضع لكل من معانيه على السوية او لم يوضع
لذلك الوضع بل وضع لبعضها ثم نقل لبعضها الآخر فالاول مشترك كالقرء والثاني وهو الموضوع
للمعاني لا على السوية بل وضع لبعضها ثم نقل الى الآخر فان كان لمناسبة بين الموضوع له اولا وغلب الاستعمال فيه
حقيقة في المعنى الذي له الوضع اولا فان لم يشتهر في غير ما وضع له بسبب ان الناقل [illegible]
الصلاة او العرف العام كالدابة او العرف الخاص كالفعل عند النحوي والعرض
عند المتكلم والعرف العام هو [illegible] الذي يتعين ناقله كالمتكلم والنحوي
والعرف يسمى والاول الموضوع له اولا فيسمى عند استعماله في الموضوع له اولا حقيقة كالاسد للحيوان
المفترس ويسمى عند استعماله في الثاني مجازا كالاسد للرجل الشجاع هذا كله ان كان معناه متعددا واما
ان كان معناه متحدا وهو القسم الاول الذي معناه منفرد فاما ان يتشخص مدلوله في الذهن وفي الخارج
او لا فان تشخص سمي علما شخصيا وان لم يتشخص فما ان تساوى وحصول جزئياته الذهنية
والخارجية او لا فان تساوت سمي متواطئا وان تفاوتت سمي مشككا وسيذكر المصنف هذه الاقسام
الخمسة مفصلة. الثاني قدم المصنف المركب على المفرد اولا في التعريف وثانيا في التقسيم على عكس
المفرد ووجه ذلك ان المقصود بالتعريفات هي المفهومات والمقصود بالتقسيمات هي الذوات
وذلك ان مفهوم المركب وجودي ومفهوم المفرد عدمي والاعدام انما تعرف بملكاتها كما سبق فلذا قدم تعريف
المركب على تعريف المفرد ولما كانت ذات المفرد مقدمة على ذات المركب لاحتياج المركب اليه طبعا قدم في
تقسيم المفرد وذلك ظاهر. الثالث قد يقسم المصنف تقسيم المفرد الى المنفرد والمشترك الانعم على وجود
المشترك وهو المشهور في جواز وقوعه ووقوعه نزاع مشهور محله كتب الاصول. الرابع
المشترك باعتبار معنييه ثلاثة اقسام [illegible] شاملا لكل العين [illegible] على الذهب
والجارية والعين والرؤية وقد تكون متناقضة [illegible] فيه اشتراك. فان قلت وهذا الاسم متقسم
لان الاعلام بسبب موضوعة للواضع والاشتراك من صفات اللفظ الموضوع. قلت ولا في
الاشتراك وغيره انما يعتبر بالقياس الى واضع واحد وبذلك يتضح انه لا يسمى والعلم قد تعدد واضعه
غالبا وقد تكون متغايرة كالعرض [illegible] في اصطلاح المنطق [illegible] فيهم جملة
في الوقفة. الخامس ما سبق من تحقيق المشترك هو المعروف ونقل ابن مرزوق عن ابي عبد الله
الشريف انه قال المشترك عند المنطقيين كل لفظ تعددت معانيه مختلفة سواء كانت جميع
معانيه حقيقة او بعضها مجازا فالمشترك [illegible] على الحقيقة والمجاز وهو مراده هنا
في الفرق بين المشترك [illegible] المنقول [illegible]
[illegible] فلا منع ان المشترك المعتبر في المنطق انما
هو [illegible] وهو المعنى [illegible] عند الاصوليين [illegible] في المنطق
فلا يقتضي [illegible] هنا الاشتراك اللفظي ويكون هو المعنى [illegible]
مطلق الاشتراك [illegible]
لا الاشتراك اللفظي [illegible] هنا الاعتبار [illegible]

ممنع



منع على تعريف المشترك بما [illegible] والنقض بجواز الاعتراض بالعطف [illegible] ذكر [illegible] الابطال لانفصال المعارض

المشترك لا يقع بين النقيضين حتى يحصل [illegible] السفسطة [illegible] الاشتراك [illegible] على الاعتراض [illegible] المجاز

والاعراض الى الحقيقة [illegible] الاشتباس لانا نقول ان [illegible] كثير [illegible] اللفظ [illegible] مجاز

وغير قرينة فصار للاجمال مع ان يحترزوا عن ذلك فيقولون ان اللفظ [illegible] الاشتراك بل يحتمل

اللفظ معنيين فاشتراكه حقيقتين كان له حقيقة ومجاز بحسب قصد المتكلم [illegible] ذكر العلاقة

والقسم الاول [illegible] والثاني السادس من كل من المشترك والمتواطي المشترك [illegible]

يطلق عليه متعدد [illegible] كما ذكر المصنف ان المتواطي موضوع للقدر المشترك بين الافراد والمشترك

كل موضوع لكل واحد من الافراد [illegible] والمتواطي كالانسان مثلا موضوع لشيء واحد وهو الحيوان الناطق

لا انه امر مشترك بين كثير من الافراد [illegible] ولذلك يطلق الانسان على كل فرد من الافراد

لوجود الموضوع له فيه لا انه موضوع له والمشترك كالعين مثلا موضوع لكل واحد من معانيه [illegible]

[illegible] بين المشترك ويتميز الموضوع القدر المشترك قوله بالاعتبار [illegible]

التعبير بالمسمى [illegible] الحقيقة

[illegible] بالمسمى المعنى اللغوي الاصطلاحي [illegible]

فان قلت معلوم ان المجاز [illegible] اسماء الاجناس [illegible]

[illegible] المجاز [illegible] المسمى الحقيقي والمجاز [illegible] قلت سلمنا

ان المجاز موضوع للمعنى الكلي [illegible] الوضع [illegible] كلي وجزئي والتقسيم

المذكور [illegible] باعتبار معناه الحقيقي [illegible] التجوز على اسماء الاجناس [illegible]

بجواز التجوز [illegible] قوله اللفظ [illegible]

[illegible] قوله لا يمنع [illegible]

[illegible] الكلي والجزئي [illegible] التقسيم [illegible] موضوعا

لحقيقة [illegible] من حيث [illegible] افراد متعددة [illegible]

[illegible] معناه [illegible] المشتركة [illegible] المشترك من حيث هو [illegible]

والتعبير [illegible] المشترك [illegible] الكلي [illegible] معناه [illegible] المتعدد [illegible] الحقيقة [illegible] التعدد

[illegible] افراد متعددة كما ذكرنا قوله من قبيل [illegible]

[illegible] الاشتقاق [illegible] مشترك بين [illegible] الاشتقاق [illegible] المواطات

[illegible] فقلت [illegible] المعنى [illegible] يوجد

[illegible] بين المجاز [illegible] من الناس [illegible] المشتركة

[illegible] المشتركة [illegible] زيد [illegible] المشتركة

[illegible] فلذلك

[illegible] التعميم [illegible] الاشتقاق المذكور [illegible] التعميم [illegible]

وهذا [illegible] فقلت والاعتراض على [illegible] المشتركة [illegible] عدم معرفة المقصود بها هنا

[illegible] المقصود [illegible] افراد متعددة [illegible]

[illegible] زيد وعمرو [illegible] الابوة والبنوة

وغيرها انما هي عوارض وصفات تعرض له فلا شركة فيه بحسبها والله اعلم قوله ولا يقال ما لك على
الذي يعني التشخص الحقيقة وانما عند قصد المبالغة [illegible] ان يقال [illegible] على الشئ [illegible]
ونحو [illegible] العلماء والله اعلم قوله بالنسبة الى الذوات التي [illegible] الى النسبة الى
من حيث ذواتها لا من حيث [illegible] [illegible] [illegible] الجسم [illegible] [illegible] [illegible]
من حيث انه جسم [illegible] عليه حمل اشتقاق لا مواطات [illegible] [illegible] [illegible]
الجسم [illegible] واما الجسم من حيث انه ابيض [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] حمل مواطات
وحكي المصنف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان الابيض [illegible] حمل مواطات قلت
ومثله [illegible] كلام [illegible] [illegible] [illegible] شرح [illegible] الحمل على قسمين حمل اشتقاق وهو [illegible] كقولنا
الانسان [illegible] [illegible] حمل مواطات وهو حمل [illegible] الشئ عليه كقولنا الانسان [illegible] الانسان [illegible]
حيوان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانسان [illegible] قوله وجود [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اقسام الكلي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الستة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الخارج [illegible] [illegible] وجود
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
او لا وحكى [illegible] [illegible] [illegible] الكلي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانسان [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ستة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فان قيل
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المقصود [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الافراد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] قوله الكلي [illegible] [illegible] [illegible] الكلي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
والكلي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] افراده [illegible] المشكك وقوله [illegible] [illegible]
والضعف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible]
افرادها [illegible] التفاوت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المشكك [illegible] [illegible]
افراده [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والضعف [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مشكك
[illegible] [illegible] [illegible] المصنف [illegible] التفاوت [illegible] المشكك [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الانسان [illegible] التفاوت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
حقيقة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] تعالى قوله المشكك

هو



تنبيهات هو الكلي الخ هو على غير ما تقدم والغرض اختلف وجعل المتن المتواطئ

الاول قد يوصف الكلي على الجزئي الذي فيه وجودية وقيود الجزئي بخصوصيته وذلك الكلي هو

الذي لا يمنع تصور مفهومه الشركة ثبات قطر معنى الا يمنع بكون الجزئي هو الذي يمنع ومعناه الذي على ما

تقرر هكذا على ابن حمزون في كلام الجمل **قلت** ويعتبر الاول فوق الاعم والاخص الا ما هو معرفة ملكاتي

في خصوص بعض المعاني من زمان ما معناه ان كل معقول ينبغي الا تعلمه حتى تتصور وتتعقل واذا

المنع بحسم من جهة المعقولات ينبغي الاسباب حتى يتعقل باثباته الاشخاص الذي اثبته فيه

ذلك المنع هو الجزئي فهو ود الملكة والذي يطلب به هو الكلي فهو ذا العدم واما ما يدل عليه بحسب الالفاظ

في هو الامكان وامر الاصطلاح الاعتبار وقد جعل ابو عبد الله الشريف في شرح الجمل الجزئي ذا الملكة

كما نقل عنه قال واما قوله الصفة لفظة الكلي لشمول غيرها فيه من اذ هو المقصود بالذات في علم المنطق

وكذا قال الشيخ زكرياء وهو الكلي يقدم على حسب ما يطلق على الجزئي الذي فيه عمومية كثيرا ما في الاشياء

المقصود بالذات عند المنطقيين لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي **قلت**

وهذا هو التحقيق اذ يقول لم ما مر ما ذكره في المعرج والمواقف عن ابن العربي معروف على الوجود **الثاني**

عادة المنطقيين ان يقسموا المفرد الى الاسم والفعل والحرف والوضع فيه من الكل قسمة والمصنف استغنى

عن التقسيم لان غرضه ذكر الكلي من انه تقسيم الحاجة الميه فلما ذكرت استيفاؤه ذاك فالفعل

اللغة المعرب ان يصلح لان يخبر به وهو هو الاداة كثير وقد ولا يصلح لان يخبر به وهو على ما يطابقه

على زمان ماض او مستقبل او حال فهو الكلمة كفعل والا فهو الاسم كزيد وابكر والادوات لا يخبر به

وهو كذا انه قد يصح الاخبار به مع صحته بشيء واحد كما في زيد الا قائم وهو الواو الكلمة ما دل بهيئته

اي باصالة ما عليه لم يعتبر ترتيب الحروف الاصلية والزائدة وحركاتها وسكناتها في الجمع والا على التوطئة

والاشياء والاسم هو كالوصف والحيوان واورد على هذا التقسيم بعض الاسماء التي لا يخبر بها

وحد هذا الموصول والمضمر في غلامي وغلامك وبعض الكلمات كلا واخواتها **وجيب**

عن الاول بان معنى الاخبار به الشيء الاخبار به عن ما هو مع ذلك المعنى او بعض واحد الاخبار بعضهم

خصوصا ولا ننكر ان الموصوف يصح الاخبار به بمعنى بعضهم على بعضه واخر والله اعلم مثلا بمعنى

الذاكر او طالب العلم وكذا المضمر كقولنا الانسان انا مثلا ولو كان الاخبار بجميع المعطوف هو المعطوف

لكانت الحروف ايضا يصح الاخبار بها وعن كقولنا الحرف الواو مثلا واما تلك الافعال الناقصة

فالاشكال فيها واورد هكذا ذكره السعد الذي **قيل** ويستثنى من الافعال الناقصة كنسبة الحروف

الى الاسم فهو السعد وهذا انما هو في لغة العرب واكثر في لغة العجم فالدلالة على الزمان بحسب

بالهيئة اذ قد تتعدد الهيئة مع اختلاف الزمان واذا ارادنا التعميم قلنا الاكلمة ما يدل بحسب

على الزمان وكان ما اراد في التركيب التنبيه وهذا التركيب يغتفر واما ما صار اتباعه من اللغات في الكلمة

تختلف فيها انطاق تقسيم الاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا وهو تقسيم التقسيم من

جهة ويسمى المركب ذلك الاسم لانه في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض ويسمى ايضا كلمة من كل

وهو الجمع الدالة على الزمان المفهوم المتعين فيشتمل الناظم بتعين معناه الاسم الاسم على ما [illegible]

يتقطع وهذا الزمان وسموا الثالث اسما سموه اي علم معين على غيره من الكلمة والادوات **الثالث**

قد علمنا ان الاسم اما كلي [illegible] او جزئي واما الفعل فهو كله كلي قالوا الكلمة حمله على كثير من [illegible]



من ان لها عليه بل وجود عنه في التعبير ان يقال الذي معناه العرف الواقع في زمن معين وهذا معنى كلي وقيل
ان لها عليه حتى ان تصاحبه ان لها العرف ولذا صح حمله على كثير من لها عليه وهذا المراد بالعبارة الاولى والاقوال
واما الحرف فلا يكون الا كليا او جزئيا اذ لا يتعقل له معنى يكون من كل الا قالوا وان وصف بالكلية او الجزئية
وبين فالنظر الى متعلقه **فلنقف** وهو ممنوع بان الحرف فيه النظر الى متعلقه يكون جزئيا وكليا ويكون جزئيا
وبلا وعبر نظر الى انه ان يريد فيه الفرق ما يعني به عنه على تقسيم معانيه وهو المجهول كقولنا من معناها
الابتداء الغاية واللام معناها الملك فلا اشكال ان هذه الامور كلها كليات ولا تحقق هنا جزئيا ابدا
وان اريد بالمتعلق ما دخلت عليه من الالفاظ الجزئية او الكلية فلا اشكال ان الحرف يكون جزئيا في نحو سرت
من زيد لانها تدل على معنى ... حتى تستحق ان تسمى كليا او جزئيا تبعا للمعنى لا تدل على امر غائر له وهو
ابتداء الغاية ... وهذا هو الذي تعتبر اولا الكلي والجزئي بالنظر الى متعلق معناها كلمات
هذا ان قلنا انه لا معاني لها بانفسها والا فهي كلمات كالافعال وفي ذلك نزاع مشهور ليس هذا
محل تحريره **الرابع** ظاهر كلام المصنف ان مطلق المفرد منقسم الى الكلي والجزئي كصنيع الجار وهو على
ان الاوصاف يوصف بها تبعا لمعناه مجازا والاول ان يقسم المفهوم كما فعل الكاتبي لان الجزئية والكلية
عارضان للمعنى اولا وبالذات وعارضان للفظ ثانيا وبالعرض والاعتبار من حيث هو لا تمييز فيه جزئية
ولا كلية لصحة وضعه لكل معنى وانما تتبين ذلك في المعنى وعليه نبه المصنف في الشرح بقوله المفرد
ينقسم باعتبار تشخص مسماه الخ **الخامس** الكلي هو المقصود بالذات في علم المنطق لانه مادة الحدود
والبراهين دون الجزئي لانه ذكروا ان الجزئيات لا تحد ولا يبرهن عليها كما مر **السادس** الكلي ثلاثة
اقسام طبيعي ومنطقي وعقلي **فاما** الطبيعي فهو الحقيقة الكلية من حيث هي هي لا بقيد
كلية فيها والجزئية وان كانت في نفس الامر كلية **واما** المنطقي فهو ما لا يمنع نفس تصوره
من وقوع الشركة فيه **واما** العقلي فهو الحقيقة المعينة من حيث هي لا يمنع نفس تصورها من وقوع
الشركة فيها فهو مركب من الامرين فاذا قلنا مثلا الحيوان كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان الطبيعي
كليا من حيث هو هو من غير اعتبار شيء من العوارض معه ومفهوم ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة
فيه والحيوان باعتبار انه لا يمنع تصوره الشركة فيسمى الاول من هذه الامور كليا طبيعيا لانه طبيعة
من الطبائع وحقيقة من الحقائق ويسمى الثاني منطقيا لانه المبحوث عنه في علم المنطق ويسمى
الثالث عقليا لكونه انما يعتبره العقل وذكروا ان الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء افراده الموجودة
في الخارج وجزء الموجود موجود مثلا اذا اطلقنا الحيوان على موجود من افراده نحو مركبا من اشياء
حيوانية وناطقية ومشخصات اذ لا يتميز عن غيره من الافراد الا بذلك ومجموع ذلك موجود فالحيوان الذي هو
جزء ذلك الموجود موجود فنقول على هذا الحيوان من حيث هو كلي طبيعي والحيوان من حيث هو
موجود فالكلي الطبيعي موجود **واعترض** سعد الدين هذا بوجهين وقال الحيوان الكلي الطبيعي
موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا نصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر عروض الكلية لها
كانت كليا طبيعيا لكن بدون عروض واما العقلي والمنطقي ففي وجودهما نزاع عادة المناطقة ان يتكلموا
على وجود الاول ويسكتوا عن الباقيين فالاكثر بين ان الفروقهما خارج عن الصناعة فقال
القطب الشيرازي وهذا مشترك بينهما وبين الاول فلا وجه للايراد وانما التنبيه على عدم الاخير وجه
ذلك السعد بان وجود الاول قد يتخطر بالذهن فيغلط الاخرين فان البحث عن انهما موجودان

او معروض له على ما ظن الشارح ووجه التسمية بالكلي والجزئي ان كلا فرد من افراد الكلي
جزء الجزئي من جزئياته الانسان فانه جزء من مفهوم زيد الذي هو مركب من انسانية ومشخصات
وكذا الحيوان فانه جزء من الانسان لان حقيقة الانسان من الحيوانية والناطقية فيسمى الانسان
مثلا كليا لانتسابه الى الكل الذي هو زيد ونحوه وكذا الحيوان لانتسابه الى الكل
الذي هو الانسان ويسمى زيد مثلا جزئيا لانتسابه الى الجزء الذي هو الانسان ويسمى الانسان
ايضا جزئيا اضافيا لانتسابه الى الجزء الذي هو الحيوان **قلت** وهذا كالتعليل
والتعقيب كما ترى ولعله عكس الامر بالعكس وهو كلام **الشامي** تبع فيه وكلام المصنف
ان المشكك يكون بالشدة والضعف كما مثل ويكون ايضا بالاولوية والتقدم وهو ان يكون
حصول المعنى في بعض افراده اولى او اقدم منه في البعض الآخر كالوجود فانه في الواجب اتم
وجودا واقوى واشد منه في الممكن ويمثل ايضا بالواجب في لفظ الحكم فحصل ثلاثة اوجه ولا
ويسمى مشككا لان افراده مشتركة في اصل المعنى ومختلفة باحد الاوجه الثلاثة فالناظر
فيه ان اعتبر اصل المعنى ظنه متواطئا لتوافق افراده فيه وان اعتبر الاختلاف ظنه مشتركا
كلفظ له معاني مثل العين فيتشكك الناظر هل هو متواطئ او مشترك ويسمى مشككا
لوجود الشك **و**حكى الزركشي عن بعضهم في شرح جمع الجوامع انه متشكك وقلت
وتحقيق التشكيك عند الجمهور التحقيق عند ... مشككا كجميع الالوان
مثلا لاجل اختلافها باحد الاوجه الثلاثة ... الاختلاف في ... بعض
بدل على الاختلاف في الحقيقة الذي هو المقصود ... الاختلاف ... ولا نسلم ان
البياض ... وغيرها ... النظر ... العلم ...
بل هو معنى واحد ... المعنى ... افراده متفقة في اصل المعنى والاشتراك
الذي هو ... مشترك كما تقدم ان يكون ... الاختلاف ... الحقيقة ...
... الاختلاف ... يسمى ... الاختلاف
في مشككا والتواطؤ ... يسمى الانسان مشككا لاختلاف افراده ... وانما
التشكيك في الاختلاف الذاتي هو جود ... من التشكيك في وجود **فان قلت**
هذه الانظار ... الاختلاف ... عن
المعنى ... **قلت** ... اختلاف المعنى ... عن ...
اختلاف ... الاجزاء ... **فصل** ... التي ...
... افراد نوع واحد ... على
بعض المحال ... والالوان ...
... وغيرها ... في العلاج ... بعض المحال ...
... الشدة والضعف ...
... الاقوى ... بعض ... الاثر ...
النظر ... هل ... الشيء ... عن اختلاف
في الحقيقة ... في افراد الانسان ...

التشكك

نعتبر

34

تقسيم امثال هذه الالفاظ في الذي يكون الاسم فيه متشككا ايضا امثال الحقيقة في الاختلاف
الصوري وظاهر وامثال الحقيقة التي ينقل اليها وكالانسان اذا انطلق الذي هو داخل الكليات
والمقولة المقصورة لذاته وحقيقة اختلاف افراده حتى يميز من انواع غيرها [illegible] وداخل الاجناس
من وجه [illegible] بالحق بالذات وقوامه بالبطون والانتقال الى القريب اعني الاختلاف ذاتي
لانسان افراد [illegible] في التفرقة في اللون لا بد عليه ان باعتبار احدهما دون الاخر فيحكم او وجود
من المعقولات وصور المحسوسات وحاصل انه ان معقول الاختلاف فيما يسمى متشككا على
[illegible] والنسبة الى تشكيك النفس عن حال الافراد في الحقيقة والاشتراك التي لا حاصل له متشكك
لوجود [illegible] ذاتي [illegible] نسبة للنفس واهل [illegible] وهو تسمية بالتشكك
[illegible] والاختلاف [illegible] في التسمية [illegible] والاختلاف [illegible]
البطلان كثيرا وقد علم التسمية بالمشكك بين الاشياء مع تشكك على قصر الواضع الخصوصيات
[illegible] فيكون متفقا الاجمال والعرض المشترك [illegible] فيكون متواطئا
وقال [illegible] الشريف كما قال ابن مرزوق وهذا ينفي طبيعة المشكك ويرده الحصار
الشامع قصر الواضع انتهى قال ابن مرزوق وفيه نظر [illegible] على المشكك
هو [illegible] طبيعة [illegible] التوجيه [illegible] اصطلاح [illegible] وهذا مع ملاحظة
الاشتقاق انتهى قلت وقد [illegible] من كلام ابن مرزوق ما [illegible] والاعلام
[illegible] كما هو [illegible] والتحقيق في ذلك [illegible] قلت
هذا [illegible] المشهور [illegible] ما قال ابو عبد الله الشريف [illegible] وهو ان المشكك
ليس بطبيعة [illegible] الحقيقة [illegible] التمييز
بينها عند العقل لاشتباه [illegible] كالبياض [illegible] فهو مشترك
لا حقيقة له خارجا [illegible] المحسوسات [illegible] الوضع فيها
وتشكك [illegible] بحسب المعنى [illegible] بالتقدم والتاخر وبالاولوية
والاشدية والاضعفية [illegible] التفاوت [illegible] قلت
هذا [illegible] الالفاظ بمعنى
الجمهور [illegible] والتمييز [illegible] الجمهور [illegible]
[illegible]
[illegible] المشترك [illegible] والاجسام [illegible]
المشترك [illegible] مشتركا [illegible]
[illegible] الاشتباه [illegible] الموضوع [illegible] مع [illegible]
[illegible] مشترك [illegible] الشريف [illegible]
[illegible] الاشتباه [illegible] المشتركات [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التشكيك [illegible]

بل مثلا حتى او يكون ذا لونين داخل علامة [illegible] او غير انه يفهم من كلام [illegible] عند الله الشريف بل يؤخذ
من الاجماع حيث قال ان المراد المناطقة بالمتواطئ ما لم يختلف معناه في افراده بالاشد والاضعف ومثلوه
بالحيوان والسعة [illegible] وحكى لنا عن بعض الشيوخ انهم نقلوا القول بعدم التشكيك ومن اطلع بعد ذلك
فليكتب ولا على [illegible] الشاهد والمدعى وبعد كتبي هذا رأيت [illegible] يشملها جميعا ايضا
وهو ان الابيض مثلا اذا اطلق على الثلج والعاج ان يكون استعماله فيه مع [illegible] تلك الزيادة اولا فان
لم يكن فهو المتواطئ وان كان فهو المشترك فاذا لا حقيقة لهذا القسم المسمى بالمشكك
واجيب بان تركيب المشكك [illegible] طبيعة اخرى كالمتواطئ لا ذكر ولا النفي المنتهي
ولا بمعنى ان الشرط الظاهر واما الجواب [illegible] عند الله الشريف وقد علمت [illegible]
ثم بعد كتبي هذا الكلام رأيت الشيخ سعد الدين في شرح المقاصد ذكر ان ذكر كلام القوم ان انواع اللون
هي البياض والسواد والحمرة ونحوها وانواع الكيفيات [illegible] والبرودة [illegible] ونحوها
وقال المحقق ان ما يقال عليه المشكك [illegible] بل يرجع [illegible] من العوارض [illegible]
النوع كبياض الثلج [illegible] ذكر ان قال المقول بالتشكيك لا يكون [illegible]
في الماهية [illegible] بنفي التشكيك مطلقا [illegible]
في السعة [illegible] ولو الخشية [illegible]
وهو على شخص [illegible] قوله [illegible] الحكماء
[illegible] التقسيم [illegible] اللفظ المفرد الذي يمنع [illegible]
كثيرة اللفظ [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] العلم الجنسي [illegible] موضوع الكلي
والعلم الجنسي [illegible] قوله [illegible]
[illegible] علمه [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] الاستعمال [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] قلت
وفي الجواب [illegible] الاستعمال [illegible] التعريف
وتسمى [illegible] الوضع [illegible] الوضع الذي لا يشترك [illegible] هو
وضع [illegible] الوضع
وفي الاستعمال [illegible] الاستعمال [illegible]
[illegible] التعبير [illegible] التعبير [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الوضع
[illegible] التقسيم
[illegible] المبحوث
فيه [illegible] التقسيم مع انه [illegible] ان المراد

المنع

المنع مطلقا بخلاف مسمى المعارف ق واما العلم العقلي فيحتمل ان يقول الخوجي نظرا الى انه في الاصل
كليا ويقول ابو حيان وغيره احتياطا حملا للشيء على الاكثر انه انما يحتاج الى الوضع والاضافة ويكون معها
كليا قبل التسمية ق واما بعد اشتهاره فيمنع الشركة فلينظر الى احتياجه الى الاشتهار اه ولا
فرق بين احتياج العلم الاصلي الى الوضع واعلام يجعل مسمى المعارف جزئيات الا ان التحقيق ان معنى
التي لها نسبة فتشخص فانا مثلا موضوع للمتكلم من حيث هو وهذا موضوع للمشار اليه
من حيث هو وهكذا ولا شك ان مفهوم المتكلم او المشار اليه هكذا معنى كلي فيكون ان مسمى المعارف
في كليات في الوضع والتشخص جزئية عند الاستعمال بواسطة امور معنوية كالتكلم
والخطاب والافراد والحضور كالعهدية والصلة باعتبار الشيء المعهود ان قلت
فينبغي الفرق بين مسمى المعارف وعلم الجنس وبين العلم وبين النكرات اذ كل واحد منهما كلي بحسب الاستعمال
في معنى خارجا جزئيا اذ كل ما تشخص في الخارج فهو جزئي وكل ما اطلق على معين فهو جزئي
بلا فرق اذا تبين هذا ونبين مطلق المعرفة على معين قلنا سلمنا صحة استعمالها معا في
معنى خارجا والاسماء النكرات من اوليها ومن هذا الاعتبار فاذا اطلق علما هل يسمى
المعنى المراد المشخص خارجا وهي جزئية فتسمى [illegible] جزئيا وقد
لا يراد الذكر البالغ الادمي وهو كلي [illegible] ان الكل [illegible] بعض معرفة
كان العلم الجنسي لتعيين الحقيقة المعهودة في الذهن [illegible] الدالة على
الحقيقة وكذا [illegible] فرد من الافراد [illegible] فرد من افراد تلك الحقيقة
وهي بنسبة هي المعهودة اذ [illegible] الا الاشارة الى [illegible] باعتبارها
[illegible] الحقيقة في فرد معين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وفي هذا القدر مزيد بحث تنبيهات
الاول [illegible] المعارف [illegible] هو الصحيح [illegible] موضوعة [illegible]
[illegible] العربية [illegible] موضوعة [illegible] العلم الجنسي ق [illegible]
اختلف بعض المحققين الثاني [illegible] بين العلم الشخصي والعلم الجنسي ان الاول موضوع للشخص
خارجي [illegible] والثاني موضوع للشخص ذهنيا [illegible] اسم الجنس [illegible]
في [illegible] فهو [illegible] العلمين [illegible] العلم الشخصي موضوع
للحقيقة بقيد التشخص الخارجي والجنسي موضوع لها بقيد التشخص الذهني [illegible] بين علم الجنس
واسم الجنس [illegible] الصور الذهنية [illegible] علم الجنس [illegible] من حيث عمومها
واسم الجنس [illegible] الزركشي [illegible] اسم الجنس كاسد مثلا موضوع لفرد من
افراد النوع لا بعينه [illegible] وعلم الجنس كاسامة موضوع للحقيقة
المتحدة [illegible] على الواحد
[illegible] الحقيقة [illegible] التعدد في الخارج [illegible] بالوضع انتهى
قال الزركشي وهذه الفروق [illegible] فيحتاج الى دليل [illegible]

قلت أما النحوي فدليله اختلافهم في الأحكام اللفظية وأما المنطقي فلا يلتفت إلى هذا
لعدم اختصاص نظره بلغة العرب ولا توجد هذه الأحكام اللفظية السابقة إلا في لغتهم وفي غيرها
فلا يستدل عليه كذا بالوجود إذ لا تنافي في غير الإعراب وقد شهر ناقلة هذا العلم أنهم إذا
أرادوا الحقيقة من حيث هي هي من غير أن يراد بها ما صدقت أتوا بالاسم مجردا وإذا أرادوا فردا ما من الأفراد
أتوا بالاسم مقرونا بالوحدة فقط أو واحدا منكرا بلا تعيين أو جمعا بما يحصرها أو غيره والعاطل على
الجنس هو كاسم الجنس المعرف باللام الحقيقة ولكن الضمير يراد به الحقيقة من حيث هي
بخلاف اسم الجنس المنكر فإنه يراد به فرد ما خارج من أفراد الحقيقة لا بعينه ولا كان الأول معرفة
دون الثاني لأن الحقيقة من حيث هي معروفة في الأذهان والأفراد الخارجية غير معروفة إلا بقرينة حضورية
أو عهدية أو ذكرية إذ السمع الشائع لاسم الجنس ليس هنالك معهود ولا فائدة في تعيين الإرادة فرجع
إلى تعيين الحقيقة من حيث هي هي وهي أمر معروف في ذهنه إذ التبادر فيه ولا
انبهام وهذا بعينه هو قول الشارح فإذا سمع السامع اسم الجنس يعني به فردا ما إذ لا فرد حاضر
انبنى عليه لكثرة الأفراد وعدم انحصارها في ذهنه إذ الموجود في الذهن على التعيين الحقيقة
لا أفرادها وهو كلام الثالث يعني ما هنا سؤالات الأول أن مرجع الكلي الذي
هو وجود أفراد كثيرة صادقة عليه وهي مطابقة له والجزئي هو صورة جزئية لا تطابقها
الصور الحاصلة في الأذهان منه فيجب أن يكون كليا الثاني أن مفهوم لفظ الجزئي كلي
وهو ظاهر وأفراده كليات كذلك وحينئذ فتعريف الجزئي بأنه هو الذي يمنع الشركة لا يصح إلا أن يكون الكلي يمنع
الشركة الثالث أن التصور إنما هو حصول صورة الشيء في الذهن والمفهوم هو الصورة
الحاصلة في الذهن فظاهر أن التصور الذي هو المفهوم في قولنا ما يمنع نفس تصوره مفهوم يقتضي أن يحصل الشك
الصورة في العقل صورة وهو باطل والجواب عن الأول أن الصور الحاصلة في أذهان
زيد وعمرو وخالد مثلا إن حصلت مع قطع النظر عن جميع الصور أو اختصت بالذات والتعدد فهي
شتى تحققت المطابقة وإن حصلت بالنظر إلى المحال فلا نسلم أن المفهوم هنا
تعدد وأجيب عن الثاني بأن مفهوم ما يمنع الشركة إنما كلي وهو تعريف الجزئي
بما وقع عليه هذا المفهوم مثل زيد وعمرو وخالد وهو ما يمنع وقوع الشركة والمبتنى
هو مفهوم ما صدق الجزئي بما يمنع الشركة فهو تعريفه فمفهوم لفظ الجزئي كلي وتعريف لزيد وعمرو
ونحوهما لا مفهوم لفظ الجزئي هو كلي لا من حيث تعريفه والحاصل أن المفهوم صح تعريفه لما
فرد الجزئي لا لمفهومه وهذا ولبيانه إن شاء الله تعالى وأجيب عن الثالث بأن التصور قد يطلق
على حصول الشيء في العقل كتصور معنى الموجود والإنسان ويكون معنى تصور المفهوم حصول المفهوم
قلت وفيه نظر والظاهر أن السؤال إنما يتوجه لو جعل المفهوم هو الصورة الحاصلة
في الذهن بالفعل وهذا نفعل لا يجوز أن يراد بالمفهوم المعنى الموضوع له اللفظ من حيث هو معنى
فقط وحينئذ لا يرد السؤال ويحتمل الثالث مما تقدم من تقسيم الكلي إلى الطبيعي والمنطقي
والعقلي يجري في الجزئي أيضا فإذا قلنا أيضا زيد جزئي فزيد الأخص من أن يمنع وقوع الشركة
من حيث هو هو جزئي طبيعي ومفهوم ما يمنع الشركة جزئي منطقي والمجموع المركب منهما عقلي
قوله الجزئي أيضا يطلق أي يطلق الجزئي بطريق الاشتراك على معنيين أحدهما ما تقدم تعريفه والآخر هذا

ذعو

وعرفه الكاتبي بانه قول الاخص تحت الاعم او تساوى كان عمومه مطلقا او من وجه كالانسان بالنسبة
الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الابيض ويكون في القسم الثالث كل منهما جزئيا من الاخر وكلية
قال السعد والمحققون على ان المراد العموم والخصوص المطلق انتهى ويسمى الاول حقيقيا لان جزئيته
بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة ويقابله الكلي الحقيقي المتصف بالشركة بالنظر الى حقيقته
ويسمى الثاني جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى ما فوقه ويقابله الكلي الاضافي وهو الاعم من شيء
والمسمى كليا او جزئيا بالنظر الى حقيقته هو الحقيقي وبالنظر الى غيره هو الاضافي والمعرف الكاتبي
بما تقدم اورد عليه القطب ان الجزئي الاضافي هو الكلي الاضافي فتقابلهما لان معنى الجزئي هو الاخص
ومعنى الكلي هو الاعم والعموم والخصوص انما يكون بالنسبة الى شيء كذلك عكسه واحد المتقابلين لا يجوز
[illegible] الاخر [illegible] ان يعقل قبل العموم دون الخصوص [illegible] معا [illegible]
هي الاول دون التعريف بالاخص [illegible] قال والاولى ان يقال هو الاخص من شيء واجاب
[illegible] ان يسمى تعريفا للجزئي [illegible] لا بشيء يطلق بالنسبة الى شيء
[illegible] والعلم [illegible] لفظ الخاص [illegible] كما قال على انه اطلاق
[illegible] بالاخص [illegible] في الاول في [illegible] ان يقال هو الخصوص الذي يشترك شيء
فيه وفي غيره والا يكون [illegible] الشيء [illegible] من حيث هو [illegible] وهذا معنى قوله
هو المندرج تحت الشيء وكل المصنف رحمه الله تعالى [illegible] الاعم الى التعميم بالاندراج الشامل
[illegible] بل المراد العموم المطلق الذي هو المقتضى للاندراج في الشيء عند من هو ان
يكون الشيء [illegible] لا يكون الناقص ليس جزئيا اضافيا بالنسبة الى الانسان الذي لا يصدق
الا عليه [illegible] بالاتباع [illegible] كل الجزئي [illegible] ما تقدم قوله ان كان معه
وجود [illegible] المصنف [illegible] الكاتب [illegible] كل الشخص [illegible] حقيقته العارضة
عن المشخصات [illegible] التي [illegible] تشخصا [illegible] ماهية الانسانية
[illegible] العقل الموجود والمعدوم [illegible] الحقيقة حذرا من
[illegible] من النقض بواجب الوجود [illegible] شخص ويمتنع ان يكون له ماهية كلية
والا لو كان [illegible] تلك الماهية الكلية بل [illegible] واحد كلي [illegible] وان كان
تلك الماهية مع تشخصه [illegible] واجب الوجود معروضا للتشخص وهو محال لافتقاره
الى التشخص الواجب عينه وهذا الذي جعل المصنف [illegible] واجب الوجود [illegible] انه موجود ولا يكون
مع ذلك كليا على [illegible] عند سعد الدين في شرح الشمسية [illegible] قوله
ان كان معدوما [illegible] الجزئي الحقيقي [illegible] معدوما حتى يندرج في المعدوم ولانه
ذكره على سبيل [illegible] والداخل [illegible] يحتمل ان يكون المراد بالمعدوم [illegible]
[illegible] قوله كل معقولين [illegible] بالعقل الى
[illegible] التناقض والمباينة الكلية [illegible] والمساواة
والعموم مطلقا والعموم من وجه [illegible] يمتنع [illegible] والاول
[illegible] الانسان [illegible] وهو التناقض او
[illegible] الانسان والحجر وهو المباينة [illegible] لا يمتنع [illegible]

صدقا على الأول والأول العام ينصدق على بعض ما يصدق عليه الآخر كالحيوان والإنسان وهو التراجع او لا يتصادقان كالانسان والناطق

او هو التساوي والثاني هو الاختلاف صدقا اما ان يصدق كل منهما وهو العموم والخصوص وجهي

كالانسان والابيض او احدهما فقط وهو العموم والخصوص مطلقا كالانسان والحيوان لا جرم

وعلى هذا ذكر النسب الاربع وفي هذا المقام يحسن المباينة الكلية والمساواة والعموم مطلقا

والعموم من وجه ويستغنوا عن ذكر التناقض الى بابه وعن التوارد بتقسيم الالفاظ والاشتقاق

وبعض المساواة اما وجه التقسيم في التناقض فبسطه وان في المباينة حيلة لهم المعارضة النقل

ورد ما هو اللفظ بحيث لا يجتمعان الى وافعا في التوارد فلان اللفظين لا يتواردان على معنى

واحد فلا يبقى لهما معنى واحد يصدق عليه كل التوارد يصدق على ذلك وان واحد عند الكل على الكلام

في المساواة فكلاهما متساويان واحد منهما على الآخر واما في العموم مطلقا فان العام

هو ما كان الآخر عليه الخاص بقي وكذلك العموم مطلقا فهو عقيب وظاهر خصوص الاخر مطلقا

واما الاختلاف العام من وجه فان عموم انما كان بالنظر الى شموله للاخر ولعيني واما الخصوص

فالى شمول الاخر له ولعيني بخصوص فظاهر انه اعلم من وجه وخاص من وجه وكذلك الاخر وهذا

وجه تسميتهم بذلك وهو ظاهر **قوله** ثم انما اعتبروا هذه النسب الاربع في الكليين دون

غيرهما لان الكليين هما المشتركة وعللوا ذلك بان المعتبر بين ما كلمات اوجه بين الجزئيين

والكلي والجزئي النسب الاربع لان الجزئي بين متباينان ابدا والجزئي مع الكلي

ان كان جزئيا له فالكلي اعم منه مطلقا والا فمتباينان **قال** السعد وفيه نظر لان زيدا اذا كان

كما في هذا الانسان وهذا الضاحك جزئيان من الانسان والضاحك غير متباينين بل متساويين

ولان زيدا الانسان الكلي يعني متباينا للجزئي من الضاحك بل الجزئي لا عم العموم من وجه في غير

الكليين فلو قيل اعتبر الكليان **وفيه** وفي تفصيل نظر لان مفهوم الانسان ومفهوم الضاحك

انما كان لهما بين ما صدق الجزئية وهو صدقهما على ذات واحدة وكذا تساويهما مع الاتحاد

واما الانسان والضاحك فصار في تقسيمهم كليان وان قيد بهذا الشخص المعين لان الجزئي

تقوم به امور كلية ومن ثم كانا متساويين وبهذا ان النسب الاربع ان وجدت بين جميعها

فلا يكون الا في الكليين وان وجد شيء من النسب الاربع في غير الكليين والجزئيين

لا الجزئيين اذ ذاك بينهما التباين او العموم المطلق صدقا اذ بينهما احدى النسب الاربع فلا

لا وجه للتعميم بان يقال الكل معقول ليس كذلك بينهما نسبة من النسب الاربع ولذا اقتصر المصنف رحمه الله

تبعا للجمل **قوله** نقيضاهما متساويان اي الخ مثاله الانسان والناطق نقيضاهما اللاانسان

واللاناطق وهما متساويان لانه كلما صدق اللاانسان صدق اللاناطق والعكس وبيان ذلك ان نقول كلما

صدق اللاانسان كذب الانسان للتناقض بينهما وكلما كذب الانسان كذب الناطق للمساواة بينهما

وكلما كذب الناطق صدق اللاناطق للتناقض فينتج كلما صدق اللاانسان

صدق اللاناطق وهو المطلوب **ثم** نقول في الجانب الآخر كلما صدق اللاناطق كذب الناطق وكلما

كذب الناطق كذب الانسان وكلما كذب الانسان صدق اللاانسان وهو تمام **قوله** المتباينان يجب ان نقيضي

المتباينين لا يكونان متساويين اذ لو كانا متساويين كان نقيضاهما متساويين لما مر والفرض

انهما متباينان هذا خلف واما بينهما العموم والخصوص مطلقا اذ لو كان بين نقيضي المتباينين

العموم او

عموم مطلقا لاكن بين نقيضي المتباينين عموم مطلق على التعاكس كما سيأتي كيف وهما متباينان
وهذا خلاف ما علم بين من النسب الا التساوي والعموم من وجه وهو الموجود فيهما وهذا يقتضي
ان النسب الاخرى فيهما مثال التباين الانسان والناطق نقيضاهما اللا انسان واللاناطق وهما متباينان
ان كان صدق اللا انسان بدون اللاناطق والعكس ومثال العموم من وجه اللا انسان والحيوان فهما متباينان
ونقيضاهما اللا انسان وحيوان بينهما العموم من وجه يجتمعان في الفرس مثلا وينفرد حيوان في
الانسان وينفرد اللا انسان في الحجر قوله ولذا الخ يعني ان الامرين بينهما العموم من وجه لا يكون نقيضاهما
متساويين ولا كليين متباينين بالحاصل العموم والخصوص من وجه وكل منهما يصدق مع نقيض الآخر فهذا خلاصة والا بينهما
العموم المطلق والا لا يكونه هنا قول الا على التعاكس كما سيأتي وهو باطل لما تقدم بينهما الا التباين
او العموم من وجه مثل اللا حيوان واللا انسان بينهما العموم من وجه كما مر تمثيله ونقيضاهما
الحيوان والانسان وهما متباينان كما مر عكسه ومثال اللا انسان والاسود بينهما العموم
من وجه لاجتماعهما في الزنجي وانفراد اللا انسان بالرومي والاسود بالحبشي نقيضاهما اللا انسان واللا
اسود بينهما العموم من وجه لاجتماعهما في العلج وانفراد الانسان بالحبشي واللا اسود بالرومي
قوله الامران بينهما عموم مطلق في تغاير المفهوم من ذاك بينهما العموم المطلق الكلي نقيضاهما
متساويان وبين والا ليكونا متساويين وبين النقيضين الا التساوي او بينهما العموم من وجه والا لا يكونا
متساويين لا تصدق النقيضين بينهما العموم من وجه وهذا الكلام بدل من قوله العموم المطلق بينهما على
نقيض الامرين يكون بين النقيضين ايضا عموم مطلق والا عموم على التعاكس نقيض الاخص اعم مطلقا ونقيض
الاعم اخص مطلقا مثاله الانسان والحيوان نقيضاهما اللا انسان واللا حيوان بينهما العموم والخصوص
مطلقا يجتمعان في الحجر وينفرد اللا انسان الذي هو نقيض الاخص بالفرس والنقيض نقيض الاعم شيء من ذلك
لانه كلما ارتفع الاعم ارتفع الاخص من غير عكس كلي قوله ووجه انقسام الكلي الخ تقدم
ان المعتبر في المنطق الكليات دون الجزئيات وذلك لان غرض المنطقي اكتساب المجهولات
وهي لا تكتسب بالجزئيات لانها لا تقع الا في حد ولا برهان وكان الكلي مقصورا على الكليات
وضبط انقسامها هو حصر العلم المتعلق بها وهو المسمى بايساغوجي وهي بلغة اليونان
معناه الكليات الخمس وبيان حصرها فيها متمم ما ذكر المصنف وتقسيمها ان تقول
الكلي اما ذاتي او عرضي وذلك لان الكلي اما ان يصدق على افراده الحقيقية بتمامه وبتمامها بحيث
الوضع يختص بها او لا والعلاقة بتمامه انه يكون هو جزء اخص او خارجا عنها والثاني ذاتي او
ذاتي باتفاق وهو جنس وفصل والثالث عرضي باتفاق وهو خاصة وعرض عام والثالث
هو النوع فيه ثلاثة مذاهب فقال ذاتي بناء على ان الذاتي ما ليس بخارج وقيل عرضي بناء على
ان الذاتي ما هو جزء ماهية افراده والعرضي غير جزء فيكون النوع ليس بذاتي والعرضي بناء على
ان الذاتي هو الجزء والعرضي هو الخارج والواسطة ان النوع ليس بجزء ولا خارج عن حقيقة
وعلى ان النوع ذاتي مع انه هو الراجح نظرا للحمل بسبب النسبة التقسيم وعليه
بانه تتميم اصطلاحية والتقسيم جعلها الطرق الى الخمسة المسلمة وهي ان الاطراف ثلاثة كما رأيت
ووجه تخطيط الذاتي والثلاثة على ان النوع ذاتي هو ان الذاتي جنس يكون ليس خارجا
عن حقيقة افراده فلا بد ان يكون تمام ماهية جزئياته او لا فان كان فهو النوع وان كان جزءا منها

بل جزءا منها وإما أن يكون تمام المشترك بين ماهيتين مختلفتين وهذا عرض وهو الجنس كالحيوان
وإن لم يكن تمام الماهية المشتركة بين ذلك فإما أن يختص بحقيقة واحدة وهو فصل النوع
كالناطق أو يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو فصل الجنس كالحساس وتقسيم ثان
أخرى أن يقول الذاتي إما أن يقال في جواب ما هو أو في جواب أي شيء هو والأول إما أن يقال
حال الشركة المحضة وهو الجنس كالحيوان أو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع
كالإنسان أو بحسب الخصوصية المحضة وهو الحد وهذا أقرب إلى التقسيم والأول أليق بما
نحن فيه لأنه يقرب من الكلام في الموجودات وأيضا هو المطابق لما هو جواب السؤال عن شرح قسمه
فهو من ذلك المعنى قوله إن السؤال إلخ أي أن السؤال بالكثير ويسأل يعني عن
الجوهر والعرض ويقال أن الكلام في مجموعه عن العرض والعرض المعتبر هنا هو المحتاج إليه
مطلقا قال المصنف أنه موضوع للسؤال عن تمام الحقيقة وكذا قال الأكثر كما يقال في الحيوان
والناطق لأنه تمام حقيقته والحيوان الناطق لأنه يشمل ماهيته وإن قيل الكلام لأنه خارج عنه
وأما ما قيل هو يقتضي انحصار الجواب على الحد الذي يدل على تمام الحقيقة وهو الذي كما
يطلب بالحد التام يطلب بالناقص وبالرسوم كلها والحد المعروف بسائر عنه بما والاحتمال في
وأما أن ما هو يرد الحقيقة فإذا حصل ما في السؤال عن تمام الحقيقة فيجوز بالمطلقة أخرى يسأل
به عما يميز به الشيء ولو بخواصه وإذا قرر المعنى هنا هنا ما هو أي وحقيقة الجواب
عن تمام الحقيقة أن يكون المسؤول به أخص وقد قال ابن التلمساني في شرح المعالم
في معرض كلام العجز أن ما يطلب به ويراد بالسؤال به تمام الحقيقة وقد نص على ذلك
تعيين الحقيقة وذكر السعد أن لفظ ما يطلب به في شرح الإشارة أي تعيينه مفهومه
والسؤال بها يعني وضع على الجملة نحو ما العنقاء أي ما مفهومه وعن الحقيقة نحو ما زيد أي ما حقيقته
الذي أن يقال مثلا الحقيقة وأن هذا كله **قلت** اللائق على هذا أن لا يكلموا على الحد
ما ذكر وأنه هو السؤال عن تمام الحقيقة بل ربما يسأل به عن شيء وعلى ذلك قد الاصطلاح بتعيين وإذا
أنكر عن الحقيقة المصطلح موضوع عليه السؤال جوابه بالمميزات حتى تعيينه الذي يطلب عنه
من المطلوب بما تمام الحقيقة والجواب بها يقارب السؤال عن تعيينه فلذلك سبب عدم أهمية
عليه السؤال عن الحقيقة الخبر بها أو غير ذلك وعبارة المصنف هنا أخص لأن يعلم تمييز
ولقد نجد على قول الآية وما أنا بسائل بها عن تمام حقيقة المسؤول عنه وعلى كلام ابن مرزوق في شرح
الجمل وقد أطلق ما بلفظ السؤال عنها هو إلى حد المعروف إذ السؤال عنه مع معرفة كونه معروفا بما يطلب
التمييز دون الماهية **قوله** ثم السؤال عن تمام الحقيقة إلخ أراد بتمام الحقيقة هنا ما يعم تمام حقيقة
المفرد وحقيقة المشترك بين شيئين مختلفين وأن الجنس كذلك فقوله فلا يسأل عن الجنس
مختلفي الحقيقة نحو الإنسان والفرس ومتشخص وكما في كل متشخص نحو الأول وغيره من الأول
ولو خصص قوله تمام الحقيقة بالمفرد لا يحتمل أن يراد به جميع أفراده نحو الحيوان الناطق في جواب
ما الإنسان بعض ما ذكره والتقسيم الذي أشار له بقوله أنه ... وقد أشار إلى هذا المعنى
في آخر كلامه على النوع حيث قال وهذا الذي ذكره ... **قوله** من حقيقة الشخص
أراد بالأشخاص ما هو الواحد أعم من الشيء المجموع وهذا أعم من الشخص فهو متعدد كما قال والأول أنسب

دعوا

عشى

تعلم

في الكلام كله

42

في الكلي كما تبين **قوله** صارت حقيقة زيد الخ يعني أن ماهية زيد مثلا أخص من مطلق الماهية
لصدق الثانية بدون الأولى **قوله** تتشخص بعوارض الخ يعني أن ذات زيد مثلا التي تشخص بحقيقة
الإنسانية إذ لا تعقل لها وجود في الأعيان إلا في الأذهان وإنما تتشخص خارجا بأمور زائدة عليها تقتضي
كون الوجود الخارجي لها كالأين والوضع والمقادير والصفات مثلا ومعنى كون المشخصات عوارض أنها زائدة على
الحقيقة الذهنية ليست داخلة فيها وإلا لكانت جزءا من الشخص الموجود خارجا لأنهم يقولون
الشخص هو عبارة عن الماهية مع قيد التشخص ويقولون الحقيقة الإنسانية مثلا جزء من
هذا الإنسان الموجود خارجا فمقتضاه أن المشخص جزء الآخر فيكون زيد مثلا مركبا من الإنسانية
ومشخصات **قوله** مطابقة أو تضمنا الخ مثال المطابقة أن يقول في جواب الإنسان هو الجسم
النامي الحساس المتحرك بالإرادة الناطق ومثال التضمن أن يقول هو الحيوان لأنه هو كل [illegible]
الحيوان بل أعلى الجنس الكلي الخ بالتضمن [illegible] دلالة الالتزام مهجورة في جواب
ما هو يجاب بما هو عن زيد وعمرو بالإنسان وإن لم يدل على أجزاء الماهية بالمطابقة لكونه
يدل عليها تضمنا والإيضاح بالتالي وإن كان [illegible] عقب [illegible] وقد تفرع التقسيم عليه في
الدلالات **قوله** ويقتصر في الجواب على قدر المطابقة الخ هذا كأنه جواب عن سؤال يرد على قوله
يحتمل أن يقصد السؤال عن تفصيل حقائقها [illegible] أو عما يقع له الحقيقة التي [illegible] الاحتمال
كلام [illegible] أن يكون احتمال طلب التفصيل أرجح لأن الجواب بتفصيل أجزاء الحقيقة أوفى
والشيء [illegible] ويقتصر على الأضعف مع أن التفصيل [illegible] الجواب
للسؤال الاحتمالي سؤاله [illegible] بأنه يقتصر الخ [illegible] الحيوان
في جواب الإنسان والفرس مثلا مع اشتراكهما [illegible] حقيقة كل منهما [illegible]
في الإنسان [illegible] حقيقة [illegible] أفراده [illegible]
كما في الحيوانية [illegible] حقيقة كل منهما [illegible] في الاشتراك
والماهية المذكورين [illegible] بين الإنسان والفرس مثلا الحيوان [illegible]
الأفراد [illegible] هو [illegible] في الإنسان والفرس
[illegible] في الإنسان والفرس [illegible]
[illegible] الإنسان والفرس مثلا [illegible] السؤال عن [illegible] خصوصا [illegible]
[illegible] حقيقته [illegible]
في حقيقتهما [illegible] السؤال [illegible] الجواب بالحيوان [illegible]
[illegible] الإنسان [illegible] جواب
السؤال [illegible] كما احتمل التخصيص في السؤال احتمل التعميم [illegible]
[illegible] الإجمال [illegible] السؤال [illegible] والتفصيل [illegible] التعميم
[illegible] في الظاهر [illegible] بعد [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] كلي [illegible] **قوله** [illegible] حقيقة الشخص
والشخصي والكلي [illegible] التقسيم الثلاث [illegible] الحقيقة **قوله** [illegible]
في [illegible] وغير ذلك من تفسيرها [illegible]

ولم يفيد العرض العام بالاطلاق مع انقسامه ايضا الى بسيط مثل اللازم للوجود او الماهية او غير
ذلك وكلامه حين قصر الدلالة ما قيل عليه او الكون العطف والتفاوت ذاتي والمقولية في الجواب
اعتقد ما خرجه بخلاف العرض العام فخرج جزءا والمراد بالايقال في الجواب ايضا **قوله** المقول في جواب
ما هو التي انما تسمى نوعا لا بالعرض التي هو الحيوان الناطق مثلا مقول في جواب ما هو والمقول في
جواب ما هو اي في ما هو الجواب في طريق ما هو السؤال بما هو وكل من الجزئين مذكور فيه ما لم
يقصد كل منهما مقول في جواب ما هو لانه ليس هو الجواب فقط بل هما معا و ذكر الشيخ
سعد الدين انه وقع في كلام الشارح بعض المناطقة ان المقول في جواب ما هو هو الذاتي الاعم
قال ولم يعترض عليه الشيخ بل جعل الجنس كالحساس مثلا هو ذاتي اعم وليس مقولا
في جواب ما هو وقال ما هو سؤال عن الماهية فيجب ان يكون الجواب بالماهية وفرق بين المقول
في جواب ما هو والداخل في جواب ما هو والواقع في طريق ما هو بان نفس الجواب غير الداخل
في الجواب والواقع في طريقه انتهى **والحاصل** ان المقول في جواب ما هو لا يكون الا ما هو مذكور الا
بالمطابقة وجزؤه اما ان يكون مذكورا بالمطابقة او بالتضمن فان ذكر بالمطابقة نحو الحيوان في
انه نحو في قولنا الحيوان الناطق جوابا لقولنا ما الانسان سمي واقعا في طريق ما هو وان ذكر
بالتضمن فلا يسمى اولا فانه من المفهوم مميز من الحيوان في المثال المذكور بالتضمن سمي داخلا في جواب
ما هو وانما سمي بذلك لان [illegible] مدلولا عليه مطابقة او تضمنا واستلزاما دال عليه
التزاما فلا يصح بما لا يصح من ذلك الالتزام عندهم مهجورة **قوله** على كثيرين اي موجودين
او معدومين ليدخل فيه الانواع كلها اي ما تعدد افراده في الخارج كالانسان او وجد منها
واحد فقط كالشمس او لم يوجد كالعنقاء وهو احسن من قول الكلابي ان يحمل مقولا على واحد
او على كثيرين لانه اطول واختصار **قوله** متفقين اي متفقة دون ان يقال على المتفقين والمختلفين
او على المختلفين فقط ليعلم دخله لما ورد [illegible] ان فيه انما يخرج ما يقال على
الماهيات من الجنس الفصل والفرق بين المقولية على المختلفة الحقيقة والمقولية على المتفقة
الجنس كما يقال على الكثرة المختلفة يقال على الكثرة المتفقة للاشتراك معا كثرة اخرى متفقة
نحو ما زيد وعمرو وخالد وذلك بلا بد من قيد فلذلك يخرج الجنس انتهى **و**لبعضهم هاهنا
بحث اخر وهو انك اذا قلت ما زيد وعمرو وخالد وهذا الفرس فالجواب الحيوان وهو مقول على
الاربعة وكل مقول على الاربعة مقول على الثلاثة منها وهي متفقة الحقيقة فوجب ان يكون
نوعا وهو باطل **واجيب** بالمنع بقوله كل مقول على الاربعة مقول على الثلاثة ممنوع
اذ الكل المجموع الرابع شرط في الجواب وضابط ذلك [illegible] وفيه يقرر في تقسيم
واورد ايضا ان حدود الانواع الحقيقية نحو الحيوان الناطق في حد الانسان يقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة وليست من النوع الذي هو المحدود وهي حد الحد **والجهة**
بان المراد المقولية بحسب الشركة والخصوصية معا كما قرر المصنف والاكثر ان الحدود دالة على
بحسبه الخصوصية المحضة فاذا قيل زيد وعمرو وخالد وحيوان ناطق مثلا فليس بجنس بل هو من
جملة المحدود انه **والحاصل** انه متى قيل على كثيرين مختلفين بالحقيقة متى كان جوابا يقال على كثيرين
بل على الماهية المتحدة **قوله** اذا افرد عن الشخص او الشخصين او الاشخاص مقول عن
المصنف

عن المطلب متعلق بالسؤال فيطلب قوله الزنجي بفتح الزاي واحد الزنج بالفتح وقد يكسر وهم جيل
من السودان والقعلبي من خط الصقالبة قال في القاموس وهم جيل تتاخم بلادهم بلاد الخزر
بين بلغر وقسطنطينية ومعنى تتاخم تحاذي اهل الثغور وهو الحد بين الارضين من الحدود
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان قوله فتامل [illegible] الشرح تامل فيتبين الاعتراض
الا [illegible] يكون السؤال [illegible] فلا يجب الاجتماع الحقيقة وهو النوع [illegible] والفظ
الجواب بالوصف المميز [illegible] السؤال [illegible] على [illegible] ذلك ولو احتمل الى ذلك
مع الصنف الحقيقة الذي مع الجزئي [illegible] الزنجي او [illegible] من سواد او بياض
وطول وقصر وغير ذلك كما يقال زيد [illegible] عمرو وخالد [illegible] ان يقول في الجواب عن السؤال عنه هو
الانسان الاسود او الابيض او غير ذلك [illegible] بل انما يجاب عنه بتمام الحقيقة
[illegible] عند السؤال عنها فتامل انتهى قلت ـــــ وهو [illegible] لانه اذا كان السؤال عن الزنجي
[illegible] انسان [illegible] انسان [illegible] ولا يكفي
الانسان [illegible] شيئا [illegible] فيجاب بالوصف
المميز [illegible] الاعلى [illegible] كلام
والعلم [illegible] قوله [illegible] الكثير على
[illegible] النوع [illegible] الجنس حقيقة وهي [illegible] بالقرينة [illegible]
الدليل [illegible] قوله [illegible] بفتح الخاء [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله الكلي [illegible] بالكلي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وصف [illegible] الكلي [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
الصنف [illegible]
جنس [illegible]
ان الصنف [illegible] الجنس [illegible] وهو النوع [illegible]
[illegible] قوله [illegible] قال ابن [illegible]
[illegible]
[illegible]
المتوسط [illegible] الجنس [illegible]
وقال [illegible]

لدو الخط منقسم في الطول وهل أن يقال لا نسلم أن النقطة موجودة في الخارج وإنما هي
نهاية الخط التي هو نهاية الجسم التعليمي أعني الجسم المجرد عن المادة وذلك لا وجود
له إلا في الذهن الشيخ ويستقيم هذا الكلام بعد بطلان مسألة الجزء قوله لأن نوع كجسم إلخ
يعني لأن كل نوع مندرج تحت جنس فهو مركب من الجنس والشيء الواحد كالعقل وغيره
المندرج فهو بسيط لا كالوحدة وكم من الجنس إن اندرج تحت شيء فهو مركب منه ومن
فصله كالجسم والإنسان بسيط كالجوهر والعقل إن اندرج بتسلسل التركيبا ونفي التي
كيف يتسلسل نفي الاندراج لانعكاسه بعكس النقيض كنفيها والتركيب لا
يستلزم الاندراج لعدم انعكاسه بالمستوي كنقيضه كما بينه وهو إنما يعقل
من مذهب من يجوز تركيب الماهية من أمرين متساويين أو من أمور كذلك وهو إنما يعقل على
سبيل التحقيق قوله مراتب الجنس والنوع الإضافي إلخ أشار به إلى النوع الحقيقي لا الترتيب
هنا لاحتمال أن يكون نوع حقيقي وأخص واللازم أن يكون النوع الحقيقي جنسا وهو
باطل لما علم في الإضافي لجواز أن يكون النوع تحت الشيء نوعا بالإضافة إلى الشيء وفوقه
والذي فوقه إنما نوع بالإضافة إلى الشيء الآخر فوقه أن يكون فيه قسيم جنسا وهذا وجه
تسميته بالإضافي لأن نوعيته إنما هي بالإضافة إلى الشيء الآخر [illegible] لا باعتبار حقيقته
كالأول ولذا سمي الأول حقيقيا لأن نوعيته هنا باعتبار حقيقته هذا باعتبار الترتيب
وأما باعتبار مطلق التعدد فلا يتوقف أن الحقيقي إنما يتعدد أي ينقسم إلى
حقيقي إضافي كالإنسان وغير إضافي كالوحدة والنقطة من البسيط ولذا الإضافي
إنما يتعدد إلى المراتب لتعلم أن المراد الترتيب كما أشار إليه لا مطلق التعدد قوله
عشرة إلخ اعلم أن الحكماء في تحقيق الأجناس العالية اختلفوا فمن ذهب فوق الذي
أن جنس الأجناس من جوهر وهو الوجود ورد بأن الجنس يجب أن يصدق على الأفراد
بالتواطؤ والوجود مقول بالتشكيك كما مر ولأن الجنس جزء الماهية فيمتنع
تعقلها دونه والوجود لا يمتنع فهم الماهية بدونه وذهب الآخرون إلى أن الأجناس
العالية اثنان الجوهر والعرض لأن الموجود إما في موضوع وهو العرض أو لا في موضوع وهو
الجوهر وذهب آخرون إلى أنها أربعة الجوهر والكم والكيف والنسبة لأن الموجود
إما أن يكون قابلا للقسمة أو لا قابلا للقسمة لذاته الكم ولا فهو الأول هو الجوهر غيره
أن لا يقبل القسمة أو النسبة إما أن يكون له موضوع وهو الكيف أولا وهو الجوهر وذهب
المتقدمون ومنهم أهل التحصيل كأرسطو إلى أنها عشرة الجوهر والأعراض التسعة
وهي الكم والكيف والنسبيات السبعة الأخر وهي الأين والمتى والوضع والملك
والإضافة وأن يفعل وأن ينفعل ويقال أيضا الفعل والانفعال وهذه هي الأجناس
العالية الممكنات وتسمى المقولات العشر أيضا وقد جمعها بعضهم في العشرة بأبيات
وإنما اعترضوا على الأربعة [illegible] جنس لا تحقق للأعراض على وما تقدم
من الجنس للأربعة أجناس للأنواع وقد قال المصنف [illegible] جنس ولذا أن ينبني
على أن الوجود ليس جنسا للجوهر والعرض وأن العرض جنسا للأعراض التسعة

المذكورة

المذكورة والاضافة حيثما لا فيما مر السعة واما النقطة والوحدة والوجوب والوجود
والامكان ونحوها فغير معتبرة اما الاولان فلكونهما امرين عدميين ولعل هو في الامور الوجو
دية فيعض عنه بسبب [illegible] اولهما من مقولة الكيف واما الاخيران فلان البحث باختلاس
علاقة فلا تعتبر كما مر والمرجع الى تقسيم هذه الاجناس اما الجوهر فقد مر واما الكم فهو
هو عرض يقبل القسمة لذاته [illegible] الاعراض والاجسام [illegible] والكم
لذاته [illegible] والقسمة [illegible] الوهمية [illegible] والعلة
[illegible] حتى [illegible] الاول ثم [illegible] ان لم يكن بين
اجزائه حد مشترك [illegible] كالنقطة بين الخطين والخط [illegible] الماضي والمستقبل
واما المنفصل [illegible] هو منقسم [illegible] والثاني هو العدد [illegible] فهي منقسمة
الى اثنين واثنين [illegible] مشترك والاول هو المتصل [illegible] على مجموع الاجزاء
في [illegible] والاول هو [illegible] وهو الذي يقبل القسمة في جهة
واحدة [illegible] يقبل القسمة في جهتين [illegible] والجسم
[illegible] في الجهات الثلاث [illegible]
عرض في الطول والعرض والعمق [illegible] الجسم
[illegible] الطبيعي [illegible] هو الجسم التعليمي واما الكيف
فهو عرض لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة [illegible] عن [illegible] ولا يقتضي
قسمة ولا نسبة [illegible] الاعراض النسبية [illegible] الكيفيات انواع اربعة الكيفيات المحسوسة وهي
اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعاليات او غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات
والكيفيات [illegible] كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية المختصة
بذوات الانفس [illegible] دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والعلم والارادة والقدرة
ونحوها وهي اما راسخة في النفس وتسمى الملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة
وتسمى احوالا [illegible] والكيفيات الاستعدادية [illegible] استعداد الانفعال
[illegible] وتسمى القوة
واما الاين فهو [illegible] حصول الجسم في المكان ويسمى [illegible]
[illegible]
[illegible] الاكوان الاربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فالحركة هي الحصول
[illegible]
[illegible] السكون [illegible] الاجتماع [illegible]
والافتراق [illegible] واما المتى فهو حصول الشيء في الزمان ويسمى [illegible]
[illegible]
واما [illegible] واما الوضع فهو الهيئة
الحاصلة للجسم بسبب حصول النسبة بين اجزائه وبسبب حصول النسبة بين تلك الاجزاء
وبين الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود والاضطجاع واما الملك ويسمى الجدة ايضا فهو



النسبة الحاصلة للجسم باعتبار كونه محاطا بشيء ونحوه فيتعقلها بالانتقال للتقاصر والتحتية

واما الاضافة فهي نسبة تعرض للنسبة المتكررة بمعنى نسبة لا تعقل الا بالقياس الى نسبة اخرى معقولة
بالقياس الى الاولى كالابوة والبنوة والنقص والزيادة والانفصال والاخوة ونسبتها متكررة لوجوب انعكاسها
اي كالمولود [illegible] اضافة الى الاخر واضافة الاخر اليه واما ان يفعل فهو تاثير الشيء
في غيره ما دام يؤثر كالقطع والتسخين والتبريد واما ان ينفعل فهو تاثر الشيء عن غيره
ما دام يتأثر كالتقطع والتسخن والتبرد وهذه اشارة الى هذه الاجناس الى تعقيب
وتحصيل ما اشتملت عليه الاقوال المتعرض لها في الاصل فخذوه مستطيبا في علم الحكمة وكذا زيادة تعريفها
فهذه رسوم اذ لا طريق الى تعريف الاجناس العالية الا بالرسوم الناقصة وذلك انه لا يتصور
لها جنس لكونها هي العالية ولا فصل لان تركب الماهية من امرين متساويين غير محقق
بل هو احتمال لم يذكر في بيانه **قوله** بناء على جنسية الخ اشار به الى الاعتراض بان
من العقل لهم جنس تختلف افراده بالخواص ويعلم الاول يكون جنسا منفردا اذ ليس فوقه
جنس وتحته انواع حقيقية وهي العقول المفارقة وهي على راي الفلاسفة في اثباتها
وان الجوهر ليس بجنس وذلك انهم يثبتون في العالم قسما ثالثا غير جوهر ولا عرض
لانه غير متحيز ولا قائم بالمتحيز فسموه بالجواهر الروحانية وبالمجردات وجعلوا
منها النفوس والارواح البشرية **وقد قيل** انها الملائكة وانها لا تتشكل الا [illegible]
جزافا واصل طريق الفلاسفة انهم لما نفوا ان يعرض الاثر على فاعلية العاشرة [illegible]
وعقيدتهم الا [illegible] ان صانع العالم تعالى موجب لا مختار ولم يجوزوا [illegible] من الصفات
وجود واجتمع ما يتصف به من سلبه واضافته وحكموا بانه لكونه موجبا بالذات وواحد
من كل وجه لا يمكن ان يصدر عنه مباشرة الا وجود واحد وعينوا ذلك الواحد الصادر
عنه وقالوا هو عقل اي جوهر روحاني مجرد عن المادة ولواحقها ثم اوجب هذا العقل الصادر
اولا عقلا اخر باعتبار كونه عقلا ونفسا باعتبار صدوره عن الغير ومادة في الفلك باعتبار
امكانه في نفسه وصورة له باعتبار وحدته ثم اوجب العقل الثاني كذلك الى ان انتهى الى
العقل العاشر وهو العقل المسمى بالعقل الفعال فتلك الموجودات هي عشرة عقول وتسعة افلاك
وتسعة نفوس [illegible] العناصر واختلفت واستعدت لقبول الصور المختلفة في عالم
الكون والفساد ويفيض هذا العقل الفعال على كل قابل ما يستعده واعلم انه من حيث
جري الاختلاف واقع بحسب القبول والاعتبار [illegible] المقالات وما فيها من الخطاءات
التي لا تنقضي عقلا ولا يعضدها نقل ثم انهم قسموا الجواهر الى بسيطة ومركبة ثم البسيطة تنقسم
الى ما هو جزء المركب والى غيره والجزء ينقسم الى حال في غيره وهي الصورة والى محل وهو المادة وغيره
ينقسم الى مجرد عن المادة وعلائقها وهو العقل والى ما ليس كذلك وهو النفس والى ما له علاقة
بالجسم التدبير والتركيب ينقسم الى ما لا ينقسم وهو كل جماد والى ما له نفس وهو ينقسم الى غير نام وهو
الفلك والى نام وهو ينقسم الى ما لا حس له وهو النبات والى حساس وهو الحيوان وهو ينقسم
الى ناطق وهو الانسان وغير ناطق كما ذكر قالوا والجوهر جنس الاجناس المذكورة لا انتزاع
جوهر الابعاض [illegible] والانسان وهي تحتها انواع لا اختلاف جوهرها الا بالعرضيات

كل [illegible]



على اختلاف أصناف الإنسان والأشخاص وللمتكلمين معهم في هذا التقسيم [illegible]

قوله ومراتب النوع الخ وجه التقسيم أنه إما أن يكون أعم الأنواع أو أخصها أو أعم من بعض وأخص

من بعض أو مباينا للكل فالأول هو النوع العالي كالجسم والثاني هو النوع السافل كالإنسان

ويسمى نوع الأنواع ووجه تسميته بذلك أن نوع [illegible] الشيء [illegible]

[illegible] النوع السافل هو داخل تحت جميع ما علاه من الأنواع [illegible] فهو نوع الأنواع [illegible]

يسمى الجنس العالي أيضا جنس الأجناس لأن جنسية الشيء إنما هي باعتبار اشتماله على [illegible]

أن الجنس العالي مشتمل على جميع ما تحته من الأجناس [illegible] وهو جنس [illegible] والثالث النوع المتوسط كالحيوان [illegible]

[illegible] والجسم النامي [illegible] والجسم [illegible] من الحيوان والإنسان

مثال [illegible] قوله ما تتقوم به

الأعلى الخ ما يتقوم به الشيء هو [illegible]

العالي والجنس العالي والنوع العالي [illegible] فقد ظهر أن كل ما تتقوم به الأعلى يتقوم به الأسفل

كالحيوان فإنه يتقوم بالجسم [illegible] والحساس [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قوله لأن الأعلى جزء [illegible] كالحيوان [illegible]

جزء [illegible] الإنسان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] تقسيم الشيء [illegible]

[illegible] قوله

[illegible]

[illegible] واعلم [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

جزء [illegible] قوله الجزء المادي [illegible]

[illegible] فإن قلت [illegible]

[illegible] قلت [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] فائدة

[illegible]

بتعقل الوجود في ضمن الحمل ... الوجود بالموضوع في الخارج ولما كان العقل لا يكون الجزء محمولا
الا من حيث انه جزء تكون محمولا لان المراد من الجزء الجزئية هو معروض الجوهرية مثلا الحيوان ما هو لا بشرط
ان يدخل فيه الناطق فيكون نوعا ... الناطق ... [illegible] ... الجزئية
والنوعية ... [illegible] ... ما اورده الشيخ في الشفا ... المحققون في شرح الاشارات
... [illegible] ... ان يكون ... [illegible] ... ان يكون
ولا يكون معناه الاول محمولا على ذلك المجموع ... [illegible] ... ان يكون
... [illegible] ... ويكون معناه الاول محمولا على ذلك المجموع ... [illegible]
وهو الاجنبي ... [illegible] ... محتملا للاربعة على اشيا مختلفة وانما تحصل
... [illegible] ... والاشتمال ... على اشيا ... مختلفة ... [illegible] ... الاعتبار
الاول ... [illegible] ... النوع ... الحيوان ... [illegible]
... [illegible] ... الحيوان والناطق والانسان ... [illegible] ... الاشتراط ان يكون
... [illegible] ... بالناطق ... [illegible] ... حيوان ... [illegible]
... [illegible] ... الحيوان ... [illegible]
... [illegible] ... الجزء بالوجود ... [illegible] ... الجمل على الكل ... [illegible]
... [illegible] ... والحيوان ... [illegible]
... [illegible] ... الناطق ... [illegible] ... قوله الكلي يجري
... [illegible] ... كما ... [illegible]
... [illegible] ... الاخراج ... [illegible]
... [illegible] ... قوله ... [illegible]
على ... [illegible] ... المحمول ... [illegible]
... [illegible] ... المقسم ... الذاتي ... [illegible]
قوله ... الناطق ... [illegible] ... الجسم ... [illegible]
في ... [illegible] ... الحيوان ... الناطق ... [illegible]
... [illegible] ... الحيوان ... قوله ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... الناطق ... [illegible]
... [illegible] ... الحيوان ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... [illegible]
... [illegible] ... هذا الفصل ... [illegible]

الا ان يكون

ان يكون جزءا مساويا للعقل وهو الذي فعله ويكون ايضا تميز المميز اي ان يكون دالا للعقل بل [illegible] بالتسلسل
ويقع في حد الماهية [illegible] الاشتباه فيه جزء الفصل التعريف المجعول مساويا للعقل العقول وتمام المميز لها
عن ما [illegible] الفصل الذي هو جزء هذا الفصل [illegible] وهو ايضا جزء من الماهية [illegible] الاول [illegible]
[illegible] وفصل فصل وفصل الوجود [illegible] لها بالكثرة ومن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] او الحق وهو
ذلك الامور [illegible] لا [illegible] [illegible] [illegible] ان [illegible] هذا الكلام [illegible] ان الناطق [illegible]
جنسه [illegible] [illegible] [illegible] القوة ويكون قولنا بالقوة فصلا للفصل الذي هو الناطق والانفكاك [illegible]
العقل الذي هو بالقوة [illegible] من تمام المميز الذي هو الناطق وهو مساو له على هذا الغرض [illegible] [illegible]
الانسان شرح قوله [illegible] الفصل الذي هو جعل الفصل [illegible] القوة [illegible] [illegible] تمام المميز الفصل الاول [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا الفصل الذي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والتسلسل
وهذا الفصل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاولى [illegible] [illegible] قوله [illegible] [illegible] ان الجنس [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] ان يكون [illegible] [illegible] الجنس [illegible] **قال** [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] [illegible] الاعتبار [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانسان [illegible] الحيوان [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] حيث [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **قلت** [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] جميع الاعتبار [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعتبار [illegible] جميع الاعتبار
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] جميع الاعتبار [illegible] بالجنس [illegible] [illegible] [illegible]
ان يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالتمييز [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المشترك بين الشيء [illegible] [illegible] والجنس [illegible] [illegible] [illegible] وقد قال الشيخ [illegible]
قلت [illegible] ان يكون الجنس [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعتبار [illegible] [illegible] الشيء **قلت**
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بحسب الاعتبار **تنبيهات**
الاول الفصل [illegible] فصل الجنس وفصل الوجود [illegible] [illegible] الماهية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الحيوان
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فصل الجنس [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفصول [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفصل [illegible]
ان [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] فصل الجنس [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعتبار
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هو فصل الوجود [illegible] التقسيم الاول [illegible] موجودة [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الجنس العالي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الماهية [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الشيخ في الشفاء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوجود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفصل [illegible] التسلسل [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] **قال** الشيخ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الجنس والفصل [illegible] [illegible] [illegible] الشيخ في الاشارات [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفصل [illegible] [illegible]

في الجنس الوجود **قلت** وهذا الصواب الذي يدل عليه كلام المصنف في حد الفصل الآتي **الثاني** هل يجب
في فصل الجنس العالي [illegible] أن يكون له فصل يقومه لجواز تركيبه من أمرين [illegible] كما ذكرناه [illegible]
أن يكون له فصل يقسمه [illegible] والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه [illegible] ويمتنع
أن يكون له فصل يقسمه [illegible] والمتوسطات لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل مقوم للعالي
مقوم للسافل وكل مقسم للسافل مقسم للعالي [illegible] **الثالث** [illegible]
[illegible] الماهية المجموع من الجنس والفصل [illegible] الماهية [illegible] المشترك [illegible]
[illegible] فهو جنس [illegible] المشترك فإما أن لا يكون مشتركا [illegible]
[illegible] وهو فصل النوع وإما أن يكون مشتركا [illegible] أن يكون [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] المشترك [illegible] أنواع [illegible]
[illegible] باطل [illegible] بالجنس والفصل [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] الأخص [illegible]
أن يكون [illegible] المشترك المذكور [illegible]
مشترك [illegible] فصل النوع [illegible] الوجود [illegible] فإما أن [illegible] المشترك [illegible]
وهو [illegible] المشترك وإما أن [illegible]
[illegible] المشترك [illegible]
وهذا هو فصل الجنس المذكور **الرابع** تبين لك [illegible] الفصل يقسم [illegible] الفصل الوجودي والفصل
[illegible] الجنس [illegible] فصل النوع وفصل الجنس [illegible] فصل النوع [illegible]
[illegible] القريب [illegible] **الخامس**
اختلف في تقسيم الذاتي [illegible] الماهية المجموع [illegible] المادة والصورة **فـقال**
[illegible] المادة [illegible] النوع [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الفصل [illegible]
تلك **السادس** [illegible] الكليات [illegible]
[illegible] المشترك [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] الفصل والنوع [illegible] الذاتي [illegible]
[illegible] النوع [illegible] الكليات [illegible]
[illegible]
السابع استعمل [illegible] الذاتي [illegible] الذات **قال** [illegible]
استعمل [illegible] الذات [illegible]
[illegible] كلام العرب [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible]

تعلق آخر عليه



تعلق العلم بذوات الصور أي بتفصيل الصور قوله فيعم الخ أي عم المفهوم في ذات [illegible]

المفهوم في ماله وجود وفي القاموس قوله تعلق ذات [illegible] أي حقيقة [illegible] وهو منقول النطق [illegible]

في تعبير وغلبة للواحد و في تقسيم القرافي ذات الشيء أي حقيقته [illegible] المفهوم [illegible]

إطلاق الذات على الحقيقة اصطلاح المتكلمين [illegible] فلا وجه للإنكار [illegible] المنقول

هو الأثر [illegible] انتهى وفيه [illegible] وهذا [illegible] الأول

بلا وجه للتعميم وفيه الخامس ما [illegible] الحقيقة [illegible] الذاتي [illegible] على أن النوع ذاتي وفيه

مما على الخاصة والعرض العام [illegible] الإنسانية أي بعموم النوع أو جوهري [illegible]

والفصل [illegible] المناسبة [illegible] وحينئذ [illegible] أخرى يعني

الجنس والنوع وهي الخواص على الكثيرين [illegible] الفصل [illegible] المختلف في العدد والحقائق وهو

الجنس [illegible] المختلف في العدد [illegible] النوع [illegible] الجنس على

الفصل حيث أن الجنس [illegible] في التعريف [illegible] النوع على الفصل [illegible]

النوع الجنس المناسبة [illegible] الخاصة الكلي [illegible] قوله

يلزم عند الاشتغال [illegible] قوله [illegible]

وهو [illegible] الحقيقة [illegible] الحقيقة [illegible]

[illegible] الحقيقة [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible] الإضافية [illegible]

[illegible] الإضافية [illegible]

حتى [illegible] الحقيقة [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الإضافية [illegible] الإنسان

[illegible] الإضافية [illegible]

[illegible] الخاصة والعرض العام [illegible]

[illegible] الإضافية [illegible] الثاني [illegible]

[illegible]

[illegible] الثالث [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] النوع [illegible]

[illegible] جنس [illegible]

[illegible] الحيوان [illegible] الإنسان [illegible] الحقيقة [illegible]

الجنس ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقائق من حيث هو كذلك [illegible] ولا يكفي
ما يتركب من العشيات في التعريفات للعلم في **الرابع** عن المقطع للكليات الخمس يعني تعريفات الكلي [illegible]
حدود او رسوم وهو صنيع الخونجي وشرح الكافي يعني بانها رسوم قالوا وانما كانت هذه التعريفات
رسوما للكليات لجواز ان يكون لها حقائق وراء تلك المفهومات التي ذكرناها فلم يعلم ان مفهوماتها
لها حقيقة تحقق ذاتها اطلق عليه الرسم **فسأل الشيخ** [illegible] نقلا عن العلامة الرازي وهذا
بعيد عن التحقيق لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس
لها معان غير تلك المفهومات فتكون حدودا [illegible] لان العلم بانها حدود لا يوجب العلم بالذاتيات
[illegible] وكان المصنف ذكر التعريف الذي هو الرسم **قلت** [illegible]
[illegible] لا يعرف [illegible] حقيقة [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الشرح الشمسية [illegible]
[illegible] التعريف [illegible]
وقال السعد [illegible] الجنس [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] في جواب [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] الذاتي [illegible]
[illegible] **الخامس**
هذه الكليات الخمس [illegible] والكلي والجزئي فاذا
قلنا مثلا الحيوان جنس [illegible] الجنس [illegible] وهو جنس طبيعي [illegible] والجنس
[illegible] جنس منطقي والمجموع المركب منهما
[illegible] نوع [illegible] هو نوع طبيعي
[illegible] نوع منطقي والمجموع المركب
[illegible] **السادس**
[illegible] الجنس [illegible]
[illegible] الجنس [illegible]
الجنس والنوع [illegible] الجنس والعرض العام [illegible] على
[illegible]
[illegible]
السابع [illegible] كل منهما [illegible]
[illegible] والجزء [illegible]
[illegible] **فصل المعرف** [illegible] **قوله**
[illegible] المعرف [illegible] الترتيب
[illegible]
[illegible] الترتيب
[illegible]

بلغ مقابلة

فهو العرض

54



وهو العرض الواحد المختص بحقيقته [illegible] المشخص [illegible] والرسم [illegible] عرض [illegible]

لا [illegible] بحقيقة [illegible] بالغرض [illegible] التعريف [illegible] الخاص [illegible] المشتق [illegible] قوله

[illegible] من [illegible] التركيب [illegible] بعض [illegible] التركيب

في التعريف [illegible] العرض [illegible] التصورات [illegible] المطلوب [illegible]

[illegible] الشيء [illegible] العوارض [illegible]

[illegible] التصورات [illegible] المعرف [illegible] لنقل

[illegible] التصورات [illegible] المعرف [illegible]

[illegible] بعينها [illegible] الطبع [illegible] العقل [illegible]

[illegible] الطوع [illegible] مجازية [illegible] القرينة [illegible] اللفظ

[illegible] القرينة [illegible] اللفظ مع تلك القرينة [illegible]

[illegible] المعرف [illegible] تمام [illegible] التصور [illegible] المعرف التصوري [illegible]

[illegible] الانتقال الذهني [illegible] المعرف [illegible] قوله

يطلق على [illegible] التعريف [illegible] المصنف [illegible]

التعريف [illegible] بالمجاز [illegible] حقيقة على [illegible]

الاشتراك [illegible] الاشتراك [illegible] التعريف [illegible]

في حصول الشيء [illegible] حقيقة [illegible] المجاز [illegible] حقيقة [illegible]

[illegible] الحقيقة [illegible] المعرف [illegible] مع ما اشتمل

عليه هذا التعريف [illegible] قوله [illegible] الاشتراك [illegible]

[illegible] الالفاظ والمعاني [illegible] عليه [illegible]

[illegible] شيء [illegible] التعريف [illegible] المعنى [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] الاسم [illegible] بالتعريف

[illegible] المصنف [illegible]

[illegible] المصنف [illegible] التعريف [illegible] قلنا [illegible]

[illegible] حقيقة الشيء [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] حقيقة [illegible]

[illegible] ويحتمل ان يريد [illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] السؤال [illegible]

[illegible] قوله [illegible] المعنى الاول [illegible]

[illegible] التعريف [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] المعنى [illegible]

في تفسير المعرف اولا وإلا فينبني عليه فرض دور والاكثر ان تعريف المجهول بالمجهول انما يمتنع عليه التسلسل
والحاصل ان العقل في قول الشيخ ان يكون ما معرفته ابسط حصول بعد الجهل بمعرفة وإلا لزم انه [illegible]
المعرف ويتسلسل بالمقصود ما احضار الاجزاء المعلومة عنده بعد ان يحصل به معرفة مركب منها [illegible] مجهولا عنده
وهو عليه [illegible] انتهى كذا نقل عنه ابن مرزوق ولم [illegible] عنه غيره [illegible] الى ان يجيب عن المصنف
بان ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول [illegible] التسلسل المذكور لان الاجزاء اذا كانت مجهولة احتاج
في المعرف واذا عرفت [illegible] ذلك التعريف ايضا [illegible] مجهولا [illegible] المعرف
والمعرف [illegible] هذا التسلسل اللازم في تعريف الاجزاء المجهولة بمجهول اخر ولا [illegible]
[illegible] وهذا [illegible] انه ان [illegible] عن تعريف المجهول [illegible] المعرف بالكسر [illegible] هو جاهل
به اذ لا [illegible] انه تعريف المعرف المجهول بالمعرف المجهول [illegible]
[illegible] وظاهر [illegible] مقصوده [illegible] تعريف الاجزاء [illegible]
[illegible] مجهول العقل [illegible] المعرفة بالمعنى [illegible] قوله
[illegible] المعرف لان الشيء [illegible]
[illegible] المعرف [illegible]
[illegible] المعرف [illegible]
[illegible] المعرف [illegible] هذا هو
[illegible] الشيء [illegible]
المعرفة [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] المعرفة [illegible] الشيء مطلقا
[illegible] المعرف الشيء [illegible] معرفة
[illegible]
[illegible]
[illegible] المجهول [illegible] المعرف
[illegible] المعرف الشيء [illegible]
[illegible] المعرفة [illegible]
المشهور [illegible] المعرف [illegible] المعرف [illegible]
[illegible] المجهول [illegible]
[illegible] حقيقة [illegible] حقيقة [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] المطلوب [illegible] المعرف [illegible] التسلسل [illegible]
[illegible]

بل يفيح

في سطور

56

في مقدمات البرهان تشترط الانتهاء الى الضرورة لبطلان التسلسل ولا يخرج ذلك عما نحن [illegible]
كونه هنا حدا او رسما قوله يعني حصول المجهول الخ هو الى المعرفة المستفاد من اخر الكلام
لا لمطلق التصور واما المذكور اولا وهو لفظ المعرف فمعناه المحصل لا الحصول ولا [illegible]
اطلع عليه او استخرج من التصور [illegible] قوله ان يكون غير جلي الخ يعني لانه لو كان نفسه
لاستحال التعريف به لان كونه [illegible] معرفا يستدعي ان يكون معلوما وكونه معرفا يستدعي ان يكون
مجهولا قبل ان يكون مجهولا معلوما وهو باطل وهذا على مذهب [illegible] ظاهر واما على مذهب البعض
[illegible] التناسب بين الحد والمحدود [illegible] على الخلط جا مشهورا وقد ذهب [illegible]
فيما نقل عنه [illegible] النزاع لانه ان اريد اللفظ فهو خلاف بلا نزاع وان اريد المعنى
[illegible] وتبعه [illegible] التنقيح هو غير المحدود ان اريد به اللفظ ونفسه
ان اريد به المعنى وذهب كثير من المحققين الى خلافه مطلقا اما لفظا [illegible] واما معنى [illegible]
[illegible] وقد نقل [illegible] ان [illegible]
بل الحد والمحدود متغايران [illegible] حقيقة بل [illegible] ان جزء الحد [illegible]
المحدود [illegible] ولا [illegible] على هذا القول نفي التغاير بينهما [illegible]
[illegible] حيث [illegible] حروف [illegible] اجزاء المحدود [illegible] التغاير والتحالف
اعتبار [illegible] قلت [illegible] المحدود [illegible]
[illegible] التعريفات اللفظية [illegible] تعاليل [illegible]
[illegible] بالاخفى معناه [illegible] قول المصنف ان يكون غير جلي [illegible]
[illegible] معنى [illegible] وهو [illegible] فهو داخل في الجميع
[illegible] قوله [illegible] المصنف [illegible]
[illegible] وذلك
ورد [illegible] تعريف الشيء [illegible] معرفته [illegible]
قال ابن مرزوق [illegible]
[illegible] المقصود [illegible] هو كونه
[illegible] الحيوان هو [illegible]
بسبب [illegible] هو المقصود
قوله [illegible] تعريف الشيء [illegible]
انما هو باعتبار [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] تشترط [illegible] المعرفة [illegible] المعرف [illegible] استفاد [illegible]
[illegible] جميع [illegible] قلنا
[illegible] علمه
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]
[illegible] معنى [illegible]

ذكرها بعد انتهى وهو ظاهر وقد يكون اعم كتعريف الانسان بالحيوان والاخص كتعريف الانسان
بالذكر الاصلي او الزنجي قوله والاخص ظاهر كلامه اي الانحصار في المساوات والعموم مطلقا ومن
وجه والتباين قوله لا تخص الا فصل فيما ذكر لتعذر التزادف والتنافي قوله ... لانه
يلزم عليه ان تنقسم ... المساوات ... قوله معنى الطرد ... ان معنى الاطراد
المشترط في المعرف لوازه ... كلما وجد المعرف بالكسر وجد المعرف وذلك بالاقتصار الاول على التمثيل
بافراد يوجد دون غيره وهو معنى كونه ... ان ... الحيوان ... في تعريف الانسان لانه يزيد عليه
بالحمار والفرس مثلا لوجود الحيوان في تلك الافراد ... ونحوه ... فيه المحدود
وهو الانسان ضرورة ان ... الافراد الخرجة ولو وجد ... افراد اخرى ... على المحدود
كلما ... المحدود ... ولا يكون ... غير المحدود ... ولو وجب
ان يكون كلما وجد المحدود وجد ... وهو معنى كونه مانعا قوله ومعنى العكس ... يجب ان يكون
منعكسا وهو ان يكون كلما وجد المحدود وجد الحد ... المحدود على ... بافراد يوجد
فيها دونه فيكون الحد قد انتفى على المحدود وهو معنى كون ... اذ لو انتفى عنه ... ينبغي
ان ... المحدود ... في تعريف الانسان ... المحدود وهو
الانسان ... المحدود ... ولا يكون ...
لجميع افراد المحدود وهو باطل ... ان يكون كلما وجد المحدود وجد الحد ... وهو معنى كونه منعكسا
وهو ايضا معنى ... كلما انتفى الحد انتفى المحدود وانما سمي المنع اطرادا لانه ... في التشوق
عنه ... وسمي الجمع انعكاسا لانه ... ومعنى ... كلما وجد الحد وجد المحدود ...
المنع ... وهو ... المحدود وجد
الحد ... الجمع وهو معنى ... كلما انتفى الحد انتفى
المحدود وهو ظاهر ... الاصطلاح المشهور ... كالقرافي عكس هذا فيقول
الاطراد هو الجمع والانعكاس هو المنع ... كلما انتفى الحد انتفى
المحدود وهذا هو الجمع والانعكاس ... كلما انتفى المحدود انتفى الحد وهو المنع وهو ظاهر
والمستفاد ... التعميم ... الواجب ... ان يكون كلما وجد الحد وجد المحدود وبالعكس الكلي
وكلما انتفى الحد انتفى المحدود وبالعكس الكلي قوله ... ان ... لان ...
... على الشيء ... قد علمت
ان ... وجود الموضوع ... والانعكاس ... وهو
ظاهر قوله ... المذكور ... ويسمى ...
... جميع ... الانسان ...
... الحيوان ... الذاتيات
عنه والفصل المذكور ... الذاتيات ...
... ويسمى ... وهو يكون ... التعريف بالخواص
يكون ... وعلامة ... ويسمى ... التام ... وضع فيه
الجنس القريب ... ويسمى ... ناقصا ويسمى ... ولا ...

احسن الله

جنسه

وحده

عنه بمعنى

اجزاء الرسم التام عشم فان قلت والنوع الذي لا تعلم نسبي نعرحتى موجود في الرسم ايضا فليس به
ولا دالي التخصيص قلت هو جزء الاخير الاول الاشتماله على الانتبات هو اقوى المنع والبعد
عن الشبهة والاحتمال فعبر بالحد اصطلاحا مع ما في الفاظ من مناسبة التغليب للرسم فيغني الرسم البعيد
للاول تعريفا وهم الخصوص الاربعة عن ذلك المنع واورد عليه ان الحق ان العرض يقال مع الفصل ومع
خاصة او المقوض مع الفصل خارج عن التقسيم والجيب بان العرض العام يقال على الاعتبار
لان الغرض من التعريف هو تمييز الماهية او تمييزها ولا يفيد العرض العام واحد منهما مع شيء وهنا
وتركيبه الخاصة مع الفصل [illegible] ابطا لانه يفيد ما يفيد من التمييز وزيادة بحصول الشرح ولا حاجة
اليه معه قلت عن الورد العرض العام مع الجنس هو اليه معلوم علم مر واورد ايضا جعل الجنس لا
يعلم بدل جنسه فيه على الجنس [illegible] والانفصال واجيب بانه لا يعتبر [illegible]
الجنس [illegible] بانه يعتبر الجنس البعيد والقريب قال بعضهم وعلى الاعتراض بعض قلهم على النوع من جنس
وعلى الجنس [illegible] الجنس [illegible] والراجح التعريف اللفظي وهو [illegible]
منه عند الشارع مع تخصيص [illegible] بالنوع والتعريف بالمثال [illegible] عن التلف [illegible] فيوضع
السؤال [illegible] ذلك الرسم [illegible] هو تعريف بالخاصة [illegible] والفصل خاصة وهو [illegible]
لا [illegible] المشترك وهو لا [illegible] التعريف به [illegible]
ومع [illegible] هو خاصة قوله وهو [illegible] بالنوع باعتبار الجنس [illegible] باعتبار الفصل
كانه [illegible] في [illegible] الفصل والحد [illegible] جعل جنس وفصل
[illegible] في التعريف بالاربعة [illegible] والجنس البعيد [illegible] الخاصة [illegible]
[illegible] الجنس [illegible] فلا يقال قوله
الا الجنس [illegible] على التعريف [illegible] قوله [illegible]
الجنس القريب [illegible] ضرورة انفصال كل
من [illegible] المصنف [illegible]
[illegible] الاربعة [illegible] قوله
[illegible] قوله الحيوان
[illegible] المذهب [illegible]
[illegible] والجنس والفصل [illegible] المشهور [illegible] عليه المصنف قوله بالمطابقة [illegible]
تنبيهات الاول [illegible] المعرف والقول الشارح [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] المعرف للشيء [illegible]
الشيء [illegible] واورد عليه [illegible]
[illegible] بالنسبة [illegible] غير المحمولة [illegible] بالنسبة [illegible] بالنسبة
[illegible] المنفصل [illegible]
[illegible] المعرف للشيء [illegible] على [illegible] الشيء [illegible] المنفصل
[illegible] واورد عليه [illegible] على [illegible] وما [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] المنفصل [illegible] الكلام

فيستلزم صدق الكلام بان بعض التصورات ضروري ولا نظر بل كل التصورات كذلك وان الفرق بين الاول لافتقار الى موصل وان
النظري مفتقر اليه قال العجمي في شرح المطالع وزعم البعض ان التصورات كلها ضرورية فيقال لا يعقل
الا ان يعقل كل منها مشعور بالضرورة فان الواقع خلافه وان ادعى بعض ان كلا منها علم ما ذاته من التصورات فهو حاصل
لنا بالضرورة اما بالحس او بالوجدان او بمحض العقل لا يمتنع ان يحصل شيء من تصور حقائق الاكثر يتعلق
الشيء بعلم له علما ضروريا به فلا اشكال عليه لا يوجد شيء من اجزاء المطلوب مجهول ان كان مشعورا
به استحال طلبه لانه تحصيل حاصل وان كان غير مشعور به استحال طلبه ايضا لا يتوجه النفس الى
ما لا تشعر به لا يقال وان قيل يشعر به من وجه دون وجه قلنا يمتنع طلبه كل ما ذكرنا
ثانيهما ان تعريف الماهية اما بنفسها او بمجموع اجزائها او ببعض اجزائها الداخلة فيها او بالخارج عنها او بالمركب
من الداخل والخارج والكل باطل فتعريف الماهية باطل اما بطلان تعريفها بنفسها فلانه دور ولانه
بمجموع اجزائها فلانه نفسها ايضا واما بالداخل فيها فلان الداخل [illegible] معرف لجميع اجزائه
وهو منها فيلزم ان يعرف نفسه وهو باطل لان يعرف بغيره وهو خارج عنه وسيأتي بطلانه
واما بالخارج عنها فلان تعريفها يتوقف على معرفة اختصاصه بها وذلك موقوف على معرفتها ومعرفة
ما غيرها [illegible] التفصيل [illegible] انه مسلوب عنه [illegible] على الشيء [illegible] وامتناع
المركب من الداخل والخارج فلبطلان كل منهما على انفراده واجيب عن الاول بان الماهية يشعر
بها من وجه دون وجه فاذا استشعرت النفس بها من وجه طلبت ما لم تكن عالمة به [illegible]
استعلامها [illegible] حقيقة [illegible] [illegible] وغير ذلك
فقوله المشعور به يستحيل طلبه مسلم ولا يلزم المشعور به من هذا الوجه ان لا يطلب علمه وذلك غير
[illegible] بل المطلوب حقيقته وقوله غير المشعور به يمتنع طلبه ان عني به غير المشعور به بالبال [illegible]
فمسلم وليس هو المراد وان عني غير المشعور به بوجه من الوجوه [illegible] فلا نسلم امتناع طلبه
[illegible] والعجمي [illegible] اعني قوله كل مشعور به يستحيل طلبه وقوله كل ما ليس بمشعور به
يستحيل طلبه [illegible] منهما [illegible] الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل
ما لا يستحيل طلبه فهو ليس بمشعور به وهذه العكس ينعكس بالمستوي الى قولنا بعض ما
ليس بمشعور به لا يستحيل طلبه وهذا نقيض المقدمة الثانية [illegible] بها [illegible]
هذا [illegible] نقيض الاول واجيب عن الثاني بان تعريفها بنفسها مسلم [illegible]
بمجموع الاجزاء [illegible] قوله المجموع نفس الماهية ممنوع لتغايرهما من حيث الاجمال والتفصيل [illegible]
[illegible] القسم الثالث [illegible] تعريفه لنفسه [illegible] لانه عين الاجزاء [illegible]
قلنا [illegible] عن التعريف [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] واجيب عن التعريف بالخارج بان التعريف انما يتوقف على وجود اختصاص
[illegible] على العلم [illegible] الموقوف على معرفتها
[illegible] الشعور [illegible]
[illegible] وان [illegible] [illegible]
[illegible] الثالث يجب الاحتراز عن الخلل في التعريف وهو يكون في المادة وفي اللفظ وفي الصورة
اما المادي فهو الخلل [illegible] لتعريف الشيء [illegible] [illegible]

بالبال صح

لم السنوية

60

على الشيء بما عرف به وكتعريف بانه [illegible] عليه امام [illegible] ويسمى الدور المصرح واما بالاكثر ويسمى
الدور المضمر قال الكاتبي كتعريف الكيفية بانها ما يقع بها المشابهة والاشتراك ثم تعريف
المشابهة بانها الاتفاق في الكيفية فقد توقف على [illegible] واحدة وكتعريف الاثنين بانه عدد ينقسم
بمتساويين ثم تعريف المتساويين بالشيئين غير المتفاضلين ثم تعريف المتفاضلين بالاثنين
يكون احدهما [illegible] وكتعريف الاثنين بالزوج الاول وهو المنقسم بالمتساويين [illegible] فيكون [illegible]
وكتعريف الشيء بما اختل فيه بعض الشروط [illegible] المساواة والعلاقة وغيرها واما
اللفظي وكالتعريف بالالفاظ الغريبة غير المشهورة الاستعمال [illegible] او [illegible]
التي تنفي [illegible] وكالتعريف بالمشترك او المجاز الا المعروف [illegible] فلا يوجد
فيه [illegible] ولا يحتاج الى تفسير [illegible] اذ لا [illegible] قرينة تدل على المراد فقد اختلف في المجاز والمشترك
مع القرينة [illegible] القرينة [illegible] جاز [illegible] واما الصورة [illegible]
الترتيب الطبيعي [illegible] في الحدود والرسوم [illegible] وهو تقديم الجنس على الفصل [illegible]
لا [illegible] تقديم [illegible] على [illegible] كقوله الناطق حيوان [illegible] قال
ابن عرفة [illegible] انتهى [illegible]
[illegible] الرابع [illegible] التعريف بالعرض العام
مع الفصل [illegible] قال الشيخ [illegible]
[illegible] الخامس [illegible]
بين الحدود والمحدود [illegible] المتناقض [illegible] المتناقض [illegible] التعريف
بالاعم [illegible] ذاته [illegible] وذلك كمن
[illegible] الحيوان المنتصب القامة [illegible] المنتصب [illegible]
بالنطق [illegible] فقط [illegible] المنتصب المذكور
[illegible] التعريف [illegible] السعد
[illegible] قال في شرح الشمسية [illegible] اشتراط كون
[illegible] جميع [illegible] التصور [illegible]
[illegible] التصور [illegible] التصور
حقيقي [illegible] التصور [illegible] الشارح [illegible]
[illegible] التصور [illegible] المنطقي [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible] يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] السادس [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] العرض [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] عبارة [illegible]
[illegible] السعد [illegible] في شرح [illegible]
[illegible] التصور [illegible] النطق [illegible]
[illegible] حقيقة

وما هيته وقد يجوز تصوره ممكنا او مستحيلا ونتصوره ونحكم عليه بامتناع الوجود او بصحة الوجود
انتهى السابع نقل بعض اهل الكلام انه اختلف في حد المحدود على ثلاثة مذاهب فقيل انه واجب
اذ لا يعلم المحدود الا بحده ولان كثيرا من الاشياء لا تعرف الا بالحد وبعض المحدودات واجبة المعرفة ولا تعرف الا بالحد
وما لا يتوصل الى الواجب الا به واجب وقيل انه ليس بواجب لانه قد يعرف المحدود مع الجهل
بالحد ولان من الاشياء ما لا يحد وهو ابعد الموجود المطلق والعدم والعلم والاضافات وقيل
بالفرق فكل مسلك الى تصور الحقائق يتوقف على معرفة الغوص عليه والتصور الا بعد علم حدوده فحدها
واجب وما سواه فلا الثامن اورد جماعة انه لا يمكن تعريف الشيء لانه يلزم التسلسل والجواب
دوابلحوان منع ان المعرف هو نفس المعرف كما ان الوجود هو نفس الوجود انتهى قلت
وهذا عليه التعبير بوجه كمراد ان شعور القلب يجب بعضه مصروف في التسلسل اللازم لو كان
يعرف كما ذكرناه جملة مظهر والكلام هو العيي بغير التعريف والذي يجب مجهول وهو مقصود بل الاشكال
انه لا يعرف شيء من التسلسل في تعريف الشيء بعد المفهومات ولا حاجة الى الاطناب في تلك من
الاجوبة والتسليمات الجزئية التاسع نقل السعد التفتازاني في شرح المفتاح
انه جعل من التعريفات تحليلها وربما الكلية بعض منكوره انه على معرفة بالالفاظ قال
والتحقيق نقول بانه عليه لوضوحه انتهى قلت ولا يرد عليه في التعريف بالاعم وانه كما
بينه في ... المحدود في ذلك ... العاشر لا يجوز المشتق والواجب ... بالنسبة
وذلك الاقل الجنس هو الذي يتركب منه جميع الذاتيات فان اجتمع حدا فان تركب في كل منهما الذاتيات
كلها ... حدا ... ذكرت واحدها ... الاخر ... واحدهما ... والاخر ... وفصل
باعتبار المطابقة والتضمن ... الانسان انه الحيوان الناطق ... الجسم النامي الحساس
المتحرك بالارادة الناطق وهو التعقيد الحادي عشر قال ما يكتسب به العلم ... يعني ثبوت
لغير المحدود ... عليه ... حقيقة الغير هو حقيقة المحدود ... على التقابل
وثبوت الشيء بنفسه او ثبوت الجزء ... لا يتوقف على ثبوت ... تصور ... ان
الاستغراق ... الشيء يتوقف على تعقلها ... على ثبوت الغير للمحدود ... على
تعقل المحدود ... من ثبوت الغير له فلو توقف ثبوت الغير له على ... الدور وفي
المسالة معارضات واجوبة ... بعض الموضوع الثاني عشر ... المصنف
تخصيص اسم الحد ... الذاتيات وصفا ... وهو اصطلاح ... هولاء وقد يطلق الحد
على المعرف مطلقا وهو كثير الاستعمال ايضا قال ابن عرفة ويكون اطلاقه عليه
بحسب المعرف ... المشترك ... واحد منهما ... واما
لغة ... في الاصطلاح السابق ... على مفهوم الاسم بالتشكيك ... اولى
باسم الحد ... انتهى قلت والمرشح الاول والاعم من قال الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب ... التصديق والتكذيب ... الاخبار ما لا يحتمل الا الصدق ومنها
ما لا يحتمل الا الكذب ... التصديق والتكذيب ... الكذب او الصدق ورد بان احتمال الخبر
للصدق والكذب ... الخبر ... التصديق ... الكلام صدقا
... التصديق ... وقال ... الخبر ... فلا يحتمل

الا الصدق



الا الصدق او لا معنى لقولنا لا يحتمل الا الكذب وللخبر داخل في الحد فقد يجاب بان المراد في التعريف [illegible] او الذي

هو الذي يحتمل الصدق او الكذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل كاذب يحتمل الكذب فلا وهو غير صحيح

اذ لا معنى للاحتمال اذ ذاك هو جواب ان يقال يحتمل صدق او كذب والحق في الجواب ان المراد باحتمال الصدق

والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا [illegible] لقولنا الشيء [illegible] بمجرد النظر الى مفهومه وقطع النظر

عن الخارج يحتمل الكذب في العقل [illegible] معناه قوله عند المحققين الخ اشار الى خلاف من اشترط التركيب

تحقيقا في الكلام التام وان [illegible] ولا يكون الا [illegible] وهو مذهب ابن طلحة وابن عصفور من

النحويين والصحيح [illegible] قوله ثم [illegible] اشار بالمركب المركب التام ولا يخرج

بقيد الاحتمال الا الانشاء [illegible] معناه [illegible] يتناول التام

والناقص ويخرج بقيد الاحتمال الناقص مع الانشاء [illegible] الالتزام يعني ان الكلام المركب [illegible]

[illegible] على الكذب [illegible] الالتزام [illegible] قال [illegible] علمه ثم ان

[illegible] النفسية [illegible] على الاخبار بوقوع [illegible] والتزام على طلب

السقي وهو [illegible] الاخبار بالصدق والكذب [illegible]

[illegible] من الانشاء [illegible] الصدق او الكذب [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] على [illegible] الاحتمال [illegible]

[illegible] او استفهم [illegible] الكلام [illegible] عليه [illegible]

صدقا او الكذب [illegible] الاحتمال [illegible]

[illegible] وهذا الاحتمال الالتزامي

لا يخرج الكلام عن ان يكون انشاء [illegible] صدقا ولا كذبا [illegible] الصدق والكذب

[illegible] في [illegible] او مستقبلا [illegible] في [illegible]

[illegible] من اصناف الكلام [illegible] من الصدق [illegible] وقوله انه [illegible]

[illegible] من انواع الكلام [illegible] الاستفهام والامر والدعاء [illegible] زيد في الدار

[illegible] انه [illegible] المواساة

وا [illegible] **تنبيهات** [illegible]

الكلام المركب ينقسم الى خبر وانشاء والانشاء ينقسم الى امر وهو طلب الفعل ونهي وهو طلب

الترك وتنبيه وهو ما سوا ذلك كالتمني والترجي والاستفهام والعرض والنداء [illegible]

[illegible] على الخبر [illegible] المقصود في [illegible] الخبر [illegible] القرافي في تعريف

[illegible] الصدق [illegible] الخبر [illegible] والكذب [illegible]

[illegible] في تعريف الصدق والكذب [illegible] تعريفه [illegible]

[illegible] في الخارج [illegible] واجابوا

عن التعريف [illegible] الصدق والكذب [illegible] في تعريف

[illegible] العكس [illegible]

وان كانت تحتمل الصدق والكذب [illegible] او لا

[illegible] العقلية [illegible]

وضبوطي معه نحو افرع وذا الوالدان الشيها المشتق ليس بلفظ كما تقرر في محله ولعل الجواب عن الاول ان
المقصود من القضية اللفظية الاستدلال بها على المعقولة ووضوحها وكونها عرفا طالب الحمل وجعلها
بتبعية المعقولة في هذا التقسيم والحقيقة ان الحمل الشامل لهما اولى من غيره والجواب عن الثاني ان الضمير المذكور
لا للفظ لان المذكور معنى وهو مقدر معتبر في التركيب وهو من جملة الكلام **الثالث** الصدق عند اهل الحق
هو مطابقة الخبر للواقع طابق الاعتقاد ام لا والكذب عدم مطابقته للواقع خلافا للاعتقاد او لا
مطابقة الخبر للواقع والاعتقاد دون عدمها والكذب عدم مطابقته للاعتقاد وعدمه خلافا للجاحظ ويبسط هذا
على غير هذا محله **قوله** وتنقسم الى حملية وشرطية الخ **قوله** سميت حملية انما سميت حملية نظرا الى جزءها الاخير
وهو المحكوم به وانما قدم على الموضوع ولم تسم موضوعية لان المحمول هو [illegible] او سميت حملية لما فيها من
الحمل المعنوي **قوله** سميت شرطية انما سميت بذلك لوجود حرف الشرط فيها او لوجود الشرط المعنوي
وهو اللزوم والتعليق او التعاند فيها **قوله** زيد قائم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بالتقسيم العقلي
[illegible]
[illegible] **الرابع** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **قوله** [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]



على الحكم بمعنى قطع النظر عن الصدق والكذب وإذا أدخلنا عليهما أداة الشرط والجزاء وقلنا إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فقد سلبنا عنهما الحكم بل أخرجناهما عن التمام وأخرجناهما عن احتمال
وصحة السكوت وصار كل منهما لا يسمى قضية ولا يحتمل الصدق والكذب بسبب ما زيد عليه لكن
بل انتقل حكم كل من الجزأين إلى المجموع من المقدم والتالي فقلنا إن [illegible]
وتركيب وفصل [illegible] كيف والإعراب فإذا حذف أداة الشرط والجزاء عاد الحكم [illegible] كما كان
عليه من كون كل منهما قضية [illegible] بزوال المانع للزيادة شيء آخر فهذا التركيب
قضية بالفعل [illegible] من أجزاء الشرطية وهو أداة الشرط والجزاء [illegible] وإذا
كان [illegible] الحكم [illegible] المركب [illegible] مشتملة كل منهما على [illegible]
بسبب زوال المانع [illegible] الشرطية [illegible] فقضيتين لأنهما
تحل إلى قضيتين [illegible] قلت وعبر [illegible] وإن كان
[illegible] الشرطية [illegible] قضية وذلك
[illegible] في الجملة فإذا أدخلنا [illegible] فيهما
قضيتان [illegible] الصدق والكذب فإذا [illegible] الأداة الرابطة
وقلنا [illegible] أداة الشرط [illegible] بل دخل على
الحكم [illegible] السكوت [illegible]
[illegible] في فصل التركيب [illegible] قضيتان
مشتملتان على [illegible] السكوت [illegible] الآخر وإذا
[illegible] قضيتين [illegible] المانع [illegible] شيء
آخر [illegible] السكوت عليه [illegible] دون المقدم
وجملة الشرط دون الجزاء [illegible] الشرط [illegible]
[illegible] القضية [illegible] بإسناد شيء لشيء أو وقع
[illegible] أو تعليق شيء على شيء أو وقعه فهي [illegible] متصلة أو منفصلة [illegible] شيء
أو [illegible] متصلة [illegible] والمنفصلة
[illegible] كانت القضية [illegible] الكبرى [illegible]
[illegible] الشيء [illegible]
[illegible] والكل
[illegible] الأجزاء [illegible] التركيب [illegible] وما
[illegible] الكل [illegible] فكلها مجتمعة
[illegible] عليهم [illegible] الأجزاء [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] أجزاء [illegible]
[illegible] فإنه يصدق عليه أنه
[illegible] الكل [illegible] الكل هو
[illegible] المتصلة [illegible] كانت

لزومية او اتفاقية احدهما غالب الصحبة مستتبع والاخر يطلق عليها تارة ويسمى
الغالب المغرب والمطلوب الطالع وهذا هو كلام المصنف الغالب مغرب مسعود او تقول بعضا او نادر هي
مجسير يسمى الاول يعني التفريق لاجلها غير ان شانه الفاصلين كما العنه بالشبها موجود
او كما يعتبر هذا حيوانا ان كان انسانا ويسمى الثاني اذ ليا المقلوب الاول نحو ان كان اذ كم
السعود والشيخ زكريا وغيرهما قال السعود والغر يعتبر ما الجزاء في هذا المقام انما هو
باعتبار الغالب وذهب داخرون الى الخلاف هنا فقال المرزوقي في شرح الجمل بعد ذكر ما م
بل التحقيق انه ليس المقدم لان الجزاء في المعنى اذ جواب الشرط ابدا متاخر والمذكور اولا
في الدليل لا هو هذا هو من صنعة اهل التحقيق في اللغة العربية انتهى وهو مقتضى كلام
المغرب لانه قال والقضية الاولى من الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى
مقدما لتقدمه في الذكر وكذا عليه تحقق السعد كلام الصادي ويصح حمل كلام المصنف
على هذا لا نظر الى التحقيق هنا دهما الشرط والجزاء النحويين ولا شك انه لا يكون الجزاء عندهم الا
موخرا في اللفظ وما تقدم فهو دليل عليه غير ان ذلك غير لازم في اصطلاح المناطقة وجب
التقدير انه ولا يعتبر هذا مذهب النحاة وهو بجواز مقصود هو لا الى المعاني فلا حاجة
الى تقدير شيء ويبقى المعنى بحرفه وهو قول الكوفيين والمبرد وابي زيد من النحويين والامر في
هذا قريب **تنبيه** الاول اتى المصنف بعد تعريف
القضية تقسيمها الى الحملية والشرطية لان الاولى انها تقسيم الى القضية او اصنافها
تنبيه ومن صور ذلك انما صور لان في القضية من حيث هي هي انها اقسام اولية تنقسم
اليها من حيث هي كونها حملية وهي الحملية والشرطية ولنها اقسام ثانية تنقسم
اليها بواسطة انقسامها الى الحملية والشرطية وهي الضرورية والدائمة مثلا والمتصلة
والانفصالية وهكذا في القضية انقسام **الثاني** قدم المصنف اول الحملية على الشرطية
لان الاول من الثانية بمنزلة المفرد من المركب باعتبار ما احتوت عليه الثانية من بدائل
كيف تم من الشرطية في التقسيم لفظية الكلام فيه واخر الحملية لكثرة تقسيمها
والقصدي والمرعي **الثالث** ان قال المصنف ما حكم فيه الى اخره المتصلة ليشمل التعريف
الصادقة والكاذبة لان المراد تعريف القضية المتصلة من حيث هي هي اعم من ان تكون صادقة
او كاذبة وذلك ان الحكم في اللزومية ان طابق الواقع فالحكم صادق وهو موجب الحكم تحقق
نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان لم يطابق الواقع فالحكم كاذب نحو ان
كانت الشمس طالعة فالليل موجود والعمى في الاتفاقية نحو ان كان الانسان ناطقا
كان الحمار ناهقا وهذا اول هذه في اللزومية الكاذبة ولو اراد في تعريفها بالصادقة لقال
هي التي يصدق الحكم فيها على تقدير صدق المقدم العلاقة بينهما كما جعل في الدلائل
فيه يشمل التعريف ما الصادقة والكاذبة وهي ما حكم فيه بالصحبة لا لعلاقة نحو
ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا والكاذبة وهي ما لا يقع فيه صحبة او وقعت
لعلاقة **الرابع** ما ذكره في اللزومية والاتفاقية من الصحبة المقتضية للاتصال انما
تتحقق في الموجبات واما السوالب فلا صحبة فيها ومع ذلك فتسميتها بالمتصلة

التعريف

التعريف والمراد هو المتصلة بما اشتمل الموجبة والسالبة فيكون التعريف غير منعكس واجيب
بان تسمية السوالب بالمتصلات ليس لوجود المعنى فيها بل هو محض اصطلاح ولمشابهتها
الموجبات في الاطراف ايضا فتدبر وهذا انما هو توجيه لدخولها في التقسيم لا في التعريف
المذكور في الايراد بان ذكر المصنف انما تعرض للموجبات ههنا فتركه السوالب لكون الاعتبار بالذات
سيأتي والاصل الموجبة لانها ما حكم فيه بصدق احدى القضيتين للاخرى او رفعه وسيأتي تحقيق
السوالب ان شاء الله تعالى قوله العلاقة ذكر المصنف من انواع العلاقة بين الطرفين في الموجبة
كون المقدم سببا او مسببا او مضافا او في المتضايفين ونبه عليه الشارح بقوله كان زيد ابا لعمرو
وعمرو ابنه قوله والمطلقة الاتفاقية تقسيم لها وقعت الصحبة بين طرفيها لا لعلاقة بل لمجرد صدق
فيهما كما في قولنا كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا فتسمى اتفاقية خاصة وقد تعمم بما هو
اعم من ذلك وهو ان يكون التالي صادقا في نفسه صدق المقدم وكذب [illegible] تكون مع الاولى
فيما اذا صدق التالي والمقدم كما مر ومع الثانية فيما اذا صدق التالي فقط نحو كان الانسان حمارا كان
الحمار ناهقا [illegible] صدق التالي مع كذب المقدم نحو ان [illegible] الانسان ناطقا فهو [illegible]
في صدق الاتفاقية [illegible] مما [illegible] تعريف ما تركب من شرطية [illegible]
في قبل [illegible] ان شاء الله تعالى [illegible] والمنفصلة ما حكم فيها بالتنافي بين القضيتين الخ قوله الفصل
بين اجزائها الخ [illegible] ان المنفصلة اذا تركبت من الشيء والمساوي لنقيضه هي كل التركيب من النقيضين
[illegible] فيها لا [illegible] ولا [illegible] ان [illegible] الموجود [illegible] واما ان يكون [illegible] فنقول
كلما صدق الفرد صدق الاعداد [illegible] ان الفرد مساو لنقيض المعدود والمساوي [illegible]
صدق احدهما [illegible] كلما صدق [illegible] ان يرتفع المعدود [illegible] فينتج كلما صدق
الفرد ارتفع المعدود [illegible] الفرد [illegible] نقيض المعدود [illegible] المساوات [illegible]
المعدود صدق [illegible] المعدود [illegible] فينتج كلما كذب الفرد صدق المعدود وهو المطلوب
وهكذا [illegible] في المنفصلة [illegible] ثلاثة [illegible] والمتكون في المنفصلة [illegible] حقيقية
قوله [illegible] معا [illegible] المنفصلة [illegible] الشيء [illegible] لا تجتمع [illegible] الصدق
[illegible] نحو اما ان يكون [illegible] او اسود فنقيض [illegible] الابيض [illegible] الاسود والسواد
[illegible] الابيض والاسود لا تجتمع الابيض مع الابيض [illegible] ان الاسود [illegible] تجتمع مع
[illegible] الابيض [illegible] الابيض مع [illegible] الاسود [illegible] الاسود [illegible] الابيض
[illegible] الشيء مع نقيضه [illegible] المثال المذكور [illegible] لا
الاسود [illegible] الاخص [illegible] الاسود [illegible] الاسود [illegible] فينتج كلما صدق
ابيض [illegible] اسود [illegible] منع الجمع واما خلوها [illegible] كلما [illegible] ابيض [illegible]
[illegible] الاسود [illegible] الاخص [illegible] الاسود [illegible]
اسود لانه نقيضه فينتج [illegible] ان [illegible] الاسود [illegible] المطلوب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] المنفصلة اذا تركبت من شيء [illegible] من نقيضه [illegible]
[illegible] معا [illegible] نقيض [illegible] الاخص [illegible]
[illegible] نقيضه [illegible] المنفصلتين [illegible] مانعة الجمع [illegible]



وأما أن يكون غير أسود فلا نشك أن نقيض غير أبيض أبيض ونقيض غير أسود أسود ثم قالوا أن ترتفع غير أبيض وغير
أسود معا [illegible] أن ترتفع غير أبيض ونقيضه الذي هو أبيض أما ارتفاع غير أبيض فلأنه أحد الجزئين
المفروض ارتفاعهما وأما ارتفاع أبيض فلأنه إذا ارتفع غير أسود دخل فيه أبيض وحينئذ إذا ارتفع
الجزء الأول المذكور لزم ارتفاع الشيء ونقيضه [illegible] أبيض أسود وهو باطل [illegible] غير أبيض كونه
أسود لأنه أعم منه ونقيض الأعم [illegible] من نقيض الأخص وكلما [illegible] أسود صدق غير أسود لأنه
نقيضه فينتج كلما كان غير أبيض صدق غير أسود وهو المطلوب [illegible] في مانعة الخلو وأما
صدقهما معا فلا يمتنع إذ لا يلزم من صدقهما صدق نقيض الآخر لأنه أعم من النقيض ولا يلزم من
صدق الأعم صدق الأخص وإن شئت قلت كلما صدق غير أبيض [illegible] أسود إذ يصح صدق الأعم
مع صدق غير أسود فينتج كلما صدق غير أبيض صدق غير أسود وهو المطلوب قوله
الحقيقية التي هي [illegible] الحقيقية لا تتركب إلا من جزئين [illegible] لا يكون الشيء إلا [illegible] واحد لو تركبت
من ثلاثة أجزاء [illegible] الأول [illegible] وأما
مانعة الجمع فيصح تركيبها من أكثر [illegible] من جزئين [illegible] كل منهما أخص من نقيض الآخر [illegible]
[illegible] في جزء [illegible] الجزء [illegible] منفصلة [illegible] الجزء الأول
[illegible] مانعة الجمع لا يكون [illegible] ثلاثة
[illegible] الاقتصار [illegible] مانعة الخلو [illegible]
[illegible] مانعة الجمع [illegible] مانعة الجمع والخلو
[illegible] **قال** السعد والحق أنه إذا اعتبرنا
[illegible] التركيب من أكثر من جزئين [illegible] والشكل إما
[illegible] التقسيمات التي لا يجتمع فيها جميع الأجزاء على الصدق
والكذب [illegible] بالتحقيق في المنفصلة مطلقا لا تتركب إلا من جزئين [illegible] بانفصال
النسبة الواحدة [illegible] وعند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلة فإذا قلنا اللفظ
إما اسم أو كلمة أو أداة فهي حقيقة [illegible] وغيرها وإذا قلنا
إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا أو إنسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الجمع وإذا قلنا إما
أن يكون هذا الشيء لا شجرا [illegible] إنسانا فهي ثلاث منفصلات مانعات الخلو باعتبار الانفصال
بين كل جزء [illegible] **قلت** [illegible] على تقريره [illegible]
ذكر [illegible] مانعات الجمع [illegible]
يكون هذا الشيء [illegible] إنسانا [illegible]
الشيء [illegible] وغيرها **قوله** أن يتقدم [illegible]
[illegible] مانع [illegible]
[illegible] **تنبيه** **ثم** [illegible] ثلاث منفصلات
تسمى الأولى [illegible] حقيقية [illegible]
[illegible] الأخرى
[illegible] جمع [illegible] الاجتماع

[illegible]

وجزء الأخص كلاما أن يكون أسود

قدم

68

بين جزئيه والثالثة مانعة خلو لان الواقع لا يخلو عن احدهما وقد يجتمعان اعلم ان امتناع الاجتماع
هنا انما هو في الوجود باعتبار مصدوق اللفظ بالذات بمعنى وجود القضيتين هو ثبوتهما في نفس
الامر وان كان مفهوم الاخر يصح ان يجتمع معه في الوجود وكما تقول هذا الشيء اما ان يكون واحدا او كثيرا
مع ان الواحد والكثير مما يجتمعان باعتبار صدقهما وذلك في قولنا هذا الشيء واحد وكثير الا انه
بحيثية كثير فلا يجتمع اصلا ونقول هذا الشيء اما ان يكون لازما او ملزوما وان كان اللازم والملزوم
قد يجتمعان في محل الثاني تعريف المصنف للمنفصلة من حيث هي هي انها ما اتصل التصادق
فيه والكذب لان الحكم بالتنافي ان كان مطلقا فحقيقية بان يحكم به بين الشيء ونقيضه او المساوي
او الاخص منه او الاعم فان كان في الصدق فقط او كان في الكذب فقط فلا اذا حكم به بين الشيء وضده وبين الاعم
منه او الاخص ومطلقا الوجه كانه كاذب ثم قال ان يكون الشيء انفصاليا او ما ظهر وقد تعرض
المصنف لبيان ما بين هذه الصور الطرحة وما سواه كالكذب الثالث ما ذكر المصنف ايضا من التطابق
في هذه المنفصلات انما هو في موجباتها واما السوالب فلا اذ الواقع فيها نفي التنافي لا الحكم
به وكان الكل ابطاعه على ما بينه وبعض محققي السوالب صحة ان نفي التنافي نعني الرابع
هذه الشرطيات التي تركيبها من الحمليات وهي المتصلات وهي المنفصلات ومن المختلطات من جزئيها
وسبع سطر انها لا نفي حيث اشار المصنف اليه الخامس نعم ان المنفصلة يوجد ان تقدم
وتاليا في التعرض للمصنف لذلك في جزئي المنفصلة وذلك لان الحكم فيها بالمنفصلة انما يكون احدهما طالبا
للمعية مقتضيا لتكون الاخر مطلوبا فاذا كان تقديم بحسب الطبع او بحسب الوضع ينبغي ان يحمل
اقتضى تقديمه من التقديم والتأخير وذلك معقود في المنفصلة لان الترتيب فيه عن وضع فلا يتخصص
احدهما بشيء لا يكون لاخر ولذلك لا تنعكس عكسا وقد نقر ان المحكم جعل لهما مقدم وتاليا باعتبار
الترتيب الذكري وهو مراعاة اللفظ وقد اعتنى بهم بما في العكوس وجعلها تنعكس
قال الالتزام يقتضي اعتمادنا عليه ولا موجب السادس هذه المنفصلات تكون ثنائية
وهي رباعية وثلاثية ولم يتعرض المصنف للرباعية لانها ترد الى ثنائية وقد علمت ان التي يقع التنافي بين
جزئيها لذاتيهما بمعنى انه اذا وجد احدهما وجد ابطالهما فيقع التنافي بسواء كان ذلك الاختيار ثم
كالشيء مع نقيضه او مساويه كالشيء مع المساوي لنقيضه فهي ثم واما الرباعية فهي
التي يقع التنافي بين جزئيها لا لذاته بل لمجرد اتفاق التنافي في الوجود بل صدق
احدهما وكذب الاخر كقولنا في الشخص الاسود كاتب اما ان يكون ابيض او كاتب فهذه حقيقية
اذ لا يجتمع فيه لكنه مانع من ولا يرتفعان وكقولنا فيه اما ان يكون ابيض او لا كاتب فهذه
مانعة جمع اذ لا يجتمع فيه ابيض ولا كاتب لان الواقع خلافهما وهو السواد دون الخط
وارتفاعهما جميعا وكقولنا فيه اما ان يكون لا ابيض او كاتبا فهذه مانعة خلو اذ لا يمكن ارتفاعهما
بان يكون ابيض غير كاتب واجتماعهما صحيح وهو ظاهر وكل ينبغي ان يتعرض لها كما
في المنطقية السابع نقل الشيخ عن الاشارات انه استعمل كل ما استعمل فيه ادوات الانفصال
وان كان هو في المنفصلات الثلاث بل قد يكون لغير الحقيقي ايضا في الخبر مانعة الجمع
ومانعة الخلو كقولك انه اما ان يكون زيد واما عمرو والعالم اما ان يكون السواد او يقع التناسب الثامن
في جعل المثال الاول خارجا عن الثالث نظر اذ هو مانع جمع اتفاقي وقع في عبارة الاشارات اطلاق

الحقيقي على الاضافات الثلاثة هو خروج عن اصطلاح واخر القاضي ما مر وتسمية الحملية والمتصلة
والمنفصلة حقيقية بالتوجيه ايضا واما تسمية الشرطية بذلك فمجاز اذ ليس الصواب الاهل
فيه ولا الاتصال ولا الانفصال بل سلب ذلك الا ان الاعدام تسمى باسماء ملكاتها فسلب الربط موضوعات
الاعدام مستعمل للملكات هنا وانما خص بهذا الاسم لانه يختص بحروفها في اللغة الشائعة
في الصور بالتشبيه عليه او ان اراد هنا بالتعريف كما ذكر ذلك قيل تسمية المنفصلة بعينه
ايضا هو في الوضع العربي واما تسمية المنفصلة بذلك فمجاز ايضا للشبه
ايضا في الانفصال الى قضيتين وعدم الانفصال واجزائها ولا في جميع ايضا استعمل او شيء والشيء
الاخر في المنفصلة استعمل او الوضع الوضع وعلى هذا استعمل او الرفع الوضع او العكس وفيه
اشتراك في مطلق الاستعمال او صورة القضية لا بد فيها من محكوم عليه ويسمى موضوعا الخ قوله
ويسمى اللفظ الدال على الرابطة على الاطراف هي النسبة بين المحمول والموضوع ويسمى اللفظ رابطة لدلالته على النسبة
الرابطة تسمية الدال باسم المدلول قوله في اللغة العربية الخ يعني ان العرب كثيرا ما يحذفون الرابطة
وذلك معروف في كلامهم واما غيرهم من لغاتهم فلغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية
دون غيرها ولغة العجم لا تستعمل القضية خالية عنها اما ملفوظة او مقدرة قوله معنى الجهة
ومعنى الرابطة يعني ان القضية لا بد فيها من نسبة في المعنى وبذلك تكون قضية ولا بد لتلك النسبة
ايضا من كيفية في نفس الامر من وجوب او امكان او امتناع وان كان اللفظ الدال على الرابطة قد يحذف بلا ذكر كما هو ذكر الجهة
الجهة تبين بلازم كما يظهر قوله بالفعل خارج كلام الشيخ ان مذهب ابن سينا صدق العنوان على الذات
بالفعل المتعارف الخارجي فيكون خلافا للفارابي قوله وهكذا اطلقوهم قال ابو عثمان العقبا
في حاشيته نقل ابن مرزوق وغيره ان الشيخ على المعنى المحكوم عليه فمنه ما يكون بالفعل وقد يكون بالقوة القسمة
له وقد يكون بالامكان وهو الامكان والفعل اتفقوا على انه لا يعتبر مفهوم القوة فلا يقال في كل ج ب كل ما
هو ج بالقوة و ان العقل ايضا يقول بحيثية او يقربه تعيينه وجهة الانحصار في الفعل ويعم
ابن سينا ومن بعده من المتأخرين والمنطقيين يعني الخونجي فالموضوع عندهم صادق على معناه
بالفعل فلا يراد على هذا الاعتبار انه ضروري او لا ودائم او لا وقت ما وفي شيء وكذلك الابن ايضا زمان
ثبوت الموضوع مفارق للزمن ثبوت المحمول وقبله او بعده وسمي الفارابي بالامكان ونسب
للاسكندر الفوائد وكلامهم محتمل للامرين انتهى وظاهر الكلام يقتضي المراد بالفعل الحقيقي
كما ذكرنا بلا ج به الغضب فقال اذا قلنا كل اسود كذا فانه يتناول كل ما يمكن ان يكون اسود
حتى الرومي وغيره بناء على مذهب الفارابي لا مكان اتصافه بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناول
الا من اتصف بالسواد بالفعل وما شابه الشيء قوله بعض الزبد المعتبر في صدق ج مثلا ما يكون صادقا ج
عليه في نفس الامر لا ان العرابي الشيء يصدق الامكان وحيث وهو الشيخ خلافا للعرف وزاد فيه
فيعمل والغرض هو ان يكون اتصافه بج بالفعل اي لا يعتبر الخارج بل الاعم من العقل منصفا
به بالفعل على ما صرح به الشيخ قال ان العرفي يعم الخارجي اما هو بمجرد الاعتبار فقط اذا قلنا
كل ابيض كذا حصل فيه الزنجي مطلقا عند الفارابي ويتبين الزنجي في العقل ابيض بالفعل عند
الشيخ انتهى وهو خلافا لما مر قوله تابع نسبة الخ يعني جواز صدق المحمول بالفعل والموضوع بصدق على
الافراد بالفعل كذلك نحو كل انسان حيوان وان صدق المحمول بالامكان والموضوع بكذلك نحو كل انسان

كاتب

كاتب وكاتب مطلقا بالامكان والانسان بالذات وهذا القول مذهب قوم وتعبير الحقيقة عند ابن قال
ابن مرزوق وذهب طائفة الى ان حقيقة الموضوع تابع لحقيقة صدق الحقيقة وزعم ابن رشد
انه مذهب ارسطو انتهى قوله اربع معهودات الخ هذا التقسيم ذكره شروح الجمل اما الاول
وهو ان يراد الحقيقة فباطل كما قال المصنف اذ يلزم الانتاج لان قولنا كل ج ب وكل ب ا معناه على
هذا التقدير حقيقة ج صدق عليه ب وحقيقة ب صدق عليه ا ولا يندرج في الكبرى الا ما هو
حقيقة ب والصغرى لم يحكم فيها على حقيقة ب بمعنى لم يندرج في الكبرى ويصدق عليه الاكبر الذي هو ا بل انما
اثبت ان ج صدق عليه ب كما قررنا وقال المصنف ما حقيقة الانسان الانسان حيوان وما حقيقة
الحيوان فرس هو [illegible] خلاف الاجهوري ما بعد الصورة [illegible] الكبرى على ما سيطلق في الافقية
[illegible] في حلقه اصورا [illegible] قال ابن مرزوق ومعنى ارادة الحقيقة فقط ارادة الاول
[illegible] ذكر المصنف لعدم استقصاء ابطال هذا القسم وفيه شيء [illegible] التنبيه عليه ان شاء الله
تعالى واما الثالث وهو ان يراد الموصوف فباطل ايضا اذ يستلزم ان يكون لكل موضوع موضوع
الى غير نهاية قال ابو عبد الله الشريف على ما نقل ابن مرزوق ومعنى ذلك ان الموضوع
ان وصفت بالموصوف فكل موضوع له موضوع اي انه محل يقوم به ولا معروض في هذا انه يلزم
تعدد المحل والموضع عند ما تريد ان تخبر عن ذات بغير صفة انتهى قال ابن مرزوق وهذا فيه من خلاف
ابن سينا [illegible] هو المراد [illegible] مراده انه اذا كان المفهوم من ج ب [illegible] ب ج [illegible]
المفهوم لا افراده حقيقته ولا افراده بل الموصوف به تم الكلام في هذا المفهوم كالكلام في [illegible]
[illegible] التسلسل [illegible] موصوف موصوف الى غير نهاية انتهى قلت
[illegible] ثلاثة الحقيقة فقط [illegible] الافراد فقط والحقيقة والافراد
[illegible] الموصوف حتى يكون قسما رابعا [illegible]
كلام المصنف المراد بالموصوف والموضوع [illegible] الذات والافراد [illegible] الذات او الافراد لا على تعيين
[illegible] المذكور [illegible] المفهومات الثلاثة [illegible]
الموصوف [illegible] الثالث [illegible] الافراد [illegible] الكلام هو
[illegible] قلت وهذا التقرير [illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] التسلسل المذكور [illegible] التقسيم
الى الحقيقة والافراد [illegible] الاربعة [illegible]
[illegible] التسلسل [illegible] التقسيم المذكور [illegible] حقيقته والافراد حتى [illegible] الاربعة
[illegible] التقسيم للحقيقة [illegible] التسلسل [illegible] الموصوف [illegible]
زائدا على الثلاثة المذكورة [illegible] الافراد فقط والحقيقة التي [illegible]
والمفهوم [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] الحقيقة التي [illegible]
[illegible] المفهوم [illegible] والحقيقة [illegible] الاقسام الثلاثة والرابع هو
الموصوف والرابع [illegible] شروح الشمسية [illegible]
الموضوع [illegible] الذات [illegible] الكتاب [illegible] هذا العنوان [illegible]

بلغ

الذات نحو انسان يحكم الذي الحكم على زيد وعمرو مثلا والانسان غيرها صفة كلية على تلك الافراد او يكون
جزءا لها نحو كل حيوان حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمرو ولاحق وسعد والحيوان جزء من حقيقتها
او يكون خارجا عنها نحو كل كاتب كذا فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمرو مثلا والكاتب خارج عن حقائقهم ويرجع
تحقيقه الى عقدين هما انطباق ذات الموضوع بوصف الموضوع وانطباق ذات الموضوع بوصف المحمول
تفسيري والثاني خبري بمعنى الخبر — معناه الذات المتصفة بالجمية صدقا عليه الكلية
فقولنا الذات المتصفة بالجمية هو العقد الاول التفسيري وكونه صدق عليه الكلية هو
العقد الثاني الخبري فمعناه ثلاثة اشياء ذات الموضوع ووصفه وصدقه عليه وصدق وصف المحمول
اما ذات الموضوع فالمراد بها الافراد الشخصية التي يصدق عليها العنوان ان كان نوعا او ما يصدق
من الحقائق النوعية والافراد الشخصية والنوعية ان كان جنسا او عرضا عاما فيعم كل انسان او كل
ناطق او كل ضاحك كذا الحكم فيه على زيد وعمرو وغيرهما من الاشخاص وفي نحو كل حيوان او كل ماش فان
الحكم فيه على زيد وعمرو وغيرهما من الاشخاص ايضا وعلى الحقائق النوعية من الانسان والفرس وغيرهما
قال الشيخ ومن الافاضل من قصر الحكم على الافراد الشخصية وهو قريب الى التحقيق لان انطباق
الطبيعة النوعية بالحمل ليس على الاستقلال بل لا تتصف بشيء من اتصافها به اذ لا وجود لها الا
في تشخص الشخص فيتنتج من هذا ان الكلام المسمى بالذات هو الافراد فقط لا ماهية النوع وفيها
وبه [illegible] هو ماهية الجنس والعرض العام وهذا الاطلاق على القول بان الذات هي الافراد وبعضهم
هي حقيقة وان المقصود من الموضوع هي افراده الشخصية اما خارجا او ذهنا ومع الطبائع النوعية على
قول وعلى كل حال فمفهوم اطلاقهم التي هي الحقيقة غير مقصود اذ ليس من الافراد الشخصية ولا
النوعية وعلى المصنف بالتركيز من جهتين احدهما انه جعل الذات من افراد الحقيقة اذ
جعلها قسما واحدا وقد بان الفرق بينهما في الاصطلاح وجوابه انهم يريدون بالذات
ما ذكر من الاصطلاح بل المراد معناها المتعارف في عرف اهل اللغة انها تطلق على الحقيقة
وذكر الذات بالمعنى المتعارف بل بعض الافراد الخارج فانه لم يقل بشيء من التقسيمين ولا مشاحة في
التعبير والثاني وهو ان اصطلاحهم ان غيرها استعماله ذلك اذ جعل الذات والحقيقة معا
في المفهوم الاول الذي هو افراد فان الذات تطلق على الافراد الكلية والحقيقة في الرابع والحمل النقيض
الثاني ان هذه الاحتمال الرابع هو المراد بعض العموم مع جعلهم عنوانها اصطلاحا عليه
اهل المنطق بعضهم ان هذا فهو مطلق وقد علمت مما مر انه ليس كذلك وجوابه
انه على طريقة الجمهور فالمراد اهل المنطق ارباب تلك الطريقة والمراعي والعصر فعلى ان
لم يتبين هذه الارادة المفهومات الثلاثة الاول فيبقى الاحتمال الرابع حمله هو المراد
غير ان المصنف ذكر ما يطلق عليه ان ارادة الافراد فقط وانما نقول لا يعرف ذلك الا ان الذي لم تكن
ارادة الحقيقة لا يسلم وكلام المصنف لا يراد ذلك ولكن لا ينبغي له ما ذكر انه لا يذكره والمراد بالحكم ولا
ينبغي عليه ان لا تقوم من شرح الشمسية اقصى ما يجوز وقرب الى التحقيق ومن يعرف هذا ان على
بان في هذا الاستقلال وجود القسم الرابع الذي هو الموضوع انما هو عقد الموضوع
من حيث صدقه فالجواب ان يعتبر من حيث مفهوم العقد مجموع انطباق الافراد في الذهن فهو
والافراد والحقيقة ثلاثة اشياء ومجموعها هو المقصود مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فهذا

اجزاء

افراد الانسان كخبر بيوم عمرو مثلا وهنالك للانسان ان جعل المفهوم الذي هو الحيوان الناطق وهذا الط
الموصوف بالانسانية الشيء المتصف به وهو في الخارج هو الافراد المذكورة وفي الذهن هو
مفهوم الانسان بغاير من حيث التعبير هذا المعنى بعضهم ويكون منهما واحد ووجدانه حينئذ التقسيم
الرابع اقسام والثاني ايضا لزوم التسلسل عند ارادة الموصوف فالموصوف اذا اعتبر ذلك معنى
مفهوما فلا بد ان يكون له موصوف فاية وينقسم ايضا مفهوما للاتصاف وقال [illegible] واما صدق
وصفي للموضوع والمحمول وسنذكره في التنبيه السابع ان شاء الله تعالى تنبيهات
الاول في كلام المصنف ان القضية ثلاثة اجزاء محكوم عليه ومحكوم به ونسبة والحق انه بعضها
وهي في التحقيق ان يعتبر ان الحكم عليه وبه الامر ينسبه في نسبة هي بحيث توقع او انتزع وغير ذلك
الكل من قضية الامر ان الحكم تلك النسبة في هذا او انتزاعها وهذا امر رابع وهو الحكم وبالجملة
ليس تعقل الموضوع والمحمول والنسبة بينهما هو القضية بل لا بد من زيادة امر رابع وهو ادراك وقوع تلك
النسبة بينهما في نفس الامر او لا وقوعها قبل الحكم على هذا الاعتقاد [illegible] قضية [illegible]
كاف في القضية كما هو [illegible] فهنا اربعة اشياء الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الايجاب والسلب
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بعضهما [illegible] والتعريف [illegible] او ما [illegible] الاختصار حتى [illegible] القضية
في ثلاثة اجزاء كما سبق الثاني [illegible]
[illegible]
القضية ان يكون [illegible]
[illegible]
[illegible]
بالذات [illegible] الثالث [illegible] النسبة [illegible]
كما ذكر [illegible] هي [illegible] على معنى [illegible] مستقل [illegible] النسبة [illegible] على الامر [illegible]
[illegible] النسبة [illegible] وقد يكون [illegible] الاسم [illegible]
وقد يكون في [illegible] الكلمة [illegible] قال [illegible]
في شرح الشمسية [illegible] الامر [illegible]
[illegible] جميع الاسماء [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] القضية [illegible]
[illegible] الرابع
[illegible] العربية [illegible]
[illegible] النسبة [illegible]
ان يكون [illegible] على النسبة [illegible]

وقد تكلم

يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا وتقديرا الا انا اذا
قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاسناد واذا قلنا
زيد عالم بالرفع فهم ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية وبالجملة كون الرابطة هو غير موضوعة
في لغة العرب للربط مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين وقد كنت
كشف غطاء عن حل هذا الاشكال ومتفحصا عن حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت
في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف الحقيقي ابي نصر الفارابي ما يدل على ان مرادهم
ان لفظة هو موضوعة في لغة العرب للربط ولا انها مستعملة عندهم لا بل المراد ان الفلاسفة
الذين يتكلمون بالعربية نقلوها الى ذلك قال لما انتقلت الفلاسفة الى العرب واحتاجت
الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية ويجعلون عبارتهم عن المعاني في الفلسفة والمنطق بلسان
العرب الى لفظة تقوم مقام هست في الفارسية واستين في اليونانية وهي التي تدل على
ربط المحمول بالموضوع ... وجدوا في العربية اول وضعها لفظة تقوم
مقام ذلك ... الربط الزماني ... الكلم الوجودية مثل كان ويكون وسيكون ... ذلك
التمسوا في لغة العرب لفظة ينقلونها الى ذلك ويجعلونها تقوم مقام هست في الفارسية
واستين في اليونانية فاختار بعضهم لفظة هو لانها قد تستعمل كناية كقولنا هو يفعل
وقد تستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل فيها لفظة هست كقولنا هذا هو زيد وهذا
هو الشاعر وقال بعضهم هو ... ان يكون وقد تستعملها هنا كناية فاستعملوا هو في العربية
مكان هست في الفارسية وجعلوا المصدر منه الهوية كالانسانية من الانسان واختار
بعضهم بدل لفظة هو لفظة الموجود وجعلوا مكان الهوية الوجود ومكان يكون وسيكون وجد
ويوجد وسيوجد هذا كلامه انتهى قلت وكلام السعد ... عن ...
في كلام الشعر ... انه اذا قيل ان الضمير المذكور خبر ... فلا يفيد تعقلنا ما بعده
خبر ... ان يكون ... لانه ... الافادة ... مستتر ... اذ لو ... بعد ان
لم يتصف بالخبرية ... حمله عليه هو معنى ... يفيد ... بل ... كلام بعض
الذين ... بالرابطة هو ضمير الفصل قال ابو عبد الله الشريف حيث ... على ان الضمير
رابطة على ما نقل ابن مرزوق ولا يصح ذلك لانه يجتمع ... ضمير الفصل وقال ابن مرزوق
بل اجتماعهما ... لكون الضمير رابطة والخلو عنه ... يجوز انتهى وهذا كلام ... ان ...
بالرابطة هو ضمير الفصل لا المحمول ... هو الظاهر لوجهين احدهما ان الفصل ... متى
يفصل ... خبر ... وقيل ... لا ... ولذا سمي عمادا لانه يعتمد عليه
الثاني انه لو كان المقصود ما يكون ... الاحتياج ... الى رابطة اخرى ... مع
ما ... حملية في ... الرابطة ... كما هو عند محققي
النحويين ... الخلاف ... والرابطة ... الذي ...
القضية التي ... الرابطة ... الرابطة ... الاحمال ...
لم ... اعترض ... اداة ... العربية ... كان
اعتراض ... التحليل ... قال السعد قال قلت ضمير الفصل لا ...

بكل

في كل محل الخلاف يكون للمصحوب أشار إليه أي معرفة وتمييز ونكرة تشترك مع تمييز في امتناع تعدد الأوجه وتخصيص
نعم في الجمل الأخر بلا رابطة قلت في الجمع لو كان الضمير المذكور بلفظ الخبر في غير ما ذكر
بل حتى يا زيد ما ذكرت بل إنه لا بد بين الخبر والمبتدأ من وجود رابط في المعنى غير أنه إذا كان الخبر جملة ليس
بالتابع في أهل العربية يذكرونه الفرق بينهما وهو لا رابط في كل مقصود فيه بأن يحذف ذلك وهو
الرابط لا يعمل بعد أن يكون لهم به من بد انقطاع وقليلة موجبة كل موضع نبه سواء ذكر أو لم يذكر والنحاة
إنما تعرضوا في غير تلك المواضع ذكره الحطاب يستشعر الرابطة شيئا في المعنى على أن بعض النحاة
يجوز العطف في الكلام وأما الجملة الفعلية فيستشعر عن الرابطة لما التشبيه في بعض جائز فيه
كلام في النقد أشغل ثم قول المصنف الرابط هو غير موضوع الربط بل فعل الفاء يكون وإن كان ... في
نفسه لا يكون أعتبر كلام المصنف طائفة الذين يقولون الجملة هو الرابطة ولم يعترضوا الأصل
موضوعي وهذا لا سبيله والطال الكلام الموجودية فعرفت وعنه أبو عبد الله الشريف
في جمعه لعمر بن ... أنها قد تجتمع في الجملة الرابط نحو كنت أنت الرقيب وذلك
يمنع كون الرابطة التفتازاني أنه وضعت بمعنى ... الربط إلا التفعيل فقرن تكون
الجملة بالنسبة المواضع ... ودعوى أنها تعم غير الدلالة ... بخلاف الضمير لا
تعم سوى الربط قال العموم فيه يجيبا عنه تقول إنها رابطة في كل ... بل يصح إن
في الكلام ... وقوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم فإنه ... وصح كون الضمير
وإن جعل ... فهو الرابط قال ... ليس ... كما قد يكون المعنى
... الرابط ... على النسبة وأما قوله وضعت لكن ...
للابتداء ... على التصحيح من جهة أنها لا تكتفي بالموضوع بل هي
طالبة للمحمول ... الرابع الضمير المجعول
... والعمدة في الأفعال الموجودة في
أن ... على ... نحو قام زيد ... نحو زيد كان قائما ... نحو زيد
كان والمراد ها هنا بالأفعال الموجودية الأفعال الناقصة ... إلا التي يطلب الكلام
معها ... نحو عسى ... على المشهور ... جعل
... الرابطة ... الخامس فقد علمت
... الرابطة ... ثلاثية ... ثنائية ... كانت
... الجملة ... نحو قام زيد ... الرابطة ... كانت
... ثنائية ... الاسماء المشتقة نحو زيد ... قال ... وكذلك
... بالرابطة ... ثنائية ... واستثنى
... بالرابطة مع المحمول المشتق إذ ... في المحمول
لأن المشتق ... المشتق ... فكذا
... نحو زيد ... المشتق ... الرابطة
... أن ... الاشتقاق ... عنه
... المشتق ... الرابطة

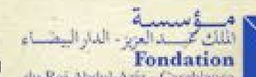
قال ويرد عليه وكلامه تقسيم اللفظ بالإثنائية محضة وهو ما يحوي اسم جامد ولم
يخرج معه من الجملة والإثنائية محضة وهي ما خرج جميعه من الجملة [illegible] ومحتملة وهي ما
يحوي لفظه أو اسم مشتق من [illegible] الجملة والتي ما يحتملها من اسم المنتفي و[illegible]
في الضبط [illegible] الشرطية ولا [illegible] بينهما الثاني عشر [illegible] القضية الحقيقية صدق الموضوع
على الإفراد [illegible] الإمكان [illegible] حتى لا يدخل [illegible]
في قولنا كل إنسان [illegible] المراد بالإمكان [illegible] الامتناع [illegible] علامة [illegible] وارد عليه
كل [illegible] حيوان بالضرورة [illegible] القطعية [illegible] الإنسان [illegible] بالضرورة [illegible]
المعترض [illegible] المراد بالإمكان [illegible] المراد [illegible] الإنسان [illegible]
المعنى [illegible] على [illegible] المعترض [illegible] الإنسانية القطعية
بالقوة على [illegible] الانسانية بالضرورة [illegible]
في قولنا كل إنسان حيوان ولو على [illegible] الثاني عشر [illegible] الحملية ثلاثة
أمور ذات الموضوع [illegible] عليه [illegible] الموضوع [illegible]
وإنما [illegible] الموضوع [illegible] المصنف [illegible] وصف المحمول [illegible]
بالضرورة أو الإمكان [illegible] الاشتراك [illegible] المعنى
من المحمول [illegible] كل ج ب [illegible] ج هو حقيقة ب
و[illegible] المعنى [illegible] عليه ج
من الأفراد هو ج [illegible] ب [illegible] الإنسان [illegible]
[illegible] عليه [illegible] على الحمل [illegible]
لأنه إذا قلنا كل ج ب فـ ب [illegible] ج [illegible] بعد الحمل الأول [illegible]
كل ج ج [illegible] الحمل الأول [illegible] الحمل [illegible]
[illegible] فيمتنع الحمل [illegible]
لأنه لم يرد أن حقيقة ج حقيقة ب حتى يلزم [illegible] عليه ج يصدق عليه ب ولا منع
من صحته [illegible] المفهومات المتغايرة تصدق على ذات واحدة [illegible]
[illegible] على ذات الإنسان قلت والحاصل أن هذا إنما هو في الاعتبارات [illegible]
وأما حمل [illegible] على الآخر [illegible] الحمل فيه أيضا الثامن [illegible] المصنف ها
هنا على التعريف [illegible] والحقيقية [illegible] من المتعينة [illegible] بهذا المحل
غير أنه سيستوفي الكلام عليهما [illegible] أن يطول بهما هنا وتسمى [illegible]
[illegible] قوله الكاتب [illegible] الموضوع
[illegible] المحمول الموضوع الحقيقي وهو [illegible] الكاتب [illegible]
[illegible] بالموضوع قلت
في العبارة [illegible] المذكورة [illegible] الأحكام [illegible]
الأمر [illegible] العكس [illegible]
الموضوع إلى المحمول [illegible] قوله الإنسان حيوان [illegible]

انقضى

اتفق فيه القسمان نحو لا بعض الحيوان الانسان ضرورية وكذا نقيضه الانسان الحيوان
لانه امكان بمعنى ان الحيوان يمكن ان يكون انسانا وغيره [illegible] اذا قلت الانسان حيوان
بالضرورة صح عكسه [illegible] وكذا بعض الحيوان انسان بالضرورة لانه في قوة بعض الحيوان الناطق وهو ضروري
له لان الانسان من افراد الحيوان الجنس قوله واما في السالبة فيصح والله اعلم ان السالبة تخالف الموجبة
جهة فيما ذكره لان الموجبة لا بد ان يثبت فيها المحمول للموضوع والموضوع للمحمول اذ ذاك هو
معنى الايجاب وانما يختلف التفاوت في الجهات المذكورة او الكيفية واما السالبة فلا يجب
بشرط فيها او يصح سلب كل من الطرفين عن الاخر بل قد يصح سلب كل منهما عن الاخر نحو لا شيء
من الحجر بالضرورة وكذا العكس وقد يصح سلب المحمول عن الموضوع دون العكس كالمثال الذي ذكرته
وهو ان الكتابة خاصة بالانسان قوله منحصرة في الضرورية الخ يعني ان انواع القضايا [illegible]
منحصرة في الضرورية ومقابلها او الدوام ومقابله اما وجه الانحصار في الاوليين وفي الكيفية
اما ضرورية او لا ضرورية على الامكان [illegible] بالضرورة [illegible]
خلافهم وهو الامكان فتقابلهما تقابل المساوي [illegible] وجه الانحصار [illegible]
واما الاخيرين فلان الدوام يقابله اللادوام وهو اطلاق على ما يشعر به في التقابل ولو
استغنى بالضرورية ومقابلها عن الدوام ومقابله او العكس لكفاه [illegible] لان التقابل المذكور انما
يتحقق في المفهوم لا المصدوق او [illegible] الاختلاف في الكيف قوله الضرورية الخ سميت
ضرورية لاشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او وقت في الضرورية
المطلقة اذا هي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه ما دام
ذاته ومثال الاولى وهي الضرورية الموجبة كل انسان حيوان بالضرورة ومثال الثانية
وهي الضرورية السالبة لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة والضرورية عند الجمهور اذا اطلقت
[illegible] كل موضوع [illegible] بالضرورة او [illegible] نحو الانسان حيوان قوله
واصطلح ابن سينا على انها اذا اطلقت فهي الازلية [illegible] ذات الموضوع
كما [illegible] وهي عبارة الكاتبي وكلام المصنف يحتمل [illegible] قوله مشروطة عامة الخ سميت
مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف [illegible] كل متحرك الاصابع [illegible] ضروري [illegible] الذات
الكاتب من حيث هي [illegible] بشرط [illegible] بالكتابة [illegible] عامة [illegible] اعم من الخاصة [illegible]
[illegible] عليه وهي [illegible] احسن قوله الضرورية بشرط الوصف [illegible]
الموضوع [illegible] المصنف الثاني
الضرورية في جميع اوقات الوصف [illegible] الاول اعم
فيما [illegible] كل متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا [illegible] الاصابع مشروط بالكتابة ولولا
[illegible] في جميع اوقات الكتابة [illegible] كل كاتب انسان بالضرورة
ما دام كاتبا [illegible] الانسانية ثابتة في جميع اوقات الكتابة [illegible] الذات
الكاتبة [illegible] بالكتابة والحاصل ان الذات في هذه الضروريات [illegible]
ان كانت علة الضرورة ثبوت المحمول [illegible] وصف فهي الضرورية المطلقة
وان كانت علة لا مطلقا بل [illegible] جميع اوقات الوصف [illegible] المشروطة [illegible]

بل الوصف هو العلة في المعنى ولهذا بالمعنى الاول والعرابي قوله لا الاجمر معارفة
الوصفان في بعض ان الوصف الذي قيد به الضرورية الخاصة لا بد ان يكون وصفا مفارقا للذات
الموضوع وذلك لانه لو كان دائما له ووصف المحمول دائما بدوام الوصف لكان وصف المحمول دائما
لذات الموضوع وقد كان لا دائما بحسب الذات هذا خلف وتسمى هذه مشروطة لا تفرع
وخاصة لانها قيدت بما يرفع احتمال دوام الوصف للذات بخلاف العامة فانها تحتمل الدوام وعدمه
قوله وقتية الخ سميت وقتية لتقييد الضرورية فيها بوقت معين ومطلقة لعدم تقييدها
بنفي الدوام عنه معارفة الوقت ومثالها موجبة ما ذكر المصنف وسالبة لا شيء من
الانسان بمتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة قوله منتشرة الخ سميت منتشرة لانها لما
لم تختص بوقت معين بل احتمل كل وقت فكانت منتشرة في سائر الاوقات ومطلقة لانها
لم تقيد بنفي الدوام قوله دائمة مطلقة الخ سميت دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة
لعدم تقييدها بالدوام بل الحكم فيها بوقت او بوصف او وقت قوله عرفية عامة سميت عرفية لان العرف
كان معناها من قولهم يعبر بالعرف فانا اذا قلنا في الموجبة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا والكلام في القضايا
لا شيء من النائم بمستيقظ ما دام نائما بخلاف العرف بمقتضى العرف كما ان القضية تعقل
وجوبا ايضا فيكون ضروريا لا بالذات الا بما اخذ من المعنى العرفي بسبب الوصف سميت عامة لانها
اعم من العرفية الخاصة كما ستعرفها قوله عرفية خاصة سميت عرفية لما مر وخاصة لانها قيدت
بما ينفي احتمال دوام الوصف بالخصوص بعدم الدوام بخلاف العامة فانها تحتمل الدوام وعدمه والوصف
في الموضوع الخاصة لا بد ان يكون مفارقا كما تقدم في المشروطة ومثالها موجبة وسالبة تقدم
فتمكن بزيادة لا دائما قوله الممكنة العامة الخ معنى الامكان العام هو عدم اقتضاء وجود النسبة
ولا انتفاؤها لذاتها بحيث ان الوجود لا يمكن ان يكون على طلبه فعل ضروري بل نحو كل انسان
حيوان او دائم بل غير ضروري نحو كل واحد متحرك او ضروري الانتفاء نحو لا شيء من الانسان نائم او غير حاصل
فقط نحو لا شيء من الانسان بحجر بل الامكان العام ومن هنا يقال الممكنة العامة اعم من غيرها من الموجهات
والمركبات المطلقات لا مشتركة ان شاء الله تعالى قوله واعم ايضا الخ مثال ما نقيضه مستحيل
بعض الانسان لانه نقيض لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام ومثال ما نقيضه ممكن
دائما بعض الحيوان متحرك نقيضه لا شيء من الحيوان متحرك بالامكان العام ومثال ما نقيضه ممتنع
ممتنع بعض الانسان ليس بحيوان نقيضه كل انسان حيوان بالامكان العام قوله فعلى هذا
كيف يكون نقيض الممكنة ممكنة اخرى او دائمة وقد علم ان نقيض الممكنة انما هو الضرورية قلنا
ليس من شرط التناقض المصطلح عليه حتى يلتزم فيه الضرورية تصور اخرى القضيتين ونكتة
الاخرى والفارق بين الانتشار بما يخالفها كيف النسبة ولو اصطلحت الفضيلة معا على انها ليس
السالبة لا تعمل النقيض قوله فمعنى الضرورة ذات الخ هنا يلزم الا انها على وهي
ان سلب الضرورة عن الجانب المخالف كيف القضية الممكنة على وجه الموافق من الجهة اذا هي التي
يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كان الحكم في القضية بالايجاب كان
معناها الحكم بسلب الضرورة عن الجانب المخالف له وهو السلب وان كان الحكم في السلب كان
الحكم بسلب الضرورة انطلق المخالف وهو الايجاب مثلا اذا قلنا كل كاتب متحرك بالامكان العام كان
معناه

معناه الحكم بان سلب الحركة عن الفلك ليس بضروري واذا ثابتة لا تنشي من الانسان فلا ثبت بالاطلاق
والطرد كما ان معناه الحكم بان الجيد بالكتابة للانسان ليس بضروري قوله ممكنة عامة سميت
ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة لانها ليست بمستحيلة كما مر وعامة لانها
اعم من الممكنة الخاصة كما سنجيء قوله غير منفك بكسر الكاف اشار به الى ان الروح ليست
هي الحياة ولا ملزومة لها عقلا بل هي متغايرة عادة وقد ينفك اجتماعهما وقوله منفك بكسر الكاف الارواح كلها
يشير به الى ان الروح اجسام لطيفة تشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود وهذا هو
اصح الاقوال عند المتكلمين علية وقد اختلف الناس في الروح على فرق فمنهم فرقة امسكت عن الخوض
في حقيقتها ولم تتعرض لها بالاعم من كونها موجودة وتمسكوا بقوله تعالى عقب سؤال اهل الكتاب قل الروح
من امر ربي الاية وقالوا معناه انا جعلوا الروح من الكتم الذي لا تدركونه ولا تسالوا عنه فانه سر من
اسرار ربي وتقول عن الجنيد انه قال الروح شيء استاثر الله به ولم يطلع عليه احدا من خلقه
فلا يجوز لعباده البحث عنه باكثر من انه موجود وفرقة خاضت فيه واجابوا عن الاية بشيئين
احدهما ان اليهود قالوا ان اجاب عنه فليس بنبي وان لم يجب فنبي فلم يجب فامر الله تعالى
في الجواب لتكون المعجزة له صلى الله عليه وسلم ان يقتصر على الاعتراض من انه صلى الله عليه وسلم لا يعلم
اعلاق الكلام فيه الثاني ان سؤالهم انما كان سؤال استكشاف والقرار بعيسى عليه
السلام بارادة واسمه روح الله ويقولوا كما اجابهم ... فاجابهم بان ... عن
جوابا مجملا وهو كونه من امر الله ... ثم اختلفت هذه الفرقة في حقيقتها على اقوال اشهرها
ما تقدم قال العوفي في شرح المعالم قال الرفاعي ... فان قيل بينوا الروح ومعناه
بتفرطهم الاختلاف فيه قلنا ان الروح اجسام لطيفة مشابكة للاجسام المحسوسة
اجرى الله تعالى العادة باستمرار حياة الاجسام ما استمرت مشابكتها واذا فارقتها يعقب الموت
الحياة باستمرار العادة ثم الروح يعرج به ويرفع في حواصل طير خضر في الجنة ويهبط به الى السجين
من الكفرة كما وردت به الانبياء والحياة عرض تحيى به الجواهر والروح تحيا بالحياة ايضا ان قامت
به فهذا قولنا في الروح انتهى ... ان الانسان جسم والروح يحيى
بالحياة قال المصنف وقوله الحياة عرض يحيى به الجواهر هنا فسر ... قوله يحيى
به اي من اتصف بها والاولى منا فسر الثاني ان الروح هو الحياة التي ... وجودها
حيا قال العوفي وهو قول الاستاذ وبعض المتكلمين ... انتهى ... الفاظ كثيرة
قطوا ... ورد ... انه جسم ... بالمعنى والعرض
والتردد في البرزخ والعرض ... الثالث انه ليس بجسم ولا عرض بل
جوهر مجرد ... غير ... متصل ولا منفصل ...
ولا خارج عنه وهذا قول الحكماء ... من المتكلمين الى انه
بما هو مستوفي في علم الكلام ... عن عبد الملك بن حبيب انه صورة
كصورة الجسد ... عينان واذنان ويدان ورجلان في داخل الجسم يقابل كل عضو
منه بنظيره من البدن انتهى وغير ذلك ... هنا محل تحريرها قوله في كثير من
الجمادات الى آخره ... لما ينطقه الله تعالى للرسل صلوات الله عليهم ولغيرهم من الجمادات



والحيوانات العجم وقد وقع منه شيئا على التسلسل مما لا بعد كتسليم الشجر عليه وتسبيح
الحصا في كفه وإشكال التعبير عليه على التسلسل وقد اختلف المتكلمون في هذه الأشياء
أعني الجمادات أخلق الكلام فيها على ما هي عليه أو خلقت فيها الحياة فتكلمت وذهب
بعض إلى اشتراط خرق عادة فيها حتى تكون بصفة المتكلم وهذا عند المحققين غير
مشترط لعدم الحاجة في صحة التكلم إليه أما الحياة أركان ذلك الكلام بحسبها فلا بد منها لتوقفه
عليها كسائر الإدراكات وإنما ذكرنا الحيوانات العجم وإن لم تكن فرض المسألة تنبيها
لما يذكر وهذا كله على أن الجمادات لا علم لها ولا إدراك وهو الذي يدركه الناس وحكى
عن ابن العربي أنه خالفهم في ذلك وقال إنه يساوي جميع الحيوان وكذا ورد تسبيحها
وتكليمها ومعرفة الجبل وإخبار كمعرفة الله صار دكا فلا ولا كرامة تعالى على انحصار شيء
من الناس فلم يدركوا تسبيحها فوصفوها بعدم الحياة وعدم العلم والشيخ رحمه الله عند ذلك
انتهى وهو غريب قوله المطلقة سميت مطلقة لأن المطلقة في الأصل ما لم تقيد بجهة من الجهات
وهي بهذا المعنى تعم الفعليات والممكنات غير أنهم اصطلحوا على تخصيص اسم المطلقة بما كانت نسبته
فعلية وتسميته عامة لأنها أعم من الوجود بتفسير فإن قلت إذا كانت المطلقة هي ما لم تقيد بجهة
فهي لا تتبينه من الموجهات فتسمية شيء منها قلت إنما في الاصطلاح فهي تدرك
والتسمية تعنيها ولا حيثية خصوصيتها بالتسمية الفعلية فهي موجهة [illegible] أن فعلية
النسبة جهة لأنه إذا تكون فعلية وإمكانية فتفسيرها بالفعل توجيه فكانت موجهة
ولكنه استفيد هذا المعنى من جهة الشعر فإن بعد ذكر معنى المطلقة [illegible] واختلفت
به ثانيا فهي بالمعنى الاصطلاحي ليست من الموجهات وهو [illegible] بهذا المعنى فهو جهة
لأن الفعلية تعينه [illegible] النسبة لأن النسبة أعم من أن تكون بالفعل أو بالإمكان [illegible]
والعام [illegible] حرفا [illegible] طاد فا على ذات ج أعم من أن يكون ذلك الصدق بالفعل
أو بالإمكان فكل من الفعل والإمكان [illegible] على [illegible] جهتين وكان [illegible] وهو
الفعل عند الإطلاق [illegible] ما يقال من أن الفعل ليس معناه [illegible] النسبة
التي هو [illegible] فتكون المطلقة بالمعنى [illegible] من الموجهات [illegible] الممكنات
خارجة عن [illegible] قوله وهو [illegible] وهو جهة لوجود النسبة وسلبها
بالفعل وسميت [illegible] بالوجودية اللاضرورية قوله فقد يكون موافقا إلخ مما
ينبغي أن تعلم [illegible] الموضوع [illegible] في نفس الأمر [illegible]
[illegible] والضرورة والدوام [illegible] النسبة فهو [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

أو الإنسان

الى الانسان امكان خاص فهو قولنا كل انسان حيوان بالامكان العام فجهة القضية الامكان ومادتها الضرورة
او اللاضرورة الى غير ذلك مما هو الفاعل في العرف كما جعلوا جهة نسبة الوجود الى ضرورية محل المادة الا
في الخارج لمدلول الضرورة قال السعد وانت فقط النسبة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر
والجهة هي اللفظ الدال عليها او على الكيفية الملفوظة في نفس الحاكم تسمى بالمادة او حكم العقل بها
فالجهة ليست الا اللفظ الذي هو موضوع مادة القضية او اعتقاد البرهان نسبة القضية انما هي
بالكيفية التي هي مادة القضية وهي تعين ان يطابقها او لا فقولنا الانسان حيوان بالامكان فالامكان
ليست جهة اذ لا يصدق عليه انه اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر التي هي الضرورة فلت
ظاهر العبارة مشعر بما ذكرت ولكن المراد ان الجهة هي اللفظ المفهوم منه ان الكيفية الثابتة في
نفس الامر هي كذا سواء كان ذلك حقا او باطلا فلا اراد من قول اللفظ الدال ان يكون حقا واقعا في نفس
الامر مثلا قولنا كل انسان حيوان بالامكان يفهم ان كيفية تلك النسبة هي الامكان الذي ليس
الامر كذلك ما الضرورة في الخارج كذا تسمى اللفظ الدال عليها على ان ما يطلق الكيفية الثابتة في نفس الامر
سواء كان بحسب الواقع وتسمى مادة او بحسب الاعتقاد فمعنى الدال الكيفية التي هي المادة وكذا
الكلام في حكم العقل بها فاعرفه قال في جهة منشا النزاع انه هل يصح عن مطابقة الجهة للمادة ام لا
عند بعض المتاخرين وانما على اصطلاح القدماء فالمادة هي كيفية النسبة الايجابية بالوجوب
او بالامكان او بالامتناع والجهة هي اللفظ الدال على ما اعتبره المعتبر كيفية لتلك النسبة سواء
كانت هي عين المادة او اعم منها او اخص او مباينة فالجهة هي الدال فقد تخالف المادة في القضية الصا
دقة انما في قولنا الانسان حيوان بالامكان العام فالمادة هي الوجوب والجهة اعم منه ولا كان
اصطلاح القدماء غير وارد تناسب ط اللفظ على ما عند المتاخرين انتهى وقوله وما الجهة عليه ان اطلق الكيفية
على قول الثاني وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية فقال
ملتبس في قول المصنف وتسمى اللفظ الدال عليها جهة قوله الضرورية اللاحقة التي اشتهرت بالضرورية
الضرورية قسمان سابقة ولاحقة اما السابقة فهي الحاصلة من جهة الموضوع او وصفه او امر
خارج كالوقت فهي المتقدمة في الكلام واما اللاحقة فهي الحاصلة من جهة المحمول وهي لا تعتبر فيها
لانه معلوم ان الشيء ما دام ثابتا شيء فهو ضروري له في الثبوت وما دام منسلبا عنه فهو منسلب
عنه فهو منسلب عنه من غير حاجة الى تفسير ذلك قال ابن مرزوق قال الانجي وسر العلم
المنطقيين بقولهم بمعنى ما دام يثبت من الاثبات الخارج وهو ان شبه ذكرها بالعقل وانما هو
الشك لانه عنه ويمتنع المقصود منه تعريفها ان الامر كذلك بل في ذلك الامر وهو ان الانفصال في
دفع في شيء هل هو ضروري ثبوت الشيء له ام لا يصح شيء بحسب الضرورة السابقة ويعلق
بتعلقهم بحسب اللاحقة فيرتفع النزاع والعذر في الوقوف حتى لا يشتبه عليه ومثاله
اذا قال البرهان على ان العالم ليس واجب الوجود ممكن لذاته فيقول المعترض العالم حال وجوده
واجب الوجود والا لجاز عدمه حال وجوده وهو محال وحال عدمه واجب العدم والا لجاز وجوده
ابطا حال عدمه وهو محال فمتى يكون ممكنا فالجواب انا نعنيه من الوجوب هو السابق على الوجود
وما الثبوت هو المتاخر لا منافاة بينهما ولولا الجهل بالفرق بينهما لم تحل شبهة العقول التي
والصفة الثقيل المصنف بقوله الا انه غير ما استعملته الوجود الذي هو على ان الغلط انما الكلام

من حيث تقرير هي الوجود حياته العدم والعدم حالة الوجود ولما كان كل ممكنا حكموا بثبوت
الضرورة وجمع الامكان وهذا خطا لانه اذا اراد ان الوجود مثلا الفعل يفتقر بدل العدم والاطلاق
والعدم بدل الوجود حالة فهما امتناع الوجود والعدم مستحيل وثبوت احدهما لا بعينه واجب وكل
منهما في نفسه جائز وثبوت احدهما بعينه بدل الاخر جائز قوله واما معنا بلوازم القسم بالجواز الذاتي
بلازمه الوجوب الذاتي ومعنا بلزوم بطلان الامتناع الذاتي واما الوجوب العرضي فلا حق ولا ملزوم له
معه قوله وصوما لو فرض اي بجواز العقلي على ما نبهوا هو الذي لو فرض الخ وقوله كان ممكنا لا امتناع
بنفسه جواب لو والجملة الشرطية صلة ما قوله ويقول معنى فليتم معنى الجواز الخ تابع لقوله وليس
معنى الجواز العقلي الخ ليس معناه ما ذكر ثم معنى فليتم معناه قوله واما نفيهم الاله الا يتعلق
الوجوب الذاتي المطلق كوجود المولى تعالى ونحوه الا ينقسم [illegible] مطلق الا بوجود
الجواز قوله وحقيقته اي الافتقار قوله ضرورية واما الخطاب الذي [illegible] قوله مواد القضايا كلها
معنى ما [illegible] كل قضية كانت مشتملة على نسبة تكون اذا نسبت الى الخارج [illegible] نحو الانسان
حيوان او [illegible] نحو الانسان حجر او [illegible] المعدوم [illegible] القضية
تسمى جهة [illegible] نحو الانسان حيوان بالضرورة [illegible] نحو الانسان حيوان
بلا امكان العام او بالاطلاق او [illegible] نحو الانسان [illegible] بالاطلاق او [illegible]
نحو الانسان حيوان بالامكان [illegible] بالضرورة [illegible] القضية اذا [illegible]
من حيث ان الوجوب [illegible] تسمى ضرورية ومن حيث ان الوجوب [illegible] تسمى دائمة
ومن حيث انه [illegible] الوقوع [illegible] تسمى مطلقة ومن حيث ان نسبته [illegible] مستحيلة تسمى
ممكنة عامة والقضية اذا [illegible] نسبتها جائزة [illegible] الجواز [illegible] الامكان
الخاص تسمى ممكنة خاصة ومن حيث ان نسبته [illegible] غير مستحيلة تسمى ممكنة عامة ومن حيث
اعتبار [illegible] تسمى مطلقة [illegible] تسمى [illegible]
المراد [illegible] الاربعة [illegible] الضروريات والدوائم والممكنات والمطلقات [illegible]
قسم [illegible] حتى [illegible] الموجهات [illegible]
[illegible] الاستخراج النتائج [illegible]
بحسب المواد الثابتة [illegible] بحسب اعتبار [illegible]
[illegible] المواد الثلاث [illegible] قوله
والمواد كلها [illegible] المواد الثلاث [illegible] مواد [illegible]

عينها

وان يعني [illegible] المواد الثلاث [illegible]
من ضرورة وجود [illegible] تسمى جهات واذا [illegible]
[illegible] تسمى مواد وهي [illegible] قوله [illegible] العقلي [illegible]
الوجوب الوجود واستحالة العدم [illegible] الامكان [illegible] العدم
[illegible] الوجود واستحالة العدم [illegible]
وجب وجوده [illegible] عدمه [illegible] وجب وجوده [illegible] امتنع عدمه [illegible]
امتنع عدمه [illegible] الوجود واستحالة العدم [illegible] وجوده

وامتنع [illegible] عدمه

امتنع عدمه

امتنع عدمه وجب وجوده وهي الكلية [illegible] كلما لا تنفك [illegible] وهكذا في طرفات

العدم تقول كلما امتنع وجوده وجب عدمه وبالعكس الكلي ايضا وتقول كلما وجب

عدمه لم يمكن وجوده وبالعكس الكلي وتقول كلما امتنع وجوده لم يمكن الوجود وبالعكس

الكلي ايضا وكذلك [illegible] الامكان الخاص تقول كلما امكن وجوده جاز امكان عدمه وبالعكس

الكلي [illegible] قوله مهما اخذت [illegible] الى آخره [illegible] مثلا واجب الوجود

من الصفة الاولى من الجمادية مع ممكن خاص الوجود من الصفة الثالثة منها [illegible] فانك

تجدهما لا يجتمعان على الصدق اذ لا يكون الشيء واجب الوجود جائز الوجود بالمعنى الخاص

للمنافاة بينهما ويجوز ارتفاعهما معا بصدق الصفة الثانية وهو ان يكون [illegible] واجب الوجود

وحاصله ان الصفة الاولى مخصوصة على مفهوم الوجود والثانية على استحالته والثالثة

على الجواز والامكان [illegible] الثلاث لا تجتمع [illegible] على موصوف واحد [illegible] منفصلا ولا يرتفع

[illegible] الا ان يرتفع اثنان منها ويبقى الثالث [illegible]

واما الصفات [illegible] تقابلها [illegible]

اخذت بين [illegible] من صفتين منها وجدتها يمتنع خلوهما ولا يمتنع اجتماعهما فاذا

اخذت من الصفة الاولى [illegible] ليس بواجب الوجود من الثالثة ليس بممكن خاص الوجود

[illegible] واجب الوجود ممكن خاص [illegible]

[illegible]

[illegible] ليس بواجب الوجود [illegible]

الوسطى [illegible] قوله ومهما اخذت [illegible] اذا اخذت بين [illegible] من الصفات التي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] وعلى هذا [illegible] **تقسيم**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ثلاثة عشر الضرورية المطلقة والمشروطة [illegible] العامة والخاصة

والوقتية والمنتشرة [illegible] والدائمة المطلقة والعرفية [illegible] العامة والخاصة

والممكنة [illegible] العامة والخاصة من الممكنات [illegible] المطلقة العامة والوجودية [illegible] الدائمة

[illegible] من المطلقات [illegible] هذه [illegible] والمصنف ذكر

هذه كلها [illegible] الوقتية والمنتشرة المطلقتين والممكنات الوقتية

والمنتشرة الدائمة [illegible] تسع عشرة [illegible] في بعض نسخ

الفعل أيضا إلا الممكنات الثلاث المذكورات فآخرها إلى النقيضين وانشطار النسبة في هذه القضية
بقوله وهناك موجهات مزيدات تظهر في فصل التناقض وفي عكس النقيض إن شاء الله تعالى شيء
من الموجهات باعتبارها على التفصيل في القضية والتعبير بالألفاظ المذكورة هو قول وتسمى
جميع القضية بالضرورة أو الدوام مطلقة أو مقيدة بغير المحمول على عقد الوضع كذلك
ما دام له الوصف اللائق شامل لجميع الموجهات المذكورات كما ترى وحصر الرفق بالضرورة أو
الدوام مطلقة أو مقيدة يشمل لجميع الضروريات والدوام إلا المطلقة فيما الضرورية
المطلقة والدائمة المطلقة والمعتبرات أما بوصف وهي المشروطة والعرفية العامتان وإما بوقت
معين وهي الوقتية أو غير معين وهي المنتشرة وقوله أو مقيدا بنفي الإمكان
والدوام [illegible] مطلقة أو مقيدة بغير المحمول شامل أيضا لجميع الممكنات والمطلقات
لأن المطلقات منها هي الممكنتان العامة والخاصة والمطلقة العامة والمعتبرات
أما بوقت وهي الممكنة الوقتية وما لم يعتبر وهي الممكنة والمطلقة المنتشرتان وإما
بدوام وهي الممكنة الدائمة وإما بنفي الدوام أو الضرورة وهما الوجودية اللادائمة
والوجودية اللاضرورية وهذه تسع عشرة قضية كلها داخلة في كلامه كما رأيت
وقوله من هذا التقسيم ومن الحصر في التسع عشرة ولم يستطع كل الضبط لوضوح
الثاني يعني على المصنف من الممكنات الممكنة الأخصية والممكنة الاستقبالية
ذكر هنا الفخر [illegible] في الجمل وذلك أن الممكنة إن سلب فيها الضرورة عن أحد الطرفين فقط فهي
الممكنة العامة وإن سلب فيها الضرورة عن الطرفين معا فهي الممكنة الخاصة وإن سلبت
فيها جميع الضروريات الذاتية فقط فهي الممكنة الأخصية وإن سلبت بالنسبة إلى الحال
والاستقبال أيضا فالاستقبالية ومعنى الضرورية المطلقة الضرورية التي بحسب الذات
لا التي بحسب الوصف أو الوقت المعين أو غيره ومعنى جميع الضروريات التي بحسب الذات
والتي بحسب الوصف والتي بحسب الوقت المعين وغيره [illegible] الإمكان
لا الأخص [illegible] الكتابة [illegible] بحسب [illegible] والتي بحسب [illegible] وغيره [illegible]
معين وغيره [illegible] بحسب الحال [illegible] القضية ممكنة أخصية [illegible]
الاستقبالية [illegible] ممكنة استقبالية [illegible] الإمكان الاستقبالي
وأما [illegible] المصنف [illegible] الموجهات [illegible]
إلى الموجهات الأخص [illegible] الضرورية ذاتية [illegible] والدوام
كذلك [illegible] الوصفية والوقتية المعينة أو غيرها مع [illegible]
أو كثر التقسيم الثالث اعلم أن هذه القضايا الموجهات منها بسيطة ومنها
مركبات فالبسيطة ما اشتمل على حكم واحد إيجاب فقط أو سلب فقط والمركب ما اشتمل
على حكمين إيجاب وسلب [illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] المركب [illegible] سبع [illegible]
[illegible] الوقتية والمنتشرة [illegible] والعرفية [illegible] والممكنة
[illegible] من الممكنات والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية من المطلقات والأخرى

عشرة البواقي

84

عشية البلغة بسيطة ونعني الدوام بل على مطلقة عامة ونعني الضرورة بل على ممكنة عامة
والامكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين وكل مركبة وجمع موجهتان البسيطتان جمعا فظاهر
في الكل حتى قد فرع الكيفية اما المشروطة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا لا دائما فتركيبها من مشروطة عامة موافقة وهو ما سوى لا دوام ومن مطلقة عامة مخالفة في الكيف
يدل عليها لا دائما وهي لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام واما الوقتية والمنتشرة
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما او وقتا ما لا دائما فتركيبهما من وقتية
مطلقة ومنتشرة مطلقة موافقتين وهما ما سوى لا دائما ومن مطلقتين عامتين مخالفتين في الكيف وهي
لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وفيهما كما في المشروطة واما العرفية الخاصة
نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من عرفية عامة موافقة وهو ما سوى القيد
ومن مطلقة عامة مخالفة في الكيف كما مر واما الوجودية اللادائمة نحو كل انسان ضاحك بالاطلاق لا دائما
فتركيبها من مطلقة عامة موافقة وهو ما سوى القيد ومن مطلقة عامة مخالفة يدل عليه لا دائما ونعني
الضرورية وهي لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام واما الممكنة الخاصة نحو كل انسان متحرك
بالامكان الخاص فتركيبها من ممكنتين عامتين لانها كما مر هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين
والاشكال ان سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب وهي
المحالة مشتملة على موجبة وهي الممكنة امكانين عامين احدهما موجب والاخر سالب وهذا
في المثال كل انسان متحرك بالامكان العام ولا شيء من الانسان بمتحرك بالامكان العام فقد تبين ان كل
مركبة فهي بسيطة كل من جزئيها موافقة لها في الكيف والاخرى مخالفة ان كانت المركبة
موجبة كالامثلة السابقة كانت المفهومة من القيد سالبة كما مر وان كانت سالبة نحو لا
شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما كانت المفهومة من القيد موجبة وهي كل
كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وهذا معنى قوله وهي ان المركبة فيها حكمان
ايجاب وسلب معا وكيفها تو صف الايجاب وفقا او السلب وفقا جزؤها الاول في
الكيف منظور لصدرها وفقا ان كان موجبا فهي موجبة او سالبا فسالبة والمعتبر في ذلك
بالقيد كما علمت وبه تعلم ان الممكنة الخاصة تخالف الموجهات في امرين احدهما انه لا فرق
بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ فقط فان ذا عبر بعبارة الحقيقة كانت موجبة او
سالبية كانت سالبة بخلاف غيرها ثانيهما لا يتحقق فيها التناقض الثاني ان مسائل المركبات بسيطة التركيب
لفظا ومعنى بحسب مفهومها وهي لا تتركب من جزئين الا باعتبار المعنى وهو ظاهر …
هذه المركبات كالعكس … التناقض … وقد حضر اهلها البلاحجة **الرابع** في النسب
التي بين هذه القضايا من العموم والخصوص والمباينة اما النسبة التي … المشروطة العامة
فيما يقع من الضرورية المطلقة ومن المشروطة الخاصة … الضرورية … كل ذاتي بحسب
الذات ذاتي بحسب الوصف من غير عكس … الوصف للذات … اعم من الخاصة … لانها
حكمت بثبوت الوصف ولم تتعرض لدوامه بحسب الذات ولا عدم دوامه وهي تحتمل الامرين والخاصة
تعرضت لعدم دوامه كما مر والضرورية المطلقة مباينة للمشروطة الخاصة لان الاولى حكمت بالدوام
بحسب الذات والثانية بعدمه وكذلك في القضية فيه فيما اذا حكم اولا بالضرورة فهي مباينة للضرورية

البسيطة ٤

… للادوام

85



المطلقة والعرفية العامة اعم من الدائمة المطلقة لان كل ما كان دائما بحسب الذات دائم بحسب الوصف
من غير عكس ومن العرفية الخاصة ايضا لاحتمال العامة الدوام بحسب الذات وعدمه بحسب [illegible]
الخاصة وكل واحد من الاربع الثلاث اعم من نظيره من الضروريات الثلاث لان كل ضروري بحسب
الذات او الوصف دائم بحسبه من غير عكس والعرفية العامة اعم من الضرورية المطلقة ومن المشروطة
الخاصة لانها اعم من المشروطة العامة والمشروطة العامة اعم من الضرورية المطلقة
والمشروطة الخاصة والعرفية العامة اعم منها ولانها اعم من جهة [illegible] وكل من [illegible] اعم من
نظيرها فيبين العرفية العامة اعم الستة والدائمة المطلقة تباين الخاصتين لتقييدهما
بنفي الدوام وبين الدائمة والمشروطة العامة عموم من وجه لصدقهما في مادة الضرورية المطلقة
وتنفرد الدائمة بحكم يدوم من غير ضرورة كسواد الغراب وتنفرد المشروطة في الضرورية بحسب
الوصف المفارق نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا وبين المشروطة العامة
والعرفية الخاصة عموم من وجه يجتمعان في المشروطة الخاصة وتنفرد المشروطة بالضرورية
وتنفرد العرفية بحكم يدوم بحسب الوصف غير ضروري ولا دائم بحسب الذات **قال**
ابن مرزوق وهذا الذي يفعله [illegible] الاحكام يعقل بعضها قبل النظر [illegible] البسيط على التفصيل في الدائمة
المطلقة تباين الوقتية والمنتشرة والوجودية اللادائمة كالضرورية المطلقة في ذلك وبينها وبين
الوجودية اللاضرورية عموم من وجه يجتمعان في حكم يدوم من غير ضرورة كسواد الغراب وتنفرد
الدائمة بالضرورية المطلقة وتنفرد اللاضرورية عما فيه بنفي الدوام من المركبات وكذا بين الدائمة وبين
الممكنة الخاصة حرفا بحرف والضرورية المطلقة تباين الممكنة الخاصة لان الوجوب ينافي الجواز الخ
وبين المشروطتين والعرفيتين وبين الوقتيتين عموم من وجه اما اجتماعهما فلصدقهما مع الوقتيتين
في الضرورية الوصفية مع اللادوام الذاتي حيث يكون الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما نحو كل
منخسف [illegible] بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما او وقت الانخساف لا دائما او وقتا ما لا دائما
وتصدق المشروطتين [illegible] حيث لا يكون الوصف ضروريا في وقت ما نحو كل كاتب متحرك الاصابع
وفي العكس حيث تمتنع الضرورة بالدوام في جميع وقت الوصف نحو كل قمر منخسف بالضرورة
وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما اذ يمتنع كل قمر منخسف ما دام قمرا هذا اذا
اريد بالمشروطة الضرورية بشرط الوصف بحيث يكون له دخل في تحقق الضرورة وهو تفسيرها
الاول واما ان اريد بها الضرورية ما دام الوصف فالمشروطة اخص من الوقتية لانه متى تحققت الضرورية بشرط
الوصف او ما دام الوصف لا دائما تحققت الضرورية في وقت معين وهو وقت وجود لا دائما وهذا
منشأ نزاع في ان الوقتية هل هي اعم من المشروطة الخاصة مطلقا او من وجه وان اجتماعهما
فلصدقهما معا في مادة المشروطة الخاصة وصدق العرفيتين فقط في مادة الضرورية الدائمة او
[illegible] للدوام فيها وصدق الوقتيتين فقط في مادة الخسوف [illegible] والوقتية اخص من
المنتشرة لانه متى صدقت الضرورية في وقت معين صدقت في وقت ما من غير عكس **قال ابن عرفة**
العقلية هنا [illegible] بحسب النظر فيه والوقتيتان من كل منهما [illegible] خاص من وجه وبين
العرفيتين والوجوديتين عموم من وجه لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة وانفراد العرفيتين
في مادة الضرورية المطلقة وانفراد الوجوديتين في اللادوام بحسب الوصف نحو كل انسان قائم او قاعد
انتهى

صح
فمطلقية التسمية لا دائما أو لا بالضرورة

أخص مطلقا من الوجودية تتبين لأنه متى صدقت الضرورية أو الدوام بحسب الوضع الذاتي كما صرفت من غير عكس
وكذا الوقتيتان أخص من الوجودية لأنه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت الذاتي كما صدقت مطلقية
التسمية لا دائما أو لا بالضرورة من غير عكس **قلت** وينبغي أن يعتبر الضرورة الفعلية في الوجو
دية لا الضرورية بالإمكانية والدائمة يستقل بها الوقتية وبعد كذلك هذا الطعن على الضرورية
المعتبرة في الوجودية هي الذاتية كما ذكرناه وإن كان على الغير بما لم يعتبر بحال جنس التركيب
ذلك والتطبيقات على أحكامهم وجنس الاشكال والعاقلون أعم من الممكنة الخاصة وجميع ما عدا الجميع
في الوجودية اللاضرورية وصدق العقل منفية على الضرورية المطلقة وصدقها بدون ما في نحو كل ملك سائس
بالإمكان العام من السببية رفعا بالعقل أو المطلقة العامة أعم من كل وحقيقة وحقيقة بالسوية الممكنات
لكن كل وحقيقة نعم تثبت الجهل بالفعل ضرورية أو دوامية أو الضرورية أو الدوام والمطلقة خاصة من ذلك
كله وبعضها ومنها الممكنة الخاصة نحو ومنهم بحقيقتها في الممكن الواقع نحو الإنسان كاتب وتصدق
المطلقة بالضرورية ونفي ورد الممكنة بحيث لا يقع من الجائز والوجودية اللاضرورية أعم من الوجودية
اللادائمة لأنه متى كان الحكم غير دائم كان ضروريا ولا عكس والممكنة العامة أعم من الوجودية
لأنه متى وقعت النسبة بالفعل غير ضرورية ولا دائمة كانت جائزة وليس كلما كانت
جائزة وقعت وهو كذا في الممكنة العامة أعم من الخاصة لشمول الأولى الوجوب والجواز بخلاف
الثانية وأعم من المعقولات التي من الفطرة والممكنة العامة أعم من المركبات والضرورية
المطلقة أخص البسائط **واعلم** أن الحكم بين هذه الموجهات هكذا مشروطا بما ذهب
في الكيف وأما الاختلاف في ذلك فلا يأتي عليه كما في التعاليق **الخامس** قال ابن مرزوق
إذا كان المحمول ضروري الثبوت للموضوع بحسب الوصف فلا يلزم أن يكون ضروريا له بحسب الذات
نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا صادق والسبب ما يحصل المفهوم من سلبه الانسانية
عن الكاتب إذا اعتبر فيه الكتابة لأن المحمول عليه هو على الموضوع في اللفظ ولو نظر إلى الاحتمال ويقول
إن المحمول في القضية ما يدل عليه المفهوم من المحمول اللازم للموضوع بحسب ذاته وهي العلامة
والأوصاف الخاصة **السادس** قال أبو عبد الله الشريف حصول الشيء بالفعل هو حصوله
بالقوة ولا يلزم حصوله بالإمكان العام لأن معنى القوة هو الحصول بالفعل ومعنى الإمكان
عدم امتناع الحصول وهو بحسب على التعاطي إلا إذا حصل وعليه يتبع حصوله بالفعل فقد يمتنع
الإمكان العام والحصول بالقوة في مقابل الحصول الذي بالفعل ويتجه الإمكان العام بالحاطر بالفعل
ويتجه الحصول بالقوة في نحو النطفة حاصل حصولها في الرحم فإن الحيوان بالقوة فقبول لها
الصورة الحيوانية ممكنة لها الأولى حمل على الطرف الأشياء من الجمادات بالحيوان بالقوة الإنسانية
فقصر الصورة الحيوانية وهي عنده من خواص المتصورة لا يتصور كما ليس ذلك الجنس
ضرورة الشيء هكذا نقل ابن مرزوق وخوفه بالإمكان حصوله بالإمكان كذلك أنه سقط منه [illegible]
زمن حصوله بالإمكان أو نحوه ما بحقيقة بين المعنى والمراد **السابع** الرابعة حقها أن تتقدم في
الذكر على الجهة الأولى إلا أنه على الموصوف والثانية على الصفة فيقال ج هو ب بالضرورة **الثامن**
جنس ما ذهب بالتعبير بالدوام والضرورة من الدوام والضرورة إذ هو أحد التعريف **قال**
أبو عبد الله الشريف والجوهر الحيوانية والعلمية ونحو ذلك من الألفاظ التي هي بالعربية

صح
والجنس الحيوانية

قال ابن مرزوق والاولى ان يقال جعلوا الالفاظ اسما للمادة الخاصة وليس يعلم بذلك
ادخلوا عليه ال الاسمية وفي بيت التاسع يجمع بعض هذه الالفاظ وشبهه بحثه تحقيقا
او تغليبا اختصارا ميقال اللفظية والذهنية المكتسبين الاسمين والمشتركين الخاصة والعامة
المشتركتان والعرضية الخاصة والعامة العرضيتان اللاوسطين من هذه الخمسة الخاصتان والا
جنس نوع منها العامتان وما سوى الاثنين مما تقع الوصفية الاربع وجميع ما تقع الروابع
الست واللفظية والمشتقين الوصفيتان والموجود دينه الاداة والاضافية الوجود دونها
والكلية الخاصة والعامة المشتقان ولما سوى المحكمات الحمليات الى غير ذلك وفي الفقهية
الحملية ان كان موضوعها جزئيا الخ قوله شخصية تسمى شخصية لان موضوعها شخص معين
مخصوص فلا اختصاص حكمها وهو مثالها موجبة زيد قائم وانا قائم وذلك قائم وسالبة زيد
ليس بقائم فان السعد قال قلت ان يقول الموضوع في الذكر يكون شخصا مجهولا
كذا اتى وانا قائم ليس كذلك فلابد من ان المطالب والمشتركات الاشارات موضوعة لمعان كلية وان
اريد ان ما صدق عليه الموضوع يكون شخصا مثل كل انسان حيوان كذلك اي كل فرد فهو
شخص قلنا المراد ان يكون الموضوع بحيث يفهم منه الشخص معينا بحيث لا يحتمل الاشتراك
كما يعم وقولنا انا قائم وهذا ونحوه مشار اليه الوضعي محسوس كلما كلم كل انسان حيوان الشخصي
وما يلحق بالشخصيات لفظ بالعينيات الخارجية اذا اخبر عنها بالشخص فحكمه كما في حملية
وقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ونحوه قوله محصورة تسمى
محصورة لاشتمالها على السور وهو اللفظ الدال على كمية الافراد تشبيها بالسور المحسوس
المحيط وبحوه في الاحاطة بالاشياء وما يستعير بعض قوله مهملة تسمى مهملة لاهمالها من
السور والاهمال لغة الترك ومنه السهم المهمل المتروك ليلا ونهارا واما الاهمال في
الاستعمال فعبر عنه بالجزئية كما سيأتي وهو من الترك ايضا قوله على سالية الافراد الخ
اي بسواء كانت الافراد خارجية او حقيقية او ذهنية على ما مر في اقسام الكلي كما في قوله
فيكون المحمول الكلي الخ اراد تنويع المعروضة في اقسامها فذكر ان المحمول اما ان يكون كليا نحو
زيد كل انسان وعمر ونحو زيد كل عمر ثم ان السور اما كلي كما مثلنا او جزئي نحو
المثال مثل بعض الانسان او بعض عمر ومعنى بعض اقسام في المحمول الموضوع مهملا ما كلي
مسور بالسور الكلي نحو كل انسان حيوان او بالسور الجزئي نحو بعض الانسان كاتب او مهمل
نحو الانسان كاتب واما جزئي مسور بالسور الكلي نحو كل زيد كل عمر او بالسور الجزئي
نحو بعض زيد كل عمر او مهمل نحو زيد كل عمر وقد يستنبه في الموضوع ما دام في بعض
احوال المحمول انه يكون ونختصر منه في حمل الكلي على الكلي ويستنبه في حمل الجزئي
على الجزئي ويستنبه في حمل الكلي على الجزئي ويستنبه في حمل الجزئي على الكلي اما المستنبه
الاولى فامثلته كل انسان كل حيوان بعض الانسان كل حيوان الانسان كل حيوان كل
انسان بعض حيوان بعض الانسان بعض حيوان واما المستنبه الثانية فامثلتها
كل زيد كل عمر بعض زيد كل عمر زيد بعض [illegible] زيد كل عمر وكل زيد بعض عمر وبعض زيد
بعض عمر وزيد بعض عمر واما المستنبه الثالثة فامثلتها كل زيد كل انسان بعض
زيد

زيد كل عمرو الانسان زيد كل الانسان زيد كل الانسان كل زيد بعض الانسان بعض زيد بعض الانسان
زيد بعض الانسان زيد — السمة الرابعة واختلفهما كل الانسان كل زيد بعض الانسان كل زيد
الانسان كل زيد كل الانسان بعض زيد بعض الانسان بعض زيد الانسان بعض زيد وهذه
اربعة اقسام في كل قسم ستة اقسام مجموعها اربعة وعشرون واذا اعتبرت دخول حرف
السلب على الطرفين معا من جهة الاضافة والتجريد منهما ودخوله على الموضوع فقط وعلى المحمول
فقط فيريد اربعة احوال تضرب في اربعة وعشرين نوعا في كل قسم من تلك الاقسام الاربعة
يكون المجموع ستة وتسعين تصويرا وهو تنبيه لكل الاربعة وعشرين منها في حمل الكلي
على الكلي واربعة وعشرين في حمل الجزئي على الجزئي واربعة وعشرين في حمل الكلي
على الجزئي واربعة وعشرين في عكسه قوله فصورة الاربعة الخ قد علمت ان الموضوع
في جزئي الاقسام لا يكون الا شخصا وان انه لو كان كليا وهو المسور وحينئذ لم تكن القضية
منحرفة اذ هي من شان القضايا المسورات وقد علمت ان المحمول هاهنا
لا يكون مسورا البتة اذ لو كان مسورا كان من الاقسام السابقة وحينئذ فالموضوع
اما ان يسور بالسور الكلي او الجزئي والمحمول اما ان يكون كليا او جزئيا فهذه اربعة
احوال الاول والثاني حمل الكلي على الجزئي والثالث حمل الجزئي على الجزئي واختلفهما
كل زيد انسان بعض زيد انسان كل زيد عمرو بعض زيد عمرو ثم هذه الاربعة يكون الطرفان
مشخصين فيجري السلب وتجريدها وتحصيل فهذه اربعة احوال اخرى تضرب في الاربعة
الطالع ستة عشر قوله وتركنا التحصيل الخ هذا الاعتراض ذكره العقباني في
معترضا به ضابط الحمل وتضم والضابط جميع انه كلما كان احد الطرفين شخصا
مسورا او كان المحمول ايجابا كليا او سلبا جزئيا او الكاذبة ممتنعة اما ان يكون فيما
من الاقسام وجب اختلاف الطرفين في مقارنة حرف السلب والا وجب اتفاقهما فيه
انتهى قال ابو عثمان الا وايضا الا يعترض الا ان يكون بسبب الكذب فيه الاعتراض
ويكون بعبارة الضابط جميع انه كلما كان المحمول شخصا مسورا او ايجابا كليا او سلبا
جزئيا وجب اختلاف الطرفين في مقارنة حرف السلب والا فكيفما هاه غير المنحرفة
انتهى هكذا نقله ابن مرزوق وابطاله تبعه المصنف رحمه الله في الاعتراض والتصويب
والتعبير وبعض المصنف اوضح واختصر على ابن مرزوق في نقل اعتراض العقباني
المتقدم وبعد ان الاعتراض يقتضي ان المصنف يعني المنحرف انما تعرض في هذه
الضابطة لبيان الكاذبة منها وليس كذلك بل انما تعرض فيه بالقصد الاول لبيان الصادق
واما بيان الكاذب فبالتقسيم الضمني وهذا بين من كلام المتقدم وكلام العقباني
جميع انه فصل ذكر الكاذب وتبعه المصنف فتعرض هو للكاذب صريحا وكذلك لزم ذكره
الاعتراض والله اعلم قوله فيتعارض خلاف امر اقتضاء الموجبة وجود موضوعها
ومن محتمل حمل يحمل عليها على الموضوع اما اقتضاؤها وجود الموضوع فيمنع منه ما
اذا كنت الجزئي افراد الاخص يلزم على انها اذا اكثر بينهما ان الجزئي
لا افراد له ولا تعدد فيه ولا اذا انتفت الافراد والتعدد لم يبق ما تقتضيه

الموجبة وجوده واما صحة حمل المحمول على الموضوع فيمتنع منه ملاحظة كمية
باجتماع افراد في فرد واحد لانه يلزم على كلها جزئي كل جزئي ايضا من حيث انه يلزم
يستحيل ان تجتمع افراد وذوات في ذات واحدة واذا استحال هذا لم يصح حمل المحمول
على الموضوع قوله ما في قوتها اي في قوة كل زيد كل عمرو وهو ليس كل زيد ليس
كل عمرو قوله لفظا ومعنى احترز به من السالبة لفظا فقط وذلك حيث يتصل
حرف السلب بطرفيها مثل كل انسان ليس بحجر فهي سالبة في اللفظ وفي المعنى ايجاب
لان السلب ايجاب قوله ليس كل زيد انسانا اي فيكون حكم بصرفه مع انه يقتضي
ثبوت الانسانية لبعض زيد وهو كذب قوله مقتضاه على ما ياتي في الافراد انه
انه تنتفي الانسانية لافراد زيد وذلك صادق بان تثبت لبعض الافراد
وتنتفي عن البعض او تسلب عن الجميع وعلى كل تقدير يتحقق السلب عن البعض
وهو صادق بعدم وجود الموضوع والعبرة بل بعضه المفهوم من ثبوتها
للبعض كما تقول ليس كل انسان حجرا وهو واضح قوله عند عدم موضوعها
المعكوس الخ نحو لا شيء من العنقاء بطائر فان العنقاء لم توجد في الخارج الاكثر وجودها
ممكن فسلب الطائرية عنها صادق لانتفائها بانتفاء وجودها وهو ايضا
قوله فان الموجبة تقتضي وجود موضوعها الخ هذا المعنى بيان اي مانع
المخفف حيث تعرض المصنف له في المتن قوله لا تتقيد بصيغة خصوصية
الخ هذا جار على المذهب الصحيح من ان الثبوت والوجود مترادفان قوله ما جعلت
الخ هذا السؤال وجوابه لم يتواردا على محل لا يخفى على من له ادنى تشوف في العقول
والتخصيص الذهني واعتبار هذا جعل المؤلف اياه في مثال التخصيص عند
عند الكشف قوله في المثالين الاخيرين بل نحو التغير هي ليس زيد في حال انسان
ولا يخفى ان التعليل الاول المذكور انما يطرق في المثالين الاولين وما بعده
في الاخيرين اصلا فكان يكون افرد واما تاويل جعل المفرد افراد ان الحكم عليه
بالافراد بعيد من المقام على ان تكثير الوصف لا يقتضي تكثير الموصوف فلا يصح ترتيب
التعليلين ما ترتيب بعضها على الاخر يجب فقط لولا ان ظاهر العبارة يابى ذلك تنبيهات
الاول قسم المصنف القضية المخصوصة وكلية وجزئية واهمل ذكر الطبيعية
لكونها مهملة الاستعمال في العلوم وهو انما قصد ذكر ما يستعمل ويحتاج
اليه والاقبح احد اقسام الحملية وذلك لان الحملية ان كان موضوعها جزئيا
فهي الشخصية والمخصوصة على ما مر وان كان كليا فان كان بينا كمية
الافراد فيها ان للافراد فيما فهي محصورة وتنقسم الى الكلية والجزئية
الموجبتين والسالبتين وان لم يبين فيها ذلك بل ما ان تقييم الانكون الكلية او
جزئية ام لا فان صلحت نحو الانسان حيوان او في الخسر فيها على ما صدق عليه
الكلي فهي المهملة وان لم تصلح لذلك نحو الانسان نوع والحيوان جنس فهي الطبيعية
لكون الحكم فيها وقع على طبيعة الكلي اي ماهيته لا على ما صدق عليه اذ لا شيء

الافراد

عن افراد الانسان بنوع ولا من افراد الحيوان بجنس ثم هي لها طبيعة عامة لكان الحكم فيها
يشعر بالعموم وكذا البقاء بين السابقين فانه لا يحكم في الانسان ولا الحيوان بعموم
الثاني هو هو مثلا فقد انقسمت الحملية الى اربعة اقسام وحكى ابن الخونجي تلقب القسمة
والمعلوم الطبيعية كما فعل المصنف واورد عليه الطبيعية واجيب بوجوه منها
انها داخلة في الشخصية لان نعني بالماهية من حيث انها صورة حاصلة في عقل جزئي شخصي
ورد بان الحكم فيها ليس من حيث انها صورة حاصلة شخصية والا لجميع المحصورات
موضوعها شخصي بهذا الاعتبار الثاني انها داخلة في المهملة من جهة انه حكم
كلي اهمل فيها كميته ورد بانه دخلوا المهملة في قوة الجزئية وهذا ليس كذلك جزئية اذ
ليس بعض افراد الانسان نوعا الثالث ان المعتبر تقسيم القضية المعتبرة في العلوم
وهذه لا يعتبر فيها لعدم الخصوصية انها لا يبحث عنها فيقتصر على تقسيم الحملية في العرف على الاربع
الاقسام فلا حاجة لذلك وتبع المتأخرون القضية وفيه حصل الى ما ذكرناه في الطبيعية
بالاثنية مذهب كونها شخصية وكونها مهملة وكونها واسطة وهو المشهور والمصنف يحتمل
انه اثبت كونها في الشخصية والمهملة على راي من يقول به والاول انه اغلب تركها للملازمة
الثاني المهملة في قوة الجزئية لان الحكم فيه على صورها كما ذهب عليه المصنف والشخصية في
قوة الكلية لان الحكم يجري في الشكل الاول كقولك زيد حيوان وكل حيوان جسم وعلة ذلك
والله اعلم ان الحكم في كل منهما على الافراد كما هو في الكلية على الافراد ولذا جعلت كبرى
الاول يقول موضوعها شخصا حتى ينتج الكلية خلاف المهملة والجزئية
وهو هو الثالث قد تبين ان المحصورة في الواقع باعتبار من جهة ان كل قضية صرفية
ذكر فيها من جهة الكم الا المحصورة والمحصورة قد يكون الحكم فيها بالعكس تام وقال بعضهم
ايضا السور في المحصورات اما كلي او جزئي والكلي في الموجبة كل والسور في
المحصورات في الموجبة كل موجبات وبعض ذلك ان السور الذي يبين الافراد وهو الذي يكون كلي
او بعض والكل سور في المحصورات الكلية في المحصورات السور الذي يكون كلي والبعض الاكثر
من جهة افرادها اذا قلت كل انسان حيوان والسور الثاني كلي و نقل جملة الافراد واما
البعض ليس كلي والبعض ليس كل وليس بعض جاء للاجزاء وهو كما في الرابع المحصورة وهو
السور في الحقيقية الا ما جرى في قولك الذي يستغرق في الموضوع القضية من جهة الاشتمال انها
على افراد ذلك الخامس هذه المحصورات الخمس هي جهة العموم الا بالنظر الى القضية من حيث هي
والمحصورات عبرت خارجية وحقيقية ذهنية من جهة بالنوع ومطلقة حيث ترد بالاضافة
بكل انسان حيوان المستقيمة او الاجلاء الناهية من جهة عنه في صدق عنوانه ووجود موضوعه
في الخارج في صدق عنوانه الذي يعني العنوان في معناه ذاته هو الموضوع لعلة الموضوع ونفس
انه يكون عين الذات ووجود عنه وهذه حقيقة ومطلقة ذات في الخارج لسواء
الى متحقق بصور الحقيقة لابد للتصور الذي يليه فردا كلما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد
كان ب اي كلما لو وجد وهو كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب تقول مثلا كلما لو وجد كان
عنقاء فهو بحيث لو وجد كان طائرا فرد او ممتنعا انظر الى المصنف بهذه الاعتبارات هاهنا

على كان مرادكم الامتناع الذهني ولا يصح ذكره في المعقول على ما عند المصنف لان الغضية التي
موضوعها ممتنع ذهنية وسيأتي للمصنف عن هذا قسمان انها ليست حقيقية ولا خارجية لان الشيء
من ما في الحقيقية والخارجية لا يناولهما ويمكن ان يقال انه من هنا على اراده من شيئي القسمين وبسقط
ذكر الذهنية وهو بعيد لانه من اثباته من المناطقة وان كانوا يترجون الذهنية ويكثرون القسمة
في الحقيقية والخارجية يعتبرون ان هذالك فطابقها رجوع القسمين موضوعها كممتنع لانها
غير معتبرة في العلوم وعلى ان يقال ان المراد الامتناع العادي ويكون معنى كلامه سواء كان واجبا
كالاله او ممكنا اي موجودا كالانسان او ممكنا ممتنع الوجود عادة اي غير واقع وجوده
كبحر من زيبق والعنقا **قوله** كل عنقاء طائر الخ فافراد العنقاء ليست بموجودة في الخارج وهي
ممكنة الوجود فتصدق هذه الحقيقية دون الخارجية **قال فيه** ان افراد العنقاء وان لم توجد
في الخارج يمكن عقلا وجودها في الاستقبال ولم لا تكون خارجية لان الخارجية لا تخص الوجود
الحالي **فتقول** ان الكلام في الموضوع الحكم على الافراد باعتبار وجودها في الاستقبال الا انه اثبات حكم
على شيء حيث انها معروفة ممكنة الوجود ولا العنقاء **قال** في القاموس عنقاء مغرب
ومغربة ومغرب طائر معروف الاسم لا الجسم او طائر يكبر بعيدا طيرانه او من الالفاظ
الدالة على غير معنى انتهى وذكر الاخباريون انه طائر كان في زمن اسبل وكان منه ذكر
وانثى وانه تعرض لصغار من يرتفع من الطيور الرابطة فنسير عظام ثم قاف الصغار فشكوا ذلك
الى الله من نبيه وهو من اهل الفترة **وقيل** نبي قوم فدعا الله تعالى ان يقطع نسل العنقاء فقطع
نسلها وبقيت صورتها تصور في البسط فقالوا كذلك في ماكل طائر خفي اسمه واعظم جسمه وكان
وجوده على جهته وهو من التماثيل ونحوها ان كان وهو وجودها وذكر الشيخ فقال ذلك لان الاول الغيب
قوله لا الاختصاص بتبين او بنفيهما الخصوص من وجه فتقيد في قرينتين وتحصيل في النسب الاربع
دليل راجع **قوله** ليستا متنافيتين الخ ولذلك تصادقتا في نحو بعض الحيوان ليس بحجر
وكانت بهما مع العناد بينهما نقيضا دلالة ومعنى اجتماعهما في هذا المثال انه يقال في الخارجية
بعض ما يوجد عليه في الخارج انه حيوان يصدق عليه انه ليس بحجر ونظيره في الحقيقية
خارجا في الانسان الحجر وغيرها وفي الحقيقية بعض ما لو وجد كان حيوانا فهو
بحيث لو وجد كان غير حجر ولكن انسانا او حمارا وغيرهما **قوله** بل كلما صدقت موجبتين
الخ يعني ان الخارجية والحقيقية اذا كانتا موجبتين كانت بينهما العموم مطلقا
والحقيقية اعم مطلقا والخارجية اخص فيجتمعان في نحو بعض الحيوان انسان وينفرد
الحقيقية في نحو بعض العنقاء طائر ويعكس على ما في شرح المصنف في نحو الانسان
خارجا في السواد وتبين انه كلما وقع الحكم في بعض الافراد خارجا وقع عليها ذهنا
وهو ظاهر وقد يقع عليها ذهنا ولا يقع عليها خارجا العموم وجزء اخر فيها
قوله عن جميع الافراد الخارجية الخ يعني انه كلما صدق السلب عن كل فرد الاول كما الغفل
لزم دخول الافراد الخارجية في ذلك الحكم اذ العقل ادرك الافراد المعروضة ويعتبرها
والحقيقية احوال زيد وعمرو **قال** فيه ... لا الشيء من الانسان بحجر فيصدق السلب
الحجرية عن جميع افراد الانسان الحقيقية كزيد وعمرو مثلا وعلى المفروضة الممكنة الوجود ايضا
وهذا



وهذا اصطلاح ما يجتمعان فيه ومثال ما ينفرد فيه الخارجية لا شيء من العنقاء بطائر ولا شيء
من الغول بطائر على الفرض المذكور **قوله** لو ارتفعا معا اي انتفاء الموضوع وعدم ثبوت المحمول
المذكوران وارتفاعهما بان يوجد الموضوع ويثبت له المحمول لا شك انه يصدق الايجاب هنا ويكون
السلب [illegible] الامرين هنا الانتفاء والعدم المذكوران ان وقع صدق السلب
الخارجي خلافه صدق السلب الخارجي [illegible] لا يكون الانتفاء والموضوع المحقق ولا يلزم
من انتفاء المحقق انتفاء المقدر [illegible] يصدق به السلب وذكر خلافه ما يصدق به
الايجاب وكانه يشير بذلك [illegible] السلب [illegible] الايجاب بصورة عدم ارتفاع الانتفاء
والعدم لزم صدق السلب عند ثبوتهما وصورتهما **قوله** فمع ذلك اثنى عشر الخ حاصله ان المحصورات
كما مر اربع الكلية الموجبة ونقيضها الجزئية السالبة والكلية السالبة ونقيضها الجزئية الموجبة وكل
من هذه الاربع تنظر مع غيرها فتحصل ستة عشر قسما من ضرب اربعة في اربعة [illegible] على بعض
اقسامها النظر بين المتماثلات [illegible] ونشرح الاربع النظر بين المتخالفات وهي اثنا عشر قسما
تنقسم الى اربعة انواع عدد المحصورات الاربع **النوع الاول** الكلية الموجبة الحقيقية مع مثلها الحقيقية
الخارجية ما بينهما وبين الجزئية الخارجية العموم والخصوص من وجه يجتمعان في نحو الانسان حيوان
وتنفرد الخارجية في نحو بعض الحيوان انسان ولا يصدق كل حيوان انسان وتنفرد الحقيقية في نحو
كل عنقاء طائر [illegible] بعض العنقاء طائر خارجا ووجهه ما تقرر في الكلية الموجبة [illegible] ذكر
المصنف [illegible] الحقيقية [illegible] حيث لا يكون الموضوع موجودا [illegible] العنقاء
وتصدق الخارجية فقط حيث يكون الموضوع موجودا ويصدق الحكم على افراده الموجودة دون المقدرة
نحو كل [illegible] على الفرض المذكور [illegible] انه لم يصدق الكلية [illegible]
مع [illegible] وبين الكلية والجزئية السالبة الخارجية العموم من وجه ايضا يجتمع الثلاث
في مادة العنقاء المذكورة نحو [illegible] حقيقية ولا شيء من العنقاء [illegible] خارجا
بعض العنقاء [illegible] خارجا وتنفرد الحقيقية في نحو كل انسان حيوان ولا [illegible] الشيء [illegible]
الانسان بحيوان وتنفرد الخارجية في نحو لا شيء من الانسان [illegible] بعض الانسان [illegible] كل
انسان [illegible] ووجهه ما ذكره المصنف وهو [illegible] **النوع الثاني** الجزئية
السالبة الحقيقية مع مثلها الخارجية [illegible] وبين كل واحد منهما العموم من وجه ايضا
[illegible] وبين الكلية الموجبة الخارجية فلا اجتماع [illegible] سواد اللون [illegible] واللون [illegible]
في حقيقية وكل لون سواد خارجا [illegible] الحقيقية في نحو [illegible] الحيوان [illegible] الانسان [illegible] كل حيوان
انسان وتنفرد الخارجية في نحو كل انسان حيوان ولا [illegible] الانسان [illegible] ووجهه
ما ذكره المصنف من ثبوت [illegible] نقيضيهما [illegible] الموجبة الكلية الحقيقية والجزئية السالبة الخارجية
[illegible] بين [illegible] العموم من وجه [illegible]
[illegible] العموم من وجه [illegible] الاجتماع [illegible] العموم من وجه
[illegible] الجزئية الموجبة الخارجية [illegible] الخارجية [illegible]
كليته السالبة [illegible] الكلية الموجبة الحقيقية والكلية السا
لبة الخارجية بينهما العموم من وجه [illegible] وبين الكلية السالبة الخارجية فلا اجتماع بينهما

في نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان ليس بحجر وانفراد الحقيقية في نحو ليس بعض الحيوان
بعنقاء وليس بعض اللاشيء من الحيوان بعنقاء وانفراد الخارجية في نحو لا شيء من اللاشيء [illegible] في الخارج
موجود [illegible] الا ان [illegible] وهذا الكلية الموجبة الحقيقية والجزئية الموجبة الخارجية [illegible] العموم
وجه كما مر في القسم الثاني [illegible] قوله والنسبة بين الكليتين اي القضيتين الى النوع الثالث من الانواع
الاربعة وهو ان الكلية السالبة الحقيقية [illegible] الخارجية فبينهما [illegible] وبين السالبة الجزئية
الخارجية عموم مطلقا والحقيقية اخص والخارجية اعم لاجتماعهما في نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض
الانسان ليس بحجر وانفراد الخارجية في نحو ليس بعض الحيوان بالناطق [illegible] ما ذكر المصنف وهو
ظاهر [illegible] ومن الموجبة الخارجية [illegible] الكلية والجزئية [illegible] ما ذكر المصنف
ان صدق كل منهما [illegible] صدق [illegible] الحقيقية وهي الموجبة الجزئية الحقيقية واذا صدق
هذا النقيض [illegible] كلما صدق الخارجية صدق نقيض السالبة الكلية الحقيقية
وكلما صدق نقيض السالبة [illegible] فينتج كلما صدق الخارجية [illegible] السالبة
الحقيقية وهو المطلوب وبيان ذلك [illegible] كلما صدقت الجزئية الموجبة الخارجية صدقت
الجزئية الموجبة الحقيقية [illegible] الخارجية اخص وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم وكلما
صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية [illegible] السالبة الكلية الحقيقية [illegible] فينتج كلما
صدقت الجزئية الموجبة الخارجية [illegible] السالبة الكلية الحقيقية وهو المطلوب ثم نقول [illegible]
صدقت الكلية الموجبة الخارجية صدقت جزئيتها [illegible] من [illegible] وكلما صدقت
جزئيتها الموجبة صدقت جزئية الحقيقية الموجبة [illegible] كما مر [illegible] وكلما صدقت
جزئية الحقيقية الموجبة [illegible] السالبة الكلية الحقيقية [illegible] فينتج ايضا كلما صدقت
الكلية الموجبة الخارجية [illegible] السالبة الكلية الحقيقية وهو المطلوب قوله [illegible]
اللزوم [illegible] [illegible]
والحيوان [illegible] الانسان [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الموجبة الحقيقية [illegible] النوع الرابع وهو الجزئية الموجبة الحقيقية مع [illegible]
الخارجية وبه تم انواع المتقابلات الاربعة [illegible] [illegible]
وبين السالبتين الخارجيتين [illegible] الكلية والجزئية [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] حقيقية [illegible] [illegible]
[illegible] حقيقية في نحو بعض [illegible] حيوان [illegible] بعض الانسان [illegible] حيوان
[illegible] خارجية في نحو بعض [illegible] الانسان [illegible] حيوان
[illegible] [illegible] الحيوان
[illegible] الموضوع [illegible] الوجود [illegible] وذلك [illegible]
واما الكلية الموجبة الخارجية [illegible] الجزئية الموجبة الحقيقية [illegible]
في نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وتنفرد الحقيقية في نحو بعض الحيوان انسان [illegible]
كل حيوان انسان [illegible] المتقابلات [illegible]
الاربعة في [illegible] ستة عشر [illegible] الجزء [illegible]

يليه

ـ وجه وجه الخ موجود من الجدول

بينها من المناسبة نصبه العبد تبارك الله تعالى وصورته ووجه العمل فيه الجدول الذي اخر قضية ما من القضايا المكتوبة في طول الجدول وهي الخارجيات الاربع مع قضية مما سمى

الحقيقية / الخارجية	كلية موجبة	جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة
كلية موجبة	العموم	من وجه	المباينة	الحقيقية اعم
سالبة جزئية	العموم	من وجه	الحقيقية اخص	العموم من وجه
كلية سالبة	العموم	من وجه	الحقيقية اخص	العموم من وجه
جزئية موجبة	العموم	من وجه	المباينة	الحقيقية اعم

القضايا المكتوبة في عرضه وهي الحقيقيات الاربع وتنظر بيت التقاطع بينهما فتجد فيه المناسبة مثلا اذا نظرت اول الخارجيات وهي الكلية الموجبة الخارجية مع اول الحقيقيات وهي الكلية الموجبة الحقيقية وجدت بيت التقاطع مكتوبا فيه العموم من وجه وهو النسبة بينهما كما مر والكلام في سائرها وقد عرفت ان اشتمال الجميع مستوفى قوله باعتبار الوجود الذهني الحقيقي اي من غير اعتبار الوجود الخارجي بل الحقيقية الذاتية قوله بالامكان العام الخ المراد بالامكان الذي يطلق على الامكان العام الا بالنسبة لخصوص الامكان العام بل يشمل الامكان من الوجود والامكان خاص **تنبيهات الاول** جرت عادة القوم بالتعبير عن الموضوع بج وعن المحمول بب باء فقالوا كل ج ب بكل فهو فالوا كل انسان حيوان فالانسان نظير ج والحيوان نظير ب وحملوا عليه لفوائد احداها الاختصار والثانية الحرف الخاص من الكلية كما الاكتفاء ثانيها وهي توهم قصر الاحكام على مادة معينة دون غيرها ليعلم ان المراد في تقرير القواعد العقلية من غير نظر الى مادة ما من المواد لانك التعبير بالحروف قد يوجه وعلى العينة حتى اراد البيان مثلا بالمواد لوضح كونه لطائرنا التمثيل وهذا التعليق مع على البيان القصور الفهم وجمود الذهن لانه بصلابة حركة الالحصار التي هي عطفت بها هي تصل الى الجمل على المواد والالفاظ حتى لا يلحق بالعجماء اهل العقول الابصار **الثاني** من المصنف في كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب فهو قضية فعلية كما الاجتهاد فعت شرطية في موضوعها وحواء في محولها وحواه الاولى كل ج وجزاء الثانية كان ب الموضوع كل ما لو وجد كان والمحمول فهو بحيث الخ ومعنى القضية كما حصلت لنا الحقيقية الاولى حصلت له الحقيقية الثانية ج الاتصال الواقع في الحقيقية يحتمل اللزوم والاتفاق ومعنى الكلية تبعا الطاهر انه كنية باللزوم ان كل ما هو ملزوم ب ملزوم ب وارد في كلهم ج كثير من الفضلاء تفسيرهم له ما ليس صحة الحمل الموضوع باللزوم الذي هو اعطاء اللفظ الضرورية يعني اخص منه وهي الضرورية التي يكون صحة الموضوع بها ضروريا بالواسطة تكلف معنى الضرورة اللازمة وتكون الاتصال عاما يشتمل اللزوم والاتفاق **الثالث** افاد المصنف بسواه كان في الحال او في الماضي او الاستقبال رفع ما توهم من ان معنى كل ج ب كل متصف بالحقيقة ثبت له الالف حال اتصافه بالحقيقية وهو ان كل الحكم لم يقع على وصفها الحكم حتى يجب وجوده حال الحكم بل على افراد الحكم كما مر فلا يجب الوجود الذاتي وكونه متصفا بالتعميم



بوط البكوز عنوانا عليه ولم يغاير الحكم مثلا اذا قلنا كل ضاحك كاتب فالكاتب لا ينافي ثبوته للضاحك
ولا يشترط ان يكون ذات الضاحك موضوعا للكاتب ووقت الضحك بل الاتصاف بالضحك بوط والرابع كل لازم
منسبقا عنوان لم يتصفا ذات الناكح بالنوع هل الاستغراق ولا العكس الرابع تلف الصنف القضية وهي
الحقيقية والخارجية والذهنية استيفاء للاقسام وكثير من المناطقة يقتصرون على ذكر الاولين لكونهما
المعتبرين في العلوم الحكمية ولم يكونوا يعتبرون ان لا نحو في الحقيقية الخارجية بل هي [illegible] فقط بل الاخير وقال
السعد ان الشيخ اعتبر القضية مفهوما [illegible] واحدا منطبقا على الجميع وهو ان معنى كل ج ب كل ما وجد
في الذهن او في الخارج ج محققا او مقدرا وفرض العقل بالفعل فهو ب ـ ص وسور الموجبة الكلية
الخ قوله مجاز لغوي استعارة التي علاقتها هذا المجاز المشابهة كما قررنا قوله المعنى الثالث الخ
يعني ان المعتبر في نحو كل ج ب كل فرد فرد من افراد ج لا الج الكلي ولا المجموع الجميلات من حيث عمومه
فاذا قلت كل انسان ناطق فانما اثبت بكل التقسيم الاحاطة بكل فرد فرد زيد وعمرو وغيرهما لا المجموع الانسان
من حيث هو مجموع ولا الانسان من حيث يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه والمراد من الاحاطة بين
ما قرر المصنف في كلامه نظر لان احدهما انه جعل المعاني الثلاثة في كل المستعمل في سور
اللفظ بالمعنى [illegible] كلام ان هذه الثلاثة معنى في لفظ كل وهو مشترك بينها وليس كذلك اذ هي المعاني
انما تعتبر في مدخوله الذي هو الموضوع المستعمل به الحكم واما لفظة كل فانما هي صيغة التحديد [illegible]
الثاني انه جعل ثالث الاقسام وهو الكلي المنطقي الموافق هو الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة
فيه عند التحقيق له جعله هو الطبيعي او العقلي [illegible] المثال الانسان حيوان او النوع جنس
طبيعي او عقلي [illegible] ترك الفرق بين هذين وبين المنطقي وكان المناسب للتمثيل [illegible]
المنطقي ان يقول [illegible] الانسان [illegible] لا يمنع من وقوع الشركة فيه والقضية [illegible] على انه
تكون هذه مستعملة [illegible] قوله من قبيل [illegible] المنطقي [illegible] الطبيعي والعقلي
لا [illegible] الاولى [illegible] الخارج [illegible] اعني [illegible]
من [illegible] قوله [illegible] التمثيل [illegible]
[illegible] التقسيم [illegible]
[illegible] القضايا الثلاثة في مدخوله [illegible]
المقصود من مدخوله [illegible] المجموع [illegible]
[illegible] قوله مجموع الانسان
[illegible]
قوله بالحصول [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله
[illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible]

تجلعسوا



يلبسون في مجلسهم [illegible] بشر [illegible] كلامهم ساقطا نحو هؤلاء [illegible] المحققة

تنبيهات الاول ذكر المنطقيون ان للجزئية السالبة ثلاثة اسوار وهي ليس كل
وليس بعض وبعض ليس وفرق القرافي بين هذه الاسوار الثلاثة ان ليس كل يدل على رفع الايجاب
الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام والاخيران بالعكس اما الاول فلان رفع القضية
كل حيوان انسان [illegible] ومعناه ثبوت الانسانية لكل فرد من افراد الحيوان واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا
فمعناه ان [illegible] ليست الانسانية ثابتة لكل فرد من افراد الحيوان [illegible] المطابقي
وهو صادق بان لا تكون الانسانية ثابتة لشيء من افراده وهو السلب الكلي وان تكون ثابتة
للبعض منسلبة عن البعض وايا ما كان يتحقق السلب الجزئي لانه ان سلب الحكم عن الجميع فقد
انسلب عن البعض وان انسلب عن البعض وثبت للبعض فقد انسلب عن البعض ايضا وليس كل
يستلزم السلب الجزئي [illegible] المحالة [illegible] عليه الا الالتزام [illegible] انه يحتمل [illegible]
معه [illegible] بل [illegible] واعلى السلب الجزئي [illegible] بالمحقق وترك المشكوك
واما الاخيران ليس بعض [illegible] والجزئي [illegible] مهملة [illegible] الموضوع [illegible]
فرق بينهما وبين المهملة السالبة [illegible] يتحقق [illegible] الجزئي [illegible] تقول ذلك
[illegible] قلنا هو [illegible] الا [illegible] العرف [illegible]
ان [illegible] الاصل [illegible] اختلاط [illegible]
[illegible] الاخر التزامي وهو ظاهر واما ليس بعض وبعض ليس [illegible]
السلب [illegible] على البعض [illegible] السلب الجزئي بالمطابقة [illegible] على رفع الايجاب
الكلي التزاما [illegible] البعض [illegible] لكل الافراد [illegible]
الكلي [illegible] لكل الافراد [illegible] على ان ليس بعض [illegible] التحقيق [illegible] الاعلى
رفع الايجاب الكلي **واما** السلب الجزئي [illegible] كل و الفرق بين ليس بعض وبعض
ليس [illegible] ان الاول [illegible] السلب الكلي ذكر المصنف [illegible] ذلك [illegible]
على النكرة [illegible] النفي [illegible] بعض ليس [illegible]
النفي [illegible] **قال ابن عرفة** [illegible] النكرة [illegible] بعض ليس [illegible]
[illegible] النفي [illegible] نكرة [illegible] النفي [illegible] **قلت** [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] ليس [illegible] نكرة **قلت**
[illegible] **قلت** [illegible] نكرة [illegible] النفي [illegible]
ولا [illegible] النفي [illegible] نكرة [illegible]
[illegible] المعين [illegible]
واحد **الوجه الثاني** ان الثاني [illegible] ليس [illegible] الايجاب الجزئي [illegible]
[illegible] السلب [illegible] بعض [illegible] ليس بعض حيوان [illegible]
[illegible] الجزئية [illegible] بخلاف
ليس بعض [illegible] السلب عن الموضوع [illegible] الا السلب [illegible] **الثالث**

للخصوصية لتلك الالفاظ المذكورة بالاسوار وانما ذكرت تمثيلا وكل ما يشبهها ملحق
بها قال الاول كل قضية دالة على ثبات الحكم لكل فرد وكانت موجبة كلية سواء كانت
اداتها بلفظ كل او جميع او كل واحد او عامة او كافة او قاطبة او اجمعين ونحو ذلك او الاستغراق
فيه او عرفها مراد وان العموم او بغير ذلك وكل قضية دالة على سلب الحكم عن كل فرد
كانت سالبة كلية سواء كانت بلفظ لا شيء او لا واحد او لا انسان او لا رجل او لا
احد او غير ذلك وكل قضية دالة على ثبات الحكم للبعض او سلبه عن البعض الثالثة
النكرة تعني عند اهل هذا الفن في سياق النفي كانت مختصة بالنفي نحو ما جاء احد
او كانت مع ظاهر نحو ما جاءني من رجل او معرفة لا رجل في الدار فهي نص في العموم والاتحاد
كان فيه نحو لم يقم انسان وهو لا لم يتحقق من تعرض لهذا التفصيل من يطلق ان النكرة
في سياق النفي للسلب الكلي وكل واحدة منهما اما محصلة او معدولة الخ قوله
سلب حكم بنسبة الخ حكم ما من حيث المحمول المجرد بعد ذلك عن علم وقال السيد
زيد هو لا قائم فهذا السلب الذي هو لا حكم بنسبته مع ما انضاف الى الخبر وهو لا يسمى
الى زيد وصار المجموع هو لا قائم من تعدد التركيب من السلب وما دخل عليه قوله تسمى معدولة
الخ انما سميت معدولة لان حرف السلب انما وضع لرفع النسبة الواقعة ولا دخل له في الحمل
والوضع فاذا جعل هو يحمل على الشيء نحو زيد لا قائم او يحمل عليه الشيء نحو اللاحيوان
جماد فقد عدل عن اصل موضوعه فوجب ان تسمى القضية المشتملة عليه معدولة الموضوع
شيئا معدولا فصار جزءا من الاجزاء قوله ومن ثم استعمل المؤلف لفظ قضية المجازية
فخوله ويترتب على هذا وجوب الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه الى
ان قال ذلك القول الشخصية قوله فلا المحمول اذا كان عدميا او مشتملا
الخ سلبا تعني هذا المعنى مع ما فيه التنبيه الثالث انشاء الله تعالى قوله شكل
واحد فيه فصارت كل واحد من المحمول والعرض والقطر وهو الغلاق ويسمى القطاع القطر
جنسه واراد به هنا شكل اللوح لانه جنس منه اخص والمعماري الشكل هما القابل
الاخر للاسبوع العرضي على الاعلى والاسفل في القطر هي الجهة العليا مع اليمنى
السفلى والجهة السفلى مع اليسرى والعليا فهذه اربعة وبكل القطر الاول من الموجبة
جهة المحصلة والموجبة المعدولة وهما الطرفان الايمنان وبينهما التعاند صدقا اي لا يجتمعان
على الصدق ويصح ان يكذبا معا ومن هنا يتبين ان الايمان لا يخلوان من ثلاثة احوال اما ان يصدق بصدق
الجهة فقط الاولى القابلة زيد عالم او تكذب الثانية القابلة زيد هو لا عالم او يوجد
بصدق غير العالم العاقل والايوجد اصلا معا ممكنا لانه ياخذ الا ينتقض بعلم ولا
بغير العلم ان شرط القابل بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة وهما الطرفان الايسران
وبينهما التعاند بالتعاند دون الصدق لانهما نقيضا المذكورين فيمكن ان يجتمعا اما ان يصح
صدق الجهة فقط الاولى القابلة زيد ليس هو عالما والثانية القابلة زيد ليس
بعلم هو لا عالم او يوجد صدق الجهة في العاقل او يوجد الكاذب فيصح فان ما يسبق
والصحيح ان يقال هما معا ولا اكون على ما لا الا عن ان القطر الشكل الذي بين الموجبة المحصلة
والسالبة



والسالبة المحصلة وهو العرض الاعلى وبينهما التناقض ويحمله النظر الرابع بين الموجبة المعدولة والسالبة
المعدولة وهو العرض الاسفل وبينهما ايضا التناقض لان الاولى اوجبت عين العدم والثانية
رفعت ذلك العين وهو ظاهر النظر الخامس بين الموجبة المحصلة من البسيطة العليا
والسالبة المحصلة من البسيطة السفلى وهو القطر الايمن وبينهما العموم بالاطلاق والسا
لبة اعم لان زيدا ان وجد بصفة العلم صدقتا معا لان الاولى اثبتت العلم والثانية
نفت نقيضه وان لم يوجد اصلا صدقت الثانية التي هي اعم فقط النظر السادس
بين الموجبة المعدولة من البسيطة السفلى والسالبة المحصلة من البسيطة السفلى
العليا وهو القطر الثاني وبينهما ايضا العموم بالاطلاق كما تقدم فلانه ان زيدا ان وجد
بصفة غير العلم صدقتا معا لان الاولى نفت عنه العلم والثانية نفت العلم
وان لم يوجد اصلا صدقت الثانية التي هي اعم فقط **تنبيهات**
الاول انما حصل الضعف المختص بالمحصلة والمعدولة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا من
الموضوع وحده او جزءا من المحمول فقط او منهما معا او لا يكون فان كان جزءا من الموضوع فقط
تسمى معدولة الموضوع نحو اللاحيوان جماد او من المحمول فقط تسمى معدولة المحمول نحو
زيد لا عالم او منهما تسمى معدولة الطرفين نحو اللا ناطق هو لا حيوان وان لم يكن حرف
السلب جزءا من الموضوع ولا من المحمول تسمى محصلة الطرفين نحو زيد عالم ثم حرف النفي ان كان
المعدول يكون في الموضوع وفي المحمول وفيهما **فان قلت** لم اقتصر المصنف على المعدولة في
المحمول **قلت** لكونه هو المعتبر عندهم وذلك لان جميع الاحكام الجارية بينها وبين المحصلة
انما تعتبر فيها على انها معدولة المحمول سواء كانت مع ذلك معدولة الموضوع او لا ولهذا
يعتبر شيء لا منها جيء على انها معدولة الموضوع فقط ولذا قال المحقق في الجمل والمعتبر
من العدول ما في طرف المحمول **فان قلت** هذا الكلام يقتضي تقسيم المعدولة بانها التي
محمولها سلبي [illegible] ذلك مخالف لما تقدم ان المعدولة لا معدولة
المحمول وان اطلق لفظ العدول على غيرها فيقتضي ان معدولة الموضوع فقط هي في عرف
الجملات وعرفت مما سبق في الكلام ان المعدولة ثلاثة اقسام **قلت** هو سؤال
يرد عليه وجوابه ان المعدولة في كلامه هي المعدولة عند الاطلاق ولا ريب ان المعدولة حيثما
اطلقت عندهم انما يراد بها معدولة المحمول وحيثما اريد غيرها فيقيد فيقال معدولة الموضوع
معدولة الطرفين فلما كانت معدولة المحمول هي التي تراد بالمعدولة عند الاطلاق اقتصر عليها
واخرج غيرها عن الاعتبار مع ان الاولى ان يعرف المعدولة بانفسها مطلقا ويعرفها بتعريف
جامع ثم يبين ان المعدولة هي المعتبرة فقط وعليها تبنى الاحكام كما صنع المحقق في
المحمول
والمراعي **الثاني** مذهب الجمهور ان العدول يكون في كل مادة الا ان كان فيه الموضوع
معدوما فلا يكون الا ايجابا بل يعتبر السلب نحو جمع الضدين ليس بممكن وقيل لا يكون
الا حيث كان الموضوع والمحمول جنسين لنوع واحد نحو الجوهر ليس بعرض وقيل
الا ان يشملهما الجنس القريب نحو الحجر ليس بكاتب لسلب وقيل الا ان يشملهما النوع
السافل نحو الانسان ليس بفرس وقيل الا ان يصح اتصاف الموضوع بالمحمول او بنوعه



فيكون بين النسبة حرف سلب وقيل لا يصح انضياف الموضوع بالمحمول حال الحمل فهو هنا بنسبة
بغير خلاف ليست سلب **قال الشيخ** تعرض المصنف للفرق بين الموجبة المعدولة
والسالبة المحصلة دون العكس اذ لا اشتباه الا بينهما لتنزل وجود حرف السلب في كليتيهما
والفرق بينهما يكون من جهة المفهوم ومن جهة المادة ومن جهة اللفظ اما المفهوم فهو ان
في المعدولة الموجبة ايقاع النسبة وفي المحصلة السالبة انتزاعها كما ذكر المصنف مثلا زيد لا عالم
حكمنا فيه بايقاع نسبة اللاعالم على زيد بمعنى انه يصح حمله وفي زيد ليس بعالم انتزعنا نسبة العالم عنه واما المادة
فهي ان السالبة اعم من الموجبة كما قررنا قبل بناء على ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة
لا تقتضيه ومعنى اقتضائها وجود الموضوع انا اذا قلنا كل **ج ب** كان معناه ثبوت الباء
لجميع افراد الجيم وهذا الحكم لا يتصور الا بعد ثبوت افراد الجيم محققة او مقدرة واذا قلنا لا شيء من
ج ب فمعناه نفي الباء عن جميع افراد **ج** وهذا يتصور تارة بان توجد افراد **ج** ولا تتصف بـ **ب**
وتارة بان لا يوجد منه فرد اصلا **ونعني** بالاقتضاء وجود الموضوع الذي تختص به الموجبة
انما هو الوجود حال اعتبار الحكم اي حال وقوعه واما حال التكلم اي حال تعقل القضية وايقاع
النسبة او انتزاعها فلا فرق فيه بين الموجبة والسالبة في ان كلا منهما تقتضي وجود موضوعها
ذهنا بمعنى انك لا تحكم على الشيء حكما ايجابيا ولا سلبيا الا بعد ان تستحضره في ذهنك
وتصوره غير ان السالبة يكفي فيها ذلك التصور الذهني والموجبة تحتاج معه الى وجوده
محققا او مقدرا حال اعتبار الحكم عليه ماضيا او حالا او مستقبلا وايضا التصور الذهني
حال الحكم انما هو تصور الموضوع على سبيل الاجمال الا ترى انا اذا قلنا مثلا كل انسان فانا نحكم
على افراد الانسان لم نتوجه على التفصيل في الذهن ولم يقع الحكم عليها الا من حيث انها انسان وكذا
الامر يكون في السالبة **قوله واما** الموجبة فلا بد فيها من ثبوتها كذا في الخارج حال
اعتبار الحكم على التفصيل للشيء هذه الاحكام كلها و هذا كله انما هو في الحقيقية وانما
جهة المعتبر في العلم واما اللفظ فقد يكثر لفظا بالنفي ولا نبحث عن فعليات
فلا تقتضي الخارج من الوجود الذهني حال الحكم والفرق بينهما وبين السالبة في ذلك والحاصل
الوجود الذهني لا بد منه في كل قضية دون الخارجي وانما قال الفهري في شرح المعالم والتحقيق
ان الحكم على الشيء بالاثبات يستدعي تقرره في العلم وتميزه عن غيره اما تميزه في الخارج فلا وانما
اصطلح الحكم على معدوم ما بانه مستحيل التصور واعتراض المصنف بهذا على الفهري تحقيق
نسبه اليه [illegible] في شرح الجمل وبعض المتاخرين وغيرهما وكلام الاولين ان يتبين ان اطلع
عليه رحمه الله تعالى واما اللفظ فهو ان القضية ان كانت ثلاثية جاز تقديم الرابطة على حرف
السلب كانت القضية موجبة وان تاخرت كانت سالبة وذلك لان شأن الرابطة ان تربط
ما بعدها بما قبلها فان تقدمت ربطت حرف السلب فكان من جملة المحمول فكانت موجبة وان تاخرت
ما بعدها [illegible] فلا يكون سالبة الشيء وكانت القضية
موجبة وان تاخرت عن حرف السلب سلبته وكانت القضية سالبة لان الرابطة فيها مسلوبة
وان كانت ثنائية جاز ان يكون فيها ما يخص بالعدول اصطلاحا كلا وغير فهو العدول وان
لم يكن فيه الا الصالح لهما كليس فلا فرق لفظي بينهما واما العدول فيثبت بقبول الرابطة حرف

السلب

السلب او ما في حكم السور على (الرابع) ما ذكر من النفي فصور العموم والخصوص بين المحصلة
والمعدولة انما هو على تسليم ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه
واما على التحقيق والتفصيل المذكور فيكون بين المعدولة وجود بالعموم والخصوص من وجه فقط (قلت)
يجب ان يذكر في الشرح ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع على سبيل الاطلاق ثم يعترضه في الشرح
وهلا اقتصر على ما هو الحق عنده (قلت) هو عنده [illegible] ومع هذا فلا يجوز له [illegible] ان
يذكر ما ذكروه ويسلك ما سلكوه فلذا [illegible] في الشرح كما [illegible] بالسطر [illegible]
وهذا [illegible] الاصل [illegible] ان [illegible] وان [illegible] (ص) القضية الشرطية
الخ (قوله) اثنا عشر قسما هي ست متصلات وست منفصلات امثلة المتصلات مخصوصة
كلية نحو كلما جئتني [illegible] اكرمتك ومخصوصة جزئية نحو قد يكون اذا جئتني [illegible] اكرمتك
ومخصوصة مهملة نحو ان جئتني [illegible] اكرمتك وغير مخصوصة كلية نحو كلما جئتني اكرمتك
وجزئية نحو قد يكون اذا جئتني اكرمتك او مهملة نحو ان جئتني اكرمتك وامثلة المنفصلات
مخصوصة كلية نحو دائما اما ان تكون وانت [illegible] او جزئية نحو قد يكون اما ان
تكون وانت [illegible] او مهملة نحو اما ان تكون وانت [illegible] وغير
مخصوصة كلية نحو دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا او جزئية نحو قد يكون اما ان يكون العدد
زوجا او فردا [illegible] وان اعتبر [illegible] اثنا عشر نحو [illegible]
[illegible] وان اعتبر [illegible] كانت [illegible] في جميع الاحوال
الممكنة [illegible] الشرطية [illegible] بحسب كلية [illegible] والاحوال [illegible]
كليتها بحسب كلية الموضوع بل التعميم [illegible] كلية الا بحسب
تعميم [illegible] في المتصلة والعناد في المنفصلة على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي
الاوضاع التي تحصل له بحسب الامور التي يمكن اجتماعها معه [illegible]
[illegible] مع كل وضع يمكن ان يجامع [illegible]
[illegible] الاوضاع
[illegible] مع
المقدم [illegible]
مع كل وضع يمكن اجتماعه معه [illegible] الاوضاع
[illegible] صورة [illegible]
[illegible] العدد زوجا او فردا [illegible] بين الموجبة والعدمية [illegible]
مع كل وضع يمكن اجتماعه مع الموجبة [illegible] الاحوال الا [illegible]
[illegible] جميع ما [illegible] من الاوضاع
[illegible] الاوضاع [illegible]
[illegible] المنفصلة
[illegible] جميع [illegible] من الاوضاع [illegible]
[illegible] الاوضاع
[illegible]

المتصل بغير الحيوانية ولو انفصل عن الحيوانية مع ذلك الاستلزام التفصيلي وهو محل ارادة الم
بمنفصل في المقدم التالي مع بعض الاوضاع وبغير بعضها ان اتفق فوقعت كلية الشرطية هي لزوم التالي
على جميع الاوضاع ولم تصدق تلك الكلية مثلا لكثرة لزوم مطلقا بعض الاوضاع وكثرة غيرها فيلزم
الاتصال الامكاني اجتماعه مع المقدم الا بغير الشرطية على سبيل العرض وهذا نحو ما مع
المقدم الكاذب وبقيهما كان بعض اوضاع على الاطلاق ذلك بلازم صدق كاذب الجمال اما بعض الا اذا قول
لا بعض بعض مع التعيين ان الامر المقدم صدق احد التفصيلين وكلما صدق احد المتصلين صدق التالي
الاخرى فكلما صدق المقدم تبعه الاخر منهما واصله الى العناد حينئذ ان اذا اعتبرنا ذلك ان يكون
ضد الشيء والنسبة ذو واحد ان يكون ويشاكله كما نعتبره مع ان الا النسبة العرضية جميع الاوضاع
المعروضة حتى تكون طلاقها كالجمع العناد حينئذ عين هذا الوضع وهو ظاهر مما قررناه وقول
المصنف وكلية الشرطية الخ هو كلام في الاجمال الكلية بغير المخصوصة بعدما يرجع من
المخصوصة فلا يستشكل فيه في الجزئية في بعض الاحوال من غير تعيين حال مع قوله بحالة
معينة او زمان معين كما قررنا وهو ظاهر وبعد كتبي هذا تبين ان الصواب ان الكلام هو في
الشرطية مطلقا والاوقات ذكر معنى الكلية وغير ذلك الخصوصية واما قوله من غير تعيين الحال
فلا اشكال عليه بناء على هذا الوجه لان التعيين المنفي خلاف التخصيص بحالة او زمان المذكور
في المتن والمراد بعدم التعيين هو ان يقع الحكم على بعض الاوضاع مبهمة غير معينة اذ هذا
شان الجزئية اصلا مع تخصيص الحكم بحالة معينة الا شان الكلية هو ان يقع الحكم على
جميع الاوضاع مع التخصيص ايضا ولذا تكون المهملة وانا قال من غير تعيين تمييزا لها على
الجزئية عن الكلية مع التخصيص ببعض حالة معينة او زمان لان التخصيص يجامع الجميع كما قررناه
واعلم شـــم اذا عرفت مفهوم الكلية عرفت بك مفهوم الجزئية ايضا فجزئية
المتصلة والمنفصلة ايضا ليست جزئية المقدم او التالي بل جزئية الازمان والاحوال حتى يكون
الحكم على بعض الاوضاع من غير تعيين مثلا اذا قلنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
معناه ان من الاوضاع الانسانية لحيوانية ذلك الشيء لانه على بعض الاوضاع وهو وضع كونه
ناطقا لا على جميعها وحاصله ان الاوضاع هنا في الشرطية بمثابة الافراد في الحملية وكما
ان الافراد في الحملية ان عمت كانت هي كلية وان بعضت كانت هي جزئية وان اطلقت كانت
مهملة كذلك الاوضاع في الشرطية ومن هذه العبارة ايضا نفهم قيد الامكان في الاوضاع وانه
كما ان الافراد الحملية لا يندرج فيها الا الافراد والمندرج كل ما يفرض ولا يلزم الا ان تصور كذلك
كما قرر المصنف فيما في الحقيقية كذلك الاوضاع هنا فـــان قلت لم عبر
المصنف بالتزوم والعناد اولا وخص الاتفاقية هنا قلت لاخراج الاعراض
عن الاتفاقية وهو وجه ان [illegible] اصح هذا ان الاتفاقية لم يكن لها في العلوم كبير
طائل لم يعتبر بها الشـــارح ان الاتفاقية ان كانت كلية لا تصدق مع جميع الاوضاع
الممكنة اذ اللزوم يقتضي ذلك ان يشترط في اوضاعها ان تكون واقعة في نفس الامر لا لا معنى
للاتفاق الا ذلك كما بينه الابهري على ما في الطابع المذكور نعم اذا اعتبرت الكلية في نفس
الامر جاز فيها التعميم وهو ان يكون الحكم على جميعها بكلية او على بعضها بجزئية او لا
مهملة قـوله ومعنى فيها الخ يعني ان المراد من الشرطية هو الاتصال او الانفصال حسبما

جاز او فعلا

ما او فعلا موجبة او شرطية سالبة وسواء كان الحكم وجوديا او عدميا فانا اذا قلنا كلما كان

هذا الشيء انسانا فهو حيوان كانت موجبة وان كان الحكم بالسلب سالبة واذا قلنا ليس البتة اذا كان

الشيء حيوانا كان حجرا كانت سالبة مع ان الجزء الاول موجب [illegible] ولا الحملية لا الاتصال ولا الانفصال

او الشرطية بمنزلة النسبة الحكمية في الحملية [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله

كلما هي في الاصل اسم لتعميم الافراد ثم جعلت لتعميم الاوضاع وذلك لاختصاص الشرطية من الجنس

المطابقة [illegible] قوله مهما هو اسم شرط [illegible]

ووضعت لتعميم الافراد فتصلح سور الكلية الحملية [illegible]

الاوضاع قال الشيرازي هي من اصل اللغة كذلك وهي تنقلها الى عموم الاوضاع وجعلوها

سور الكلية المتصلة [illegible] قوله والاقرب انه [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] جمهور علماء العربية [illegible]

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله

[illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تنبيهات الاول [illegible] الشرطية [illegible] الاتصال

والانفصال [illegible]

[illegible]

وهذا القسم في تعيين الامر داخل فيما قبله والانترك من مقدم صادق وتال كاذب نحو ان كان زيد
حيوانا كان حجرا واللازم صدق الكاذب وكذب الصادق واما صدق الكاذب فلان اللازم
يصدق بصدق الملزوم ضرورة والعرض انه هنا كاذب واما كذب الصادق فلان الملزوم يكذب
بكذب اللازم والعرض انه هنا صادق والكاذبة تتركب من كاذبين نحو ان كان زيد حمارا كان حجرا
ومن صادقين حيث لا علاقة اي لا تلازم بينهما نحو ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا
ومن مقدم صادق وتال كاذب نحو ان كان زيد حيوانا كان حجرا ومن عكسه نحو ان كان زيد حجرا
كان ناطقا فقد بان لك ان الاقسام اربعة وان المتصلة تكذب في جميعها ولا تصدق الا في
ثلاثة منها كما مر وان زدت قسم المجهولين كانت صادقة في اربع ايضا هذا كله في اللزومية
واما الاتفاقية فان اعتبرناها بالتفسير الاخص وهو ان يصدق التالي فيها لا لعلاقة
صدقت من صادقين نحو ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا وكذبت من كاذبين نحو ان
كان الانسان حجرا كان [illegible] ومن مقدم صادق وتال كاذب نحو ان كان زيد ناطقا كان حمارا
ومن عكسه نحو ان كان زيد فرسا كان حيوانا ومن صادقين بينهما علاقة نحو ان كان زيد انسانا
كان حيوانا [illegible] فيها عدم العلاقة وان اعتبرناها بالتفسير الاخص وهو ان يصدق
التالي والانتفاء [illegible] صدقت من صادقين [illegible] ومن مقدم كاذب وتال صادق ويكذب
في [illegible] بكذب التالي او مقدم كاذب وتال صادق اذ لا يصدق التالي [illegible] صدق المقدم
نحو ان لم يكن زيد ناطقا كان ناهقا على ما مر **واما** المنفصلة فالاقسام المذكورة فيها
ثلاثة صدقهما وكذبهما وصدق احدهما وكذب الاخر وانما لم تكن فيها اربعة كما في المتصلة
لعدم تمييز المقدم فيها عن التالي طبعا كما مر فالمنفصلة الحقيقية تصدق من صادق وكاذب
نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وتكذب من صادقين نحو اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا
ومن كاذبين نحو اما ان يكون زيد حجرا او شجرا ومانعة الجمع تصدق من كاذبين كالمثال الذي
ذكرناه ومن صادق وكاذب نحو اما ان يكون زيد انسانا او حجرا وتكذب من صادقين نحو اما ان يكون
زيد انسانا او ناطقا ومانعة الخلو تصدق من صادقين نحو اما ان يكون الحيوان متحركا او [illegible]
ومن صادق وكاذب نحو اما ان يكون الحيوان متحركا او جمادا وتكذب من كاذبين نحو اما ان يكون
الحجر ناطقا او متحركا بالارادة وهذه المواضع التي [illegible] المنفصلات تصدق فيها [illegible]
النوع لذات الطرفين صدقت الحقيقية والاخرى وصدقت الاتفاقية [illegible] **واعلم** ان ما ذكرنا من
صدق المتصلات والمنفصلات وكذبها مختص بموجباتها واما السوالب فعلى العكس
منها اي تصدق فيما تكذب فيه الموجبات وتكذب فيما تصدق فيه والله اعلم **فان قلت**
الصدق والكذب انما يعتبران في القضايا وقد تقرر [illegible] الشرطية [illegible] فاين
يعتبر الصدق والكذب فيهما **قلت** [illegible] التي [illegible] والاخرى يعتبر فيهما على معنى
انه لو [illegible] القضية [illegible]
رحمه الله تعالى **الثاني** ما ذكره من صدق المتصلة من مقدم كاذب وتال كاذب انما يصح في الكلية
اما الجزئية فانها تصدق من مقدم صادق وتال كاذب للانعكاس [illegible] ذات المقدم الكاذب والتالي
الصادق [illegible] كقولنا قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا **الثالث** كل من المتصلة

والمنفصلة

والمنفصلة تتركب من الحمليتين والمتصلتين والمنفصلتين غير أن المتصلة لما كان لها ترتيب طبيعي

اعتبر فيها تقديم الحملية عن المتصلة وعن المنفصلة أو تأخيرها فصارت بها تسعة أقسام

الأول من حمليتين الثاني من متصلتين الثالث من منفصلتين الرابع من حملية ومتصلة الخامس من

حملية ومنفصلة السادس من متصلة ومنفصلة السابع والثامن والتاسع عكس الرابع

والخامس والسادس مثال الأول إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثال الثاني

إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا فالشمس

ليست بطالعة ومثال الثالث إن كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن

يكون العدد منقسما بمتساويين أو غير منقسم ومثال الرابع إن كان النطق مستلزما

للحيوانية فكلما كان الشيء ناطقا كان حيوانا ومثال الخامس إن كان العدد والحروف

الاثنين عددا فدائما إما أن يكون الشيء زوجا وإما أن يكون فردا ومثال السادس إن كان كلما

كان الشيء زوجا لم يكن فردا فدائما إما أن يكون الشيء زوجا وإما أن يكون فردا ومثال

السابع إن كان كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا فالحيوان لازم للإنسان ومثال

الثامن إن كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فالزوجية والفردية متنافيتان ومثال

التاسع إن كان دائما إما أن يكون الشيء زوجا وإما أن يكون فردا فكلما لم يكن الشيء زوجا كان

فردا وأما المنفصلة فلما لم يكن فيها ترتيب طبيعي لم يعتبر فيها ذلك فسقط الأول من قسمي

الثاني من متصلتين الثالث من منفصلتين الرابع من حملية ومتصلة الخامس من حملية ومنفصلة السادس

من متصلة ومنفصلة والعشرة بعكس الثلاثة الأخيرة والذي ذكر فيها منها تسعة مثال الأول

دائما إما أن يكون العدد زوجا وإما أن يكون فردا ومثال الثاني دائما إما أن يكون كلما كان الشيء

حيوانا كان إنسانا وإما أن يكون كلما كان الشيء حيوانا كان جمادا ومثال الثالث دائما إما

أن يكون هذا الشيء لا حيوانا وإما حجرا وإما أن يكون إما حيوانا وإما إنسانا ومثال الرابع

دائما إما أن يكون العدد لا يجتمع مع الفرد وإما أن يكون إن كان الشيء فردا كان زوجا ومثال

الخامس دائما إما أن يكون الحيوانية تجتمع مع الفرد وإما أن يكون الشيء حيوانا أو جمادا ومثال

السادس دائما إما أن يكون إن كان العدد زوجا كان فردا وإما أن يكون زوجا أو فردا واعلم

أن عكس هذه الثلاثة صحيحة أيضا كما في المتصلة إلا أن التقديم فيها إنما هو لفظي وهذه الثلاثة

مع اعتبار كون المنفصلة التي تتركب منها المتصلة والمنفصلة حقيقية ومانعة جمع أو مانعة

خلو وأن لا يكون المتصلات فيها باعتبار الطبع والكم والكيف والجهة حتى يحصل جميع ذلك في الأقسام

ليس مما ذكر في كتب الرابع قد علمت مما مر أن القضايا الشرطية تكون موجبة وسالبة وقد علمت

أن الموجبة هي ما حكم فيها بالنسبة بين الجزأين في المتصلة بربطها باللزوم وما حكم فيها بالتنافي

في المنفصلة ربطا وإلا فقط أن السالبة من المتصلة هي ما حكم فيها بسلب اللزوم في اللزومية

وسلب الاتفاق في الاتفاقية ... فيسلب اللزوم في السالبة ... الإيجاب والسلب

والكيف ... ذلك لأن سلب كل شيء رفعه ... المنفصلة هو اللزوم

أو الاتفاق فسلبهما هو رفعهما فإذا قلنا مثلا ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود فمعناه

سلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس وكذلك القضية سالبة وإذا قلنا إن كانت الشمس طالعة فالليس

الليل موجود وقد انتفا سلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس فكانت القضية موجبة
اذ لا يصدق سلبها بل انتفا الكذب الذي قبلها والثاني بعا فيه ليس اذا كان هذا حيوانا فلا حيا كان لا يعلم
لا معا فقد حكمنا بسلب اتفاق ما طفية الفرس مع نمو الحيوان فكانت القضية سالبة
واذا قلنا ان كان الحيوان متحركا بالارادة فليس الفرس ناطقا فقد حكمنا باتفاق سلب
ما طفية الفرس مع تحرك الحيوان فكانت القضية موجبة حيث اقتضا فيها اتفاق
السلب وكذا المنفصلة لما كان حكمه هو العناد لزوما او اتفاقا فالسالبة منه ايضا
هي التي حكم فيها بسلب العناد اما عنادا في الجمع فقط وهي مانعة الجمع السالبة واما
عنادا في الخلو فقط وهي مانعة الخلو السالبة واما عنادا فيهما وهي الحقيقية الا بعا
د السلب والفرق بين سلب العناد وعناد السلب واضح مما مر في المتصلة ولا يخلو ان
ايجاب القضية حملية كانت او شرطية هو ايجاب حكمها وسلبها هو رفع حكمها ولا
عبرة بالطرفين فكلما ... وجود ... او عدم ... موجبة طرفاها سالبان
وسالبة طرفاها ايجابيان مثلا اذا قلنا كل لا انسان لا حيوان في الحملية وكلما لم يكن
حيوانا لم يكن انسانا كانت موجبة مع سلبية الطرفين ... لثبوت الحكم واذا قلنا لا شيء
من الانسان بحجر في الحملية وليس البتة اذا كان هو انسانا كان حجرا في الشرطية كانت سالبة
مع ايجابية الطرفين لما تقدم ... على هذا القياس وهو معنى الخامس ما ذكر ان
مراد بالمتصلات هو اثبات اللزوم او العناد ... هو مراد المنطقيين
واطلاق العرب ... كما هو ظاهر التمثيل ... في الكلام ... الظاهر فانه
من حيث ... ادوات الشرط عند اهل العربية ... او فصل المفعول
... حقيقة ... حسب ... كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ... وجود النهار في جميع اوقات الطلوع
فالمحكوم به هو الوجود والمحكوم عليه هو النهار ... بلزوم وجود
النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار **قلت**
وهو ... هو انه ... على ما هو ... لزوم ان يكون عنه
مستقلة ... حيث تستقل ... بتعليق ... احد
... المتساويين المنتسب المشتمل ... تعريف المعدلية
... **ص فصل التناقض الخ قوله**
من ... الانفصالية ... **قوله** ... نحو غلام زيد ... عمرو ...
... بخصوصه العلم **قوله** ... الاختلاف ... احدى القضيتين
ولا ... صدق الاخرى ... لكل ... الا ولى
لا يقع فيه ... بعض الافراد ... بعضها ... النقيض ...
على الجميع ... احوالها ... الاخرى ... الصدق والكذب ...
المولد ... **قوله** ... القضية ...
للاستفتاح والتنبيه ... التناقض هو اختلاف القضيتين الخ ... تغيظ القضية

هي قوله

هي قضية اخرى في الصدق قوله في الزمان او الاختلاف في القضيتين بالايجاب والسلب وتحقق
معه كل الوحدات الثمانية لقوله في الامر بحاصل حيث يلزم من صدق احداهما كذب الاخرى ولا تشترط
لذلك صدق احداهما وكذب الاخرى الاعتبار [illegible] هذه الامور جميعها تحرز بعض القضايا على [illegible]
من جهة [illegible] ممتنعة [illegible] حيث [illegible] والله اعلم **قوله** في الزمان في القاموس
الزمان [illegible] العطف [illegible] لا يفعل الا [illegible] **قوله**
ومنهم من اكتفى [illegible] بين من [illegible] في تناقض القضيتين [illegible] الوحدات
الثمانية [illegible] تلك الوحدات ورجعها الى ثلاثة وحدة الموضوع والمحمول
والزمان وجعل وحدة الشرط والكل والجزء داخلة في وحدة الموضوع لانه [illegible]
للبصر [illegible] الزنجي اسود [illegible]
الزنجي [illegible] اسود [illegible] الزنجي [illegible]
[illegible] بالجزء والاضافة [illegible] وحدة المحمول [illegible] خلاف [illegible]
في [illegible]
[illegible] الجميع الى وحدة [illegible]
الموضوع والمحمول [illegible] المذهبين [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible] المحمول [illegible] الموضوع [illegible]
ترجع الى وحدتي الموضوع والمحمول [illegible] العصف رضي الله عنه [illegible]
[illegible] الشرط [illegible]
[illegible] الزنجي اسود [illegible]
والعين [illegible] من [illegible]
[illegible] الوحدات [illegible]
والله اعلم [illegible] الاضافة والا [illegible]
[illegible] اخرى [illegible]
الى ذلك الاشتراط [illegible] تعين [illegible]
المحققين الى اشتراط [illegible] والسلب [illegible]
[illegible] نسبة المحمول الى الموضوع [illegible]
ونسبة [illegible] المحمول [illegible] الموضوع [illegible] نسبة المحمول [illegible]
نسبة [illegible] **قوله** وذلك حيث يكون المحمول [illegible] الحيوان
[illegible] الموضوع الاخر [illegible] الحيوان [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] حيث يكون المحمول اخص من الموضوع [illegible] كل حيوان
انسان [illegible] الحيوان [illegible] بعض الحيوان
ليس بانسان **قوله** [illegible] القضية [illegible]
[illegible] حيث [illegible] ذلك والسور
[illegible] بالسور [illegible] المعهود

يختل

وهذا

اخير

والقسم الثاني تعريف العهد والظاهر ان القضية معها تكون شخصية لدلالتها على شيء معين لا تقبل
الاشتراك فان قلت الشخصية موضوعها جزئي وهذه موضوعها كلي فلا تكون كذلك قلت
قد علمت مما سلف ان مع العنوان بالشخصية انما الشخصي موضوعها بحيث لا يحتمل الاشتراك وان كان
في اصله [illegible] ان افل [illegible] وان كانت موضوعها في اصله كليا
ذكر [illegible] العهد [illegible] الحقيقة [illegible]
فان [illegible] بلام الحقيقة [illegible] التعيين [illegible]
وان [illegible] الحقيقة [illegible] الشخصية [illegible]
كلا [illegible] الشخصي [illegible] الاستغراقية كما
تقدم كلية والعهدية والحضورية شخصية وجعلنا الحقيقة [illegible]
ذكر [illegible] الانسان حيوان [illegible] الاستغراقية
والحقيقة [illegible] الحقيقة حتى [illegible] حيث [illegible]
منها [illegible] والتعدد [illegible] على [illegible] الكلية والشخصية
وهم [illegible] الكلية والجزئية [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قلت [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
وذلك حيث [illegible] الحقيقة [illegible] جميع الافراد [illegible]
حيث وجود [illegible] من الافراد [illegible]
جميع الافراد والاشتراك [illegible] الحقيقة من حيث [illegible]
من الافراد [illegible] قلت [illegible]
[illegible] قلت القرينة [illegible] الحقيقة من حيث [illegible]
[illegible] والقرينة [illegible] جميع الافراد [illegible]
[illegible] الشيخ اذا [illegible] على الاستغراق [illegible]
[illegible] جميع الافراد فتكون كلية [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] واعلم انهم جعلوا الحكم على المفهوم باعتبار [illegible] الافراد من غير [illegible]
[illegible] والتعيين [illegible] الخصوص [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الضرورية [illegible]
[illegible] الضرورية [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] بالامكان [illegible]
[illegible] الضرورية [illegible]
[illegible] المطلقة [illegible]
[illegible] المطلقة

المتقين

المنفصلة لجواز ان يكون الحكم بالعدم اولا تحقق له في وقت اصلا كقولنا الزمان حادث والزمان
بمرفاع في الازل ونحو ذلك فتنقيض الدائمة المطلقة هي المنتشرة لا المطلقة العامة ونقيض العامة
غير متصور لشيء ومراده بالمطلقة المنتشرة ايضا هي المنتشرة المعرف عنها الضرورية بلا خروج ذلك
انه يقال الوقتية المنتشرة المطلقة وهي الضرورية ونحوه معناه بما سبق وقيل المطلقة
الوقتية والوقتية المنتشرة وكما من المطلقات بمعنى المطلقات الوقتية هي التي حكم فيها بجملة
النسبة في وقت معين من غير تحرج الضرورة فيها اولا ومعنى المطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها
بجملة النسبة في وقت ما من غير تعرض للضرورة ايضا اولا وهذا بعار قول الضرورة غير المعرف فيس
قوله حين هو متحيز يعلم بذلك الوجه الى قولنا من هو كذا الخ اذ ما دام كذا وانما معنى حين هو
كذا حين من احيان كونه كذا لا جميع الاحيان كما بدل عليه ما دام وانما جاء التبعيض من حيث الحمل
الشكلي الصيغة الى الحملية جوز ان يحمل هو متحيز او كانت مثلا ولهذا حين هو غير متحيز او كان
وانما قال الصحف بحين من احيانه **قوله** ويجب اذا كان الوقت متسعا الخ يعني الوقتية اذا كان
الوقت فيها متسعا وجب ان يقال بل بعض من اجزائه في تحققه وذلك انه لا يصح ارادة جميع الوقت فيها
والا لم يقسم الى كل جزء ارادة جميعه فيها والا لم يقسم الصور وجب ارادة جميعه باجزائها وبعضه
في الاخرى وذلك بمنزلة الكلية والجزئية المقررتين ومجموع الانسان لا بد ان يكون شيئا واحدا للاختيار
بين ذلك بعينه في التعيين في الشخصيتين **قوله** ان التعين بالاضافة حقيقة نسبية بعينه الخ من عادة
جارية على الاشتراك عقلية لا حقيقية وقد تقدم ما في ذلك **قوله** ويتحقق منه ان ذلك الموضع الوقت
تقوم معنى هذا الكلام في الوجهيات فليراجع **قوله** وانما كانت الممكنة الخاصة الخ انما بدون وجه
تركيب الممكنة الخاصة لعدم التركيب فيها ايضا كما مر فيه هو انها بسيطة **قوله فصل**
اذا خصصت الممكنة الخاصة الى امكان من عاصم موجب وسالب اقتضى الموجب الوجوب والجواز فقط
السالب العجز والاستحالة اذ هو انتفاء الامكان العام ومحال ان يجتمع في شيء وجوب واستحالة بل انتفى
اذا الممكنة الخاصة انتفاء **قلنا** ممنوع اذ لا يلزم من هذا الاول نفي الامكان العام لا يتحقق بدونه
معا وهو مراد ترتيبه والجواز والوجوب لا يجتمعان اصلا وكذا الجواز والاستحالة وانما المراد من الامكان
العام في الاعيان بمعنى الوجود اعم من ان يصح السلب ايضا او لا وانما يصح حين يتحقق معه الامكان العام
في وجه اخرى وهذا حيث يتحقق معه الامكان العام وكذا في السلب المراد به عدم العدم سواء صح
الوجود ايضا اولا وجدها موجود **قوله فصل** او كانت المخصوصة مركبة من عام خاص لزم ان يكون
اعم القضايا ايضا الاعم المخصوص الى الاعم **قلنا** قد تقدم من الاحوال التي يعطلها التفصيل
طول الامكان التي تشتمل الاعمية هو امكان في طرف الايجاب وحده والسلب وحده لا احتمال كل
منهما بلا دليل كما مر انما حيث قررنا معا فلا عمية الا لعدم نفيها الوجوب والاستحالة بل حينئذ على
الكون التركيب من الاعم اعم من طرف الوجوب لخصوصية الكل مع اعمية الجزئي لا يحقق **قوله** لعدم الاطلاع موافقة
الكيفية الخ ان يقال حين المركبة لا يوافق في الكيفية وهو كما مر فيما يفيد الانقسام والا فمعنى موافقة الشيء في
التقسيم حينئذ ما معنى كون اجزائها موافقة **قلنا** قد تقرر ان المركبة تسمى كليها موجبة او سالبة
بالجملة نظرا الى جزئها من غير ان تعطل التصور والحمل في اعتبارهما من حيث ان المركبة حينئذ
يكون احد الجزئين موافقا للتركيب المجموع او نقا للعاقل **قوله** بعد من حيث كونه الاطلاع مع ما جرى



ابن محمد بن محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني يكنى أبا عبد الله ويلقب بشمس الدين فـكان
في اختصار المذهب كان إماما صدرا متسعا في الرواية نظارا كاتبا متفننا في أصول وفروع وتفسير ورحل
إلى المشرق فلقي الجلة منهم عز الدين ابن الأسعدي ومجد الدين الكتبي وخليل القسطلاني
وملازم الدين ابن الضبيسي وشرف الدين الحنبلي وبرهان الدين السفاقسي وأثير الدين أبو حيان
وغيرهم ثم عاد إلى المغرب فاستعمله السلطان أبو عنان ثم انتقل إلى الأندلس ثم رجع إلى المغرب
وتوفي سنة ثمانين وسبعمائة انتهى وله الكتب التي ألفها منها شرح الأحكام و
التسهيل ومختصر خليل والبردة والجمل جمع فيه بين طريقة شرح أبي عمران العقباني وأبي عبد
الله الشريف وله في الجمل منه هذا المختصر قوله أما المطلقة العامة فمثالها كل كاتب متحرك
الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا بالإطلاق وهي مركبة من مشروطة عامة موافقة وهي ما سوى الإدراكات
ومن مطلقة عامة مخالفة وهي المفهومة من لا دائما أعني لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع
بالإطلاق ومثال العرفية كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما وهي مركبة من عرفية
عامة موافقة وهي ما سوى القيد ومن مطلقة عامة مخالفة كالتي قبلها ومثال الوقتية
والمنتشرة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما أو وقتا ما لا دائما وهما مركبتان
من وقتية ومنتشرة ومطلقتين مطلقة موافقة وهي ما سوى القيد فيهما ومن مطلقة
عامة مخالفة كما مر ومثال الوجودية اللادائمة كل إنسان ضاحك بالإطلاق لا دائما وهي مركبة من
مطلقة عامة موافقة وهي ما سوى القيد ومن مطلقة أخرى مخالفة وهي لا شيء من الإنسان
بضاحك بالإطلاق ومثال الوجودية اللاضرورية كل إنسان ضاحك بالإطلاق لا بالضرورة وهي مركبة من مطلقة
عامة موافقة وهي أيضا ما سوى القيد ومن ممكنة عامة مخالفة وهي المفهومة من لا بالضرورة وأعني
لا شيء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام ومثال الممكنة الخاصة كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص
وهي مركبة من ممكنة عامة موافقة وهي كل إنسان كاتب بالإمكان العام وأخرى مخالفة وهي
لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام قوله المركب يطرد به نقيض أحد جزئيه إلخ إنما لم يطرد
جزئيه لأن الجزأين كما مر يكون بالإيجاب والسلب وكذلك للأخص قوله ولهذا جعلوا نقيضها مانعة خلو
إلخ قيل إن ما الحاجة إلى مانعة الخلو إذ كان يكفي أن يأتي بنقيض كل جزء ونقيضهما
ويجزئه على بعض نقيض الحمليات والحمليات من غير احتياج إلى تركيب مانعة خلو منها قلنا
حتى أتيت بالنقيض ولو أردت أن تجمعهما معا فقط لم تكن قد أتيت بعين ما احتاج إليه إلا أحد النقيضين
نقيض المنفصل أتى بالجزء من جزئي المنفصل كما قلنا ولو أردت أن تأتي بالانفصال معا أو أحدهما
أحدهما لم يصح هذا مع منع الخلو المذكورة وهي ما يحتاج إليه قوله لأنها جاءت إلى معنى الكلام
أو نقول لأنها أي الموجبة حاكمة بصدق نقيض جزء بعينه بجزء المنفصلة ونقيضها جزء بعينه
هما البسيطتان اللتان تركبت منهما الموجبة كما أن جزئي المنفصلة هما البسيطتان
والعموم الأشمل معا وهما البسيطتان اللتان تركبت منهما المنفصلة وإذا أخذ نقيضها أي نقيضه
جزئي المنفصلة الانفصالية هما جزءا المركبة منه كونها جزءا المنفصلة قوله وتسميتها الصغرى
المانعة الخلو نقيضا فيه تسامح إلخ وجه التسامح أن حمل غالب نقيضها على اللزوم في الكيف
والكم ولو أوقعها في الحمل أيضا حتى ذلك بقوله لأن نقيضها الحقيقي أن يقال ما وجب تحقيقه

هذا

هو بالتسامح فان جميع ما تقدم من التحليل انما يثبت بتناقض حقيقة ما طلاق النقاكن عليه
تسامح وذلك لان نقيض الشيء في اصطلح الحقيقة رفعه بانه ليس كذلك حتى ان نقيض قولنا كل انسان
كاتب ليس كل انسان كاتبا وكون النقيض قضية مخصوصة على هيئة مخصوصة هو على خلاف الاصطلاح فهو انما
تسامح فيه **قلت** هو في الاصطلاح كذلك ولاكن لما ارادوا اخذ النقيض قضية لها معنى هو محصل من
الفاظ المعتبرة في العرف سهل استعمالها في الحكم بين الاقيسة اطلقوا اسم النقيض عليه
من اللوازم المساوية تجوزا وما ذا هو مرادهم في حد التناقض وفي المضاف ان نقيض الحقيقي
هو الذي يجب بحسب ما ذكر في حقيقة التناقض عند اهل العربية اختلافا في قضيتين بالايجاب
والسلب يقتضي لذاته اختلاف صدق وكذب فالنقيض لكل واحد من هاتين العرفية تشترط ان يكون
النقيض قضية لما الخ فيما ذكر في الكيف والكم والجهة لان هو ليس كذلك فهي غير جارية على
النقيض الحقيقي المذكور **و** للمسالة ان يعود فيقول اذا كان صوابكم مستفادا من التناقض عند اهل
العربية ما مر تسليماه في وجوب الاختلاف كيفا وكما الى آخرها ذلك في العقود الانسانية فكون نقيض تلك الجملة
العقلية جملة اخرى الشرطية حتى يقول المصنف لان نقيضها العقلي جملة اخرى الشرطية حتى يقول
المصنف لان نقيض العقلي انما هو جملة ولا في نسبته بعموم وخصوص لذلك في الفرادى ان يذكروا
الان التناقض هو اختلاف قضيتين على ما سبق اذ هو كلام **وحوابه** الاشكال على ما هو مشهور
في العرف من الجملة ايا تناقض الجملة كان الشرطية انما تنافض الشرطية وغير ذلك الانسان اذا تقرر
في العرف ذلك ان الكلية نقيضها شرطية عمر ان يكون ان الحملية انما تناقضها الحملية **على الجواب**
ان جعل النقيض في التعبير قضية غلط في الكيف مستلزم لان يكون جملة اذ التقسيم الحملية الصدق
والكذب مع الاختلاف كيفا وكما الاربع جملة اخرى والشرطية موجبة دائما للاختلاف في الكيف
ودائما فلا يزاد فيها لا ينقل الى الشرطية تكون موجبة وسالبة ايضا فيمكن ان يختلف في الكيف على الدوام
وكيف يخرج من الحد لانه يقول وجوب اقتسام الصدق والكذب العائل عليهما بالحقيقة في العقود مع
الاختلاف في الكيف والكم في الحملية الاربع من جهة الشرطية الواقع فيها الشارع في التكرر
حقيقة الدوام عموم وخصوص نقيض الموجبة الكلية او اخص منه على ما لو اتيت بالشرطية سالبة جزئية عالمة
شمائع الموجبة جامعة **قوله** فنقيض العرفية الخاصة انما العرفية العامة نقيض كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا دائما فنقيضه هكذا دائما ما بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع حين
هو كاتب **واما** ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما واما الوقتية نحو بالضرورة كل قمر
منخسف بالتوقيت لا دائما فنقيضه هكذا دائما ما بعض القمر ليس بمنخسف بالوقت الذي
هو فيه واما بعض القمر منخسف دائما واما المنتشرة نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقتا ما
دائما فنقيضه هكذا دائما ما بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان دائما واما بعض القمر منخسف
دائما واما الوجودية اللادائمة نحو كل انسان ناطق لا دائما فنقيضه هكذا دائما ما بعض الانسان
ليس بناطق دائما واما بعض الانسان ناطق دائما **واما** الوجودية اللاضرورية نحو كل انسان ناطق
بالاطلاق لا بالضرورة فنقيضها هكذا دائما ما ليس بعض الانسان ناطق دائما واما بعض الانسان ناطق بالضرورة
واما الممكنة الخاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص فنقيضها هكذا دائما ما بعض الانسان ليس
كاتبا بالضرورة واما بعض الانسان كاتب بالضرورة وفي ذلك وجه تركيبها وما يركب منه والنقا



وما ذكرنا من التفصيل إنما يجري على المذهب السابق من أن جزءي المركبة منفصلتان كما تقدم وعلى أنهما
متصلتان كما تقدم في العكوس في المنفصلتين متصلتان كما تقدم أيضا ولا يخفى عليك حال ذلك
قوله بل لا بد من الأعم الخ لأن منفصلة هو جزء قضية الذات يدخل النهي وإنما كان لا بد من الأعم لأن الأعم أبدا للأخص
لكونه أن كل ما صدق الأخص صدق الأعم كما في غير حق ولهذا كان الأعم بدلا من أنه أقرب إلى الحق بمعنى صدقه
كما ذكر المؤلف وأيضا قوله ونقيض الأعم أخص الخ قد علم ذلك في النسب الأربع أن نقيض الأعم أخص من
نقيض الأخص ونقيض الأخص أعم من نقيض الأعم ومن ذلك تمثيله قوله من كل شيء الخ ويتبين
كون الأعم جزء من النسيج بالنقل [illegible] أوله ومثل نقيضه وانعكاسه على الأولى قوله عمل المعصوم
المراد أن المعصوم المردد هو منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيضي الجزءين لا يخلو الحكم التي
جزء بين من نقيضيها فيتردد بينهما ويقال أيضا هذا المنفصل وما ذاك إلا لأن كل ما كان تركيبه
كلية كان الحصر كاملا في الأخص نقيضه كما [illegible] تمثيله وإن كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكر
من المفهوم المردد بل لا بد في نقيضها أن يردد بين نقيضي الجزءين بالنسبة إلى كل فرد فرد من
أفراد الموضوع فيقال كل فرد من أفراد الموضوع لا يخلو عن نقيضي الجزءين كما هو المعلوم وهذا
الوجه هو الذي نص عليه وأظنه [illegible] وعليه أهل [illegible] صاحب الشمسية وصاحب التقريب غير أنه
لا ينبغي أن يعد الكلام فيه وهو أن الجزئية تناقضها منفصلة مانعة خلو إذ النقيض على
هذا الوجه لا يبين بشرطية أصلا وإنما هو حملية تنبيهات الأول أن من جملة
الأحكام اللاحقة للقضايا التناقض والعكوس وتلازم الشرطيات ولم يقع الكلام من المصنف
والمصنف ما شرع الآن في إطلاقها وذكرها على ذلك الترتيب ووجه الاحتياج إلى [illegible] الثلاثة
بعد معرفة القضية أن [illegible] كلام استنتاج المطالب التصورية والتصديقية وكان
المستدل [illegible] الاستدلال [illegible] إبطال نقيضها أو تصحيح [illegible]
[illegible] إذ كل ما صدق أحد النقيضين [illegible] الآخر [illegible] عكسهما [illegible] إلى كل
ما صدق [illegible] احتياج [illegible] فكل قضية [illegible] من عكس وغيره
وإنما قدم التناقض لتوقف بعض المباحث في العكوس والتلازم عليه والتناقض والعكس
[illegible] أحكامها [illegible] باب التناقض إذ علم [illegible]
[illegible] وهو [illegible] وهو مقصود [illegible] الكلام أو تعاكس
الثاني إنما اقتصر المؤلف على التناقض في الألفاظ لأنه هو المستعمل في [illegible] وغيرهم
[illegible] دون النفسي [illegible] الثالث التقابل أربعة تقابل التضاد
كالبياض والسواد وتقابل التضايف كالأبوة والبنوة وتقابل العدم والملكة وهو أن يكون أحد المتقابلين
[illegible] والآخر عدميا ويكون العدمي هو سلب الآخر [illegible] الوجودي [illegible]
[illegible] وتقابل التناقض وهو
التقابل بالإيجاب والسلب [illegible] سلب الشيء [illegible]
[illegible] العدم والملكة واعلم أن التقابل [illegible]
[illegible] أن البياض نقيضه عدم البياض والسواد [illegible] وعدم
السواد [illegible] البياض [illegible] البياض والسواد لاجتمع البياض

مع البياض



مع البياض والسواد مع الاسود وهو ظاهر **الرابع** ما ذكره المصنف لغيره من الوحدات الثمان
نبه الابخصي فيه الوحدة التي تختلف فيه الغفظ بالاضافة وان غير هذا عن التناقض لكونها تختلف بحسب
من المتعلقات كالاحوال والظروف والمفعولات كلها وغير ذلك نقول مثلا كل انسان ضاحك بالفعل
اي غير التعجب او حالة كونه متعجبا وبعض الانسان ليس بضاحك بالفعل اي غير متعجب وزيد ضارب
اي بالفعل العمرو وزيد ليس بضارب اي بالفعل لبكر وزيد في الدار اي الغرفة وزيد ليس في الدار
اي الحجرة الكمال لا تنحصر والركاة بعضها راجع الى ما مر وانما جامع الاربعة المحقق التناقض
هو الاتحاد في النسبة الحكمية حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد من جهة واحدة كما ذهب
اليه العلامة الرازي وتابعوه وهو الحق في تحقيق هذا المذهب مع اختصاره وتعين الاعتراض منه في
في التناقض بحال الكلام وخارج ظاهر غير ما يعرفه ويدل على انه لا بد من حقيقة الوحدة سواء كان
ذلك التراجع بالتناقض او بالنقيض فقوله بمستلزم التناقض قام مقام تعوض مثلا زيد ضاحك ابيع
لخمس زيد بالكتابة يسوع التشبيه وزيد ليس ضاحك بالفعل زيد لقيتهم جاهلا بالكتب عليه التكلم
الاوهن الاختلاف في الكون او هو بيان بان حرف مطلقة ويتفق بان حرف الحقيقة ما هو يعلمان هاجع

راجع

الخامس كيف ما رسم بقاطي النقاد المستلزم للتناقض لا الكثير من الاختلاف بالجزء الكل الاتناهي
بين اشتراط العموم الاتفاق في القوة والفعل كاملا وبين اشتراط الاختلاف في الضرورة والامكان في
تناقض الموجهات بل يعقل الضرورة بالفعل والممكنة بالقوة **والجواب** ان القوة والفعل المشترط
هنا في الوحدات هي التي ترجعان الى الجمل والضرورة والامكان ترجعان الى النسبة والبط اليس
القوة هو الامكان الذي العقل فيه يتبعها في الموجهات انتم عليه العلامة ابن مرزوق **العاشر**
قد عرف فيما مر حكم التناقض في الحمليات وسكت المؤلف عن الشرطيات وحكمها ان
الشرطية تناقضها شرطية اخرى تخالفها في كيفيتها وكمها وتوافقها في جنسها اعني الاتصال
والانفصال وفي نوعها اعني اللزوم والعناد والاتفاق فنقيض الكلية الموجبة اللزومية جزئية
سالبة لزومية ونقيض الكلية السالبة اللزومية جزئية موجبة لزومية وكذا الاتفاقية
ونقيض الكلية الموجبة العنادية جزئية سالبة عنادية وهكذا مثلا قولنا كلما كان
الشيء انسانا كان حيوانا نقيضه قد يكون اذا كان انسانا لا يكون حيوانا وقولنا ليس البتة
اذا كان انسانا كان حجرا نقيضه قد يكون اذا كان انسانا كان حجرا وقولنا دائما اما ان
يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا نقيضه قد لا يكون اما ان يكون الموجود قديما واما ان
يكون حادثا وعلى هذا القياس ويخرج الشرطيات في كلام المؤلف عن قوله والكل شيء صورة
الشيء انه يحتوي ترتيب الاتفاق في الجنس والنوع المذكور من اسم ابعلي **قوله** يعني من تعريف كل واحد
من قسمي المنفصلة الى خروج المنفصلة من العكس يعني ان الاعتبار بعكسها اذا العكس المعتبر
هو الذي يكون ان لا يبقي الحق الا وجود العكس والمنفصلة لا يوجد عكسها شيئا في المعنى وخروج
المنفصلة لانه هو المعروف انما العلم فيه على السنة الفن وجوز قطب الدين ثبوت
الشرطية ان يكون لها عكس وسنذكر كلامه وما فيه في التنبيهات ان شاء الله تعالى
قوله ولا يشترط في عكس العكس للاصل في الصدق الذي يعني ان العكس لا بد من تكرار مثلا
اعم من المعكوس مع ان يكون الاصل صدق العكس اذ لا يلزم من كذب الملزوم الاخص كذب

كذب اللازم الاعم ح والدليل على انه اعم صدقه مع كذب الاصل نحو بعض الانسان حيوان في عكس
كل حيوان انسان وهو كثير قوله وشرطه ابن سينا كانه يجعله للازم دائما وبلا الانفكاك
اذ لو كان ... بالمثل قوله وبالغاء القيود حكمه فيما اخرجت والغ الخ يعني ان نفي من
قيود عكس النقيض المخالف وهو قوله مع بقاء الصدق دون الكيف الخ يعني حيث لم يخرج به من
قيود عكس النقيض المخالف وهو قوله مع بقاء الصدق دون الكيف الخ المواضع فتقول خرج هنا
ايضا بقوله مع بقاء الصدق ما لا يبقى معه الصدق اصلا كقولنا في عكس لا شيء من الانسان
بحجر كل ما ليس بحجر انسان فانه لا يطرد والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به ما بقي
معه الصدق لا على وجه اللزوم بل اتفاقا كقولك في عكس لا شيء من العدد بزوج كل ما ليس بزوج
فرد فهذا المثال اتفق صدقه حيث كان الزوج والفرد كالنقيضين ولم يكن ... ككذب
المثال الاول ولو عكسها جزئية لاطرد الصدق فيها ح ويطلق الصدق الخ قوله مشترك
في الاصطلاح يعني واما في اللغة فلا اشتراك اذ هو حقيقة في الصدق فيطلق على المعكوس
اليه مجاز مرسل ثم صار في الاصطلاح حقيقة عرفية فجاء الاشتراك في العرف قوله واقتصر على
عكس هذا اي عكس النقيض الخ يعني ان تقول الطاء في عكس النقيض الموافق هنا هو قضية
تركيب بتبديل كل ... واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخر مع بقاء
الكيف على وجه اللزوم وتقول المخالف هو قضية تركيب بتبديل الطرف الاول من القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم
ح وعكس النقيض في الموجبات الخ قوله اما مطلقا واما من وجه فمثال المطلق كل انسان حيوان
فلو عكستها كنفسها لزم كل حيوان انسان وهو كذب ومثال الاعم من وجه كل انسان
ابيض فلو عكستها ايضا لزم كل ابيض انسان ... على ان الاعم من وجه يكون في جهة
الاصل ايضا الاخص في قوله لازم صدقها فيكون الخ مثاله بعض الحيوان ليس بانسان كما مثل
وعكسه ... ح هنا اخر العكس باعتبار الكم الخ قوله وهي اعمالنا كره في الحمليات الخ يعني
ان الجهة لا تعتبر ... الاصل في القضايا الحملية ... خلافا ... لغير ...
ذكره في ... تعلق ... هذا الكلام من المصنف جواب عن ... على قوله باعتبار
الجهة في الحمليات ... قوله هو ان
الاقوى ... المنطقيين ذهبوا الى الانعكاس ... اكثر ... واستدلوا
عليه بثلاثة اوجه ح لو لم ... التخلف فاذا صدق قولنا كل انسان كاتب بالامكان العام والخاص
فليصدق في عكسه بعض الكاتب انسان بالامكان العام والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
الكاتب انسان بالضرورة فتجعله كبرى للاصل هكذا كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء
من الكاتب انسان بالضرورة ينتج لا شيء من الانسان بالامكان وانه محال ... القياس صحيح
الصورة ... المقدمة الاولى مفروضة الصدق فلا ... الامر الاخر وهي
نقيض العكس فالعكس حق ثانيها ان العكس فاذا صدق في المثال المذكور والا لصدق
نقيضه هو لا شيء من الكاتب انسان بالضرورة ... عكس الى لا شيء من الانسان بكاتب
بالضرورة وهو مناف للاصل ... صدقه فيكون ... لما بقي

الصادق او ذ

الصادق كاذب واذا كذب كذب معكوسها واذا كذب معكوسها الذي هو نقيض العكس
والعكس صادق (قوله) هذه هي مناقضة للاصل ولا يمكن بنقيضها فهذا برهان على صدق
الاصل فيلزم كذبه هذا خلف (قوله) للجزئية ان نقيض الاصل يستلزم كذب عكس نقيض العكس
اما ان كان الاصل جزئية فظاهر لان النقيض حينئذ كلية سالبة وعكسها كذلك مناقض للاصل
واما ان كان الاصل كلية كقولنا [illegible] ان كلتين [illegible] فان [illegible] الكلية
بالمعلول [illegible] بصدق احداهما وتكذب الاخرى وهاهنا [illegible] صدق الاصل ولم يبق
الا الكذب الثانية ولان الكلية ايضا تستلزم الجزئية التي هي نقيض لانها اخص منها وهذا
كلام (قوله) الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع معينا يصدق عليه المحمول والعنوان
بالفعل [illegible] هذا المثال هو الادمي مثلا فيصدق الادمي كاتب بالامكان العام الادمي
انسان بالامكان العام فينتج بعض الكاتب انسان بالامكان العام وهو العكس
المطلوب ولا كان [illegible] هذه الاوجه غير مستقيمة في الاختلاط جميعها (اما) الخلف والافتراض
فلانه مبني على انتاج الممكنة صغرى في الشكل الاول والثالث وسيأتي في الاختلاط
انها لا تنتج (واما) العكس فلانه مبني على انعكاس الضرورية كنفسها وسيأتي انها
لا تنعكس على الصحيح [illegible] والتناقض بين [illegible] ممكنة والغرض الذي ذكره المصنف
يبطل [illegible] الجميع الافتراض وغيره ولذا اقتصر عليه ومنع المتأخرون انعكاسهما اصلا لعدم
[illegible] دليل على الانعكاس (وعكس) ان يبطل انعكاسهما بهذا القدح في الدليل بل انما يجيء
[illegible] العنوان بالفعل [illegible] المتأخرون ولذا منعوا انعكاسهما
واما على [illegible] انعكاس الممكنتين [illegible] انتاج الممكنة حينئذ
في الشكل الاول والثالث والانعكاس الضرورية كنفسها على هذا الرأي [illegible]
موضع [illegible] الاختلاط [illegible] عند المتأخرين [illegible]
واحد [illegible] الاصل [illegible] (قوله) [illegible] الاصل المعكوس [illegible]
والغير (قوله) [illegible]
[illegible] هذا دليل على انعكاس [illegible] حينئذ [illegible]
[illegible] حينئذ [illegible] وجميع [illegible]
ايضا [illegible] (قوله) [illegible] والعرفية [illegible]
[illegible] الموضوع بالمحمول [illegible] الوصف العنواني والعرفية
دالة على [illegible] جميع اوقات الوصف العنواني [illegible] في الجميع [illegible]
[illegible] كلية [illegible] الحينية اعم من العرفية والعرفية اعم [illegible]
والحينية اعم [illegible] وهو ظاهر (قوله) [illegible] من المحمول الذي هو الاستقرار [illegible] الحينية التي
تنعكس [illegible] بالاطلاق [illegible] اذا قلنا بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع
[illegible] يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع [illegible]
[illegible] والعرفية [illegible] ومعنى [illegible] الاصل [illegible] الكاتب بمتحرك الاصابع
[illegible] ومعنى [illegible] متحرك الاصابع [illegible] بالاطلاق [illegible] الادوام

في العكس لصدق نقيضه وهو بعض المتحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه بالنظر الى الجزء الاول من الاصل هكذا
كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لينتج كل متحرك الاصابع دائما
ونضمه بالنظر الى الجزء الثاني من الاصل هكذا كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالـ
لا ضرورة لينتج لا شيء من المتحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالاطلاق وهذه تستلزم بعض متحرك الاصابع
ليس هو بمتحرك الاصابع وهي نقيض النتيجة الاولى فلو صدق نقيض العكس لاجتمع النقيضان واذا كذب
نقيض العكس فلا بد ان يصدق العين من التناقض وهو العكس وهو المطلوب هذا اذا كان الاصل كلية اما اذا كان
جزئية فلا يتم فيه هذا البرهان لان جزئي المركبة حينئذ جزئيتان ولا ينتج الا بالشكل الاول
والاشتمال حينئذ جزئية فلا بد من امر اخر وهو ان نعرض المذكور مثلا ما صدق عليه المتحرك وما صدق عليه الكاتب
شيئا معينا ولنكن الانسان فالانسان متحرك الاصابع والانسان كاتب وهو [illegible] بعض متحرك
الاصابع كاتب والانسان ليس بكاتب بالاطلاق والا فليكن كاتبا دائما فيلزم ان يكون متحرك
الاصابع دائما لقولنا في الاصل انه متحرك الاصابع ما دام كاتبا [illegible] لدوام المتحرك الاصابع في
الاطلاق متحرك دائما هذا خلف فاذا ثبت ان الانسان متحرك الاصابع وان الانسان ليس بكاتب بالاطلاق
انتج بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق وهو العكس المطلوب من الاجوبة وهذا المعنى كله
اشار المصنف بقوله اذ لو [illegible] هذا [illegible] حسب [illegible] انتفاض الخ قوله عكسهما حينية لا دائمة
هو قضية اخرى [illegible] ذكر [illegible] الموجهات قوله واما المشروطة فانه وان كانت عرفية الخ قوله يحتمل ان
يكون المراد الخ الاحتمال الاول هو المتبادر من قوله كنفسه والاولى عند ارادة الاحتمال الثاني ان يقول
انعكست كذلك ليكون من رجوع الاستثناء للجملتين كما هو من شأن الاستثناء المتعقب قوله في الضرورية
اذا كانت سالبة كلية ذكر مع نفسها والآتي [illegible] عند ارادة الكلام في السوالب الكليات وترك
التقييد بها كما ذكر [illegible] بعض علماء العربية والعلماء والمنعكس [illegible] قوله وبيان ضرورية دليل
[illegible] ان السالبة الضرورية تنعكس كنفسها ضرورية انه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فليصدق في عكسه
لا شيء من الحجر بانسان بالضرورة والا فليصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالامكان العام اذا
صدق هذا النقيض فاما ان نعكسه الى ما ينافي الاصل المفروض صدقه وهو بعض الانسان حجر
بالامكان العام وهو ينافي الصادقة فيصدق كاذب واما ان نضمه صغرى للاصل القضية هكذا بعض الحجر
انسان بالامكان العام ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة لينتج المحال وهو سلب الشيء عن
نفسه اي بعض الحجر ليس بحجر ولا خلل الا من نقيض العكس لكونه صغرى القياس مع ان الاصل صادق فـ
نقيض العكس كاذب فالعكس صادق واعترض الاول بمنع انعكاس الممكنة كما مر [illegible] قوله والثاني
ايضا بمنع انتاج الشكل الاول وصغراه ممكنة كما سيجيء والاعتراض الثاني بمنع [illegible] هاهنا
[illegible] عليه المحمول او العنوان [illegible] تم هذه البراهين مع التنقيض بالعرف الذي ذكره المصنف استغنى
الشيخ بانعكاس [illegible] وهي [illegible] لان ذلك هو الحق [illegible] والا يخفى
عليك ان [illegible] هذا [illegible] ان صدق العنوان بالفعل كما مر واللازم انعكاس الضرورية كنفسها
عن الاول [illegible] اعتقاد الجمهور [illegible] الممكنة [illegible] انعكاس الضرورية كنفسها
وانتاج الممكنة صغرى في الشكل الاول والثالث وبما اعلم ان المصنف [illegible] من انعكاس الضرورية
كنفسها [illegible] صدق العنوان بالفعل [illegible] بانعكاس الضرورية كنفسها

بقا فيه

116

بنافيه بل هو الجزئي او ينفق انعكاسها لنفسها بذلك الفرض المذكور ولعل الشيخ حين النقل
عنه لم يقل بصدق الحكم بالفعل في بعض الامر بالفرض الذهني بقطعه كما يقتضيه كلام سعد الدين
اذ ذاك مذهبه وهذا ليس لا يفرق بينه وبين الفرض بالامكان الا بمجرد الاعتبار وقد تبين انعكاس الوقتية
دائمة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الانسان بحجر صدق عكسه لا شيء من الحجر بانسان دائما
والا فبعض الحجر انسان بالاطلاق فنضمه صغرى للاصل هكذا بعض الحجر
ليس بحجر بالاطلاق ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة او دائما ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة
او دائما وهو محال والمحال لازم من نقيض العكس فالعكس حق وانما قلنا النتيجة محال الا الموجود
الموضوع عند تقدير صدق النقيض وهو قضية موجبة تقتضي وجود موضوعها ويسلب
الوجود عن نفسه بل طرفا النقيض كان معدوما لما استحال سلبه عن نفسه كما اخبر وهنا عدا ان العكس
النقيض الى فرض النقيض الانسان بحجر بالاطلاق وهو ينافي الاصل الضروري وظاهر القرب كالاول قوله
الطائ ان عكسهما عرفية عامة الى الدليل على انعكاس المشروطة والعرفية العامتين عرفية عامة انه
من الخلف والعكس فاذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق عكسه
لا شيء من الساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا فليصدق نقيضه وهو بعض ساكن
الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع واما ان نضمه الى الاصل صغرى فيقول بعض ساكن الاصابع كاتب
حين هو ساكن الاصابع ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا ينتج المحال وهو بعض سا
كن الاصابع ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع والخلف لازم من نقيض العكس فالعكس حق
واما ان نعكسه الى ما ينافي الاصل وهو بعض الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب والثانية ان المشروطة
عن انعكاس المشروطة كنفسها وهو الراجح وهو رأي بعض المتأخرين من منع انعكاس الممكنة ومنع
انتاجها في صغرى الشكل الاول المشروطة اذا انعكست كنفسها كان نقيض عكسها ممكنة حينية وما
علم البحث في المشروطة العامة مثله في الضرورية المطلقة قوله ينعكس كعكسهما اي
المشروطة والعرفية الخاصتين ينعكس عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض وذلك مع زيادة قيد
اللادوام في البعض فاذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وعنى
اللادوام ان بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لزم ان يصدق عكسه لا شيء من ساكن الاصابع
كاتب ما دام ساكن الاصابع لا دائما في البعض اما لزوم العرفية العامة في العكس فلما مر واما العرفية
فلما مر والاستدلال بالعكس والخلف واما لزوم اللادوام في البعض فمعناه في المثال المذكور بعض
ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فلانا نقول بصدق الاصل نقيض الاصابع بساكن الاصابع كاتب
دائما ينعكس الى الكاتب بساكن الاصابع دائما وقد كان في الاصل نقيضه لا دائما هذا خلف وانما
عدل في الاصل الى الكل مع الاصل كلية موجبة مخالفة لا فرق بينها مع الاصل ينعكس الى جزئية
موجبة بقيد الاطلاق كما مر ولانه يصدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما مع
كذب بالاشتمال الكاتب ما دام ساكن الاصابع لا دائما والكل الاصل ومعناه كل كاتب ساكن كاتب بالاطلاق وهو
كذب فاصدق نقيضه وهو بعض الساكن ليس بكاتب ابدا كالارض قوله الكل الى آخره من افراد الموضوع
هذا هو الوجه فان تقرير عكسهما ان كل مركبة موجبة مطلقة منعكسة في الكيف حتى
المشروطة الخاصة الكلية الموجبة مثال مركبة من مشروطة عامة وحينية سالبة ومن مطلقة عامة كلية



موجبة وكذا العرفية الخاصة وقد مر بيان ذلك والجواب على الرأي الآخر ان المركبة بمنزلة موجبتين مختلفتين
كيفا كما خفي تكون المشروطة الخاصة الكلية السالبة مركبة من مشروطة كلية سالبة ومن مطلقة
عامة جزئية موجبة وعلى هذا القياس والاشكال السالبة على هذا الذي تركيبه من مشروطة سالبة
كلية ومن مطلقة جزئية موجبة وانعكس الى مشروطة سالبة كلية والى مطلقة جزئية موجبة
وهو معنى ان ذلك في البعض وقد انعكس انعكاسا نفسه أي الاطلاق كلية وجزئية انعكس فذلك وامثلة
على الراي الثاني بل تنعكس بنفسه أي الاطلاق فذلك على ان العكس كلية وجزئية هو ظاهر قوله
والاخر تنعكس لا لأنه ينبغي ان يحفظ هذا المقام قواعد ذكرت في الفن منها ان كل لازم للاعم لازم للاخص
لان الاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم واشكال العكس لازم من القواعد جعل انعكاس الى الاعم انعكس
الى الاخص والى اشار المصنف بقوله لان العكس لازم للاخص فلو انعكس الاعم لانعكس الاخص و منه
عكسه هو اللازم على عكس النقيض الموافق وهو كل ما لم ينعكس الى الاخص لا ينعكس الى الاعم
اذ لو كان انعكس الى الاعم انعكس الى الاخص المنكر لو والى اشار بقوله الآتي فيما لا ينعكس الى الاخص
الخ و منها ان الاخص في الخارج نقيض في الخارج وعكسه المنعكس في الكلية منها الاخص من
الجزئية اذ اصدق صدقت الكلية صدقت الجزئية ولا عكس كلما الانسان صدق بعض الحيوان انسان
ولا يصدق كل حيوان انسان و منها ان النقيض في المواد دليل على ان الانعكاس ممتنع وجوب مادة صدق
فيها الاصل دون عكسه دليل على ان ذلك ليس عكسا لانه العكس لا يتخلف عنه
في شيء من المواد المستعملة تخلف اللازم عن الملزوم لانا نكتفي بمثال واحد في النقض لان معناه هذا العكس
غير لازم ونحو جميع الموجهات الجزئية لا تنبيه للانعكاس وانها لا يصدق فيه بصدق العكس في
مثال الاجزاء منها الا ان العكس الفعلية هو ان يكون الاخص وقضيته تحصل من التصريف
والاجتماع فانه منطبق على جميع المواد قوله الا الشيء من القمر بمنخسف وقت التربيع هو
القضية صادقة اذا القمر لا ينخسف وقت التربيع او التثليث لا عن امر وعدم حيلولة الارض بينه
وبين الشمس فان انخسف انما هو في المقابلة وعكسها لا ينخسف اما عن جهة في الجزئية الممكنة العامة
لان الامكان العام اعم الجهات والجزئية اعم الكلية ما ذكر في عكس هذه القضية الجزئية الممكنة العامة
وهي بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام صدق فيقتضي ان كل منخسف بالضرورة قمر وكذب سالب
القضية في عكسها الاتصال في جزء الاعم كذب الاخص حتما مع صدق الا تنعكس لان النقض بمثال واحد
في ابطال الانعكاس كما قررناه انفا قوله واما سوالب جزئية الدوام الخ يعني ان المراد انها لا تنعكس
ان كانت جزئيات الفعل وان كانت علامة تخصيصها الا علامة تعكس الاجزاء والدليل على ذلك
انه خلوه وهو الضرورية لا تنعكس فيما يعرف كلام ان كلما الا بالنسبة الى الاعم والاخص اعم عن العكس
انها يصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان باعم جهة واليه
اشار المصنف بقوله لجواز ان يكون الموضوع جنسا اعم قوله اذا صدق بعض ح ليس هو ب الخ هذا من
المراد ان يقول بجواز في الكلام المصنف نوضحه الا ان اصدق بعض الكاتب ليس هو بساكن الاصابع ما دام
كاتبا الا انه في هذه القضية بقوله الا دائما هو حتى يثبت الحمل اليه هو الساكن للموضوع الذي هو الكا
تب بالفعل وهو معنى المطلقة العامة المفهومة من هذا القيد وهو بعض الكاتب ساكن الاصابع
بالاطلاق العام والحكم الايجابي يقتضي وجود الموضوع على ما مر وهو ما صدق عليه الكاتب في هذا المثال

من الاجزاء

على قواعد

من الافراد كزيد وعمرو ونحوهما فاذا الكاذب الذي هو موضوع هذه القضية له افراد موجودة كعمرو وبكر اول
في اللسان وقد حكمت القضية بعض تلك الافراد كزيد مثلا هو من الكاذب بعكس ان الكاذب هو الشكوك
وبحمل السكون وعدمه ويكون بعض المعضوم افراد المعقول ومن افراد الكاذب اذ هو موصوف عليه
بالفعل اما صدق الكاذب في صدر القضية عنوانه واما صدق الشاكر في القضية الثانية المعهودة
من القيد محمولا عن انها انعا فمن عليه اي على بعض الفعل في القضية بانه يتصف عنه الشاكر ما دام
متصفا بالكاذب فهو اذا يتصف عنه الكاذب ما دام متصفا بالشاكر وفي صدق الاذا بعض الشاكر
ليس بكاذب ما دام شاكرا لا يستلزم صدق الكاذب بالدوام لان الكاذب عنوانه معتبر في صدر القضية يجب ان يصدق
عليه بالفعل على راي الشيخ وبناء على هذا صدق بعض الشاكر ليس هو بكاذب ما دام شاكرا لا دائما
ومعنى الآن بان بعض الشاكر كاذب بالاطلاق وهو عكس نقيض الكاذب بعض الشاكر بالاطلاق الذي هو معنى
القيد في الاطراد بتقسيمنا فانما هو صدق المعروض مثلا زيد ساكن الاصابع بل انما الاصابع بالاطلاق زيد ليس
بكاتب ما دام ساكن الاصابع لان ليس الاصابع على معرفة الكاتبة والاعتقاد لان بلغتها فينتج بعض
ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع وهو صدق العكس الذي عين يكون الاستناد الاعلى
الدوام العكس زيد ساكن الاصابع بالدوام زيد كاتب بالاطلاق وصدق عليه في الاصل عنوانه بالفعل
فينتج بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق وهو نقيض الدوام وانما لم يصدق بعض ساكن الاصابع
كاتب بالاطلاق لصدق نقيضه وهو لا شيء من ساكن الاصابع كاتب دائما وانعكس الى شيء من
الكاتب ساكن الاصابع دائما وهو كاذب في الاصل لان الاصل الآن فانما صدق خلفه (قوله) وقيل الموجبة في عكس النقيض
(قوله) فتنعكس وعكس النقيض اذا كانت احدى الست الموجهة تقدم ان الست هي المطلقتان والوقتيتان
الاربع الا الشرطيتان والعرفيتان وقد ذكر المصنف في ... [illegible] ... عكس مستوي
كعكسها مثل الوقتيتان بالعرفي وكذا اذا كان الشرطي حينئذ عكسها بالدوام بالضرورة او دائما
كل الحيوان لا انسان ولا الحلال لا شيء من الحيوان انسان وقيل العرفية دائما كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا عكسها بالعرفية كل ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس متحرك الاصابع
وبالعرفية لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام لا متحرك الاصابع والمشروطة العامة كذلك
بعينها بقيد الضرورة وكذا الخاصتان فلعلها بزيادة الاخرى هذا عكسهما فتعكسهما واما على
الراي الصحيح فتنعكس بالحال ونحوها تنعكس الى المقتان والوجوديات الاربع لانعكس على انه
علامة بقيد الدوام العرفي في الخاصتين (قوله) والكلية تنعكس الخ يعني ان الموجبة ان تكن
من الست الموجهة الكليات لم تنعكس كحرية في السالبة في المستوي وذلك بان تكون من غير الست
كلية او جزئية او تكون من الست جزئية اما غير الست وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة بدليل عدم انعكاس اخصها وهو الوقتية لا تنعكس لصدق
قولنا بالضرورة كل قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب قولنا ليس بعض المنخسف
قمر بالامكان العام واذا عكسنا جزئية الممكنة التي هي اعم القضايا في العكس كذب ... وهذا الكلام واذا
لم تنعكس الوقتية التي هي اخص فلا ينعكس سائرها لان الاعم ينعكس اليه الاخص لا ينعكس اليه الاعم
واما الست الجزئيات فاخصها وهو المشروطة الخاصة المطلقة لا ينعكس لصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان
هو ليس بانسان مع كذب قولنا ليس بعض الانسان حيوانا بالامكان العام ومما يخص كذا لا ينعكس



لا تنعكس وهذا الاستدلال على عدم انعكاسها بالتخلف يدل على انها تنعكس بل لا تنعكس في المواضع
اخرى وعرفت ان هو محض الاختلاف في عدم صدقها وكونه بها وهذا كله في غير الضرورتين والعامتين واما
هما فتنعكسان كما ستعرف ان شاء الله تعالى **قوله** عام مشتمل لكل القضايا التي يعني ان القضية
تخرج من المشروطة فتنعكس هي والعرفية عرفية عامة واما لا تنعكس الضرورية والمشروطة
[illegible] للتنعكس في المواد [illegible] فلا [illegible] البعض من ان زيد الابن كتب فقط الحمار [illegible]
[illegible] كل من كتب زيد [illegible] بالضرورة وكذب بالمخالف الاشتراكي بعض الابيض من كتب زيد بالضرورة
انه بعض الابيض من كتب زيد بالامكان وكذب بالموافق انه كل الابيض الامر كتب زيد بالضرورة اذ
بعض الابيض من كتب زيد بالامكان وكذب بالموافق [illegible] كل الابيض [illegible] كتب زيد بالضرورة
الابيض هو بلا من كتب زيد بالامكان [illegible] في ذلك [illegible] كل من كتب زيد بالضرورة [illegible]
من كتب زيد وكذب بالمخالف الاشتراكي [illegible] من كتب زيد بالضرورة [illegible] وبالموافق كل
الابيض [illegible] من كتب زيد بالضرورة [illegible] **قوله** فتنعكس جزئية [illegible] الاطلاق [illegible]
تنعكس كلية لصدق قولنا لا شيء من الانسان [illegible] بالضرورة [illegible] غير انسان [illegible] الابيض
[illegible] **قوله** [illegible] **وفي القاموس** [illegible]
[illegible] **قوله** اذا صدق [illegible] **قوله** [illegible] كلام المصنف
[illegible] كل انسان حيوان [illegible] عكس [illegible] الموافق [illegible] كل الابيض حيوان [illegible]
الابيض [illegible] العكس [illegible] معروف [illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] العكس [illegible] حيوان الابيض [illegible]
[illegible] بالاطلاق [illegible]
[illegible] حيوان الابيض [illegible] السلب [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] السلب [illegible]
[illegible] حيوان [illegible] العكس [illegible] الانسان [illegible]
بحيوان [illegible] والاطلاق [illegible]
[illegible] العكس [illegible] **قوله** واما [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] حيوان [illegible]
الانسان [illegible] حيوان [illegible]
الانسان [illegible] حيوان [illegible] الاطلاق [illegible] الكذب [illegible]
[illegible] العكس [illegible] العكس [illegible] المصنف [illegible]
[illegible] بعض [illegible] **قوله** [illegible]
ان تعكس [illegible] على النقيض [illegible] عكس
[illegible] **قوله** [illegible] العرفية [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible] الابيض [illegible] الاطلاق
[illegible] الاطلاق [illegible] العكس [illegible] الابيض
[illegible] الاطلاق [illegible] قوله [illegible]

قال

بيتيس

وعكس

وعبر بالطابقتين بأو إذ كل بعض هو ليس بكاتب لم يكن كاتبا فإذا لبعض ما ليس متحرك الأصابع
كاتبا حين هو ليس متحرك الأصابع وأما إن لم تكن هذه القضية صغرى الشكل الخامس كبرى هكذا بعض ما
ليس متحرك الأصابع كاتب حين هو ليس متحرك الأصابع وكل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لينتج
بعض ما ليس متحرك الأصابع متحرك الأصابع حين هو ليس متحرك الأصابع وهذا التنبيه بالعلة اسلمه
الشيخ في تعليقه ولا خلل إلا أنها لا يستلزم منه نقيض العكس والنقيض باطل بطلان الأول بل العكس هو حق
وأما إن العكس إن قلنا بعض الكاتب هو متحرك الأصابع حين هو كاتب وهو ضرورة لا نفي الأصل صدقا وما
على الصادق كاذب ولك أن تقول هنا بطل إذ صدق بعض الكاتب ليس هو متحرك الأصابع حين هو
كاتب لو صدق ما هو لازم منه وهو بعض الكاتب ليس هو متحرك الأصابع حين هو كاتب وهذا يتناقض
في الأصل ولا ينبغي عليك أن يقال حين ذكر هذه المواد على الجوهر وجملة ذكر التنبيه والاعتراض قوله كل ما هو
غير عالم فهو موجود دائما وقد أن تقول في هذا المثال بحث وهو أن يريد بالعالم الموجود سوى الله تعالى
وصفاته فالمثال العكس كاذب إلا أن غير العالم ليس ما هو معدوم وإن يريد به ما سوى الله وصفاته موجود
دائما أو معدوم فالعكس صادق بقضيته معا وقوله لينتج بالأول منه ذاته موجود عبارة عن الأول
قوله في المخالف إذا صدق قولنا كل حي مثاله من المواد أن تقول إذا صدق كل إنسان حيوان دائما صدق في
عكسه لا شيء من غير الحيوان بإنسان دائما والأول يصدق بالكلية وهو بعض غير الحيوان إنسان بالإطلاق
فقط صغرى الشكل الخامس هكذا بعض غير الحيوان إنسان بالإطلاق وكل إنسان حيوان دائما لينتج
بعض غير الحيوان حيوان دائما وهو باطل والخلل لا من نقيض العكس فالعكس حق قوله الأول
لكمال النسبة فتتعاكس في عكس النقيض كل نفسها نحو هذا القول لا يخالف إلا في أن الفعل المفروضة هنا
للعرف من المشهور وهو معنى كل نفسها وأما الأدوات فيرجع إلى البعض في القولين وهو سواء مثلا إذا
صدق بالضرورة أو دائما كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا إذا صدق كل متحرك الأصابع لا كاتب ما دام
لا متحرك الأصابع لا دائما في البعض الموافق وصدق لا شيء من لا متحرك الأصابع كاتب ما دام لا متحرك
الأصابع لا دائما في البعض المخالف الصورتين فلما ثبت العرفية في الدائمة ومضادة في الموافق
ليس بعض لا متحرك الأصابع لا كاتب بالإطلاق بل لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل لا متحرك الأصابع
لا كاتب دائما وينعكس بالموافق إلى كل كاتب متحرك الأصابع دائما وقد كان الأصل دائما هذا خلف
وفي المخالف بعض لا متحرك الأصابع كاتب بالإطلاق فلو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من لا
متحرك الأصابع كاتب دائما وينعكس إلى لا شيء من الكاتب بلا متحرك الأصابع دائما ويستلزم كل كاتب
متحرك الأصابع دائما الوجود الموضوع على الأوائل وهو ينافي الإطلاق لأنه يصدق الأول الكلي لصدقنا
كل كاتب متحرك ما دام كاتبا لا دائما يصدق الكلي كذب كل لا كاتب لا متحرك لا دائما كل الأصل إلا شيء من
لا كاتب لا متحرك بالإطلاق بصدق نقيضه وهو بعض لا كاتب لا متحرك دائما كالأرض وكذب لا شيء من
لا كاتب لا متحرك ما دام لا كاتب لا دائما في إمكان كل لا كاتب متحرك بالإطلاق لصدق نقيضه وهو ليس بعض
لا كاتب بمتحرك دائما كالأرض قوله التي جعل عنوانها نقيض المحمول الخ يعني أنا إذا قلنا في المثال كل كاتب متحرك
الأصابع ما دام كاتبا لا دائما وقلنا في العكس كل ما ليس متحرك الأصابع هو ليس بكاتب ما دام لا متحرك
الأصابع فقولنا في العكس ما ليس متحرك الأصابع هو نقيض المحمول وهو المجعول عنوانا في عكس النقيض موضوع
العكس وإذا قلنا لو يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس متحرك الأصابع ليس هو ليس

بخلاف حيث هو لا متحرك الاصابع بالموضوع في هذه السالبة المعدولة التي هي نقيض العكس
هو قولنا ما ليس بمتحرك الاصابع وهو موجود لان موضوع القضية التي نطلب عكسها وهي
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ موجود لانه موجبة وقد سلبنا متحرك الاصابع عن
ذلك الموضوع الذي هو الكاتب لقولنا في ثبوته متحرك الاصابع انه ليس بعام وذلك في القضية
الثانية المعهودة من قيد كاذوا الاصل وهي قولنا لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق
كما عرفت معنى الدوام في العرفية الخاصة فيصدق اذا على افراد الكاتب الذي هو الموضوع انه ليس
متحرك الاصابع والاشكال ان افراد الكاتب موجودة اذ هو عنوان في القضية الموجبة الاصل
بعكس الاول وما ليس متحرك الاصابع الذي هو عنوان في السالبة المعدولة التي هي نقيض العكس تكون
موجودة اذ هي بعض افراد الكاتب الموجودة فاذا وجدت افراد هذه القضية السالبة المعدولة تحققت
وثبت هي والموجبة المحصلة بمعنى انه كلما صدقت احداهما صدقت الاخرى فحينئذ اذا صدق
نقيض العكس المذكور معنى ما ليس بمتحرك الاصابع ليس هو بساكن ثابت حين هو ليس بمتحرك
الاصابع صدق عكس ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع لا دائما او صدق
الاول صدقت الثانية بشرط وجود الموضوع واذا صدقت الثانية صدق عكسها اذ هي ملزومة لها الى
مقدمة الاصل على ما مر ووقع البرهان بلا دخل لما هو عليه والدخل لغيره ما دخلك من فساد في عقل او
جسم والعيب وكذا التعيين ها هنا صحيح

تنبيهات

الاول العكس لغة رد اخر الشيء الى اوله وقلب الكلام ونحوه واما اصطلاحا فقالوا عرفه
الشيخ في الاشارات بقوله جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق
واعترضه الاصطهباني بانه غير جامع لعكس لخروج الشرطيات اذ لا موضوع لها ولا محمول وغير مانع لدخول العكوسات
اللاعكاسية اذ لا يعتبر بقاء الصدق بالاستلزام فقال الامام ولو اورد بدل ان يتناول الحمليات والشرطيات
لقلنا فيه جعل المحكوم به محكوما عليه والمحكوم عليه محكوما به واعترضه المتأخرون بانه غير جامع لعكس
لخروج الحمليات وذلك لان المحكوم عليه في الحملية هو ما صدق عليه العنوان هو الذي وليس ما صدق
عليه العنوان هو الذي يجعل محكوما به بل نفس العنوان وكذا المحكوم به هو مفهوم المحمول وليس
هو الذي يجعل موضوعا بل الصدق فهو حينئذ على دخول الشرطيات واخراجه للحمليات فقال
المصنف وفيه ان المنع لازم للاطلاق العام بتفسيره باللزوم كما قال الشيخ المقصود لانا عرفنا المتأخرون المسمى
التعميم لما بالمعنى الذي في الكاشف وبالاطلاق فيه نحو تعميم الامر تعرف النحو وكذا الكاشف يرد عليه دخول
المعطلات لعدم التعميم وان الترتيب الطبيعي ودخول الانعكاسات لعدم التعميم في اللزوم والمصنف
رحمه الله تعالى استعمل لفظ القيود كلها والسفلى حره الثاني ليس مراده بجعل الجزء الاول ثانيا
والثاني اولا الجعل الحقيقي بل الذكري وذلك لان الموضوع في القضية في نحو قولنا كل انسان حيوان هو ما صدق
عليه الانسان وليس ذلك هو المجعول محمولا عند قولنا في العكس بعض الحيوان انسان بل مفهوم الانسان
وفي كلام المحقق الشريف المحمول الحساس المتحرك بالارادة وليس ذلك هو المجعول في العكس موضوعا بل ما صدق
عليه على ما تقرر في شرح القضية تحقيقه المعنى فيه بجعل الاول ثانيا والثاني اولا ان هنا من تبديل من
الوضع او المقدمة من غير العراض ليس الاول متقدما طبعا على الثانية فاذا عكسنا القضية
جعلنا الجزء الاولى في الثانية وجعلنا الجزء الثانية في الاولى خرج الجزء حالهما بعينها اعطى اعتبارهما

والنسبة

وان الصحيح اعتبار ما السابق لبقائه والتي تعارضها المعطاة التي نقل البيت فاعلم وان اذا حققت ان العكس
هو الالفاظ والمراتب بالرتبة محلا هي لم يرد عليك انه اذا كان العمل المذكور هو العكس لا التحقيقي
قلنا منع انعكاس الشرطية المتصلة مع امكان تبديل الالفاظ فيه وذلك لانه وان كان العكس
عن الدلالة لا تعتبر من حيث هي الفاظ وقوله الالفاظ ذات مراتب والعكس هو عكس يجوز ان لا تغير
في المعاني هيئة الفرع لغلبة اتباع المعقولات الا الملفوظات ولا ريب ان رتبة الترتيب الطبيعي
اذا علمت بوقوع فيه العكس تغير لتلك المتصلة ولما اورد المصنف الشيخ ابن زكري السؤال ان
اجاب بان النسبي ان المتصلة لا تنعكس وان المعهود وقولنا اذا كان يكون العدد زوجا واما
ان يكون فيه الحكم بزوجية العدد بعلاقة الزوجية وقولنا اذا كان يكون العدد فردا الفرد فيها الحكم
على فردية العدد بعلاقة الزوجية ولا اشكال المفهوم ومعلاقة هذا الشيخ المفهوم ومعلاقة
ذلك لو قيل يكون المتصلة ايضا عكس مغاير فيه في المفهوم الا انه لما كان الترتيب طبيعيا لم يعتبر
وكلامه ما عند الفرع لو عكس المتصلة الا ذاك انتهى و اعترض السعد التفتازاني زعم
زعمه ان تفسير المتصلة المذكور بالاتفاق ممنوع قال الا ان يكون في عكسه انه كذلك لعدم د
هذا زوج وهذا فرد على ما يشهد به تفسير المتصلة وتحقيق مفهومها انتهى واعترض
كلامه وانه جوابه السؤال هو ما حققناه ان الامر ما طلب السعد رحمه الله تعالى **التنبيه الخامس**
ما ذكره المصنف من انحصار العكس فيما ذكر هو اصطلاح جميع المناطقة وانما هو كذلك لبعض
المتاخرين واما الاقدمون فالعكس عندهم الا قسمان العكس المستوي كما ذكره المصنف وعكس
النقيض وفسروه بما فسره به الموافق ولم يتكلموا على المخالف وانكره المحققون من المتاخرين انه
دون غيره منطقية لا علاقة بينها ومن اختلاف حيث ادى الى تحاملهم على استقراء جميع المسائل
المعروفة الموجبة المحصلة السالبة حتى عكس النقيض المخالف لانضباطه وسلك غيره من هذا الازواج
وبعض من المخالف الى الشافعية فيلتف المستوي وحكم اقتصر على المخالف لانضباطه مع المستوي
كلا نبين الشمسية كما ذكر ابن مرزوق والغزي بالله من ... وظاهر كلامه يقتضي انه اقتصر
على الموافق كالاقدمين وظاهر كلامه يقتضي انه اقتصر على المخالف كبعض المتاخرين والمؤلف رحمه
الله تعالى وفي هذه الحروف حقها الرابع فالواسطي الموافق مع الموافق لمن اعتبر اعلم في الشمسية
والمخالف [illegible] الغير اعلم فيها **فرع فصل** المستوي ايضا وبالمخالف اعلم في الكمية ولم يسم
[illegible] فلعل العرف ان تلك المخالفة فيه كلام ومنه في النقيض ولا حجة في التسمية ايضا **التنبيه السادس**
حكم المتصلة في العكس المستوي وعكس النقيض حكم الحملية والفرق بينهما في جميع ما يراعى فيه
العكس فيه اعلم بالخلاف من الكمية او الكيفية ولا تختلف الا ان الحملية تكون فيها الجهة
وفي المتصلات وعلى هذا انبه المصنف بقوله واطلق حكمها باعتبار الجهة في الحمليات فافهم ان
سوى الجهة يستويان فيه وهو كذلك **التنبيه السابع** مبنى وقوع المصنف وحكم الموجبة في عكس
النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي الخ ان عكس النقيض المخالف العكس
المستوي كما مر كلية ونوب العكس تعين بوقوعه وان بعض العكس منه حتى ان الموجبة
الكلية تنعكس بالنقيض كلية والجزئية الموجبة لا تنعكس اصلا والسالبة كلية وجزئية
تنعكس جزئية وما سوى ذلك الذي من الموجهات لا تنعكس اصلا الى غير ذلك من الاحكام

الرابع قول المصنف حكم الموجبات في العكس [illegible] الإيجاب من حيث هو أشرف من السلب
ولأن الموجبات أكثر انعكاسا بالمستوي من السوالب وجرت عادة أكثر المصنفين بتقديم حكم
السوالب نظرا إلى أنه وقع بعض البيانات في عكس الموجبات عليه ولأن [illegible] لا ينعكس كليا
والكلي [illegible] من الجزئي [illegible] الانعكاس [illegible] في العكوس وهذا مقابل [illegible]
الموجبات أيضا تنعكس كلية في عكس النقيض بخصوصه والأوجه هو الترتيب **الخامس**
جرت عادة القوم أن يبينوا هذه العكوس بطرق ثلاث الأول الخلف وهو أن يضم نقيض العكس
إلى الأصل لينتج ما ينافي الأصل [illegible] وأعم الخلف في نقيض العكس
فإن العكس حق **الثاني** العكس وهو أن يعكس نقيض العكس [illegible] الأصل أو ينافيه
وما ينافي الأصل الصادق [illegible] يكون العكس حقا **الثالث** الافتراض وهو أن
يفرض ذات الموضوع شيئا معينا ويحمل عليه وصف المحمول والموضوع لينتج [illegible] ما يتصف
بالمحمول [illegible] بالموضوع [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الخلف والعكس يجريان في جميع الموجبات
والسوالب وأما الافتراض فهو موقوف على وجود الموضوع فلا يجري [illegible]
الموجبات والسوالب المركبة [illegible] من الموجبات أيضا [illegible]
[illegible] [illegible] الافتراض [illegible] [illegible] الإيجاب [illegible]
الموجبات [illegible] [illegible] **[illegible]** [illegible] الموجبة [illegible]
الافتراض كما ذكرت والسوالب [illegible] عن وجود الموضوع على الإطلاق حتى [illegible]
[illegible] السوالب **فلهذا** [illegible] [illegible] الموجبات [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الموجودات وأما السوالب
[illegible] [illegible] [illegible] وجود الموضوع [illegible]
[illegible] [illegible] الموضوع [illegible] [illegible]
[illegible] وجود الموضوع [illegible] وجود الموضوع [illegible] الإيجاب
والسلب [illegible] الموجبات والسوالب [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الافتراض [illegible]
[illegible] خلف [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] المنافيات [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] بالسوالب [illegible] الافتراض [illegible]
[illegible] [illegible] **التاسع** [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] وأما [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] وأما [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

نصوص

ما سوى مفهوم الخصوصات وبالخصوص المطلقة مفهوم الخ العاشر قيد المصنف ما ينعكس من الموجبات
لا تنعكس في بعض الكلية تنبيها على الجزئية منها لا تنعكس كما ذكرنا العلاوي هاهنا ان لا تنعكس الدا
يم وهي الضرورية المطلقة والخاصتين وهي الوقتية لانعكاس احدى فنقول في الاول بعض
الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان هو ليس بحيوان في الموافق وليس بعض
الانسان بحيوان في المخالف وفي الثانية بعض القمر هو ليس بمنخسف بالتوقيت مع كذب بعض
المنخسف هو ليس بقمر بالامكان في الموافق وليس بعض المنخسف بقمر في المخالف وقد تقدم بعض
هذا وعليه استفيد والعذر ويتبين انها صنفين ايضا وقد قام البرهان على انعكاسها عرفية
خاصة كما مر التنبيه عليه مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام
كاتبا لا دائما فيصدق في الموافق بعض لا متحرك الاصابع الكاتب ما دام لا متحرك الاصابع
لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع شيئا معينا وليكن زيدا مثلا فزيد ليس بمتحرك الاصابع
بالضرورة والاصابع زيد ليس بكاتب ما دام لا متحرك بحكم الاول وبعارضه لزمت فبعض
لا متحرك الاصابع الكاتب ما دام لا متحرك الاصابع وهو الموافق في زيد انه ليس بمتحرك الاصابع
لزم ليس زيد بكاتب ما دام لا متحرك الاصابع فليس بعض لا متحرك الاصابع كاتب ما دام
لا متحرك الاصابع وهو المخالف لانه لا بد وان يكون الكاتب متحركا عليه فصدق العرفية
فصدق بعض لا متحرك الاصابع ليس بكاتب بالاطلاق وهو الدوام في الموافق وصدق بعض لا
متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق وهو الدوام في المخالف الحادي عشر ذكر المصنف حكم المو
جبات في عكس النقيض مستوفيا لبيان ولم يستوف حكم السوالب وحكمها اما بحسب الحكم
فلا تنعكس الجزئية كما ذكر المصنف لجواز كون نقيض المحمول اعم من الموضوع ونقيضه والا
تنافيا الاخص عن جميع الاعم ونقيض الا قليلا واما بحسب الجهة فحكمها حكم الموجبات
والاول في الكم الشمسية والعرفية الخاصة تنعكس حينية لا دائمة فاذا صدق مثلا
بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما فيصدق بعض ما
ليس بساكن الاصابع كاتب حين هو ليس بساكن الاصابع لا دائما لان الكاتب موجود
بالدلالة والدوام قضية وجود الموضوع فنفرض شيئا معينا فيصدق عليه
المحمول والموضوع وليكن هو الانسان مثلا فالانسان ليس بساكن الاصابع وهو الجزء الاول من القضية
والانسان كاتب في بعض الاوقات لكونه ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا فصدق بعض
ما ليس بساكن الاصابع كاتب في الكتابة لا يزول فما ليس بساكن فلو دام فقد القضية لو
لم يكن بساكن ضرورة انه يقول ليس بساكن ما دام كاتبا لا يكون دائما ليس بساكن
نقول في الاصل لا دائما فصدق نقيض الكتابة عما ليس بساكن على الاطلاق بل نقول بعض
ما ليس بساكن الاصابع ليس هو بكاتب بالاطلاق وهذا هو معنى لا دوام العكس فقد صدق
في العكس حينية لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطلقة عامة فاذا صدق لا شيء
من النائم بمستيقظ في احدى المحمولات الاربع فيصدق في عكسه بعض ما ليس بمستيقظ
نائم بالاطلاق لانا نفرض ذات الموضوع شيئا معينا وليكن هو الانسان مثلا فالانسان
ليس بمستيقظ وهو الجزء الاول والانسان نائم بحكم اللادوام لوجوده فبعض ما ليس بمستيقظ

تلزم بالاطلاق ولا التخلف ايضا وهو انه لو جوز بعض ما ليس بمستيقظ بالفعل لا يلزم بالفعل لصدق
نقيضهم وهو لا شيء مما ليس بمستيقظ بنائم ما دام نائما وينعكس الى لا شيء من النائم بمستيقظ مستيقظ
وسلب السلب ايجاب فثبت ان الاول لا يلزم لوجود الموضوع على الاحوال فتنعكس السالبة المعدولة
الموجبة المحصلة وقد ذكر ابو العباس لا شيء من النائم بمستيقظ هو خلف واما في تتغير الادوار والا
جزئية الى العكس تصوره قولنا ليس بعض الانسان بكاتب لا بالضرورة مع كذب بعض الكاتب
انسان [illegible] والله اعلم وحيث الممكنات وبساطة العقليات
والتحقيق الى العكس [illegible] الاعتراض [illegible] الاعم وجود الموضوع
والخلف والعكس [illegible] على [illegible] السالبة [illegible] الموجبة المحصلة وقد علمت
[illegible] الاعم وجود الموضوع [illegible] العقليات السوالب كالموجبات
في [illegible] وجود الموضوع [illegible] وكذا الممكنات
[illegible] وجود الموضوع [illegible] السالبة المع
دولة تستلزم الموجبة وقد علمت ما فيه [illegible] النقض اذ يصدق
في العقليات [illegible] الامكان العام
اع الجهات وفي الممكنتين لا شيء من الحمار [illegible] الكاتب [illegible]
مركب [illegible] عكسه وهو بعض ما هو [illegible]
[illegible] السوالب على [illegible] هو المحقق
كما مر وفي ... المتصلتين الى قوله قد يكون اذا كان اب وجد هز فقالوا من الموادر قد
يكون اذا كان حيوانا لا طفا كان انسانا [illegible] قولنا قد يكون اذا كان
حيوانا كان انسانا وقولنا قد يكون اذا كان طفا كان انسانا وقد هذا انه كل واحد
من المتصلتين [illegible] قولنا كلما كان حيوانا لا طفا كان حيوانا وقولنا كلما
كان حيوانا لا طفا كان [illegible]
اذا [illegible] كل واحدة من [illegible]
الجزئية [illegible] كلما كان حيوانا لا طفا كان حيوانا وقد يكون
اذا كان حيوانا لا طفا كان انسانا [illegible] الثالث او من المتصلتين اللازمتين وهو قد يكون
اذا كان حيوانا كان انسانا [illegible] كلما كان حيوانا لا طفا كان
لا طفا وقد يكون اذا كان حيوانا لا طفا كان انسانا [illegible] المتصلتين
اللازمتين [illegible] قد يكون اذا كان لا طفا كان انسانا قوله [illegible]
[illegible] الجسم غير ابيض وغير اسود [illegible] غير [illegible]
[illegible] الجسم غير ابيض [illegible] غير [illegible]
الجسم غير اسود [illegible] غير [illegible]
مجموع غير ابيض وغير اسود [illegible] عن [illegible]
[illegible] غير ابيض [illegible] غير اسود [illegible] عن الكذب [illegible]
[illegible] كلما [illegible] الاخص [illegible] كلما [illegible] عن الكل

وكلما كان

وجعل الكل لا يخلو عن الكل فلا يخلو عن الجزء قوله تعود حينئذ مانعة الجمع فمثاله ان تقول مثلا
دائما اما ان يكون هذا الشيء حيوانا لا طفلا واما ان يكون غير طفل فلا تستلزم اما ان يكون الشيء حيوانا
واما ان يكون [illegible] ومثال الكذب منع الجمع اما صدق اما ان يكون الشيء نباتا طفلا واما ان يكون [illegible]

تعلوفي

قوله اما الحقيقية الخ يعني ان الحقيقية اذا تعددت اجزاؤها [illegible] تستلزم بحذف الاجزاء فظاهر
مانعة خلو دون جمع الانفصال وحينئذ دائما اما ان يكون الشيء غير [illegible] واما ان لا يكون موجودة حيث
[illegible] الاجزاء [illegible] تستلزم اما ان يكون الشيء [illegible] واما ان يكون موجودة على منع الخلو
فقط واما ان يكون [illegible] واما ان يكون [illegible] على منع الخلو فقط وان صدق معه منع الجمع ايضا
فلا بد الاخير قوله واما الثلاثية الانفصال فمنه الخ مثال لها البسيط الحقيقية اذا كان الشيء حيوانا
لا طفلا كان جسما لا طفلا ولا تعود [illegible] قوله اما ان تعود هذا باعتبار الخ مثال الجزء [illegible]
الثلاثية الى ربعا فمنه فقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا لا طفلا كان [illegible] وتعود الجزء [illegible] لا يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان [illegible] وقوله غير ان يكون اذا كان الشيء نباتا طفلا كان [illegible] وبرهان
[illegible] معلوم [illegible] الصدق لا يستلزم الكل [illegible] الاول [illegible] كان الشيء حيوانا
لا طفلا كان حيوانا وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا لا طفلا [illegible] من الثلاثة فقد
لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان [illegible] يقول [illegible] الشيء حيوانا
لا طفلا كان [illegible] وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا لا طفلا كان [illegible] فقد لا يكون اذا كان
الشيء [illegible] طفلا [illegible] الضرورية [illegible] الكل يستلزم
الجزء كلية والى الجزئية [illegible] الثلاثية [illegible] الكل لا يستلزم [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الثلاث [illegible] استثناء [illegible] كان الشيء قوله
مانعة الجمع الثلاثية مثال لها بعض البتة اما ان يكون الشيء حيوانا لا طفلا واما ان يكون [illegible]
تستلزم بعض البتة اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون [illegible] وبعض البتة اما ان يكون الشيء [illegible]
واما ان يكون [illegible] قوله الا الاجتماع مع الكل الخ يعني ان الكل [illegible] مع [illegible]
[illegible] من الاجزاء [illegible] الكل [illegible] الاعم الذي هو الجزء [illegible]
الاخص [illegible] قوله لا يجوز الخلو عن الشيء الخ [illegible] الكل [illegible] الجزء [illegible]
الخلو عن الكل [illegible] لا يجوز الخلو عن الجزء [illegible] الكل [illegible] ومثاله
بعض البتة اما ان يكون [illegible] واما ان يكون اسود فلا يستلزم بعض البتة اما ان يكون
[illegible] واما ان يكون اسود [illegible] عن [illegible] ولا [illegible] بعض البتة
اما ان يكون [illegible] واما ان يكون اسود [illegible] وتستلزم قوله [illegible] الموجبة
الا [illegible] انه صدق الاخص [illegible] الكل [illegible] الكل [illegible] حيوانا
[illegible] بعض البتة اذا كان [illegible] حيوانا [illegible] وهو قد يكون اذا
كان [illegible] حيوانا [illegible] الموجبة الاصل [illegible] كان [illegible] حيوانا
وقد يكون [illegible] حيوانا [illegible] الشيء [illegible] اذا كان حيوانا
[illegible] حيوانا [illegible] قوله [illegible] بهذا الكلام [illegible]
من الموجبة [illegible] تستلزم الاخص [illegible] الموجبة [illegible] الا ان يستدل

127

على العكس اذ لا يلزم من استلزام الاول لنقيض الثاني العكس كما لا يخفى قوله والاثنين منفصلة مانعة
للنقيضين اي على التقاسم بانه اذا وجد احد النقيضين انتفى الاخر وعند الانفصال [illegible]
وعلى العكس اي بعكس الشرطيتين وتستلزم منفصلة مانعة الجمع الخ قوله اما وجه استلزام منها
لمانعة الجمع الخ ان كل من المتصلتين [illegible] بين هاتين المنفصلتين الاولى فنقول كلما وجد الملزوم وجد
اللازم وكلما وجد اللازم انتفى نقيض اللازم ينتج كلما وجد الملزوم انتفى نقيض اللازم و
تقول من الطرف الاخر كلما وجد نقيض اللازم انتفى الملزوم وكلما انتفى اللازم انتفى الملزوم
ينتج كلما وجد نقيض اللازم انتفى الملزوم وهذا دليل منع الجمع بين الملزوم ونقيض اللازم
وهو المطلوب لان كلتيهما ضرورية الصدق [illegible] فهو مانع الجمع خلو [illegible] ان نقول
كلما انتفى الملزوم صح وجود اللازم وكلما صح وجود اللازم صح انتفاء نقيض اللازم ينتج كلما
انتفى الملزوم صح انتفاء نقيض اللازم ونقول من الطرف الاخر كلما انتفى نقيض اللازم وجد
اللازم وكلما وجد اللازم صح انتفاء الملزوم ينتج كلما انتفى نقيض اللازم صح انتفاء الملزوم
وهو المطلوب لان المتصلات ايضا ضرورية قوله واما وجه استلزام مانعة الخلو الخ تستلزم
ايضا على ان بين نقيض الملزوم وعين اللازم منع الخلو بان نقول كلما ارتفع نقيض الملزوم وجد
الملزوم وكلما وجد الملزوم وجد اللازم ينتج كلما ارتفع نقيض الملزوم وجد اللازم ونقول
من الطرف الاخر كلما ارتفع اللازم ارتفع الملزوم وكلما ارتفع الملزوم وجد نقيض الملزوم ينتج
كلما ارتفع اللازم وجد نقيض الملزوم وهو المطلوب وانما برهان ان الاصل منع بينهما فان نقول كلما
وجد نقيض الملزوم صح وجود اللازم ونقول من الطرف الاخر كلما وجد اللازم صح ارتفاع الملزوم وكلما
صح ارتفاع الملزوم صح وجود نقيض الملزوم ينتج كلما وجد اللازم صح وجود نقيض الملزوم وهذه
المتصلات كلها ضرورية الصدق قوله وهما منفصلتان مانعتا الخلو الخ مثال مانعة الجمع دائما
اما ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسود تستلزم منفصلة مانعة الخلو [illegible] غير اسود
ومن كان [illegible] الشرطيات بان نقول كلما وجد البياض ارتفع نقيض البياض
وكلما ارتفع نقيض البياض ارتفع السواد لانه اخص من النقيض وكلما ارتفع السواد وجد نقيض
السواد ينتج كلما وجد نقيض السواد وهو معنى قولنا كلما كان ابيض كان غير اسود وقس على
هذا ومثال مانعة الخلو دائما اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود تستلزم
منفصلة ايضا وهي كلما كان ابيض كان غير اسود وبرهانه ايضا معلوم مما تقدم بان نقول كلما
ارتفع غير ابيض ارتفع اسود وكلما ارتفع اسود وجد غير اسود وقس الباقي والحمد لله وتستلزم
موجبتين كلية متصلة الخ قوله وكذلك موجبة مانعة الجمع الخ مثاله دائما اما ان يكون الجسم ابيض واما ان
يكون اسود تستلزم منفصلة سالبة وهي ليس البتة اذا كان الشيء ابيض كان اسود لانه لا
[illegible] بين السواد والبياض اتصال صدق سالبة وتستلزم منفصلة سالبة ايضا وهي ليس البتة
اما ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسود سواء فهو [illegible] العناد المطلوب خلو او حقيقة
لانه لا [illegible] البياض والسواد [illegible] وصدق المطلوب ومثال مانعة الخلو دائما اما ان يكون
الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود تستلزم منفصلة ايضا وهي ليس البتة اذا كان الشيء
غير ابيض كان غير اسود اذ ليس اللازم [illegible] سالبة والصواب ان يقال ليس اللازم

بنقيضهما

128

يرفعهما كليا واما الجزئي فموجود يرفعهما ويستلزم منفصلة وهي ليس البتة اما ان يكون غير ابيض
واما ان يكون غير اسود لسواد وقرينة العناد المسلوب جمعا او حقيقيا ومثال الحقيقية
دائما اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا تستلزم متصلة وهي ليس البتة كلما كان
قديما كان حادثا ومنفصلة وهي ليس البتة كلما كان قديما اما ان يكون الموجود قديما واما ان
يكون حادثا بسواء وقرينة العناد المسلوب جمعا وخلوا وقوله ان استلزم الحقيقية مانعة
الجمع ومانعة الخلو التي تبين انما هو على تفسيرهما الاخص اذ هما حينئذ [illegible]
وبيع سلبيهما عنها واما على تفسيرهما الاعم فلا تستلزمهما لدخولهما معه اذ هي اخص
منهما حينئذ كلما وجدت وجدا والاعم لا يستلزم سلبيهما ولذا قال المصنف وهو اراد في مانعة الجمع ومانعة
الخلو الاخص [illegible] الخ وقرينة التقسيم [illegible] قوله لا يلزم من
سلب اللزوم [illegible] الخ تبع المصنف على ان اللزومية السالبة لا تستلزم شيئا من المنفصلات
بقوله لا يلزم من سلب اللزوم اثبات عناد [illegible] ومنه يشم من عنادات المنفصلات الثلاثة وتكلم
على ان كل واحد من المنفصلات السوالب لا تستلزم الاخرى ولا تستلزم اللزومية بجواز ان لا يكون
سلب عناد خاص جمعي او خلوي او حقيقي اثبات عناد اخر وذلك الخاص [illegible] فلا يلزم من
سلب الجمع مثلا اثبات غيره من الخلو او الحقيقي ولا اثبات اللزوم [illegible] وهو ظاهر
وانما قال الانتاج [illegible] احترازا من سوالب [illegible] مانعة الجمع ومانعة
الخلو التي تبين [illegible] التقسيم [illegible] ان شاء الله
تعالى ص واعلم ان الكلية الموجبة متى صدقت [illegible] اما بيان الاول [illegible] الكلية الموجبة
والسالبة متى صدقت [illegible] او السالبة الجزئية [illegible] وهو كلي او سالبة كلية وقد علمت
مما مر ان الشرطية تتركب من حمليتين [illegible] اما متفقتين [illegible] واما مختلفتين ومثال
هذا القسم كلما كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا فمقدمه صدق ومقدمه
قضية جزئية تصدق وهي كلية [illegible] كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان
انسانا [illegible] كما قال المصنف ان الجزئية او الاعم من الكلية وكل الاخص للاعم للزوم للاعم
[illegible] بعض الحيوان انسانا اذا لزم [illegible] بعض الانسان حيوانا [illegible]
كل انسان حيوان [illegible] معلومة الصدق [illegible]
[illegible] هذا المثال [illegible] الانسان [illegible]
القضية وهو كلي [illegible] وهو جزئي [illegible] هذا المثال [illegible]
الكلام في هذا القسم انما هو [illegible] الكلام [illegible] القضية المعلومة
الصدق منه وهذا معنى قول المصنف ويجوز تركيبها [illegible] المطلوب [illegible]
كليا وجزئيا [illegible] المطلوب كليا اريد ان تصدق القضية وهو جزئي [illegible]
اريد ان تصدق وهو كلي [illegible] القضية [illegible] منه كلية وهي في هذا المثال كلما كان كل انسان
حيوانا كان بعض الانسان حيوانا [illegible] صادقة [illegible] صغرى للقضية
[illegible] كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا وكلما كان بعض
الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا انتج من الشكل الاول المطلوب وهو كلما كان كل انسان [illegible]



حيوانا كان بعض الحيوان انسانا قوله واما بيان الثاني الخ الثاني هو عكس الكلية الموجبة وانه
اذا صدقت وانما اصلها كلية صدقت وهو جزئي ومثاله كلما كان الشيء من الانسان بعض ما كان
الشيء من الحيوان انسانا فصدقت وكذا عكسها فتصدق كلية وتصدق وهي جزئية فقد تكون كلما
كان الشيء من الانسان بعض ما كان ليس بعض الحيوان انسانا ودون هذا انه ان جزئية الكلية اللازمة
لكليته وكلية الملازمة للمقدم محل بينة النقيض اللازمة للمقدم الذي هو الملزوم واللازم للملزوم والالا في المتصلة
المعلومة الصدق وتكون هنا والثاني وهو الشيء من الحيوان ليس انسانا في الشكل الاول هو المطلوب
ثم اي صدقت القضية وهو كلية وان اريد ان تصور ما هو جزئي وهو مثالها كلما كان الشيء
من الحيوان انسانا كان ليس بعض الحيوان انسانا فاذا ضممناها الى الاصل هكذا كلما كان الشيء
من الانسان بعض ما كان الشيء من الحيوان انسانا وكلما كان الشيء من الحيوان انسانا كان ليس بعض
الحيوان انسانا انتج الى الاول المطلوب وهو كلما كان الشيء من الانسان بعض ما كان ليس بعض الحيوان
انسانا قوله واما بيان الثالثة الخ الثالثة هو السالبة الجزئية وانها اذا صدقت ومعناها
كلية صدقت وهو جزئي ومثاله قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا
فقد صدقت ومفهومها كلية تصدق وهو جزئي بل نقول قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا
كان كل حيوان انسانا وبرهانه ان المقدم اذا لم يستلزم التالي وهو كلية يستلزمه وهو جزئي لها
نعم ان كلما الايلزم الاخص للاعم ويا ... ابطال القضية المعلومة الصدق فنجعلها نقيضها
هو المتصلة اذ هو المطلوب ثم هكذا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا الصادق
جزء هكذا فقد يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فينتج من الثالث قد لا يكون
اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا وهو المطلوب قوله واما بيان الرابع الخ الرابع
هو السالبة الجزئية ايضا وانها اذا صدقت وانما يصدق جزئي صدقت وهو كلية ومثاله قد لا يكون
اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا كان ليس بعض الانسان حيوانا فقد صدقت وانما يصدق جزئي وتصدق ايضا
وهو كلية قد لا يكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا كان الشيء من الانسان بحيوان وبرهانه ان الجزئية
اذا انتفت عن المقدم انتفت عن التالي كما يتبين عند ابطال الجزئية وينبغي ان يستلزم نفي الاخص لانه
نفي ابطال القضية المعلومة الصدق وتكون نقيضها لانه هو المطلوب ثم هو كلما كان الشيء من
الانسان بحيوان كان ليس بعض الانسان حيوانا بحيث الاول طرف صغرى هكذا فقد يكون اذا كان
ليس بعض الحيوان انسانا كان ليس بعض الانسان حيوانا وكلما كان الشيء من الانسان بحيوان
كان ليس بعض الانسان حيوانا فينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا كان
الشيء من الانسان بحيوان وهو المطلوب قوله واما بيان الخامس الخ الخامس هو الموجبة الجزئية
وانها متى صدقت واصدق جزئي كلي صدقت وهو جزئي ومثالها ومعناها الكلي قد لا يكون اذا كان
كل انسان ابيض كان بعض الابيض انسانا فقد صدقت والمعروف الاول كلي وتصدق ايضا وهو جزئي
بل نقول قد لا يكون اذا كان بعض الانسان ابيض كان بعض الابيض انسانا وبرهانه ان الملزوم الاخص
لازم للاعم لازم وجوده بوجود الاخص لان الاعم والحالة هذه ملازم للاخص فيصدق كلما المتصلة والملزوم
اعم التصديق وبينهما ان الملزوم للاخص وحينئذ لا يصدق كلما ليس كل لازم للاخص لازما للاعم لانه الا
عن حيث انه اعم واستشعر المصنف هذا السؤال اجاب بقوله لوجوده اذ ذاك في ضمن اخص الخ ولان
ابطال



ايضا تلزم بالقضية المعدولة الصدق وتكون هذه هي من المنتج اذ هو المطلوب كم وهو مثلا كان كل
انسان ابيض كان بعض الانسان ابيض فهذه صغرى الاول وهكذا كلما كان كل انسان ابيض كان بعض الانسان
ابيض فقد يكون اذا كان كل انسان ابيض كان بعض الابيض انسانا فينتج من الثالث قد يكون اذا كان بعض
الانسان ابيض كان بعض الابيض انسانا وهو المطلوب و(مثاله) وثالثها كلية غير يكون اذا كان بعض
الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا فقد صدقت ونائبه كلية وتصدق ايضا وهو جزئية بان نقول قد يكون
اذا كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا وبرهانه ما مضى من انا نأتي ايضا بالقضية المعدولة
الصدق وتكون من الثالث اذ هو المطلوب كم هنا وهي كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان
انسانا كان كل انسان حيوانا وهي ما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا فينتج من الاول قد
يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا وهو المطلوب (قوله) واما العكس السادس
الى السادس فهو السالب الجزئية الكلية والنهائية اذا صدقت واخرى نقيضها جزئية صدقت وهو كلية عكس
الجزئية الموجبة لانه ينعكس (مثاله) ومقدمها جزئية بعكس النقيض اذا كان بعض الجسم حادث
كان كل جسم غنيا عن الفاعل فقد صدقت ومقدمها جزئية وتصدق ايضا وهو كلية بان نقول ليس البتة
اذا كان كل جسم حادثا كان كل جسم غنيا عن الفاعل [illegible] لزوم شيء للعالم في جميع الاحوال
يستلزم [illegible] الاحوال لو استلزم [illegible] حالة وهو [illegible] والاعم لا يستلزم
شيء من [illegible] خلف وانا نأتي ايضا بالقضية المعدولة الصدق ونكون من الثاني هنا اذ هو
المطلوب كم وهي كلما كان كل جسم حادثا كان بعض الجسم حادثا ونجعله صغرى الاول هكذا كلما كان
كل جسم حادثا كان بعض الجسم حادثا وليس البتة اذا كان كل جسم حادثا كان بعض الجسم غنيا عن الفاعل
فقد صدقت ونائبه جزئية وتصدق وهو كلية بان نقول ليس البتة اذا كان كل جسم حادثا كان كل
جسم غنيا عن الفاعل وبرهانه ما مر وانا نأتي ايضا بالمعدولة الصدق ونكون هنا من الثاني وهي كلما كان كل
جسم غنيا عن الفاعل كان بعض الجسم غنيا عن الفاعل ونجعله كبرى الاول هكذا ليس البتة اذا كان كل جسم حادثا
كان بعض الجسم غنيا عن الفاعل وكلما كان كل جسم غنيا عن الفاعل كان بعض الجسم غنيا عن الفاعل فينتج من الاول
ليس البتة اذا كان كل جسم حادثا كان كل جسم غنيا عن الفاعل وهو المطلوب [illegible]
(قوله) هذه الرابعة باب عقد لبيان تلازم الشرطيات [illegible] كثير من [illegible] بعض [illegible] الاقترانية
لا فيه [illegible] وذكره المصنف [illegible] الشرطية لما سبق بينهما
وقيل ان الجميع [illegible] المتصلة و[illegible] الحملية [illegible] الشرطية و[illegible] الشرطية
بلوازم كثيرة (قوله) [illegible] الجمع [illegible] اجزاء كلية كانت
او جزئية وهو صحيح [illegible] واما الجزئية [illegible] واستدلوا على ذلك بانا اذا
قلنا قد يكون اما ان يكون ج ب و د ه واما ان يكون ج ا [illegible] المنفصلة [illegible]
ونقيض التالي [illegible] اذا كان ج ب و د ه [illegible] ج [illegible] المتصلة [illegible]
[illegible] كلية معلومة الصدق [illegible] كلما كان ج ب و د ه وج ب هكذا كلما كان ج ب و د ه وج
فقد يكون اذا كان ج د و د ه [illegible] فينتج من الثالث قد يكون اذا كان ج د [illegible] ج [illegible] النتيجة [illegible]
منفصلة مانعة جمع [illegible] ونقيض التالي [illegible] فقد يكون اما ان يكون ج ب واما ان يكون
ج [illegible] الاقترانية [illegible] ايضا كلية اخرى معلومة الصدق وهي كلما كان ج ب و د ه وج



هكذا كلما وجد ب وجد ط وجد ه وقد يكون اذا وجد د و ه انتفى ج فينتج من الثالثة ايضا قد يكون اذا
وجد ه انتفى ج وهذه كل منها ايضا منفصلة وهي قد يكون اما ان يوجد ه واما ان يوجد ج وهذه اللازمة
الاخرى منها ان منفصلتان الا ان بينهما فرقا بالشك المانعة الجمع الجزئية ومثال ذلك من المواد قد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا او ناطقا واما ان يكون [illegible] لا [illegible] اجزاء البرهان [illegible] الزمنة هذا
الجزئيتان المنفصلة المانعة الجمع الجزئية وجب ان يلزم ما خلفيتها ابطال الذي يلزم اللازم اللازم للاخص
فتعم [illegible] مانعة الجمع تتعدد بتعدد اجزاء الرجز [illegible] تكلمات الثالث حكم المصنف
على ان سوالب المنفصلات والمتصلات الثلاث لا تستلزم شيئا وموجبات غير [illegible] واما ان
تستلزم الشالبة منها شيئا وسوالب غيرها [illegible] وحكم ان السالبة ان كانت حقيقية
لا تستلزم شيئا لان سلب العناد الحقيقي [illegible] سلب معنى الجمع والخلو بالتقسيم الاخص واعم انما
من ثبوت الانفصال [illegible] او نقيضيهما وان كانت الشالبة مانعة جمع او مانعة خلو استلزمت
الاخرى مركبة من نقيض جزئيها [illegible] وكل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو
لا اخرى لانه خلاء بعد الموجبات والسوالب [illegible] منها يستلزم [illegible] التغيير وسيأتي
حقيقة [illegible] الرابع من العوارض [illegible] العلم ان المنفصلات [illegible] البلد وكل ما ثبت
من الاصطلاح الا ترتيب [illegible] حتى ان من احكم احكام ما تستغني بذلك عن النظر في تفصيله وقدم
من هذا النحو كثير مما ذكر في النسب الاربع وفي الفصل بين الحقيقية والخارجية وفي المعقولات
وغير هذه الاستدلالات وسوالب الكلية الموجبة مثل صدق مفهومها جزئية صدقت وهو كبير ومتى
صدقت ذاك السالب كلية صدقت وصدق جزئية [illegible] السالبة الجزئية على العكس الخ

فصل

القياس قول مؤلف الخ **قوله** تصديقات الخ قيد التصديق هو ادراك النسبة الخبرية التصور من العلم كما
مر ويطلق على القضية او نوع منها او على القياس المؤدي اليه كما ان التصور هو ادراك المفرد ويطلق
على المعرف المؤدي اليه **قال الشيخ** سعد الدين في حاشية العضد [illegible] نصرفه يسمون التصديق
نوع من العلم وكثير ما يطلق على ذلك النوع مع ما يتعلق به فهو علمه من التصورات وكثير ما يطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية اطلاقا للمصدر على المفعول او
تسمية المحل باسم الحال او بعض الاعتبار [illegible] كل تصديق قضية والا فالتصديق يقع احد اجزاء
القضية [illegible] وقال المؤلف في التصريف [illegible] القضية الواحدة الملتزمة بعكسها او عكس نقيضها
اما البسيطة فظاهر خروجها واما المركبة اعني [illegible] فلا داخلة في الحد [illegible] جيبها وقضيتين
اجيب بان المراد بالقضيتين في الحد الاصطلاحي [illegible] والمركبة انما هي في الاصطلاح قضية
واحدة وعليه اجوبة اخرى [illegible] ورد على الشيخ [illegible] الحد التي يحيي من قضيتين واجيب
بانها حالة التركيب ليست قضيتين وهو ظاهر **قوله** القياس المركب الخ القياس المركب هو مقدمات
تنتج مقدمة منها نتيجة تلك النتيجة مع مقدمة اخرى قياس واحد ثم كذلك الى ان يحصل المطلوب
ويبنى به عن كون القياس يحتاج مقدمة او احدها الى نظر واستدلال وهو من بعد ابطالات كل منهما
متوقف على ما قبله الى ان ينتهي الى البراهين كقولنا مثلا العالم متغير وكل متغير حادث وكل حادث
له محدث فالعالم له محدث وهو على قسمين على ذكر [illegible] نتيجة كل قياس ويسمى موصول النتائج لوصلها
بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ثم كل ا د وكل ج د فكل ا ه ومالم تذكر فيه النتائج ويسمى مطوي

النتائج



النتائج ومعصوتها العطا عن المقدمات وطريق ذكرها كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ا د وكل
د هـ فكل ج هـ وهذا القياس وان لم تذكر فيه النتيجة فقياس واحد اذ هي مطوية فيه ولذا اقتصر
المصنف على ذكر النتيجة فقط ومن قال في تعريف القياس قول مؤلف من اقوال الالفاظ بالخط هنا الجمع واراد
بالقول ما فوق الواحد وهذا انما اطلق الجمع واراد التثنية وكثيرا ما يستعمل الثاني اذا اريد انه مؤلف
من جنس الالفاظ لا لبعض تغييره عادل عليه لفظ الجمع ثلاثة فاعلى هذا كما تقول الكلام ما تألف
من الاسم والفعل او الحرف ونحو ذلك بلا اشتراط اجتماعها قوله قيل ان اراد الجنس وخلت قضية واحدة
والاجتماع على اشتراط اثنين قلنا لعله النتائج بمعنى اذ لا يعقل النتائج حتى يقال ان القضية
مؤلفة من ... بيان ان ما هو مخصوص ما هو من الالفاظ بالتفسير ... النتائج ان يقال ان صورة القياس
بل لا شك ان جميع قضايا على ان الكل ان يقول الاتساع ان القياس المركب القضيتين كسائر الاقيسة
المستقلة بل ... من حيث ان لها من القضيتين وحينئذ القياس عن بسيطة وهو المؤلف
من الالفاظ وهو مركب وهو المؤلف من القياسات وكذا القضية تكون مؤلفة من المفردات ومن الالفاظ
كذلك القياس يكون مؤلفا من الالفاظ ومن القياسات وحينئذ تخصيص التعريف بما هو المقصود عن بسيط
عكسه فلا معنى لذكر القضيتين في التعريف والامر في هذا قريب قوله يدخل فيه الطرد الخ اعلم
ان القياس صحيح الا الصورة تشتمل على الصحيح المادة وفاسد كما انه اطلق عليه من ان له من اهل
العربية وقال الشيخ عن دون القول الحاصل مستلزم للقضية لقول اخر الصواب ان يقال انما اراد القياس الصحيح
وان قوله بالذات يخرج القياس الكاذب المقدمات لا يستلزم النتيجة الكاذبة بل بتقدير تسليمها
او يقال بجعل قوله مستلزم لان معناه كما المستلزم والكاذب المقدمات ليس هو كما المستلزم لا
التسليم مقدماته انتهى وقد علمت ضعفه قوله البرهاني والجدلي الخ يسلك ان شرح هذا
لا فصل بين ان شاء الله والتحقيق ان الاخرج هذا ان الفاسد من الحيثية المشار اليها فقوله
متى سلمنا لان معناه ان تكون المقدمتان على ترتيب منتج في الصورة ولا شك انه اذا كانت
المقدمات على تلك الهيئة خرج الاستقراء والتمثيل اذ لم يكونا عليها غير ان المصنف ثم لم
يخرجهما به على ما انه الا بعد بقوله متى سلمنا ما ذكرناه وانما اراد اخراجهما بعينه لو سلمنا انهما
اما بان يكونا على هيئة القياس او لا قوله الكامل وغير الكامل ما لا يحتاج القياس الكامل هو ما لا يحتاج في وضع
مقدماته تسليم نتيجته وغير الكامل ما يتوقف نتيجته على مقدمة اخرى غير اجنبية عن مقدمة
لازمة لاحداهما كالعكس وهو شرط ... قياس المساواة ونحوه فيما منطقيا لانه يتوقف مقدماته
على قضية اجنبية وهي ان مساو المساوي مساو قلت ويقال هم يعممون الكامل وغير الكامل
ونحن على ... قياس بان النتائج الثاني والثالث ... عن الرجوع الى الاول في
يكونا كاملين قوله لا انهما يصار الى ... الا ان يقسم المقدمتين من جهة ذاتيهما وبه
يخرج الشيخان قوله لا ان من خصوص المادة فقط نحو لا شيء من الانسان يجري ... فانه ينتج
لا شيء من الانسان ... لكن ليس لازما عن المقدمتين بل الصدق ذلك في المادة انتهى التلمساني
ما ذكر المصنف ... قياس المساوات ونحو ذلك اذا قلت ا مساو لـ ب و ب مساو لـ ج يلزم عنه
ا مساو لـ ج بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان مساو المساوي مساو وانما سميت الاجنبية لانها
غير اللازمة لاحدى المقدمتين ... بالنسبة الى الاشكال المنتجة ... العكس لانها وان اتفق

المقدمة الاخرى وليست هي بالحقيقة لزومها احدى المقدمتين **واعلم** انهم يعبرون عن تلك
المقدمة بالمقدمة الغريبة ويسمونها الاجنبية وغير اللازمة لاحدى المقدمتين كما في
المساوات والبعض الاجنبية بان تكون لازمة لاحدى المقدمتين كما في ان جزء الجوهر يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فلهذا يستلزم
ان جزء الجوهر جوهر بالغريبة لاستلزام مقدمتين تكون عكس نقيض المقدمة الثانية وهي كل ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر والمصنف كانه اقتصر على التعبير الاول وكانه يسمي غير البين
من عكس النقيض والمباين بالمستوي لان كلا منهما داخل ولما كان ما يعبرون المقدمة
الغريبة ما يكون حدودها مغايرة لحدود القياس ... العكس المستوي وعكس النقيض
والمصنف كانه لم يرتض ذلك لان الشيخ سعد الدين قال المصنف ذلك انهم اعتقدوا وجوب تكرار الحد
الاوسط وهو خارج في التعبير بالعكس المستوي ... عكس النقيض ودون ... المساوات
وهذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس انتهى **قوله** لان عنتم مع تسليم المقدمتين كونها
على ما يعد منتج ... فهم متى سلمت وان سلمت لزم عنها قول اخر وجود
تكرار الاوسط يقتضيه تعريف القياس بل مقتضى ... حيث يقولون ... هذا على ...
قياس ... على ... فيما ... الحد الاوسط
مع ... الشرطي ... ذلك بل بمجرد التسليم ... الاخراج الاستثنائي والتمثيل
وحد القياس ... هذا التعريف اذا سلمنا يلزم عنها قول اخر **قوله**
باعتبار ... المساوات الخ هو تنبيه على انها غير لازمة ... اذ ليست بعكس
لها والانقيضها وانما هي معقولة ... العكس الاصطلاحي ... المساوي
لكل ما يساوي **قوله** بما جعل هذه المقدمة صغرى ... مساوية
وكل ما يساوي ... مساو له فينتج ... **ح ا** مساو له **قوله** وجوب
مغايرة النتيجة ... المغايرة بين النتيجة والمقدمتين ... النتيجة مطلوب ...
معروفة التسليم ... المقدمتين ... المغايرة ... يكون كل مقدمتين
فيما ... كل من ... الانتاج ... ضرورة
... ولا ... غير مغايرة ... المغايرة ... القياس
المصنف ... تسمى المقدمتان ... لاحتوائها ... **تنبيه**
وعلى التعليل الاول ... على القول ... هذا الاخذ
لا ... على المقدمتين ... كون ...
... المقدمة الاخرى ... المغايرة ... **تنبيه**
في الاستثنائي ... المصنف **و**منها ان ... كل انسان ... حيوان
وكل حيوان جسم ... فينتج الاول منهما عند ... والثاني عند الصغرى
واجابوا باجوبة منها ان الاخذ ... **و**منها ان النتيجة
تكون بالقياس عند الاستنتاج ... المقدمة **و**منها ان هذه ليست بالقضية ... لانه
ليست ... القضية ... خارجا ... كانه ...

ذهنا وفي الخارج فليستثن بقضية **قوله** وفي الكل جعل اما الاول فلانه لو كانت نتيجة

المقابلة بذلك الاعتبار حصونا من تلك القضية المستثناة عين لاحدهما في المقابلة اذ كل واحدة

منهما اذا جعلت نتيجة مقابلة تستعمل على حدا اذا جعلت مقدمة اذ احدها نتيجة معه

بين الاخرى مقدمة واما ثانيا فلان العام المذكور لا تقتضي مقابلة بعض الذي ذكر هلو بعد وكون

اجزاء النتيجة حتى يقتضي وجودها قوله ان فيه **قوله وباعتبار** ينقسم الشيء وذكر اصناف القول وان ما ذكر القيا

فلان ما ذكره في التعريف مبني على التسليم ويعلى ترتيب تعرض بعض الفضلاء على ذلك الوجه بقضيه

نحو بعد القضية **قوله** وهو ينقسم الى اقتراني الخ **قوله** استثنائي واقتراني يسمى الاول استثنائيا

لاشتماله على ادات الاستثناء ويسمى الثاني اقترانيا لما فيه من اقتران الحدود **قوله**

الاقتراني ما لم يذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل والاستثنائي ما ذكر فيه بالقوة لان النتيجة مذكورة في الاقتراني

الا بالقوة لا ما ذكر بما اخر انها مذكورة في القياس بمادتها التي هي معنى ذلك انه بالقوة

لمادة القرب منه وما لنظم فيه فانها غير الفعل سبب بالقوة **قوله** الا انه يعني

المصنف ان الاقتراني ما لم يذكر فيه النتيجة بالفعل ولا بنقيضها من ذكر انه ذكر فيه بالقوة بل يصدق احتمال

ان يكون بواحد منهما وحينئذ من ان يخرج تعريف الاقتراني بانه لا يكون فيه بالقوة **قوله**

بالفعل وكان ربما يعلم مما ذكرت حينئذ المقصود منه ان الفعل اذا ذكر استشعر به القوة

بلا شك وما هو ظاهر في تعريف القياس من ان الدال على النتيجة لمادته ولا يدل عليها الا بالنسبة الى

الاشتمال عليها وانما هو بالنسبة الى الاشتمال بالقوة فاذا نفي بالفعل بقي حينئذ **قوله** باعتبار

كونه لا زما للملزوم الخ كانه يعني ان الشمول المعيد الاعتبار الاستثناء المقدم التالي النتيجة هي

عين التالي وهو لازم للملزوم في كل منهما واما عند استثناء نقيض التالي فالنتيجة هي نقيض المقدم

والمقدم جاء صلة **وقد** اجابوا عن السؤال المعيد عليه وحاصل جميع النظر **حرص** ان النتيجة

ليست هي عين احد المقدمتين بل جزء المقدمة ذلك لانه ليست المقدمة هي قولنا النهار موجود

في ذلك القياس المستعمل وطلوع الشمس لما لحاظ ذلك الاستعمال عن المقدم والتالي والشك ان

جزء المقدم خلاف المقدمة **قوله** ان الاقياس لا يتم صدقا والكذب لا الحكم الذي هو التركيب التام

فهما هي قضية وحينئذ يكون نتيجة يتعلق الصدق والكذب لزوال ما لا مانع عنها ويكون مقابلة

لما في المعنى وان اختلفت في اللفظ وتعقبه من الوجه الاول بانهم قالوا يلزم في القياس من الاخر والقول

كما يطلق على القضية يطلق على المركب غير القضية وحينئذ فاعرفه العموم في ما تقع مقدمات

القياس لا يلزم ان تكون قضية كما قالوا اخر وكذا لان المعنى اعتبر من الوجه الثاني **وقد اجابوا** بهذا

الجواب وورد عليهم انه اذا كانت النتيجة هي خلاف المقدمة ما يرفع الخ ذكرت فيه بالفعل

واجيب ـــــ بان معنى كونها مذكورة فيه ما ذكره وهي انها بعينه مذكورة والى هذا

الجواب اشار المصنف بقوله بالقطع واحد معناهما مختلفا بعيد ان قولنا ذكرت فيه بالفعل هو

بالنظر الى اللفظ وقولنا هي مغايرة هو بالنظر الى المعنى **قوله** ـــــ حينئذ لا فرق بين الاقتراني

والاستثنائي لان الاقتراني يصدق ذكرت فيه بالفعل **قلت** ـــــ ممنوع اذ هي في الاستثنائي مذكورة

بمادتها وهيئتها التي بعينها كما مر بخلاف الاقتراني وهذا كله انما ينطبق على الاشتراط مغايرة

النتيجة للمقدمتين كما تقرر بخلاف ان يشترط ذلك بل كل مقدمة فما اعتبر استلزامها احداهما

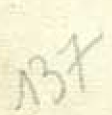


صح
القسمة

وقد قد صنا انه لا يرد ولا حاجة الى الاحتراز عنه وكان الاولى اسقاط هذا الشرط المودي الى
ذكر بعض ما ذكرنا هنا وهو مركب من مقدمتين الخ قوله لانه لما كانت النسبة الخ قال في شرح ايساغوجي
ولما كانت النسبة مجهولة بين الطرفين اذ لو كانت معلومة لم يحتج الى الاستدلال وقياس لا ينتج
في القياس بعد الا من امر آخر وهو الوسط المطلوب بحيث يكون ذلك معلوم النسبة الى كل واحد من طرفي
المطلوب بانضمام نسبته الى موضوع المطلوب قضية تسمى مقدمة وهي الصغرى لاشتمالها
على الاصغر الذي هو موضوع المطلوب ومن نسبته الى محمول المطلوب قضية اخرى تسمى ايضا
مقدمة وهي الكبرى لاشتمالها على الاكبر الذي هو محمول المطلوب فيجب في المطلوب تسمية
الصغرى والكبرى سواء تقدمت الصغرى في الذكر على الكبرى او تاخرت كما يصنع بعضهم
الكبرى في الشكل الرابع مثلا والامر الثالث الذي علمت نسبته الى كل واحد من طرفي المطلوب
يسمى حدا اوسط وهو الذي يكون مشتركا مكررا في المقدمتين والطرف كذلك الطرفا المقدمتين
في اللفظ ارتبطت في المعنى للاشتراك وذلك الوسط المشترك هو الذي يجمع بين طرفي المطلوب
وتلك الهيئة التي حصلت من نسبة الوسط الى طرفي المطلوب بالوضع والحمل تسمى
شكلا وشكلا انتهى قوله لاشتمالها على موضوع المطلوب الخ جعل الصغرى على الكبرى
باشتمالها على الاشتراك الذي هو الموضوع ومحل الموضوع بانه شيوع معروض محمولا وغير
السالفة وتعرض الى المحمول هو صفة الطائفة ومعنى ما يحتمله الكلام في الصغرى الاوسط
فيهما محمول لانه يحتمل في الكبرى في الاول ومن موضوع عليها وفي الثاني كما محمولا وحظت
صغرى الاول ايضا باشتراط الايجاب فيها والايجاب اشرف من السلب وهذا الامر يبطل
كله بغير الثالث ومعنى [illegible] على هذا ما فيه من ترتيب [illegible] قوله
قريب من الاول في بيان الاشكال الخ اي ادانه اقرب في الانتاج الى الاول [illegible] كليهما
هو بعكس احدى المقدمتين [illegible] عكس الكبرى وعكس الصغرى في البيان [illegible]
الى الطبع في الاستدلال وهي دعوى [illegible] قوله لموافقته الاول في الكبرى [illegible]
في الكبرى لان الحد الاوسط موضوع في كبراهما معا وانما يختلفان في الصغرى ففي الاول محمول
فيه وفي الثالث موضوع فيه فهذا شيء وهو الثاني والحق الاول في الصغرى والثالث
وافقه في الموضوع ورجع موافقة الثاني الى محمول الصغرى وقد تبين ان الموضوع اشرف من المحمول
على ما ذكروا والصغرى انما اكتسبت شرفها من الموضوع فالموضوع هو اشرف فيكون الثالث
لموافقته في الموضوع الاشرف اشرف من الثاني وانما جعل هذا الثالث الخ لتبوله من الموافقة مرتبة
بعد الثاني المتقدم عليه لا الثالثية قال المصنف في الشرح ابسط عن وجهه والتحقيق ان
هذا الذي ذكره في الترتيب انما هو من المناسبات [illegible] والوجه في الترتيب [illegible]
انما راعيه بعض الشيوخ وهو انه لما كان [illegible] على الترتيب الذي [illegible]
على الترتيب الثالث فان الثاني اقرب الى الاول من الثالث [illegible] قلت [illegible] وجه التعليل
ما ذكره هذا المعنى من المناسبات السابقة [illegible] قوله اسقطه الفارابي
الخ الفارابي هو الامام ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان بن اوزلغ [illegible] مهملة مفتوحة
[illegible] التركي الحكيم المشهور صاحب

التصانيف

القانون في المنطق وغيره وكان إماما ثانيا ما هو عليه أعجوبة الزمان وكان تركيا فانتقل من بلده
إلى بغداد واشتغل باللسان العربي حتى أتقنه وأخذ علوم الحكمة عن أبي بشر الحكيم المشهور وعن
أبي حيلان بن حيلان الحكيم النصراني وغيرهما وكان إمام الأعلام في علم المنطق وجميع علوم
الفلسفة قال ابن خلكان بعد ذكر ما تقدم ورأيته في بعض المجاميع أنه دخل على سيف الدولة
وكان مجلسه مجمع الفضلاء فدخل عليه بزي الأتراك وكان ذلك دأبه فقال له سيف الدولة
اقعد فقال حيث أنا أو حيث أنت فقال حيث أنت فتخطى رقاب الناس حتى انتهى إلى
مسند سيف الدولة وزاحمه فيه حتى أخرجه عنه فقال الأمير لمماليك على رأسه بلسان يفقهه
ويفهمه قال من هذا الشيخ أساء الأدب وإني سائله عن أشياء فإن لم يجب فيها فاخرقوا به فقال
له أبو نصر بذلك اللسان أيها الأمير اصبر فإن الأمور بعواقبها فعجب الأمير وقال أتحسن
هذا اللسان قال نعم أحسن أكثر من سبعين لسانا فعظم عنده ثم أخذ يتكلم مع العلماء الحاضرين
في كل فن فلم يزل حتى أسكت الكل وبقي يتكلم وحده وجعلوا يكتبون عنه فصرفهم الأمير وخلا به
فقال له هل لك في أن تأكل قال لا قال وهل تشرب قال لا قال وهل تسمع قال نعم فأمر الأمير بإحضار
القيان وأنواع الملاهي وكل عارف بالصناعة فلم يحرك أحد منهم آلته إلا عابه أبو نصر فقال
له الأمير وهل تحسن في هذه الصنعة شيئا قال نعم ثم أخرج من وسطه خريطة ففتحها وأخرج عيدانا
فركبها ولعب بها فضحك كل من كان في المجلس ثم فكها وركبها تركيبا آخر وضرب بها فبكى
كل من حضر في المجلس ثم فكها وغير تركيبها وحركها فنام كل من بالمجلس حتى البواب فتركهم
نياما وخرج انتهى ملخصا قال وتوفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة وقد ناهز الثمانين بدمشق
وصلى عليه سيف الدولة في أربعة من خواصه ودفن بظاهر دمشق خارج الباب الصغير رحمه الله
تعالى وابن سينا تقدم تعريفه والغزالي هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الإمام الأجل
من لم تكن العين تبصر مثله في العلوم كلها الجامع بين الشريعة والحقيقة يلقب حجة الإسلام
كان أبوه يغزل الصوف ويبيعه فنسب إليه كذا ذكر ابن الأشهل في ... الشفا وعنه له التآليف
المشهورة في الأصول والفقه وعلوم الفريقين توفي رحمه الله تعالى سنة خمس وخمسمائة قوله ذكر
وما أنا من قبيل السفسطة قوله فيه احتمال في خليل إلخ ذكر المفسرون أن النمرود لعنه الله
كان يدعي الربوبية فقال للخليل عليه السلام من ربك قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت
قال النمرود أنا أحيي وأميت وأحضر رجلين فقتل أحدهما وترك الآخر وقال هذا أحييته وهذا
أمته فقال له الخليل عليه السلام إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب انتقالا لأنه
لما لا تعقل له بالأمور العقلية ولا فكر فيه الشبهة فانقطع النمرود ووجه استنباط
البرهان المذكور من الآية والدراهم أن الصغرى وهي قوله إنك لا تقدر أن تأتي بالشمس من
المغرب مأخوذة من قوله فأت بها من المغرب لأنه أمر تعجيز فعند نسبة العجز إليه وأنه لا يقدر أن يأتي
بالشمس وهو عين قوله إنك لا تقدر إلخ والكبرى وهي قوله وكل من لا يقدر إلخ مأخوذة من قوله إن الله
يأتي بالشمس من المشرق فقوله إن الله يأتي بالشمس يستلزم أن المنفرد على الإتيان بالشمس من جهة
دلالة الفعال على ... قد علم المحذور إذ لو ... فقد ... وهذه القضية تبطل النمرود
صورة وإن كان ... عليه الحجة حيث ... عكس النقيض الموافق وكل من لا يقدر



ان ياتي في الشمس ليس بالاله وفي المخالف لا شيء مما ليس بالاله لا يغير ان ياتي في الشمس الاله وكلا العكس
ينتج كبرى للقضية المعروضة اولا ثم ينتج انه لا شيء بالاله ولو اتى المصنف بالعكس الثاني لكان
اولى لانعكاس الموجبات بعض من غير نزاع كما هو قوله في استدلال الخليل عليه السلام بالافول الخ
وجه الاستدلال وانه على الصغرى وهو قوله النجم افل ظاهر لانه مصرح به في قوله فلما افل
والكبرى مطوية في قوله لا احب الافلين اي لا احب عبادة الافلين لعدم استحقاق الافل
للعبودية اي يقال الافل لا يستحق العبودية وكل من لا يستحق العبودية ليس بالاله لان الاله
هو المستحق للعبودية فينتج هذا الافل ليس بالاله وينعكس الى الاله ليس بافل وهي
الكبرى مرجعه فهذا تقول قوله لا احب الافلين يتضمن الخفية وهي لا شيء من الافل يستحق
العبودية والصغرى ضرورية وهي الاله هو المستحق للعبودية فينتج [illegible] لا شيء
من الاله بافل [illegible] هذه النتيجة هي القضية السابقة انه [illegible] لا شيء من الافل بالاله وان
[illegible] عكسها المستوي [illegible] من الاول [illegible] الآية [illegible]
[illegible] ايضا كما سمعت [illegible] من وجهات اخر [illegible] ذكر
كما بين قوله في رد الله تعالى على اليهود الخ وجه الاستدلال من الآية [illegible] ان يكون
[illegible] من البشر رسالة [illegible] الانكار رسالة [illegible] صلى الله عليه وسلم ورد الله تبارك
وتعالى عليهم [illegible] عليه [illegible] عليه السلام [illegible]
[illegible] عليهم الحجة [illegible] من قوة الآية [illegible] بشر وهو الصغرى [illegible]
انه انزل عليه الكتاب وهو الكبرى [illegible] مسلمتان عندهم معا [illegible] انزل عليه الكتاب وهو
نقيض النتيجة السابقة [illegible] **قلت** المذكور [illegible] معا [illegible] الثالث [illegible]
[illegible] **قلت** [illegible] عشرة [illegible] الشكل الاول [illegible]
[illegible] الصغرى [illegible] المولف [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] وهو [illegible] الصغرى [illegible] صغرى مع المحصورات
الاربع [illegible] والجزئية السالبة صغرى مع المحصورات الاربع [illegible]
الكبرى [illegible] اربعة [illegible] الموجبة كبرى [illegible] الجزئية السالبة كبرى [illegible]
ايضا [illegible] الثمانية [illegible] عشر [illegible] المنتج اربعة [illegible] ذكر المصنف **مثال** الاول
[illegible] مولف وكل مولف حادث [illegible] حادث **و** الثاني كل جسم مولف ولا شيء من المولف [illegible]
[illegible] من الجسم [illegible] **و** الثالث بعض الجسم مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم حادث **و** الرابع بعض
الجسم مولف ولا شيء من المولف [illegible] فبعض الجسم ليس [illegible] **ووجه** ترتيبه [illegible]
[illegible] الاشرف [illegible] الكلي [illegible] على [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] الثالث على الرابع [illegible] مع [illegible] الرابع [illegible]
[illegible] **وشرطه** [illegible] النتيجة [illegible] **قوله** [illegible]
[illegible] موجبة وسالبة [illegible] موجبة وسالبة [illegible] الاصغر على
الوضع [illegible] الشكل [illegible] الاصغر [illegible] موضوع [illegible] الرابع [illegible] الاصغر
[illegible] موضوعا [illegible] العكس [illegible] القضية [illegible]

عليه [illegible]

[illegible]

اللهم الا ان يعلم بالقوة كانت النتيجة كلية نحو اذا وجد شرط الايجاب بل تحرر المقدمتان
موجبتين فكانت النتيجة كلية موجبة من الوجه وهو اكثر الكلي المجرب وذلك مخصوص بالضرب
الدراج من الشكل الاول ومن اكثر الاول والثاني والرابع من الشكل الاتابع ... جزئية لوجود شرط الانتاج
فيكون احد المقدمتين بطلانه كلية ... وذلك في الضرب الثاني من الاول والثاني من
الثالث والخامس من الرابع ... يوجد ... الكل كانت ... جزئية
موجبة ... الضرب الثالث ... والاول والثاني والرابع من الثالث والاول من الرابع [illegible]
... الايجاب فيكون جزئية ... الرابع الاول ... الثاني والخامس والسادس من الثالث
... الثالث من الرابع ... النتيجة تتبع الاخس اهل الجزء والسلب بحسب اجتماع
المقدمتين ... والله ... بعض الادباء بهذا المعنى ... الرجل ... تبع النتيجة
... الجزء ... المقدمتين ... النتيجة ... المقدمتين ... [illegible]
... النتيجة ... النتيجة جزئية
مع كلية المقدمتين ... الثالث والرابع ... المنتج للكلية ... اضرب
... الرابع ... الاول وثلاثة من
الثالث ... الرابع ... مخصوص ... الايجاب الكلي والثاني مخصوص بانه لا ينتج الا السلب
والثالث بانه لا ينتج الا الكلي ... على ... كلية الكبرى ... الخ العقلي
... النتيجة ... وضع الاصغر
وكلية الكبرى ... على وضع الاصغر ... وقد
المصنف ... بقوله ... بالاستغراق ... المرفوعين
الخ **قلت** ويمكن ان ... كلية الكبرى ... التعليل ... ايضا
... من الشكل الرابع ... على الاصغر ... الوضع بالقوة
ومع ذلك ... كلية ... كلية الكبرى ... كلما كان
الاصغر على الوضع ... النتيجة كلية ... اشخاص لا
الاول ... يكون على الوضع او يكون ... المنفصلتين
واما الشكل ... الخ **قوله** ... مع كل واحد من ... الخ
الايجاب والسلب ... المنافيين ... الايجاب وفي الاخر ... السلب
قلت اذا ... الايجاب والسلب ... احدهما ... الاخر اذ لا
يجتمعان ... الاخر ... الايجاب
والسلب وانعكاس اللازم عن الملزوم ... باطل **قوله** هذا الا ... لا يقال
... اذ الملزوم ... الملزوم ... الحيوان ... وحيث هو كما
... وغير ... للحيوان ... الا
... الملزوم ... اللازم ... وحيث ...
لا ... **قوله** الموجبتين مع الموجبتين الخ ... الموجبتين
هما الكليتان الكلية والجزئية ... مختلفتين ... اربعة كلية ... كلية

وحينئذ ينتج منه وكلية وكذا في السالبة الجزئية مع السالبة الكلية بعد أخرى قوله وفي الأول مع العرفية
ط في الجزئي والخصوص فإن الغالب [illegible] قلنا هو أن الفرع [illegible] العقيم
والمنتج بالمعقول [illegible] التفصيل بالعكس [illegible] قوله وهو أربعة مثال الأول كل إنسان
حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر ورده إلى الأول بعكس [illegible]
هكذا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر والثاني نحو لا شيء من الإنسان بجماد وكل حجر جماد
فلا شيء من الإنسان بحجر ورده بعكس الصغرى [illegible] هكذا كل حجر جماد ولا شيء من
الجماد بإنسان فلا شيء من الحجر بإنسان ثم بعكس النتيجة إلى لا شيء من الإنسان بحجر وهو
المطلوب والثالث نحو بعض الإنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الإنسان ليس بحجر
ورده بعكس الكبرى [illegible] الأول والرابع نحو بعض الحيوان ليس بحجر وكل [illegible]
الحيوان ليس [illegible] بالعكس [illegible] الصغرى والشكل
الأول والكلية كبرى [illegible] الأول [illegible] الافتراض
وسلبيته والخلف وهو [illegible] بعض الحيوان ليس [illegible] نقيضه وهو
كل حيوان [illegible] هذا النقيض صغرى إلى الكبرى [illegible] كل حيوان [illegible]
[illegible] الأول كل حيوان [illegible] نقيض [illegible] بعض الحيوان [illegible]
ولو [illegible] الصغرى [illegible] كل حيوان [illegible] بعض الحيوان [illegible] الثالث [illegible]
[illegible] قوله والحيوان
[illegible] الثالث [illegible]
[illegible] الشكل الثاني والثالث ثلاثة [illegible]
[illegible] قوله لأن [illegible]
[illegible] إذا أخذنا [illegible] كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان [illegible] الإنسان والحجر تنافي
للزم [illegible] إذ لازم الإنسان هو الحيوان ولازم الحجر نقيضه [illegible] لا يجتمعان أبدا
ذلك على أن ملزوميهما وهما الإنسان والحجر لا يجتمعان أيضا أبدا إذ لو اجتمع الإنسان والحجر لاجتمع حيوان
ولا حيوان لوجود حيوان مع وجود الإنسان ووجود لا حيوان مع وجود الحجر وهو معنى قوله اجتماع
الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما لأن اجتماع حيوان ولا حيوان باطل فاجتماع الإنسان والحجر
الموجب له هذا الباطل وهو معنى قولنا تنافي اللوازم دليل على تنافي الملزومات [illegible]
قوله [illegible] إذ أكل الشكل الثاني [illegible] المقدمة [illegible]
دليل تنافي الملزومات [illegible]
[illegible] قلنا [illegible] الشكل الثاني [illegible] المقدمة [illegible]
[illegible] الشكل الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
مقدمة [illegible] اللازم [illegible] من المقدمات ضرورة [illegible] قوله
[illegible] الشكل الأول [illegible]

مع أمثلته

مع اختلافهما ما اغنى عن اعادته وامثلة مغايرة الاخرى فيجي منتجة ولا تحتاج الى الرد كما مر في
الخلاف قوله وهو ان يعرض بعض ج الذي هو ليس ب الخ مثاله من المواد ان تقول بعض الحيوان ليس
بانسان وكل ناطق انسان فتفرض بعض الحيوان الذي حكمت عليه انه ليس بانسان معينا ولتكن هو
الفرس فيحصل الجزء الذي فرضت فتقول احدهما من نفي وصف المحمول عن الموضوع وهي لا شيء من
الفرس بانسان والاخرى من صدق الحيوان على الذات وهي كل فرس حيوان فتجعل القضية الاولى صغرى
الشكل القياس هكذا لا شيء من الفرس بانسان وكل ناطق انسان فينتج من هذا الشكل يعني
ولا شيء من الفرس بناطق ثم تعكس المقدمة القلابية [illegible] عقد الاقتراض وهي قوله
كل فرس حيوان الى بعض الحيوان فرس وتجعلها صغرى المقدمة المذكورة هنا بعض الحيوان فرس
ولا شيء من الفرس بناطق فينتج بعض الحيوان ليس بناطق وهو المطلوب قوله وعلى [illegible] انما احتجنا
تلك المقدمة الى النتيجة [illegible] لكل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بناطق الانتاج ايضا
من الثالث بعض الحيوان ليس بناطق والاول [illegible] الكامل للاولية ومنه يتبين لك ان قولهم
هنا الاقتراض لا يكون الا فيما ليس احدهما من ذلك الشكل [illegible] والاخر من الشكل الثاني والعكس الا
على ما اردنا [illegible] الا ان يحتاج [illegible] الاقتراض [illegible] غير الشكل الاول [illegible] المثال
وعلى وان فيه قولكم في ذلك المثال بعض الحيوان ليس بانسان فلما [illegible] تلزم منها
عقد الاقتراض كلية فتقول لا شيء من الفرس بانسان وهنا لا الاتفاق [illegible] ان التبعيض هو
[illegible] الوصف العنواني الحيوان في المثال والتعيين هو [illegible] الذات كالفرس [illegible]
ان العنوان يكون اعم من الذات والذات هي بعض العنوان والحكم عليها افراد الذات وهو [illegible] نعم
لو ان تقول هذه القضية قضية الاقتراض [illegible] ان تكون قضية كلية [illegible] بعض
[illegible] التبعيض بالكلي والجزئي [illegible] الكلية
والجزئية قوله والاقتراض [illegible] بعض ج [illegible] ليس ب الذي يعرض
الموضوع ليه د فلا قضية سالبة [illegible] وجود الموضوع [illegible] من الاقتراض الا
الاعتبار وجود الموضوع وهاهنا لو كان الموضوع [illegible] الحيوان في ذلك المثال [illegible] الاقتراض
[illegible] وجود [illegible] الموضوع الا انها تقول مثلا بعض العنقاء ليس
بانسان وكل ناطق انسان [illegible] الاقتراض [illegible] عليه بالفعل انه عنقاء [illegible] ليس
بانسان [illegible] الاقتراض [illegible] وجود الموضوع [illegible] يجب ان تكون [illegible]
موجودة [illegible] موجودا او معدوما [illegible] موجود الحيوان
المذكور في الاقتراض [illegible] العنقاء المذكور [illegible] الناطق
[illegible] الوصف الموجود [illegible] كل العنقاء فيصح سلبه
عنه كليا وهو لا شيء من العنقاء [illegible] وهي بعض العنقاء
ليس بناطق وهو المطلوب [illegible] من العنقاء [illegible] نقيضه وهو بعض
العنقاء [illegible] الاقتراض لانه موضوع [illegible] الموجبة
وحاصل [illegible] الوجه [illegible] ان كان معدوما [illegible] الاكبر عنه سلبه
كليا [illegible] الاكبر [illegible] وحينئذ هذا التبعيض

كهذا

[illegible]

141

لا تعلم منه النتيجة الاجل ما زعم من صورة السالبة الكبرى المعدولة ولا الاعتراض المعروف وجوده في الموجبة

الشك ان ما استدل به على تسليم صحة مقدمات اجنبية وقد تقدم ان القياس لابد ان يلزم منه النتيجة لذاته

لا بواسطة مقدمة اجنبية وقد تقدم ان القياس لابد ان يلزم منه النتيجة لذاته لا بواسطة مقدمة

اجنبية **قلت** ولا يخفى جواب [illegible] لم يوارد اعتراض [illegible] [illegible] على ابطال

الاعتراض وكذلك [illegible] تصحيح الانتاج بالاعتراض او بغيره وفيه تسليم الاعتراض فلا يحسن ان

يقال [illegible] ان يقال [illegible] على الانتاج [illegible] بعتسر عليه **قوله** وصنيع من اجاب

الخ هذا الخلاف ضعيف لا ينبغي ان يذكر **قوله** وقد بين ابن الحاجب هو الامام ابو عمرو عثمان بن عمر بن

ابي بكر المصري ثم الدمشقي ثم الاسكندري المعروف بابن الحاجب جمال الدين الامام العلامة

الفقيه المالكي **قال** في الديباج كان ابوه حاجبا للامير عز الدين الصلاحي وكان [illegible]

الدين في العلم والعمل [illegible] في العلوم الاصلية وتحقيق علم العربية متقنا لمذهب مالك صنف [illegible]

في الفقه مختصرا جامعا للامهات والكافية في النحو والشافية في التصريف وشرح

المختصر الاصلي ومختصره [illegible] والعروض [illegible] شرح المفصل [illegible] الكافية [illegible]

توفي [illegible] عام ستة واربعين وستمائة رحمه الله تعالى **قوله** بعكس النقيض الموافق صوابه في

المثال الثاني مثلا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ما ليس بانسان [illegible] وهو عكس كل

[illegible] انسان [illegible] والاعتراض [illegible] عليه ان الموجبة لا تنعكس بعكس النقيض الموافق على الصحيح

[illegible] مبني على ان السالبة المعدولة تستلزم الموجبة المحصلة وقد سبق رده والذي ان الصغرى

[illegible] عكس الكبرى وسالبة [illegible] في الشكل الاول والثالث ان الوسط لم يتحد لانه في الصغرى

المحمول في الكبرى [illegible] المثال هو الانسان [illegible] هو ما ليس بانسان و

هذا الاعتراض [illegible] اذا قلنا هنا في ذلك المثال بعض الحيوان ليس هو بانسان حتى تكون السالبة

محصلة واما اذا قلنا بعض الحيوان هو ليس بانسان حتى يكون موجبة معدولة فلا يرد عليه

اعتراض [illegible] الصغرى سالبة [illegible] موجبة [illegible] الوسط [illegible] اذ قولنا ليس بانسان في

الصغرى [illegible] قولنا ما ليس بانسان في الكبرى [illegible] معنى قول المصنف [illegible] الصغرى

لابد [illegible] الموجبة المعدولة [illegible] السالبة المحصلة موجبة معدولة [illegible]

[illegible] الثانية [illegible] ان المصنف [illegible] ابن الحاجب

بالسالبة [illegible] شرح [illegible] الصغرى [illegible] الموجبة

معدولة المحمول [illegible] الثالث [illegible] السالبة اعم من المعدولة

عند المحققين فلا تستلزمها [illegible] **قوله** واعترض عليه [illegible] المطولة

وكان [illegible] بين السالبة والمعدولة [illegible] الاعتراض عليه [illegible]

[illegible] في هذه الامور [illegible] ولا يعترض

عليه [illegible] السالبة المحصلة والموجبة المعدولة [illegible]

لا ينتج [illegible] السالبة فلا تعارض مع المعدولة [illegible]

قوله السالبة في قوة الموجبة **قلنا** نعكس [illegible] الموجبة في قوة السالبة [illegible]

حملت [illegible] على [illegible] فلا ينتج [illegible] الصغرى الاول

والحمل

صرف

صدقت الشالية اذ لا معنى للمسورات الا هذا وكلما صدقت السالبة في جزء لم ينتج وليس له
ان يعكس الاستدلال فيقول كلما صدقت الشالية صدقت المعدولة وكلما صدقت المعدولة انتج لانه
ذكر في محله اذ لا نسلم انه كلما صدقت المعدولة انتج لما تقرر من الاستدلال لا يصح ان يكون في قوتها
كلما صدقت الشالية لم ينتج للانعكاس فيه نظر فهو تحكم في الاستدلال كلما صدقت المعدولة صدقت السالبة
لعدم حقيقة الحكم فيها اذ الانقلاب لعدم الموجبة لعدم السالبة ابدا وان غير معنى فنسلم ولا يفيد
لان الاشتراط ايجاب صغرى الاول انما هو باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ اذ الاحكام مبنية على اللفظ
في الاصطلاحية **قلنا** قولك الشالية في معنى الموجبة ان عنيت به انها لفظا فباطل
لما ذكرت وان عنيت معنى فلا يفيد لان معنى كون الشالية في صغرى الاول لا تنتج الا انها
لعدم باعتبار اللفظ اذ هي الاصطلاحية لا باعتبار المعنى وحينئذ ان صح ما علمته او يبطل
بطل ما علمه وهو كله انما هو على ما بعضهم هنا من جعلهم الصغرى الشالية في قوة الموجبة
المعدولة من السالبة مترتبة سالبة ونقيضها مع ذلك حكم الموجبة المعدولة واما ان
الشالية تصير موجبة بتقديم الرابطة لفظا او نية على حرف السلب وهو الظاهر من سياق
الكلام فلا اعتراض عليه حينئذ **قوله** ويظهر ذلك من يعرف حال الشكل في الرابع من هذا
الشكل فليراجع ثمة **قوله** اي المعتبرة المطابقة للصغرى ... الموضوع الشكل الثاني
هي الكبرى والسبب في نقيض النتيجة لينتج الخلف ما يخالف الصغرى وقد تقدم انما ...
الصغرى ايضا فانتج ما يخالف الكبرى والثاني الثالث فليس قوله يرجع الى المخالفة بالاخر **قوله**
الشكل الثالث **قوله** وضع موضوع الشخصية ... مقدمة الثالث فلا ... حيوان
وكل انسان كاتب يقوم ضعفا موضوعا واحدا وهو الانسان الشخصية ... الحيوانية
والكاتبية ليوضع احدهما ... للاخر فيقول بعض الحيوان كاتب لانه كلما صدق الانسان
صدق معا فيجب اجتماعهما وكلما صدق الانسان صدق الحيوان وكلما صدق الانسان
صدق كاتب فيقول اذا صدق الحيوان صدق كاتب وهذا انما هو تبيين للاول اخرى
... **قوله** ولما لم ينتج كلية الخ **ان قلت** ليس هذا التكرار مع ما مر في كلية القياسية
قلت هو ... مع ما تقدم لانهما ... معتد مقصود واحد
... من جهة اللفظ وان الصغرى في هذا الشكل لا تعكس الا جزئية وهذا من جهة
المعنى المعقول ان المحمول قد يكون اعم من الموضوع ... الحمول الاصغر اعم من الاكبر
ولا يحمل الاخص على الاعم الا جزئيا ... باعتبار اللفظ هو الاستقلال ... للاعتبار
الاصطلاحية ... من ... المعنى ... الاصغر
بحسب الوضع ... بعد اخر او هو محمود **قوله**
وان انتج السالبة كلية الخ جعل المصنف كلامه ... متقابلين بين الموجبات والسوالب
... الاصغر راجعا للسوالب
... **ان قلت** ... المعدولات الاصطلاحية
... كلما صدق ... القضية ... الا ...
... الموجبات ... كل انسان ... حيوان ... انسان والحيوان



من جار تحت الجميع والبعض منحصر ويميز لكان ينبغي ما هو اعم من المساوات الاصطلاحية
وهو مجرد المساوات في الانواع فلا حاجة الى التقسيم بذكر الانواع الا عنا لكن المساوات
عند قلنا لا نعني الا المساوات الاصطلاحية وعدم صحة التقسيم لبعض يتحصل [illegible]
اذ لا يرد الا لو انتج الكلي والجزئي ان تعلقه بصورة من الموجبات وصورة من السوالب
بكيفية النقض ولا حاجة الى استيفاء الصور كلها من غير حجة في النقض قوله واذا انتج الاخص
فيثبت الى هو وحيز لها عن الثالثة وهي ان كل ما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم لعلو لزم الاعم
للزم الاخص المنطوي في وضروبه المنتجة ستة الخ قوله الاول من موجبتين كليتين الخ
هذه الضروب الستة المنتجة مثال الاول من الضرب الاول كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فبعض
الحيوان كاتب ومثال الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس
بفرس وبيان هذين ان يبين بعكس صغرى كل من هذين الى الشكل الاول فانه يرجع اليه كلام
الاول فهكذا بعض الحيوان انسان وكل انسان كاتب والثاني هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من
الانسان بفرس ينتجان المطلوب بعينه وبعد العكس ينعكس الشيئين لا ينعكس الا جزئية
ومثال الثالث بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك وبيانه
ايضا بعكس الصغرى هكذا بعض الانسان حيوان وكل حيوان متحرك والافتراض وهو ان يفرض
هذا المثال مثلا بعض الحيوان الذي هو انسان شيئا معينا وليكن هو الناطق مثلا فيحصل
لاجل ذلك قضيتان صادقتان احداهما كل ناطق حيوان والاخرى كل ناطق انسان ثم الاولى الى
الثاني القياس هكذا كل ناطق حيوان وكل حيوان متحرك فينتج كل ناطق متحرك ثم نعكس
الثانية من قضيتي الافتراض بالمستوي ونضمها صغرى الى هذه النتيجة هكذا بعض
الانسان ناطق وكل ناطق متحرك فينتج بعض الانسان متحرك وهو المطلوب وان شئت
ضممتها من غير عكس ما ينتج المطلوب من الثالث وفيه تطويل كما ذكرناه خبر في الافتراض
مع انه لا يلزم ان يكون احد فيثبت بعضه من الاول الاخر [illegible] ذلك الشكل بعينه لجواز كونهما عاما من
الاول فهذا المثال [illegible] الاول [illegible] ومثال الرابع كل انسان حيوان
وبعض الانسان ابيض وبيانه بالافتراض وهو ان يفرض الانسان الذي هو ابيض شيئا معينا وليكن هو الرومي
فيحصل قضيتان احداهما كل رومي انسان كل رومي ابيض ثم تضم الاولى صغرى الى الصغرى القياس
هكذا كل رومي انسان وكل انسان حيوان فينتج كل رومي حيوان ثم نضيف [illegible]
هذه النتيجة بعينها صغرى الى المقدمة الثانية من قضيتي الافتراض هكذا كل رومي حيوان
وكل رومي ابيض فينتج الحيوان ابيض وهو المطلوب وان شئت عكست [illegible] بالمستوي وضممتها
لينتج من الاول المطلوب بعينه ومثال الخامس بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر
فبعض الانسان ليس بحجر وبيانه بعكس الصغرى وهو ظاهر وبالافتراض وهو ان يفرض
بعض الحيوان الذي هو انسان شيئا معينا وليكن هو الناطق مثلا فيحصل قضيتان احداهما كل
ناطق حيوان والاخرى كل ناطق انسان ثم تضم الاولى صغرى الى كبرى القياس هكذا كل ناطق
حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج لا شيء من الناطق بحجر ثم تضم هذه النتيجة كبرى الى القضية
الثانية هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الناطق بحجر فينتج من هذا الشكل بعض الانسان ليس بحجر
وهو المطلوب

بعض

ثم

كبرى

وهو المطلوب وان عكست الصغرى انتج المطلوب بعينه ولو جعلت القضيتين المعادتين بالافتراض
وهنا كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق لانعدام هذا الشكل ايجاب الاصغر للاوسط ايجابا جزئيا
وهو بعض الحيوان انسان وان ضممت عكسه الى كبرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من
الحيوان بحجر انتج من الاول بعض الانسان ليس بحجر وهو المطلوب وان ضممتها بنفسها الى كبرى
القياس هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر انتج من هذا الشكل المطلوب ايضا
وقول المصنف ايجاب الاوسط للاصغر صغرى يقتضي ان جميع القضيتين على ما ذكر من الترتيب
ينتج حمل الاوسط على الاصغر وقد علمت انه انما انتج العكس كما مر نعم لو عكس ذلك
الترتيب وفرضت الثانية منه انتج ما قال ولعل الصواب ان يكون قوله من الاول اي من عكسه ش
الثالث ان ضم نقيضه عكوسا كما لا يخفى ولا يخفوا الكلام تتزايد وعد والقاعدة على ومثال
السادس كل حيوان متحرك وبعض الحيوان ليس بفرس فبعض المتحرك ليس بفرس وبعدها وهذا
لا يبين بالترجيع الى الاول لانه لا تنعكس الجزئية السالبة الاولى والاخرى وبيانه بالافتراض وهو
ان يفرض بعض الحيوان الذي ليس بفرس شيئا معينا وليكن هو الانسان مثلا فيصدق الان ذلك
فنقول اذا صدقنا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك فينتج كل انسان متحرك ثم نجعل هذه
النتيجة صغرى الى القضية الثانية هكذا كل انسان متحرك حيوان وكل حيوان متحرك فينتج
كل انسان متحرك ثم نجعل هذه النتيجة صغرى الى القضية متحرك ولا شيء من الانسان بفرس فينتج
من الشكل الثالث هذا الشكل بعينه انتج بعض المتحرك ليس بفرس وهو المطلوب ولو عكست
النتيجة لا تنتج ورد الى المطلوب بعينه او بان تعكس الترتيب ليرجع الى الضرب الرابع
من الشكل الثاني ولا خفاء ان الافتراض هاهنا ايضا لا يتاتى لكون المقدمة سالبة
كما مر في الضرب الرابع من الثاني فالبرهان انما هو فيه هو الخلف بان نقول لو لم يصدق ذلك الظال
شاملا لو بصدق ولا انتاج بعض المتحرك ليس بفرس لصدق نقيضه وهو كل متحرك
فرس فاذا ضممت هذا النقيض كبرى الى صغرى القياس هكذا كل حيوان متحرك
وكل متحرك فرس انتج ما ينافي الاخرى وان ضممته كبرى ايضا الى كبرى القياس
هكذا بعض الحيوان ليس بفرس وكل متحرك فرس انتج ايضا ما ينافي الاخرى
وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك وذكر في شرح ايساغوجي ان ابن الحاجب جعل
كبرى هذا الضرب ايضا موجبة معدولة المحمول وعكسها بالمستوي وجعلها
صغرى فيكون في نحو ذلك المثال هكذا بعض اللافرس حيوان وكل حيوان متحرك فبعض
اللافرس متحرك وتنعكس الى بعض المتحرك لافرس وهذه موجبة معدولة تستلزم
سالبة محصلة وهي بعض المتحرك ليس هو بفرس وهو المطلوب قال المصنف وهو
اعتبار ما قلنا ان السالبة البسيطة مساوية للموجبة المعدولة واما جعلها
اعم فيتعين البيان عنده بالخلف غير انه اذا وجد هذا الضرب استلزام السالبة
للمعدولة وحيث ان موضوع سالبة القياس هو موضوع موجبة القضية و
جوده فيصح ما اعتبره ابن الحاجب لولا ما يرد عليه انه بيان بغير حدود القياس
وهو مجتنب عندهم في برهان العكس قال ومنع الكل تبعا افتراض حيث تكون

الجزئية كما انه بالبسيطة لعدم اشتراط وجود الموضوع بخلاف المركبة قال وقال الشيرازي
وتصحيح هذا الجواب لا يعلل من قال بعدم الاقتراض في السالبة البسيطة بناء على اعتقاده ان وجود
الموضوع انما اشترط في السالبة لاجل الموجبة ومن جعلهم من قال [illegible] بحسب المحال [illegible] وغيرهم من
اهل البحث قال المصنف [illegible] عليه الا [illegible] ولعل [illegible] ان الموضوع لابد وان
يكون صادقا بالفعل على افراده المحكوم عليها بالمحمول ايجابا او سلبا [illegible] عليه بل لابد في
الموضوع والمحمول ايجابا او سلبا [illegible] يكون [illegible] عنه المحمول [illegible]
[illegible] الاقتراض في السالبة البسيطة على [illegible] الشكل [illegible] وجود الموضوع [illegible]
[illegible] هذا الجواب [illegible] الموضوع [illegible] هذا الشكل [illegible] سالبة
[illegible] موجود الا [illegible] الصغرى الموجبة [illegible] وجود الموضوع [illegible] الاقتراض [illegible]
[illegible] هذا الكلام [illegible] ص واما الشكل الرابع
الخ **قوله** الا [illegible] الخ هذا الضابط هو المشهور [illegible] ذكره الاقدمون [illegible]
[illegible] والسلب [illegible] الانتاج في خمسة اضرب [illegible]
ذلك الاشتراط كما ذكره المصنف واما [illegible] انتاج هذا الشكل [illegible]
[illegible] الايجاب [illegible] مع كلية الصغرى [illegible] بالكيف مع كلية احداهما [illegible]
[illegible] هذا [illegible] باختلافهما بالكيف مع كلية احداهما [illegible]
ثلاثة [illegible] موجبة كلية كبرى والثاني عكسه
والثالث كلية سالبة صغرى مع جزئية موجبة كبرى [illegible] هذه الثلاثة [illegible]
[illegible] فتكون ثمانية [illegible] الجزئية [illegible] عكسه
[illegible] المصنف [illegible] **اما** الخمسة المشهورة [illegible] الاول [illegible] نحو كل انسان
حيوان [illegible] ناطق انسان [illegible] الحيوان ناطق [illegible] هكذا كل ناطق انسان وكل
انسان حيوان [illegible] الناطق حيوان [illegible] نتيجة [illegible] بعض الحيوان ناطق
وهو المطلوب [illegible] هذا الشكل [illegible] الصغرى [illegible]
والحيوان [illegible] ناطق [illegible] الصغرى هكذا كل انسان حيوان [illegible] من الحيوان [illegible] ناطق [illegible]
من الاول [illegible] ناطق [illegible] الناطق انسان [illegible] الكبرى كل
ناطق انسان [illegible] الكبرى [illegible] هكذا كل ناطق انسان [illegible] من الناطق
حيوان [illegible] من الثالث بعض الانسان ليس بحيوان وهو نقيض الصغرى **والثاني** نحو كل انسان كاتب
وبعض الحيوان انسان [illegible] بعض الكاتب حيوان [illegible] بالمقدمتين [illegible] **و**
[illegible] بعض [illegible] انسان [illegible] كل ناطق
انسان وكل انسان كاتب [illegible] من الاول كل ناطق كاتب [illegible] النتيجة صغرى [illegible] الكبرى
هكذا كل ناطق كاتب وكل ناطق حيوان [illegible] من الثالث بعض الكاتب حيوان وهو المطلوب و
[illegible] الاقتراض [illegible] هذا الشكل [illegible]
من [illegible] الاقتراض [illegible] الشكل [illegible] وقد بينا [illegible]
[illegible] **والثالث** نحو لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان [illegible] لا شيء من الحجر بناطق

[illegible]

وبرهانه تبديل المقدمتين هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الانسان بفرس فلا شيء من الناطق
بفرس ثم عكس النتيجة [illegible] من الفرس [illegible] لا شيء من الفرس بناطق وهو المطلوب و الرابع
نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس وبرهانه بعكس المقدمتين
معا ليرجع الى الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس
بفرس [illegible] ليرجع الى الثالث هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس [illegible]
[illegible] بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان فبعض الانسان ليس بحجر وبرهانه بعكس المقدمتين
معا ليرجع الى الاول [illegible] ليرجع الى الثاني والثالث [illegible] وبرهنه ايضا بالافتراض
وهو ان يفرض بعض الحيوان الذي هو انسان [illegible] الناطق مثلا [illegible] كل
ناطق حيوان وكل ناطق انسان [illegible] الاول [illegible] كبرى [illegible] كل ناطق حيوان
ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج لا شيء من الناطق بحجر [illegible] النتيجة كبرى المقدمة الثانية
هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الناطق بحجر [illegible] والثالث بعض الانسان ليس بحجر وهو المطلوب
وان [illegible] عكس النتيجة كبرى [illegible] كل ناطق انسان [illegible] ناطق انتج من هذا
بعض الانسان ليس بحجر وان [illegible] النتيجة [illegible] كبرى [illegible] عكس [illegible] المقدمة هكذا بعض الانسان
ناطق ولا شيء من الناطق بحجر انتج [illegible] المطلوب [illegible] قوله [illegible] سمي الافتراض
في ذلك الشكل [illegible] الاستدلال [illegible] قوله [illegible] هو [illegible] الاستدلال
على [illegible] للضروب الا دليل الافتراض حتى [illegible] بعضها
على بعض [illegible] اخرى [illegible] والتمرين قوله [illegible] الخلف جار [illegible] الضروب كلها وهو
[illegible] النتيجة الى [illegible] المفروض [illegible] الاخرى [illegible] خلف
الاول [illegible] النتيجة [illegible] ص
وقد [illegible] الكلية [illegible] قوله كان [illegible] منعكسة اذ لا
تنعكس [illegible] قوله اما اذا كانت الجزئية السالبة [illegible]
[illegible] المشروطة [illegible] مادام [illegible] لا دائما
[illegible] بالفعل [illegible] منتشرة مادام [illegible]
عكس الصغرى ليرجع الى الرابع [illegible] فينتج المطلوب هكذا [illegible] ليس [illegible] مادام
[illegible] لا دائما [illegible] منتشرة مادام [illegible] ومثال [illegible] كبرى [illegible] متحرك الاصابع
بالاطلاق وبعض ساكن الاصابع ليس [illegible] مادام [illegible] ساكن الاصابع لا دائما فبعض متحرك
الاصابع ليس بساكن الاصابع مادام [illegible] متحرك الاصابع و برهانه بعكس الكبرى ليرجع الى
[illegible] الشكل الثالث فينتج المطلوب هكذا كل كاتب متحرك الاصابع [illegible] الكاتب ليس هو
ساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما قوله [illegible] ذكر [illegible] الشكل الرابع
وانه [illegible] ومثال [illegible] الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما وبعض
الانسان كاتب [illegible] فبعض ساكن الاصابع ليس بانسان [illegible] ساكن الاصابع لا دائما وبر
هانه [illegible] ليرجع الى الاول هكذا بعض الانسان كاتب [illegible] ومن الكاتب
ساكن الاصابع [illegible] عكس النتيجة [illegible] هذا [illegible] تكون الادوام



في نتيجة ذلك المثال كما ترى والموجبات الاربع في كلامه هي الموجبات الاربع المتقدمة فكان
والعرفيتان في ذات اطلقت الكبرى احدى الموجبات الاربع فلا اشكال على انتاج الشكل حينئذ
لان النتيجة تخرج جزئية سالبة خاصة بدون عقد في بعضها وان كانت الكبرى احدى الدائمتين فينعكس
الكلية لان النتيجة تخرج ضرورية ان دائمة او دائمة ان دائمة وكلاهما جمع بين منتفيين ونقل
المصنف عن صاحب الايضاح تجويز الخلط منهما وهذا الذي هو عين ما في شرح الشمسية مثلا اذا قلنا
لا شيء من الساكن بمتحرك ما دام ساكنا لا دائما وبعض الماء في حين ساكن بالضرورة او دائما انتج
بعض المتحرك ليس بماء في حين دائما لا دائما و بيانه نتيجة الصغرى حتى يرجع الى الرابع الاول
هكذا بعض الماء في حين ساكن بالضرورة او دائما ولا شيء من الساكن بمتحرك ما دام ساكنا لا دائما
فبعض الماء في حين ليس بمتحرك ما دام ساكنا لا دائما و هذه النتيجة ينتج عكسها الى المطلوب لانها
احدى الخاصتين فتنعكس الى قولنا بعض المتحرك ليس بماء في حين دائما لا دائما والى هذا
اشار المصنف بقوله ومن هنا انعكاسها اي النتيجة والى الخ موضوع هذه النتيجة وهي قولنا
مثلا بعض الماء في حين ليس بمتحرك موجود لانها قضية مركبة تقتضي وجود الموضوع كما
مر وذلك لان جزءها سالب ومجموعها وهي القضية المفهومة من اللادوام اعني قولنا بعض الماء في
حين متحرك بالاطلاق قضية موجبة تقتضي وجود الموضوع ومتى كان موضوعها الذي هو الماء في
هو موضوع صدرها وايضا موضوع هذه الجزئية التي هو الماء في هو موضوع الموجبة الجزئية التي ركب
القياس منها ومن الثانية الكلية ايضا اعني قولنا بعض الماء في حين ساكن بالضرورة او دائما
مصغرة المركبة التي هي النتيجة تقتضي وجود موضوعها لتثبيتا احدهما بجزئها اذ هي
قضية موجبة تقتضي وجود الموضوع كما عرف قبل والحاصل صحة انعكاس كل مركبة تقتضي
وجود الموضوع مطلقا ثانيهما ان موضوعها هو موضوع الموجبة التي في القياس الشكل بين
والاخر يجعل بين الخاصتين وصورة القياس من الشكل الاول كما مر ونظيره في المثال ينتج ذلك
و هذا معنى كلام المصنف وحاصله ان الاخير من جهة القرب المنتج في هذا الشكل في الخمسة
الاول والثاني لو اعتبر في هذه الثلاثة الاخرى التي يحتج بتعميمها من ابطال القرب بالنقوض التي ذكرها
المؤلف في الشرح من الاختلاطات الموجبة للعقم باجاب من يستنتجه من المتاخرين
كان الكاتبي من ان النقض يرد كذلك الاختلاط انما ينقض لو تركب القياس من المطلقتين الا انما تشترط في الشكل
بيننا من هذه الاضرب الثلاثة ان يكون احدى الخاصتين وحينئذ لا يرد النقض لان الثالثة في هذا الشكل
اذا كان يشترط فيها ان تكون منعكسة كما استحق في الاختلاطات فهي ان تنعكس وان كانت صغرى
جزئية انعكست فرجع الضرب الى الرابع من الشكل الثاني وانتج المطلوب بالبيان المذكور في الشكل الثاني وان كانت
كبرى انعكست ايضا فرجع الضرب الى السادس من الشكل الثالث وانتج ايضا بالبيان المذكور فيه هذا
في السادس والسابع واما الثامن فينتج عند الكاتبي الاول بالتعويل على الثالث من غير حتى يشترط فيه تنعكس
الى المطلوب لكون الكبرى احدى الخاصتين ثم ان كانت الكبرى في الثامن احدى الموجبات الاربع فلا اشكال
في الانتاج اذا دار الدوام كما مر وان كانت احدى الدائمتين وهو الذي يقول به صاحب الايضاح فلا شك
ان الانتاج حينئذ انما هو على طريق التسليم اذ لا يتركب القياس من الصادق المفردات لا يتركب من المتنافيات
لان النتيجة فلا ذلك حينئذ فيلزم ان يتركب من مقدمات متنافية اي تصدق المقدم ويكذب اللازم وانه محال

تسهيلات

تنبيهات **الأول** صدر المؤلف حد القياس بالقول ليشمل القياس المعقول
والملفوظ لأن القول يطلق عليهما والأصح تخصيص القياس بالمعقول لأن الألفاظ من حيث هي ألفاظ لا تستلزم
شيئا وإنما تستلزم من حيث وجود معان معقولة تستلزم فيها وأما القول الآخر اللازم عن المقدمتين فالمعنى
به المعقول فقط لأن المقدمات لا تستلزم شيئا من الألفاظ وإنما تستلزم شيئا يتعقل [illegible]
إلى [illegible] **الثاني** [illegible] هذا المختصر القياس قول مؤلف من تصديقين والقول جنس يشمل
القول [illegible] والقضية الملفوظة والمعقولة [illegible] والقول [illegible] بالتركيب [illegible] تمام [illegible]
وحيث [illegible] ذكر [illegible] الاستدلال [illegible] على التركيب والمواضع [illegible] هو المشهور
[illegible] المجرور [illegible] من تصديق [illegible] التقييدية [illegible]
والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها [illegible] **وقول** المصنف في الشرح [illegible]
[illegible] جنس [illegible] ذكر القول [illegible] التي [illegible] القول [illegible]
[illegible] **الثالث** أما عبر المصنف بالتصديقين
[illegible] بالقضيتين [illegible] بالمقدمتين [illegible] المقدمات [illegible] الألفاظ
المعقولة [illegible] قياس [illegible] القياس [illegible] **الرابع** [illegible]
[illegible] القياس والاستقراء والتمثيل وذلك [illegible] بين [illegible] والمطلوب [illegible]
[illegible] فقياس [illegible] وكل [illegible] فالحكم [illegible] هو المطلوب [illegible]
[illegible] الكلية [illegible] القياس المنطقي هو الاستدلال بالكلي على الجزئي [illegible]
سواء كان [illegible] المفهوم [illegible] الاستقراء [illegible] على الأخص [illegible]
وهو معنى شرط الاندراج [illegible] الأصغر [illegible]
[illegible] الأصغر [illegible] الآخر [illegible] معنى
الاندراج [illegible] **قال** البيضاوي [illegible] يستدل بالكلي
على الجزئي [illegible] الآخر [illegible] **والجمهور** [illegible] ذلك
[illegible] المفهوم [illegible] النطق [illegible]
[illegible] **قال** السعد [illegible] القياس الاستثنائي الحكم
على ذات الأصغر [illegible] الأوسط [illegible] الأصغر [illegible]
[illegible] الإنسان [illegible] الإنسان [illegible]
هذا [illegible] حيث [illegible] القياس الاستثنائي [illegible] الشكل الأول [illegible]
وكل ما [illegible] وكل [illegible]
[illegible] كقولنا كل [illegible] هو المطلوب [illegible] كلي
[illegible] على الجزئيات [illegible] الحيوان [illegible]
وهو معنى قولنا الاستقراء هو استدلال [illegible] كلي [illegible] الاستقراء [illegible]
[illegible] القياس [illegible] القياس [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] المناسبة [illegible]



الاشكال فقولنا الخل حرام او موجود او كل الخمر حرام او يشمل احدهما على الاخر ولذا يبقيهما
اشتراكه في الاشكال بوجه فما يستنبطه في الحكم الذي هو الحرمة وهو معنى قولنا التمثيل اثبات
لا الجزئي على جزئي لعلة تشتركان فيها والمتوسط بين الطرفين في الفقه النظر يسمى جامعا ويحكم على حكمه
في علمه لا الجزئي المتمسك به تعقب حكمه وهي ثلاثة انواع [illegible] فقياسي وهو [illegible] التفريع
والمساواة [illegible] واستنتاج [illegible] استقرائه احتمالا [illegible] فرينة [illegible]
ومتخيل [illegible] التشبيه لا [illegible] التشبيه [illegible] حفص والثلاثة انواع او نوع
[illegible] بالتشكيك باعتبار التفاوت بين الافراد [illegible] مع اشتراك الجميع
في الحقيقة ثلاثة اقوال في القياس المنطقي ينقسم الى اقسام [illegible] ان شاء الله تعالى —

الخامس استشكل اتحاد الوسط في الشكل الاول والرابع وذلك لان الوسط فيهما يكون محمولا في احد
موضوعا في الاخر في الشكل [illegible] اذا كان محمولا انما يراد منه المفهوم وانه اذا كان موضوعا يراد
منه الذات فقد اختلف معناه ولم يتحد **وجوابه** انا اذا قلنا كل ج ب وكل
ب ا فمعنى [illegible] ج هو مفهوم ب كما مر ولا [illegible] ما صدق عليه ج هو مفهوم ب بل معناه
ما صدق عليه ج هو [illegible] صدق عليه ب ثم اذا قلنا في الكبرى كل ب ا فمعناه
ما صدق عليه ب هو ا فصار الوسط [illegible] وانما يكون مختلفا لو يراد [illegible] بعينه كل
ما صدق عليه ج هو مفهوم ب وكل ما صدق عليه ب ا لانه غير مراد وهو ظاهر —

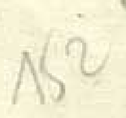
السادس اورد [illegible] على الشكل الاول ان العلم بالنتيجة فيه موقوف على العلم
بصدق الكبرى الكلية التي من جملة افرادها موضوع النتيجة ضرورة اشتمال الكبرى
على الصغرى [illegible] مستلزم لتوقف النتيجة على نفسها وكونها معلومة قبل العلم وهو
تناقض مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك فصدق الحكم في الكبرى بالمتحرك
على الانسان لانه من ماصدقات الحيوان و[illegible] كونه متحركا معلوما قبل الاستدلال [illegible]
ما دام مجهولا لانه مطلوب وهو باطل **وجوابه** ان الادراك يختلف بحسب اختلاف
الوصف المعبر به عن الذات فالتعبير عن الشيء بتعبير [illegible] معلومية الحكم على الشيء وبتعبير اخر مجهوليته
مثلا التحرك للذات الانسانية في ذلك المثال من حيث التعبير عنه بالحيوان معلوم ومن حيث التعبير
عنه بالانسان مجهول وهو [illegible] **السابع** جرى على [illegible] صغرى وكبرى ولبس
[illegible] يريدون بالاصغر والاكبر [illegible] انما يريدون [illegible]
مطلقا فجعلوا [illegible] صغرى وكبرى [illegible]
[illegible] صغرى [illegible] وكما يقول النحويون
جملة صغرى وكبرى والعروضيون فاصلة صغرى او كبرى **الثامن** من [illegible]
الانتاج في الاشكال الاربعة بحسب الكيف والكم [illegible] بحسب الجهة وهي الاختلاطات
كثيرة متشعبة [illegible] لان مقصود [illegible] الزيادات [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] في هذا التعليل [illegible]
تتميما للفائدة [illegible] ولنقتصر في التنبيه على القضايا المشهورة في الفن
الثلاث عشرة اعني الضرورية المطلقة والمشروطة [illegible] والمنتشرة والعرفية [illegible] والدائمة

المطلقة

المطلقة ولعل وجه تبيين من العرف والممكنتين العامة والخاصة من الممكنات والمطلقة العامة
والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية من المطلقات وترك المصنف التي زادها
المصنف لوضوح فيما ذكر ويفهم الحكم منها فلا حاجة الى اعتبارها حتى تكثر القعقعة
ويطول الكلام منقول الاختلاطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات
بعضها مع بعض وقال ابن مرزوق الاختلاطات في الاصطلاح هو القياس التي اختلفا
جهتا مقدمتيه ككون احداهما ضرورية او دائمة والاخرى ممكنة او مطلقة وهما منقولان
في كل شكل بعشر ثلاثة عشر فضمنة تعرية في مثلها فيحصل في كل شكل مائة وتسعة وستون
اختلاطا وان كانا لا يعتبر الا المختلطات فاطلاق الاختلاط على جميعها تغليبا [illegible]
ما اتفقت فيه الجهتان ولنتكلم على كل شكل بحسب شرط الانتاج باعتبار الجهة وبيان جهة
النتيجة وهو مع الشمسية الانواع اما الشكل الاول فشرط انتاجه ان تكون الصغرى فعلية
لا ممكنة لان الكبرى فيه تدل على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل ثبت له الاكبر وان لم يثبت
الاوسط في الصغرى الا بالامكان لم يلزم تعدي حكم الاكبر اليه اذ لا يلزم من صدق الامكان صدق
الفعل فجاز الاوسط حينئذ غير متعد اطلاقا ولذا لو فرضنا ان زيدا يركب الفرس ولم يركبه قط
صدق ان كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب كل حمار فرس
بالضرورة والا بالامكان وقيل الخلاف انما مبني على ان صدق العنوان بالفعل فيعتبر الامكان على رأي
الشيخ عند فقد واما على انه بالامكان على رأي الفارابي او بالفعل فيعم على رأي الشيخ
عمر اخرى من الممكنة تنتج صغرى في الشكل الاول وقد تقدم هذا الكلام في العكوس ثم ان الناتج
الممكنة صغرى باسقاط ضروب ستة وعشرون حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاث عشرة ويبقى
المنتج مائة وثلاثة واربعين حاصلة من ضرب احدى عشر في ثلاث عشرة كبريات واما بيان
جهة النتيجة فيه فالكبرى ان كانت غير الوصفيات الاربع وذلك تسعة وتسعون اختلاطا
حاصلة من ضرب احدى عشرة صغريات في تسع كبريات فهي ما تسوى الوصفيات الاربع فالنتيجة
كالكبرى بعينها وان كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع وذلك اربعة واربعون حاصلة من
ضرب احدى عشر صغريات في الاربع فالنتيجة كالصغرى بعينها ان كانت الصغرى
قيد اللادوام او اللاضرورة حذفته وكذا ان وجدت فيه ضرورة مخصوصة في غير وجود الكبرى
خرقتها ثم تنظر في الكبرى فان كان فيها قيد اللادوام ضممته الى الصغرى فما حصل هو النتيجة
وادلة هذه الدعاوي تنظر في المطولات تركناها خشية السآمة ولنضع لك جدولا يشفي
وصورته

صغرى / كبرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية المطلقة	ضرورية	دائمة	ضرورية لا دائمة	دائمة لا دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
المشروطة الخاصة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية اللادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوجودية اللاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوقتية	وقتية مطلقة	مطلقة وقتية	وقتية	مطلقة لا دائمة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	منتشرة	مطلقة منتشرة لا دائمة

وبحسبها استخراجه منه ان تنظر اول الصغريات في طول الجدول وهي الضرورية المطلقة مع اول
الكبريات في عرضه وهي المشروطة العامة فتجد نتيجتهما تحتهما في الجامعة وهي ضرورية
ثم تنظر الصغرى الثانية وهي الدائمة مع اول الكبريات فتجد نتيجتهما تحت النتيجة الاولى دائمة
وهكذا حتى تعرض جميع الصغريات على الكبرى الاولى ثم تنتقل الى الكبرى الثانية وهي العرفية العامة
فتعرض عليها جميع الصغريات ايضا وهكذا تعمل في سائر الجدول الى ان ينتهي العمل وقد استنتج
بالطريق المذكور من جدول الاختلاط صغرى مع احدى الخاصتين كبرى ضرورية لا دائمة او دائمة لا
دائمة وهو مبني على التسليم اذ الانتاج هو بحسب الصورة وان اختلفت المادة والغير
لا يصدق على المتنافيات كاحدى الدائمتين مع احدى الخاصتين لاستلزام كذب احداهما والاخرى صدق
الملزوم مع كذب اللازم كما مر وفي نحو هذا الجدول تختلف نتائجه بان تكون الكبرى احدى
الوصفيات الاربع وهو القسم الثاني واما الاول فيه تكون النتيجة فيه كالكبرى بعينها ولا
تختلف كما مر واما الشكل الثاني فشرط انتاجه بحسب الجهة امران الاول ان تصدق الصغرى احدى الدائمتين
او تكون الكبرى احدى الست المنعكسة السوالب ومعنى هذا الشرط ان الصغرى ان كانت من غير الدائمتين وهي
احدى عشرة الباقية فلا تكون الكبرى الا من الدوائر الست وان كانت الكبرى من غير المنعكسة بان تكون من
السبع البواقي فلا تكون الصغرى الا احدى الدائمتين ولو نفى هذا الشرط لكانت الصغرى احدى الست



من البسيط غير الاكثر تبيين واخص المشروطة الخاصة او من غير الست واخصها الوقتية وكانت
الكبرى من غير البسيط واخصها الوقتية ولا شك ان تركيب المشروطة الخاصة مع الوقتية لا ينتج
لصدق قولنا لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة ما دام منخسفا او بوقت معين لا دائما وكل قمر
مضيء بالضرورة وقت معين لا دائما مع كذب لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة ولو بدلنا الكبرى بقولنا
وكل شمس مضيئة لكان الحق السلب فمتى لم ينتج هذا الضرب الذي هو اخص لم ينتج سائر الضروب
الامر الثاني الا تستعمل الممكنة في هذا الشكل الا مع الضرورية المطلقة او المشروطة عامة وخاصة
ان الممكنة ان كانت صغرى فلا تكون الكبرى الا ضرورية مطلقة او احدى المشروطتين وان كانت
الممكنة كبرى فلا تكون الصغرى الا ضرورية اما الاول فلانه لو كانت الصغرى ممكنة ولم تكن الكبرى
ضرورية ولا احدى المشروطتين لكانت الكبرى اما من الست وقد علم من الشرط الاول ان
الممكنة معها عقيمة واما احدى الدوائم الثلاث وهي معها ايضا عقيمة اما مع الدائمة
المطلقة فللاختلاف الموجب للعقم لصدق قولنا كل رومي اسود بالامكان ولا شيء من
الرومي باسود دائما والحق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء من الزنجي باسود دائما لكان
الحق السلب واما مع العرفية العامة فلان العرفية اخص منها وكل ما لا ينتج مع الاخص لا ينتج مع
الاعم واما مع العرفية الخاصة فلان صدرها معها عقيم اذ هو عرفية عامة وعجزها ايضا
معها عقيم لانه لما كان الحصر فيما بعد الصغرى على التبع كان العجز موافقا لها كيفية والموافقة في الكيف
مع مطلقة لا انتاج ها هنا كما علمت لما علم مع الممكنة كل من جزئي العرفية الخاصة عقيم فمجموعهما
معها اذ مراده في انتاج المركبة مع قضية اخرى انتاج احد جزئيها معها وعقمهما عقم انتاج
نفس مجموعهما واما الثاني فلانه لو كانت الكبرى ممكنة ولم تكن الصغرى ضرورية لكانت دائمة
او غير الضرورية والدائمة تقرر في الشرط الاول انه لا ينتج الا مع الدوائم الست لان اتفاقها
مع الدائمة ايضا بالاختلاف الموجب للعقم لصدق قولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء من
الرومي ابيض بالامكان والحق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء من الزنجي ابيض بالامكان
لكان الحق السلب والمنتج من هذا الشكل اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط ستة
وسبعين حاصلة من ضرب احدى عشرة صغريات وهي غير الدائمة في سبع كبريات وهي غير
الست والدوائم والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنة صغرى مع الدائمة والعرفيتين والممكنة
كبرى مع الدائمة واما جهة النتيجة فهي ان كانت احدى المقدمتين ضرورية او دائمة
فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى محذوفا منها قيد اللادوام واللاضرورة ومحذوفا
منها الضرورة وصفية كانت او وقتية وها هو بحسب ما تحتاج لتتابعه في ذلك

عقيم

وصورته

صغرى / كبرى	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة	—
مشروطة عامة	عرفية				[illegible]ة عامة
عرفية عامة					
مشروطة خاصة					
عرفية خاصة					
مطلقة عامة	مطلقة عامة				
وجودية لا دائمة					
وجودية لا ضرورية					
وقتية	مطلقة وقتية				
منتشرة	مطلقة منتشرة				
ممكنة عامة	ممكنة عامة		عقيم		

وقد علمت مما مر وجه التحقيق فيه بما قبل المختلفة تنتج عرفية عامة من المختلفات الثلاث
تنتج مطلقة عامة والممكنتان مع العامتين تنتجان وذلك حاصل في حال كونها عقيم
وعقيم لا معلوم وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه كلية احد المقدمتين وايجاب صغراه فعلية اذ لو كانت
ممكنة ما انتج للاختلاف اذ لو فرضنا ان زيدا يركب الفرس دون الحمار وعمرا يركب الحمار دون الفرس
فصدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان والمنتفية وكل ما هو مركوب زيد حمار بالضرورة
والحق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء مما هو مركوب زيد بحمار بالضرورة كان الحق السلب
وهذا الشرط على ما تقرر في المطولات يسقط بمقتضى هذا الشرط ستة وعشرون اختلاط
حاصلة من ضرب الممكنتين صغرى في ثلاث عشرة والمنتج منه كالاولى ثمانية وتلك النتيجة
النتيجة فيما في الشكل الاول ايضا الا انه كبراه عن الوصفيات الاربع فالنتيجة كالكبرى
بعينها وان كانت احدى الوصفيات فالنتيجة كعكس الصغرى محذوفا منها اللادوام فيه
بالعكس ومن عموما البعد للادوام الكبرى ان فيعتبر به بان يكون احدى انقاضيتين وهذا هو جدول
يكشف ما الحلف تلاحظ عنه وصورته

صغرى / كبرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية	مطلقة عامة	حينية لادائمة		
الدائمة		ع		
المشروطة العامة				
العرفية العامة				
المشروطة الخاصة				مطلقة
العرفية الخاصة		حينية		عامة
العرفية الخاصة	مطلقة ع	وجـ		
المطلقة العامة				
الوجودية اللادائمة				
الوجودية اللاضرورية				
الوقتية				
المنتشرة		عامة		وجودية دائمة

وأما الشكل الرابع فهو يستنتج لم تقارنه اخرى بشرط لم جملته امور الاول ان لا يكون من المطلقات
اذ لو كان من الممكنات ما انتج للاختلاف واما كان من المختلفة صغرى فلصدق قولنا في الفرض
المذكور كل ما هو مركوب زيد بالامكان وكل حمار فهو مركوب بالضرورة والحق السلب ولو قلنا كل فرس
مركوب بالامكان وكل حمار ليس بالضرورة كان الحق الايجاب واما كان الكبرى فلصدق قولنا
كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالامكان والحق السلب ولو قلنا بدل الكبرى
وكل حمار مركوب زيد بالامكان كان الحق الايجاب هذا ان كانت الممكنة موجبة واما ان كانت

ما لبسه فتخرج بالشرط الثاني لعدم انعكاسها الاول الثاني ان تكون السالبة الكبرى المستعملة
فيه من المنعكسات وهي الدوائم الست اذ لو كانت من غيرها لم تنتج للاختلاف الموجب للعقم
وصور ... فتتعين ان لا تنتج اما ان كانت صغرى فلصدق قولنا لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع
لا دائما وكذب ... بالضرورة والحق الايجاب ولو قلنا لا شيء من المنخسف بمضيء بالضرورة وقت
الانخساف لا دائما وكان الحق بعض منخسف بالضرورة كان الحق السلب واما ان كانت كبرى فلصدق
قولنا كل منخسف فهو ذو محو بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيتية لا دائما والحق الايجاب
ولو قلنا كل ... بالفعل ... بالضرورة ولا شيء من القمر ... بالاطلاق ... الحق لا دائما
كان الحق السلب الامر الثالث ان يصدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث بان تكون ضرورية او دائمة
او تكون كبراه من الدوائم الست اذ لو لم تكن الصغرى ... احد الوصفيات الاربع
ولم تكن الكبرى من الدوائم الست بان تكون احد السبع الباقية لم ينتج لان الاخص ... وهو المركب
من ... صغرى ... كبرى ... قولنا ... من المنخسف بمضيء بالاطلاقة
العامة ... منخسف لا دائما ... بالتوقيتية لا دائما مع كذب النتيجة
الامر الرابع ان تكون صغرى الضرب السادس والثامن احدى الخاصتين وكبراهما من الدوائم الست
لتنعكس صغرى السادس فيرجع الى الثاني ونتيجة الثامن الى المطلوب ... بالتفصيل
و... الامر الخامس ان تكون صغرى الضرب السابع ...
احدى الخاصتين ... الشكل الثالث ... وهذا الشرط ... وفي ... الضروب
الاولين ... واحد وعشرون ... من ضرب ... الاحد عشر ... في الضرب الثالث
ستة واربعون ... صغرياته ... لا تكون الا من الست الدوائم لتنعكس ... الاثنان
مع احدى عشرة كبرياته ... وعشرين ... الوصفيات الاربع مع ... الدوائم ... بلا ...
وعشرين ... ستة واربعون وفي الرابع والخامس ستة ... ستة ... الثامن ... لا تكون
الا ... لتنعكس ... الست كبريات في احدى عشرة صغريات ستة وستين وفي السادس والثامن
... احدى عشرة ... الخاصتين ... وفي السابع اثنان وعشرون ... من ضرب الخاصتين
في احدى عشرة صغريات ... وهو ... المعروف ... النتيجة
في الضربين الاولين ... صغرى ... او ... من الدوائم ... النتيجة
كعكس الصغرى ... وفي الثالث ... احد ... ضرورية او دائمة فالنتيجة
دائمة والا ... كعكس الصغرى ... ذكر ... الضرب ... احدى الخاصتين
... الدائمة ... عكسها ... وفي الشرح ... للمؤلف
كعكس الصغرى ... وفي الضرب الرابع ... ان كانت
الكبرى ضرورية او دائمة ... كعكس الصغرى ... وفي ... الشرح
للمصنف المذكور ... وكذلك ... الناسخ ... وفي ...
وفي السادس ... الشكل الثاني ... بعد عكس الصغرى ... وفي السابع ... الشكل
الثالث بعد عكس الكبرى ... وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول بعد ...
... وهذه ... الاقسام الخمسة ... الاولين

الدولين

صغريات / كبريات	ضرورية	دائمة	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لاضرورية	وقتية	منتشرة
ضرورية	حينية										
دائمة											سة
مشروطة عامة	حينية						مطلقة عامة				
عرفية عامة						سة					
مشروطة خاصة	حينية لادائمة										
عرفية خاصة						سة					سامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة										
وجودية لادائمة											
وجودية لاضرورية											
وقتية											
منتشرة											سة

جدول الضرب الثالث

صغريات / كبريات	الضرورية	الدائمة	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة	المطلقة العامة	الوجودية اللادائمة	الوجودية اللاضرورية	الوقتية	المنتشرة
ضرورية	دائمة	[illegible]									
دائمة											سة
			عرفية				عقيم				
						عامة					
			عرفية لادائمة								
						لا بعض					سة

جدول الرابع والخامس

خط

					عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	مشروطة عامة	الدائمة	الضرورية	الصغرى
											الضرورية
											الدائمة
											المشروطة العامة
											العرفية العامة
											المشروطة الخاصة
											العرفية الخاصة
											الوجودية اللادائمة
											الوجودية اللاضرورية
											الوقتية
											المنتشرة

عرفية خاصة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	مشروطة عامة	الدائمة	الضرورية	الكبريات
			حينية مطلقة		دائمة	الضرورية
						الدائمة
						المشروطة العامة
						العرفية العامة
						المشروطة الخاصة
مطلقة						العرفية الخاصة
			مطلقة			المطلقة العامة
						الوجودية اللادائمة
						الوجودية اللاضرورية
						الوقتية
عامة						المنتشرة

جدول الضرب السادس

جدول الضرب السادس

صغرى / كبرى	الضرورية	الدائمة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة	المشروطة العامة	العرفية العامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة			عرفية		
عرفية خاصة						عامة مشروطة ?

جدول الضرب السابع

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

واما المغيا من الشرطية فقوله سبعة افعال الخ هو في الاصل سبعة افعال اذ الاقسام المنفصلة ثم فيما والحقيقية كذلك تسعة اقسام باعتبار النقيض والتناقض وهي حقيقتان ومانعة خلو حقيقية ومانعة جمع حقيقية ومانعة خلو ومانعة جمع ومانعة خلو وبالعكس في الثلاثة قوله او اللازم الصغرى مع اللازم الكبرى الخ معناه انه لما كانت لوازم منفصلات [illegible] وقد مر ان كل منفصلة تلازم منفصلة اخرى لوازمها [illegible] ذكر ان الناظم اراد [illegible] فلا بد من اللازم الصغرى واللازم الكبرى في الجواب على [illegible] هذا اللازم [illegible] بعضها اخرى تلازمهما حسبما مر لعلمه [illegible] مع [illegible] او [illegible] اللازم الصغرى [illegible] باللازم [illegible] اللازم الكبرى او مع اللازم [illegible] وهكذا فيما [illegible] وسيتضح لك عند التمثيل ان شاء الله تعالى وقد اقتصر المؤلف في كثير من النسخ على وضع الحقيقيتين لان الناظم [illegible] في سائر الاقسام لتضمنها منع الجمع ومنع الخلو والشرط ان تكون اخرى الصغرى [illegible] موجبة [illegible] ولا [illegible] وبتبيين [illegible] من الاشكال [illegible] الحقيقتين [illegible] التسعة الثمانية جدول [illegible] بالمواد ليسهل عليك [illegible] من حقيقتين ومثاله دائما اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا ودائما اما ان يكون الموجود حادثا واما ان يكون غنيا عن الفاعل وصورته

منفصلة حقيقية صغرى	منفصلة حقيقية كبرى
دائما اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا	ودائما اما ان يكون الموجود حادثا واما ان يكون غنيا عن الفاعل
كلما كان الموجود قديما لم يكن حادثا كلما كان حادثا لم يكن قديما كلما لم يكن الموجود قديما كان حادثا كلما لم يكن حادثا كان قديما	كلما كان الموجود حادثا لم يكن غنيا كلما كان غنيا لم يكن حادثا كلما لم يكن حادثا كان غنيا كلما لم يكن غنيا كان حادثا
لوازم المنفصلة الحقيقية صغرى	لوازم المنفصلة الحقيقية كبرى

فينتج بعض اللوازم لوازم الصغرى مع اللازم الاول من لوازم الكبرى هكذا كلما كان الموجود قديما
لم يكن حادثا وكلما كان الموجود حادثا لم يكن غنيا عن الفاعل ينتج في الظاهر على صورة الشكل الاول الا انه
عقيم لعدم اتحاد الوسط ثم مع لازم الكبرى الثاني هكذا فكلما كان الموجود قديما لم يكن حادثا وكلما كان
الموجود غنيا عن الفاعل لم يكن حادثا ينتج على صورة الشكل الثاني الا انه عقيم لفقد الكيف ثم مع الثالث
هكذا كلما كان الموجود قديما لم يكن حادثا وكلما لم يكن الموجود حادثا كان غنيا عن الفاعل ينتج على صورة
الشكل الاول وينتج كلما كان الموجود قديما كان غنيا عن الفاعل ثم مع الرابع هكذا كلما كان الموجود
قديما لم يكن حادثا وكلما لم يكن الموجود غنيا عن الفاعل كان حادثا ينتج على صورة الشكل الاول الا انه عقيم
لعدم اتحاد الوسط واختلاف الكيف فتبين انه ينتج بلازم هو الرابع وهو لبس النتيجة اذ لم
يكن الموجود غنيا عن الفاعل لم يكن حادثا فتعظم الجبر قال الثاني لازم الاول فينتج من الثاني لبس النتيجة اذ كلما كان
الموجود قديما لم يكن غنيا عن الفاعل وهكذا معنى المنطوق اللازم اللازم ثم تنظر ايضا اللازم الثاني
من لوازم الصغرى مع جميع لوازم الكبرى يعلم نحو ما مر وهكذا تستعمل كل لازم من لوازم الكبرى
مع كل لازم من لوازم الصغرى ولذا تعمل في كل مثال من الامثلة الاقسام الثلاثة من مانعة
جمع ومثاله دائما اما ان يكون الموجود جرما واما ان يكون عرضا ودائما اما ان يكون الموجود عرضا
واما ان يكون قائما بنفسه وصورته

مانعة جمع صغرى	مانعة جمع كبرى
دائما اما ان يكون الموجود جرما واما ان يكون عرضا	ودائما اما ان يكون الموجود عرضا واما ان يكون قائما بنفسه
كلما كان الموجود جرما لم يكن عرضا كلما كان الموجود عرضا لم يكن جرما	كلما كان الموجود عرضا لم يكن قائما بنفسه كلما كان قائما بنفسه لم يكن عرضا
لازمة مانعة الجمع الصغرى	لازمة مانعة الجمع الكبرى

والجمع يدل النظر فيه ما سبق ولا تحيل الثالث من مانعة خلو ومثالها دائما اما ان
يكون الجرم غير ابيض واما ان يكون غير اسود ودائما اما ان يكون الجرم غير اسود واما ان يكون غير احمر
وصورته

مانعة خلو صغرى	مانعة خلو كبرى
دائما اما ان يكون الجرم غير ابيض واما ان يكون غير اسود	ودائما اما ان يكون الجرم غير اسود واما ان يكون غير احمر
كلما كان الجرم ابيض كان غير اسود كلما كان اسود كان غير ابيض	كلما كان الجرم اسود كان غير احمر كلما كان غير احمر كان غير اسود
لازمة مانعة الخلو صغرى	لازمة مانعة الخلو كبرى

الرابع من حقيقية ومانعة جمع ومثاله دائما اما ان يكون اللون بياضا واما ان يكون مفرقا للبصر ودائما
اما ان يكون اللون مفرقا للبصر واما ان يكون سوادا وصورته

حقيقية صغرى	مانعة جمع كبرى
دائما اما ان يكون اللون بياضا او مفرقا للبصر	ودائما اما ان يكون مفرقا للبصر او السواد
كلما كان اللون بياضا لم يكن مفرقا للبصر كلما كان مفرقا للبصر كان بياضا كلما كان بياضا كان مفرقا للبصر كلما لم يكن مفرقا للبصر لم يكن بياضا	كلما كان اللون مفرقا للبصر لم يكن سوادا كلما كان سوادا لم يكن مفرقا للبصر
لوازم المنفصلة الحقيقية	لازمة مانعة الجمع

الخامس

الخامس من مانعة جمع وحقيقية ومثالها دائما إما أن يكون اللون سوادا وإما أن يكون مفرقا للبصر (بعض) (عكس ما قبله) ودائما إما أن يكون اللون مفرقا للبصر أو لا بياضا وصورته

مانعة جمع صغرى	حقيقية كبرى
دائما إما أن يكون اللون سوادا أو إما أن يكون مفرقا للبصر	ودائما إما أن يكون اللون مفرقا للبصر أو لا بياضا
كلما كان اللون سوادا لم يكن مفرقا للبصر كلما كان اللون مفرقا للبصر لم يكن سوادا	كلما كان اللون مفرقا للبصر كان بياضا كلما كان لا بياضا لم يكن مفرقا كلما لم يكن مفرقا كان لا بياضا كلما كان مفرقا كان بياضا
لازمة مانعة الجمع صغرى	ملزومة لوازم حقيقية كبرى

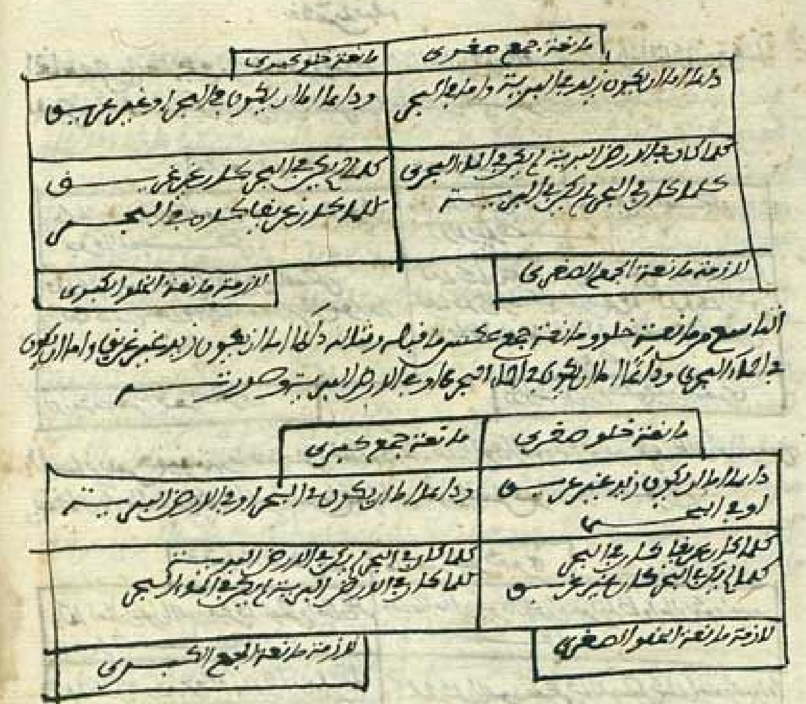
السادس من حقيقية ومانعة خلو ومثالها دائما إما أن يكون اللون مفرقا للبصر وإما أن يكون ليس بياضا ودائما إما أن يكون اللون ليس بياضا وإما أن يكون ليس سوادا وصورته

حقيقية صغرى	مانعة جمع كبرى
دائما إما أن يكون اللون مفرقا للبصر وإما أن يكون بياضا	ودائما إما أن يكون اللون ليس بياضا وإما أن يكون ليس سوادا
كلما كان اللون مفرقا للبصر كان بياضا كلما كان ليس بياضا لم يكن مفرقا للبصر كلما لم يكن مفرقا للبصر لم يكن بياضا كلما كان بياضا كان مفرقا للبصر	كلما كان اللون مفرقا للبصر كان ليس سوادا وكلما كان سوادا كان ليس بياضا
لوازم الحقيقية الصغرى	لازمها مانعة الجمع الكبرى

السابع من مانعة خلو وحقيقية ومثالها عكس ما قبله ومثاله دائما إما أن يكون اللون ليس سوادا وإما أن يكون ليس بياضا ودائما إما أن يكون ليس بياضا وإما أن يكون مفرقا للبصر وصورته

مانعة خلو صغرى	حقيقية كبرى
دائما إما أن يكون اللون ليس سوادا وإما أن يكون ليس بياضا	ودائما إما أن يكون اللون ليس بياضا أو مفرقا للبصر
كلما كان اللون سوادا كان ليس بياضا. كلما كان بياضا كان ليس سوادا	كلما كان اللون ليس بياضا لم يكن مفرقا للبصر كلما كان اللون مفرقا للبصر كان بياضا كلما كان اللون بياضا كان مفرقا للبصر كلما لم يكن اللون مفرقا للبصر لم يكن بياضا
لازمها مانعة الخلو الصغرى	لوازم الحقيقية الكبرى

الثامن من مانعة جمع ومانعة خلو ومثالها دائما إما أن يكون زيد في الأرض المغربية وإما أن يكون في الماء البحري وإما أن يكون غير غريق وصورته



التاسع مانعة خلو ومانعة جمع عكس ما قبله ومثاله دائما إما أن يكون زيد غير غريق وإما أن يكون
في المكان البحري وليس دائما إما أن يكون في المكان البحري وإما في الأرض البرية وهذه صورته

ص وهكذا الحكم في العناد من المركب الخ قوله لزمتها المتصلات الأربع أن كان حقيقيا الخ المراد بالمتصلات
الأربع وضع المقدم مع بقاء التالي ووضع التالي مع رفع المقدم ورفع المقدم مع وضع التالي ورفع التالي
مع وضع المقدم والحاصل أن متصلات الأربع لعموم اشتراكه المذكورة في الاقترانيات فمن تقدم تقرره أن كانت
مانعة جمع لزمها الأوليان ومعناهما استلزام عين المقدم لنقيض التالي والعكس وإن كانت مانعة
خلو لزمها الأخريان ومعناهما استلزام نقيض المقدم لعين التالي والعكس ومثال الحقيقية مع
المتصلة من المواد كلما كان الموجود قديما كان غنيا عن الفاعل ودائما إما أن يكون الموجود غنيا عن الفاعل
وإما أن يكون حادثا ومثال مانعة الجمع معها كلما كان الشيء إنسانا كان حيوانا ودائما إما أن يكون
الشيء حيوانا وإما أن يكون حجرا ومثال مانعة الخلو معها كلما كان الجسم أبيض كان ليس بأسود ودائما
إما أن يكون الجسم ليس بأسود وإما أن يكون ليس بأحمر هكذا إن كانت الصغرى موجبة وإن كانت سالبة
فمثال الأولى ليس البتة إذا كان الموجود قديما كان حادثا ودائما إما أن يكون الموجود حادثا
وإما أن يكون غنيا عن الفاعل ومثال الثانية ليس البتة إذا كان الجسم أبيض كان أسود ودائما إما أن
يكون الجسم أسود وإما أن يكون أحمر ومثال الثالثة ليس البتة إذا كان الحيوان في الأرض البرية كان
في المكان البحري ودائما إما أن يكون الحيوان في المكان البحري وإما أن يكون غير غريق وهذه ستة عشر قياسا
قوله وإما إذا كان الاشتراك في المقدم الخ هذا هو القسم الثاني في كلام المصنف تكون جملة ستة عشر
أقسام كالتي قبله باعتبار الحقيقي ومانع الجمع ومانع الخلو والإيجاب والسلب في المتصلة
مثال الأول كلما كان الموجود قديما كان غنيا عن الفاعل ودائما إما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون

حادثا

حادثا ومثال الثاني كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ودائما اما ان يكون الشيء انسانا واما ان
يكون حجرا ومثال الثالث كلما كان اللون ابيض بياضا كان مفرقا للبصر ودائما اما ان يكون اللون
ابيض بياضا واما ان يكون ابيض سوادا لهذا الذي كانت المتصلة موجبة وان كانت سالبة فمثال الاول
ليس البتة اذا كان الموجود فرسا كان منقسما الى اربعة عشر ودائما اما ان يكون الموجود فرسا واما ان يكون
حادثا ومثال الثاني ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان حجرا ودائما اما ان يكون الشيء انسانا
واما ان يكون فرسا ومثال الثالث ليس البتة اذا كان العود ابيض بياضا كان مفرقا للبصر ودائما
اما ان يكون العود ابيض بياضا واما ان يكون ابيض سوادا فهذه اثنا عشر فقسمها من كلام المصنف وهي
كلها واضحة قوله وان كانت الكبرى المنفصلة سالبة الخ يعني ان جميع ما تقدم من الاقسام الاثنى عشر
هو فيما اذا كانت المنفصلة الكبرى موجبة وهي تنتج بشرط صحة المطابقة من غير تفصيل واما
اذا كانت المنفصلة سالبة فهي ايضا تكون حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو وتكون المتصلة معها
ايضا موجبة وسالبة وتكون الشركة ايضا اما في تالي المتصلة او في مقدمها فتكون اثنا عشر
قسما اخرى ولا يخفى عليك تمثيلها مما سبق لانا اذا قلنا مثلا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا
ودائما اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون حجرا فلك ان تجعل هذه المنفصلة حقيقية او مانعة
خلو لصدق الجميع بهذا المثال وكل مثال من الاثنى عشر يصح تركيب وضعها المنفصلة الصورة
النفي وضع المصنف لعموم الباقي منها وهذه الاثنا عشر الاخيرة ليس كلها منتجا بل منها المنتج
وهو ما فيه مانعة الجمع والخلو ومنها العقيم وهو ما فيه الحقيقية واما النتيجة مانعة
الجمع والخلو السالبتان فلان كلا منهما يستلزم متصلتين اما مانعة الجمع فتستلزم متصلتين من عين
احد الطرفين ونقيض الاخر لان سالبة منع الجمع بين امرين يقتضي سلب تعاند بين احدهما ونقيض
الاخر سلبا كليا اذ لو استلزم احدهما نقيض الاخر حيث ما كان لم يصدق منع الجمع الا اجتمع النقيضان
مثلا اذا قلنا ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون لا ناطقا يعني انهما لا يمتنع اجتماعهما
استلزمنا منه سالبتين وهما ليس البتة اذا كان انسانا يكون لا ناطقا وليس البتة اذا كان لا ناطقا
يكون انسانا واما مانعة الخلو فتستلزم منهما من نقيض احد الجزئين وعين الاخر لان سلب منع الخلو
بين امرين يقتضي سلب تعاند بين نقيض احدهما وعين الاخر بسلب كليا اذ لو استلزم احدهما لكان يقتضي ان يجتمع
احدهما وعين الاخر وهو منع الخلو المطلوب فاذا عرفنا به المثال المتقدم بانه لا يمتنع الخلو بين الانسان
بينه واللاناطقية استلزم ذلك المثال ايضا متصلتين وهما ليس البتة اذا لم يكن انسانا يكون ناطقا
وليس البتة اذا لم يكن ناطقا كان انسانا بخلاف الحقيقية فانها لا تستلزم شيئا لان سلب
الانفصال الحقيقي بين امرين اعم من سلب منع الجمع والخلو ومن سلب الاتصال بين نقيضيهما او بين عين
احدهما ونقيض الاخر قوله فهذا استلزم في المثال المذكور اربع متصلات من عين احد الطرفين
ونقيض الاخر ومن نقيض احدهما وعين الاخر وهو مراد به الحقيقي وهو لا يكون دليلا على الحقيقي
ايضا قلنا انما ذلك حيث اتفق ان صدق الحقيقي صورة معه منع الجمع ومنع الخلو المستلزم لما
يتوهم ان الحقيقي هو الذي استلزم ولو اتفق مثال يختص بالحقيقي او يتخلف فيه احدهما
في غيره لك الامر انك تقول ليس البتة اما ان يكون الشيء اسود واما ان يكون ابيض على انها
حقيقية وهي صادقة ولا تستلزم ليس البتة اذا كان اسود لم يكن ابيض ولا العكس وتقول

ليس البتة اما ان يكون الشيء غير اسود واما ان يكون غير ابيض على انها حقيقية والاتصالية ليس
البتة اذا كان الشيء غير اسود كان غير ابيض ولا العكس فإن قلت الحقيقية المركبة
ثلاثة اجزاء مثلثة وهي السالبة جمع الخلو الاول والثاني [illegible] اربع فقط لانا نحكم في الثاني
تستلزم منفصلتين في الثالث كذلك وقد نعرض اقسام الحقيقية الشاملة [illegible] الثلاثة لا نرى
لانحصار سالبتها الا حقيقية لان الشيء من منع الجمع والخلو كالشفع والفرد [illegible] خلو كالشاك او لا منع
جمع في الثالث وحيث [illegible] وكل من الاقسام شيئا قطعا في الحقيقية حينئذ لا حاجة
مستقلة فلنا [illegible] ان الاشتراط [illegible] هو اسم [illegible] في الشيء ومن الحالات
عرضا ومن ولا لزوم للحقيقية الثلاثة على [illegible] تستلزم من جميع اجزاء [illegible]
الاخرى العكس وتلك لا [illegible] او العكس [illegible] موجب ان [illegible]
[illegible] غير [illegible] العكوس وغيرها قوله واما ان كانت
المتصلة هي الكبرى الخ هذا هو القسم الثاني وهو ان تكون فيه المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى
عكس الاول [illegible] باعتبار الشركة في المقدم والتالي وجعل الصغرى والكبرى موجبتين وسالبتين
الاربعة وعشرون قسما [illegible] وتفصيلها [illegible] كما ذكرنا في القسم الاول فلنذكر
فيه الشركة في التالي والمنفصلة فيه اما ان تكون موجبة او سالبة وكل منهما اما حقيقية او مانعة
جمع او مانعة خلو والمتصلة الكبرى ايضا اما موجبة او سالبة ومثال المنفصلة الموجبة
دائما اما اب وكلما كان جـ د فـ هـ ز او ليس البتة اذا كان جـ د فـ هـ ز وصورته

منفصلتان صغريان	متصلتان كبريان
دائما اما اب واما جـ د / ليس البتة اما اب واما جـ د	كلما كان جـ د فـ هـ ز / ليس البتة اذا كان جـ د فـ هـ ز
كلما كان اب فليس جـ د كلما كان جـ ر فليس هـ ز / كلما كان ليس اب فـ جـ ر كلما كان ليس جـ ر فـ هـ ز فـ اب	لازمة المتصلة الموجبة ليس البتة اذا كان جـ ر فليس هـ ز
ليس البتة اذا كان اب فليس هـ ز ليس البتة اذا كان جـ ر فليس هـ ز ليس البتة اذا كان ليس اب فـ جـ ر ليس البتة اذا كان جـ ر فـ اب	لازمة المتصلة السالبة كلما كان جـ ر فليس هـ ز

ومثال الحقيقية الموجبة من المواد دائما اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا وكلما كان
الموجود حادثا كان مسبوقا او ليس البتة اذا كان حادثا كان غنيا ومثال مانعة الجمع دائما اما ان يكون
هذا الشيء انسانا او اما ان يكون فرسا كلما كان حيوانا وليس البتة اذا كان [illegible] كان جمادا ومثال مانعة
الخلو دائما اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا وكلما كان حيوانا كان متحركا او ليس البتة
اذا كان حيوانا كان حجرا ومثال السالبة ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا او اما ان يكون ناطقا
وكلما كان ناطقا كان حيوانا او ليس البتة اذا كان ناطقا كان جمادا وكذا تعتبر المنفصلة حقيقية
او مانعة جمع او مانعة خلو غير انها [illegible] مانعة جمع [illegible] غير انها [illegible] مانعة جمع او مانعة
خلو [illegible] القياس لا [illegible] متصلتين [illegible] كل [illegible] فيه [illegible]

سـ

شيئا جهرا اثنا عشر قسما و قد علمت ان اقسام الموجبات تنتج القياس كلها هي في الجملة و اقسام
السوالب تنتج منها في الجملة اربعة فتلك اقسام مانعة الجمع و الخلو و بعض منها اثنان فقسما الحقيقة
علم ما مر في القسم الاول من المتصل القسم الثاني ما تكون فيه الشرطية المفرد و المنفصلة فيه اما
موجبة او سالبة حقيقية و مانعة جمع او مانعة خلو و المنفصلة ايضا موجبة و سالبة و مثال ذلك دائما اما
ان يكون ا ب و اما جـ د او ليس البتة اما ا ب و اما جـ د و كلما كان ا ب فجـ د او ليس البتة اذا كان ا ب فجـ د
و لا يخفى عليك و ضع صور تلك الصور الستة بقي ان نمثله و مثال الحقيقية الموجبة من المواد دائما
اما ان يكون الموجود قديما او حادثا و كلما كان قديما كان غنيا عن الفاعل او ليس البتة اذا كان قديما كان
مفتقرا و مثال مانعة الجمع دائما اما ان يكون الشيء انسانا و اما ان يكون حجرا و كلما كان انسانا كان حيوانا
و ليس البتة اذا كان انسانا كان فرسا و مثال مانعة الخلو دائما اما ان يكون الشيء حيوانا او لا انسانا
و كلما كان حيوانا كان حساسا او ليس البتة اذا كان حيوانا كان جمادا و مثال السوالب ليس البتة اما ان
يكون الشيء انسانا و اما ان يكون ناطقا و كلما كان انسانا كان حيوانا او ليس البتة اذا كان الشيء
انسانا كان فرسا فهذه اثنا عشر قسما اخرى و هي مع ما تقدم اثنا عشر قسما تنتج الاشكال و حينئذ
لا تنتج فيه السوالب المنفصلات مطلقا و انما ذكرناها استيفاء للتقسيم لا الاشكال المنعقدة من
هذا القسم الاول و الثالث في كل منها يشترط ايجاب الصغرى و اما الموجبات فمنتجة و لذا
شرط الموجبة ان تكون المنفصلة موجبة كما اشترط في القسم الثاني كلية الكبرى الا في الشكل الاول
و الثاني يشترط فيه ذلك فان قلت حيث اشترط في القسم الثاني كلية الكبرى كان ينبغي ان يشترط ايجاب
الصغرى و اطلق في الكبرى انها حتى يستوفي شروط الاول و الثاني و هاهنا ايضا فيه اشتراط ايجاب الصغرى
ينبغي ان يشترط كلية الكبرى الا في الاخرى حتى يستوفي ايضا شروطه قلنا انما يعتبر الشرط المشترك
فيه و لا حاجة الى غيره في القسم ثم و ان ذلك ثمة الكبرى كلية في الاشكال الخمسة ان يستوعب شروط الاول
كذلك شرط الاول و الثاني في هذا القسم كذلك و اعلم ان قولنا في القسم الاول منتج للمتصلات الموجبات
ليس معناه ان كل منفصلة تنتج مع المتصلات كيف كانت و انما معناه ان القياس المشتمل عليها هو
منتج للمتصلة و لا بد عند اشتماله على التاليف بنتيجة و هو معنى قولنا انه منتج في الجملة و بحسب وجود الاشتمال
و عدمه تختلف المنفصلات في الانتاج الا ترى ان القسم الاول و هو ما كانت المنفصلة كبراه اذا كانت المنفصلة
موجبة انتجت مع الحقيقية و مانعة الجمع فقط بجعل الجزء و ان كانت سالبة انتجت مع الحقيقية و مانعة الخلو
و جعلا ان شرط الانتاج فيه الموجبة مع مانعة الخلو و لا السالبة مع مانعة الجمع و ذلك معلوم من تتبع
اللوازم كما هو في وجوده تدعا له و كذا ما يعرض من الاقسام تنتفع فيه الاعتبار و يعني بالعقل ان يشتمل
نحو اللوازم المذكورة على تاليف منتج فتنتج و بالقوة ان يستلزم ما اشتمل على تاليف منتج و قد عرفت مما مر في
احوال لوازم اللوازم **تنبيهات** **الاول** القياس الاقتراني ينقسم بحسب
التركيب من اربعة الفصول الستة اقسام الاول من حمليتين الثاني من متصلتين الثالث من منفصلتين الرابع من حملي
و متصل الخامس من حملي و منفصل السادس من متصل و منفصل و القسم عكس هذه الثلاثة الاخيرة كذلك
تسعة اقسام و قد تكلم المصنف على المركب من حمليتين او من متصلتين في العطف الثاني و تكلم في هذا العطف على
المركب من منفصلتين او متصل و منفصل و يستغني عن المركب من حملي و متصل او حملي و منفصل لان الوسط جزء من
القسمين تكثير و تغلب لا كما ستعرف ان شاء الله تعالى و هو التعرض للجزء غير التام كما ذكر الشكل اقسام



المحصنة الثنائية تقدم على الاول تسمى الاقيسة الشرطية والاقيسة الاقترانية اما تسميتها بالاقترانية
فظاهر واما بالشرطية فلاشتمالها على القضايا الشرطيات سواء كانت مع حمليات او لا **و** يقال
الشيخ هو الذي استخرج **في** التعليم العربي التعليم الثاني وهذا الباب مما لا بحث عنه في المنطق لكن من يطالع
كتب المتقدمين يجد فيها شرطيات الاستثناء في القياس المشتمل عليها كتاب اقليدس ويسمى ان
ارسطو لم يورد هذا الباب في التعليم وزعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقترانات الحملية تغني عن
ذكره وهو ليس بشيء ثم بين ما هو الحق في الاختلاف الواضح **و** قال الشيخ لعل المعلم الاول ذكر هذا ولم
ينقل الى العربية وزعم الشيخ انه ابو عبد الله بعد ان عثر على ضعفه في الكتاب وقال قد عملنا في هذا الباب كلاما
في غاية من [illegible] على نسخة قديمة [illegible] ينسبه الى الفاضل [illegible] انه يعول
عليه لفظه ووضوحه وكثرة فائدته وضعف [illegible] فقال ومع ذلك فان الشيخ اخذ يكثر منها وادعى عقم
كثير مما هو منتج واشترط امورا لا يتوقف الانتاج عليها [illegible] فقد استقصى الكلام فيه صاحب الكشف
ومن تبعه واقتصر المصنف على الاقترانات منها في هذا الكتاب على شيء لا يليق بالمختصرات وترك اكثر [illegible]
[illegible] وبعد [illegible] الطبع [illegible] المصنف هو ان **الثالث** [illegible] المصنف اقسام [illegible]
[illegible] كما ذكر في الكتاب [illegible] هنا وهو حق **و** ان [illegible] منها وذكر [illegible] فقسم ما يكون
[illegible] على ما وراءه وضبطها عليه **فيقول** [illegible] فيما بين منتج ومن [illegible]
[illegible] وذلك الوسط [illegible] مقدما [illegible] وهو المسمى بالجزء التام
او يكون جزءا من المقدم او جزءا من التالي وهو المسمى بالجزء غير التام [illegible] الاقيسة الشرطية خمسة
اقسام الاول المركب من متصلتين وهذا القسم [illegible] الاوسط فيها [illegible] منتجة او غير منتجة
[illegible] من [illegible] القسم الاول المطبوع [illegible] اقتصر عليه المصنف
[illegible] الاقترانات الحملية [illegible] والنتائج [illegible] بالاشكال
الاربعة [illegible] كلما كان **اب** فـ**جد** وكلما كان **جد** فـ**هز** ينتج كلما كان **اب** فـ**هز** وهو ظاهر قيل
اورد عليه الشيخ اشكالا وهو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان الاثنان عددا وكلما كان الاثنان عددا فهو زوج
وينتج كلما كان الاثنان فردا فهو زوج وهو كاذب **و** اجاب عنه بمنع الصغرى [illegible] الاثنين وعددية الاثنين
ليس من جهة [illegible] بل هي عدد [illegible] الشيخ [illegible] عنه الخونجي بمنع
كبرى [illegible] على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت [illegible]
في نفسها [illegible] الشرطية والاشكال [illegible] الاوضاع [illegible] المقدم [illegible] الاثنين فردا
[illegible] الاثنين [illegible] على [illegible] الوضع [illegible] كان
الاثنان عددا [illegible] **قلت**
[illegible] الخونجي رحمه الله [illegible] كلما كان **اب** فـ**جد**
[illegible] **اب** فـ**جد** [illegible] **جد** فـ**هز** [illegible] اورد عليه الشيخ [illegible]
[illegible] المنفصلة [illegible] كلما
تحقق الانسان [illegible] تحقق الانسان [illegible] تحقق الانسان [illegible] اذا تحقق
الانسان تحقق الانسان [illegible] تحقق السواد [illegible] تحقق السواد وكلما تحقق السواد
والبياض تحقق البياض [illegible] تحقق السواد تحقق البياض [illegible] **و** اجاب بعضهم [illegible]

الجواب

الايجاب في الصغرى بصور السواد لا البياض او المجموع منهما والعقص للنوع الاعجب في الكبرى بصور البياض لا السواد
ولا مجموعهما والتاليف العقيم بينهما لانا نبلور في انقطاع اللزوم ولا في الاعجب واتخذ الاعتبار بالمعرفتين لا بالاجابة
وباذا الاوسط بعينه تذكر ... انه قياس وليس بقياس انتقاضي فقط وفيه نظر لانه عقيم والاظهر ان
الجواب بمنع صدق المقدمات ولذلك كذب النتيجة ويشعر بمنع ان الشيء يعتبر للنقيض الرفع
ان هذا انه الارتفاع من الثاني والانتفاء وليس صدق المقدمات لما اسلفنا في النتيجة الاولى لانه
كلية ... مثال الرابع كلما كان ح د فـ ج ر وكلما كان هـ ر فـ ا ب ... يكون اذا
كان ح د فـ هـ ر وا ع ... الشكل الاول الثالث ... والتشرط ها هنا
يشترط ها هنا ... الاول ... الصغرى وكلية الكبرى في الثاني ... الكبرى الى غير ذلك
وكذلك ... المنتجة والعقيمة ها هنا ايضا كذلك ... الشكل ... لا ينتج الا ... اخرى
وبيان الثلاثة ... التركيب ... والشرطية ... الثلاثة ... من المتصلتين
وهو ... الاوسط ... من المقدمتين ... الاخرى ... مجموع الاقسام الثلاثة
للحقيقي ... ستة عشر نوعا ... الاشكال ... المتصل ... الصغرى
... الكبرى ... والاشتراك ... المنفصل ... واحد من هذه الاقسام
الاربعة ... الاشكال الاربعة ... اربعة في اربعة ... ستة عشر ... في ستة عشر الاولى
... المنفصل ... القسم ... جميع هذه الضروب
... المتصل ... منتج بالفعل او بالقوة
... نتيجة التاليف ... المقدمتين ... لا حرفها
... المنفصل ... اشتمل على
هيئة شكل من الاشكال الاربعة ... على التاليف منتج بالفعل او اشتمل على شكل
... الشكل ... بالقوة على الامر القياس فينتج بالامر الاول
... التاليف بين المتصل ... اخرهما
بينتج ... المقدمة الاخرى ... النتيجة ... على شروط الانتاج ...
... فحينئذ تنتج
المطلوب ... الامر الاول ... الانتاج ... ومثال وجود الامر
الاول بالفعل ... كلما كان ا ب فـ ح د وكلما كان هـ ر فـ و ز ... الشكل ... المنفصل كما
... ج د ... هـ ر ... على صورة الشكل الاول ... بالفعل ... ج د هـ ر ... ومثال وجوده بالقوة ان
... ا ب فـ ج د ... هـ ر فـ و ز ... المنفصل ... ا ب
... هـ ر على صورة الشكل الاول ... غير منتج بالفعل ... الكبرى ...
ينتج بالقوة ... الموجبة الكلية ... اذا ...
... هـ ر فـ و ز ... كلما كان ... فـ و ز ... ومثال
وجود الاول ... ا ب فـ ح د ... فـ و ز ... الانتاج
هذا ... بالامر الاول ... المنفصل ... ينتج ... الثاني ...
نتيجة التاليف بين المنفصل ... او احدهما

كما اذا ابطل التقييد ولا ينتج اذ يصح اخذ هاهنا موجبة كلية وهي كل اه ج فان جمعنا هاتين الحرفين الاول
كان الشكل الثالث والانتاج الاخر بينه وليس هي المطلوب وان جمعنا هاتين الحرفين الذي هكذا
كل اه والتقيد من ده انتج من الثالث الاثنين ام اب وهو عين الحرف الاول واعلم ان استعمال النقل
في هذا القسم يفضي الى عجائب عويصة بكل الوجوه وراح تلاوتها مع قلة جدوى لها فلنقتصر منه على
هذا القدر وبقية الكتابة القسم الثاني وهو المركب من منفصلتين هو ايضا كالذي قبله اما ان يكون
الوسط فيه جزءا تاما من المقدمتين او لا والذي تعرض له المصنف وهو غير مطبوع ... ذكره ليبينه
[illegible] ... على محل ... النتائج على نحو ما في الحمليات ... جعل هذا القسم
منتجا ... من ان النتيجة هي الملازمة عن ذات ... جعله عقيما وكذا جعل الشكل الرابع في
الشمسية ... لم يذكر هذا القسم فان المطبوع فيه ما يكون الوسط جزءا غير تام من المقدمتين
ولم يتعرض له اصلا وانا ذلك ولم يتعرض المصنف لغير المطبوع وترك المطبوع خلف لكونه ابين
واقرب الى الاذهان وقد اشترط الاول الكتاب ان يكون كل منهما ... والقسم الثاني وهو ما الاكثر فيه الوسط
كل جزء تام من المقدمتين هو المطبوع وينتج ... المقدمتين ... حمليتين ... منع
الخلو عليهما اي تكون ... تعني خلو ... او حقيقيتين والشمال ... ينتج ... منتج والنتيجة
في هذا القسم ابدا هي ... منع خلو مركبة من كل جزء الا ... المشترك ومن نتيجة التاليف من كل ما يشترك
ومثال ذلك ان نقول كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد فينتج
كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واعلم ان المشترك في هذا النوع يقع على خمسة اقسام
الاول ان يشترك جزء واحد من احدى المقدمتين جزءا واحدا من المقدمة الاخرى ومثاله دائما اما كل اب
واما جر ودائما اما كل ده واما وز ينتج دائما اما كل اه واما جر واما وز القسم الثاني ان يشترك جزء
واحد من احدى المقدمتين كل جزء من اجزاء الاخرى ومثاله كل ا اما ب واما ج وكل ج اما د واما ه ينتج
كل ا اما ب واما ه ومن الشكل الثالث ... وهو كل عدد ... الثالث ان يشترك احد جزئي المقدمة احد
جزئي الاخرى ويشترك الجزء الاخر الجزء الاخر من الاخرى ومثاله دائما اما كل اب او كل جر ودائما اما كل
ده او كل در ينتج هذا القسم منفصلتين مانعتي خلو احداهما من نتيجة احد التاليفين ومن الجزء الذي
لا ... من الاخرى ... نتيجة التاليف الاخر ... دائما اما كل اب واما جه
واما جر والثانية هكذا دائما اما كل جر او كل در وكل اه الرابع ان يشترك كل جزء من اجزاء المقدمة
الواحدة كل جزء من اجزاء الاخرى ومثاله دائما اما كل اب او كل جب ودائما اما كل به او كل ده
والنتيجة مانعة خلو من نتائج التاليف ... هكذا دائما اما كل اه او كل اه او كل جه او كل جه
الخامس ان يشترك احد جزئي المقدمة كل جزء من اجزاء الاخرى ويشترك الاخر احد جزئي الاخرى فقط
ومثاله دائما اما كل اب او كل جر ودائما اما كل به او كل دا فاحد جزئي المقدمة الاولى وهو جر
يشترك كل جزء من اجزاء الثانية ... والجزء الاخر من المقدمة الاولى وهو اب لم يشترك الا الجزء
الاول من الثانية ... ونتيجة هذا القسم ايضا منفصلتان الاولى هكذا دائما اما كل اه
او كل جه او كل جا والثانية هكذا دائما اما كل جر او بعض به او كل ده وهي ما ظهر حصل من نتائج التاليف
وتنعقد الاشكال الاربعة في كل من هذه الخمسة ويقع التنبيه بحسب العدد او بحسب الكمية المنتجة وكيفيتها
القسم الثالث وهو المركب من حملية ومتصلة فينقسم الى اربعة اقسام لان الحملية اما ان تكون صغرى او كبرى والمشاركة

مع ذلك

مع ذلك اما في مقدم المتصلة او في تاليها وتنحصر في كل قسم من هذه الاقسام الاشكال الاربعة

والمطبوع منها هو ما كانت فيه الحملية كبرى والشرطية صغرى في التالي او ... [illegible] ... القسم

والذي يعوزه ان يكون الاوسط فيه ... الا جزءا غير تام للتالي من المقدم ... لما كانت حملية ... لكون

ومشاركة منهما والثاني ... مقدمة اخرى للقياس ... يكون الاوسط ... موضوعها

او محمولها وكل من الموضوع والمحمول الاكبر ... شرائط انتاج هذا القسم كشرائط

المتصلة والنتيجة ... من هذا القسم المطبوع متصلة مقدمها هو مقدم متصلة القياس وتاليها هو

نتيجة التأليف ... التي في المتصلة ... ومثاله كلما كان اب فجـ د وكل د هـ ينتج كلما

كان اب فجـ هـ ومن المواد كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان

الشيء انسانا فهو جسم ... لان المتصلة ... هكذا هو حيوان وكل حيوان جسم

... فينتج ... كلما كان انسانا فهو

جسم ... قيل ... مع المتصلة ...

الحملية ... كلما كانت ... [illegible]

... كانت كل خمسة ... [illegible] ... زوج ...

الثلاثة زوجا كانت الحملية ... [illegible]

... خمسة ... كانت الثلاثة زوجا ... خمسة وهو

باطل ... باعتبار ... مقدم المتصلة باعتبار الصورة

ينتج ... ان ... [illegible] ...

انما هو ... [illegible] ... كلما كان الانسان

... بخلاف النتيجة ... [illegible]

... القسم الرابع ... [illegible]

... ينتج الحملية ... [illegible]

... القسم الاول الذي ينتج الحملية وهو المسمى بالقياس المقسم ... الانتاج

ان ... الحمليات ... الانفصال ...

... وان تكون المنفصلة موجبة ...

... خلوا او حقيقية وهذا الشرط

... مع الخلو

في هذا النوع الاشكال الاربعة ومثال ... اما اب واما اجـ وكل بـ د وكل

جـ د ينتج كل ا د ... حادث وكل ... حادث ...

... اما كل اب واما كل جـ ا ... الشيء ... جـ د ينتج بعض ا د ... ايضا

... حادث واما كل ... حادث وكل ... وكل ... وبعض الحادث

... اما كل ا بـ واما كل جـ ا وكل بـ د وكل د جـ ينتج بعض ا د ...

اما كل انسان حيوان ... وكل ... انسان ... وبعض الحيوان

... اما كل اب واما اجـ واما ا د وكل بـ هـ وكل

واما ا ط

جـ د وكل زح وكل طـ د ينتج كل ا د ونظيره العدد اما زوج واما فرد واما ... واما انه
لخ وكل انسان حيوان وكل ناطق متحرك وكل ما هو متحرك وكل ما هو متحرك ... ينتج كل حيوان متحرك
ولا يخفى عليك تنبيه كل شكل ضروبه هكذا وشرط كل شكل هنا هو شرطه ذاك الشكل فيما
من كيفا وكما وجهة وضروبه كضروبه القسم الثاني ما ينتج مانعة خلو وذلك باختلاف بعض الشرط
المختص بالقسم الاول وهو على انواع احدها ان تكون احدى الحملية ... الانفصال الاكثر مثال
الاول كل ا اما ب واما جـ وكل ب ه ينتج كل ا اما جـ واما ه وان شئت قلت دائما اما ا ب واما جـ د وكل
ب ه ينتج اما ا ه واما جـ د ونظيره من المواد العدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين
ينتج العدد اما زوج واما منقسم بمتساويين فان قلت على مقتضى هذا اذا قلنا العالم
اما جسم واما عرض وكل جسم حادث انتج العالم اما عرض واما حادث والمطلوب [illegible] من العرض
والتردد بينه على وجه خاص قلت فهو لانه تردد بينه على وجه خاص بحيث ان يختص ما اذا
اريد به التردد مانع الجمع وهو ... بالتردد واما حيث ... منع الخلو فلا [illegible]
هاهنا ... في هذا القسم الحقيقية ايضا ... الحقيقية في كل
على الاستقصاء ... منع الخلو ولانه ... كان ... منع جمع او لا وهو
خلو ... وهو ان يكون عدد الحمليات اكثر ... اما كل ا ه واما كل جـ د وكل ب ه
وكل د ه وكل ز ه ينتج كالذي قبله منفصلة مانعة خلو ... من كل ... من نتيجة
التالية من كل ... واما كل ا ه واما كل جـ ه واما كل و ز النوع الثاني ان تستوي
... التي ... الحمليات ... غير الوسط ومثاله
اما كل ا ه واما كل جـ ه وكل ب ع وكل د ه ينتج دائما اما كل ا ح واما كل جـ ه ... انواع اخر حقيقية
... القسم الخامس ... من متصلة ومنفصلة ... الوسط
... من الحملية ... في الوسط ... منهما
... كلام المصنف ... كلام المصنف ... مطبوع
... من ... اخذ اللوازم وهذا ... ينتج ... فلا ينتج
الا باستخراج اللوازم ... جميع المنفصلة ... المنفصلة
... كبرى ... فاذا قلنا ... كلما كان ا ب فجـ د ... واما هز ... ينتج
... المنفصلة مانعة ... دائما ... واما ا ب واما هز ... مع اللازم ... دائما
في الجملة ... مع الملزوم ... مانعة خلو ... ا ب فهز
ودليله انه كلما انتفى جـ د ... هو الاوسط انتفى هب ... اللازم ... الملزوم
... ا ب ... النتيجة ... انتفى ايضا جـ د ... هز ... الخلو ...
... من الشكل الثالث ... ا ب ... هو هز
... ا ب جـ هز ... الوسط ... النتيجة
فان قلت ... الوسط ... الحكم ...
... النتيجة قلت ... النتيجة ...
وجود ... وهو ... هنا ... كلام ...

بعضه

بغضنع ان يكون الجزئية انما ينتجها القياس اذا قرنت المنفصلة مانعة خلو وفيه خبر بيانه ستعرفه
وان قرنت مانعة جمع فذلك الى بطلان بعينه وهو ان يكون كلما الشيء الوسط الشيء مقدم الشرطية
ومن يكون لازما الشيء الوسط وجزء المعاند من المنفصلة وقد يكون انما الشيء مقدم الشرطية وجد
المعاند الاخر من المنفصلة وهو المطلوب مثلا اذا قلنا كان الشيء انسانا كان حيوانا ودائما اما
ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون حجرا انتج قد يكون اذا لم يكن الشيء انسانا كان حجرا وهو ورجع
في جعل المتصلة الجزئية والمنفصلة التي قبلها تنتجين بحسب ضيعتين في وجه الصنعة لذلك
تركيبهما وان كانت حقيقية اشتمل على النتيجتين معا بحسب منع الجمع والخلو واما القسم
الثاني وهو ما كانت فيه الشركة في جزء غير تام وهو على قسمين لان الشركة اما في المقدم او في التالي
اما الاول فيشترط فيه انتاجه كلية احدى المقدمتين وايجابهما واشتمال الجزء الغير المشترك على
تاليف منتج وقد علمت ان المنفصلة انما هاهنا الايجابية من منع الخلو والايجاب والمتصلة
اما صغرى او كبرى فان توفرت الشروط انتج القياس نتيجة ان شئت اخترتها متصلة او منفصلة
فالمتصلة يكون مقدمها الطرف غير المشترك من المتصلة وتاليها منفصلة مركبة من نتيجة
التاليف والطرف غير المشترك من المنفصلة واما المنفصلة فتكون من هذه الاشيا وكذلك
ومن نتيجة التاليف كما يشاركه ومثاله كلما كان اب فكل جد ودائما اما كل ده واما وز فان جعلنا
النتيجة منفصلة كانت هكذا كلما كان اب فاما جه واما وز وقد جعلنا مقدمها اب وهو
الطرف الاول غير المشترك من المتصلة وجعلنا تاليها منفصلة مركبة من جه وهو نتيجة
التاليف الحاصل بين جد وده ومن وز وهو الطرف غير المشترك من المنفصلتين وان جعلتها منفصلة
كانت هكذا دائما اما كل وز واما كلما كان اب فجه ونظيره من المواد كلما كان الوجود معقولا
فالواجب كان الموجود حادثا ودائما اما ان يكون عرضا فان جعلتها متصلة كانت هكذا دائما
اما كل وز واما كلما كان اب فجه ونظيره من المواد كلما كان الموجود معقولا فالواجب كان الموجود
حادثا ودائما اما ان يكون الحادث جوهرا واما ان يكون عرضا وان جعلتها منفصلة كانت هكذا
دائما اما ان يكون الحادث عرضا واما ان يكون كلما كان الموجود معقولا كان جوهرا واما القسم الثاني
وهو ما تكون فيه الشركة في التالي فيشترط في انتاجه وجود احدى المقدمتين كلية احدى
المقدمتين مع اشتمال الغير المشترك على تاليف منتج مع اعتبار منع الخلو في المنفصلة كما مر واما النوع
الرابع مع نتيجة التاليف بينهما المقدم منفصلة هي المقدمتين او الازمة الاحوال وهكذا هذا الكلام
هو الذي يكون في القسم الاول المركب من المتصلتين فتذكره ينتج لك اما الجملة الاولى منها اذا وجدت انتج
القياس نتيجة ان شئت اخترتها متصلة او منفصلة فان كانت متصلة كان مقدمها نتيجة
التاليف من جزء المتصلة وبين المنفصلة وتاليه في المتصلة وان كانت منفصلة كان احد جزئيه
هو الاشتراك هي منفصلة القياس والطرف الاخر فتنتج التاليف مرتبطا المنفصلة الاخرى من منفصلة
القياس ومثاله كلما كان اب فجد ودائما اما كل ده واما وز فان اخترت النتيجة متصلة هكذا قد
يكون اذا كان دائما اما ه واما وز فجد او منفصلة كانت هكذا دائما اما ان يكون وز واما ان يكون كلما
كان كل ه فجد ونظيره من المواد كلما كان الموجود ... كان غنيا او ... ودائما اما ان يكون الغني
ذاتا واما ان يكون صفة فان اخترته متصلة كانت هكذا قد يكون اذا كان ... دائما اما ان يكون الغني ذاتا



وإما ان يكون صفة فالموجود غني عن العلل او منفصلة كأنه هكذا دائما اما ان يكون الموجود صفة
وإما ان يكون كمالا لكل الموجود دائما كان غنيا عن العلل واما الجملة الثانية فمن باب الانتاج
فلا تعتبر الآن الى نحو الاول التي فرغنا منها وذلك بأن يشتمل المنفصل الحقيقي على تاليف منتج
وحينئذ اذا وجدت هذه الثانية انتج القياس ايضا اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة
كان مقدمها نتيجة التاليف وتاليها منفصلة مانعة خلو مركبة من تالي المتصلة ومن الجزء غير
المشترك من المنفصلة وان كانت منفصلة كان احد جزئيها الجزء غير المشترك من المنفصلة والجزء
الآخر متصلة مقدمها نتيجة التاليف وتاليها تالي المتصلة وهذه المتصلة تابعة للمقدمة المتصلة
في الايجاب والسلب ومثال ذلك بالشكل الاول الاشياء رمز اب فجه ودائما اما كل ده واما كل وز فالنتيجة
يكون من هذا الاشياء رمز اب في الصغرى وكل جه في الكبرى ينتج على صيغة الشكل الاول والتاليف
غير منتج لعدم ايجاب الصغرى فعلى ان قلنا لا ينتج بالجملة الاولى وان قلنا بالمذكور والا انه ينتج بالجملة
الثانية لانه اذا ضممنا نتيجة التاليف الى احد الطرفين ينتج الآخر وذلك بأن ناخذها كبرى ملازمة
انتج عنه النتيجة ونجعلها مقدمة شرطية كلما هكذا الاشياء رمز اه فاذا ضممناها الى الطرف المشترك
من المنفصلة هكذا الاشياء رمز ده وكل وز انتج من الاشياء رمز اب وهو عين الطرف الآخر فعلم انه ينتج
بالجملة الثانية وان اخذت النتيجة منفصلة في هذا المثال كانت هكذا دائما اما كل وز وإما
كلما كان الاشياء رمز اه فجه ولا يخفى ان المتصلة اقرب الى الطبع في هذا القسم بانواعه فهذا تمام
الكلام [illegible] ان ننبهك عليه مما يتعلق بالاقترانات الشرطية على سبيل الاختصار والرابع تنبيه
لكنه اسلف ان القسم الاقتراني الشرطي باعتبار تالي الوسط وعدمه ثلاثة اقسام قسم لا يكون
فيه الوسط الا تاما وهو المركب من حمليتين لان الوسط فيه اما الموضوع او المحمول او بعض منهما
وقسم لا يكون فيه الا غير تام وهو المركب من حملي ومتصل ومن حملي ومنفصل وقد مر ذلك تعليله وقسم
يكون فيه تاما وغير تام وهو المركب من متصلتين او منفصلتين او متصل ومنفصل لان الوسط هاهنا
لا يمكن ان يكون حملية فيصح ان يكون جملة الوسط كليهما او [illegible] مقدما او احدهما فيه مقدما او تاليا
فقط وهو كما ترى انما يتصور فيه فلا نزاع (؟) في شروط الجمع باعتبار الجهة في الشرطيات كما تعتبر في الحمليات
فقال ابو عثمان العقباني كما نقل عنه ابن مرزوق لا يعتبر في انتاج المتصلات اللزومية في القياس الذي الوسط
فيه جزء تام من شروط الانتاج الا الكم والكيف دون الجهة اذ الجهة اللزومية والعنادية الكونية لزومية
وعنادية انتهى قال ابن مرزوق ويمكن ان يقال الجهة مثل ذلك في العنادية والحملية فلا يعتبر في شروط
انتاجها الجهة اذ القضية الموجبة لا جهة لها الا الكونية كذلك فقال فان قلت القضية
اللزومية او العنادية لا تتصور فيها امور زائدة على معناها حتى يكون جهة لها وليس كذلك الحملية
فان الضرورية مثلا يتصور الحكم فيها بالاطلاق وقيد الضرورية امر زائد على ذلك فامكن ان يكون جهة
قلت اللزومية تتصور من حيث كونها شرطية وقيد كونها لزومية امر زائد على ذلك فما المانع
ان يكون جهة لا يقال لا تكون الشرطية الا لزومية لانا نقول تقسيمهم اياها الى اللزومية والاتفاقية
ينفي ذلك وايضا فان معنى الشرطية على الجملة تعليق امر على آخر وقد يكون ذلك التعليق اتفاقيا وقد
يكون لزوميا فامكن ان يكون اللزوم جهة في الشرطية فيشترط في الانتاج كما يشترط ثم قال فان قلت
الجهة عند القوم منحصرة في الضرورة والدوام ومقابليهما واللزوم ليس من ذلك قلت بل هو راجع

الى قسم الضرورة



الوضع الشرطية لان الضرورية اما بحسب محمولها الموضوعي او بسلبه عنه وكذا العرفية العامة الدائمة فـقال
والتحقيق ان ما اشترط في انتاج الحمليات من الكيف والكم والجهة يشترط في انتاج المتصلات قال وقد
اطلع الكشف التفصيلي بيان المنتج والعقيم من هذا القياس المشتمل على شرطية اتفاقية ومطلقة
فان تركنا جلبه انتهى قلت وطريقة ابن مرزوق في عدم اعتبار الفروع والاقتصار على ما ذكر [illegible] عن الكشف
وغيره انظر شيخه سعد الدين [illegible] من الافضل بقوله [illegible] المجموع [illegible] الاقسام
هو الاولى [illegible] وحكمه [illegible] الا انه محتمل اذا كانت المتصلتان لزوميتين او اتفاقيتين فينتج
على القول بجواز تاليف القياس من الاتفاقيتين واما اذا كانت احداهما لزومية والاخرى اتفاقية فعقيم
تحصل له يقين بهذه الكتب غير ان ابن مرزوق [illegible] لم يسلك مسلكه جعل الجهة الشرطية
من غير حاجة اليه مع التطويل بتلك الجهة التي تفرع الاخرى على الاساس والعقيم [illegible]
[illegible] في انتاج الشرطية الى الكم والكيف
بقطع الفروع [illegible] الا انه [illegible] يختص الفروع الجهة بالحمليات [illegible]
دائما تعلق على [illegible] واما القياس الاستثنائي قوله وضع المقدم [illegible]
نعم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود
او لكن النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة قوله فان الشرطية لو كانت [illegible]
[illegible] الشرطيات ان القضية الشرطية تتركب من حمليتين ومن متصلتين ومن حملية ومتصلة ومن حملية
ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة [illegible] من حمليتين او من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة
على هذا الترتيب والاستثنائي [illegible] فان الموضوع قضية حملية كالمثال [illegible] او استثنائي [illegible]
[illegible] حملية [illegible] شرطية [illegible]
وحملية [illegible] الموضوع شرطية [illegible] اذ [illegible] كلما كان [illegible] كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود [illegible] موجود [illegible] الشمس ليست بطالعة [illegible]
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الموضوع [illegible] وينتج [illegible] النهار موجود [illegible] الشمس
ليست بطالعة [illegible] قوله [illegible] المتصلة [illegible]
[illegible] اذا [illegible]
هذا [illegible] موضوع [illegible]
[illegible] الكلي [illegible] القضية [illegible] هذا [illegible]
وضع [illegible] بالمستوي [illegible]
[illegible] اذا [illegible] كلما كان [illegible]
اذا وقع [illegible] وهو معنى قوله [illegible] والعكس بالمستوي الخ قوله [illegible] المتصلة
[illegible] هذا القياس ان تكون كلية [illegible] الموضوع
ولو كانت [illegible] المقدم [illegible] موضوع [illegible] وضع
[illegible] اذا كان [illegible]
[illegible] وضع [illegible]
[illegible] الكلية والمهملة اذا

كما انها مخصوصة ايضا بالانفصال لانه يكون زمان الاتصال وزمان الوضع واحدا او الاتيين ابدا اذا قلنا
كلما كان زيد جالسا وبين يوم الجمعة اكثر من الكتب جالسة فلا يقتضي انه اكثر من الاوقات بل انه جالس في يوم
الجمعة لجواز ان يراد بالاستثناء يوم الجمعة التخصيص مثلا وتعليل المصنف بقوله يحتمل ان يكون زمان صدق
الشرطية الخ انما يناسب هذه الخصوصية التي ذكرنا **قوله** لو كان زمن وقت الانفصال الا في نفس الانفصال الخ اما اختلال
الاتصال فظاهر واما الانفصال فيشمل صدق الاتصال في المنفصلة وادرجه ههنا تكميلا للعبارة
اذ لا فرق بينهما في هذا المعنى ومنها انه اما ان يكون هذا الحيوان وهو حجر على الاول او على الثاني
لبس على حال ولا ينتج انه على حين تعميم الاستثنائية فانه حينئذ كما صرحت به الشرطية والا لجواز
الا يتصف بالجميع من حيث هو جميع لواحد منها **قوله** او كانت الاستثنائية على هذا النحو انك اذا
استثنيته فانه وقت الاتصال او الانفصال الخ لو حمل العموم في ذلك العموم فكيف يكون زيد جالسا زيد
في الزمان من انه لو كان جالسا في جميع الزمان لم ينتج لدخول الزمان في جميع الاوقات ولا يراد بعموم
الاستثناء بعد على ما قيد به الخصوصية كما قررنا فلا اشكال وان اراد ما ذكره شيخ الخونجي من انه
اذا كان الوضع او الرفع دائما فالجنس وان كانت جزئية وجنسه لا يشترط الا في الحصر المعنى به اما
الشرطية واما الاستثنائية بعين ما اعترض به ابو عمر العقباني حين لم يحمل بقوله كما نقل عنه العقباني
وابن مرزوق **فرع** ان كان في شرط صحة الشرطية ان تكون كلية ويتعين ان يقال هذا انتج الجزئية اذا اشترط
في مقدمها دوام صدقه فيشمل صدقه دوام اللزوم وكذا في رفع تاليها **والجواب** ان الجزئية المتصلة
ان قلنا ان الاتصال في الاعتبار كالكلية فلا اشكال وان جوزنا صدقها في مادة الاتفاق كلية لم ينتج بعض
ولو كانت الاستثنائية دائمة الصدق لانه يصدق قد يكون اذا كان زيد حجرا كان حيوانا ولا جرم
المنفصلة مقدمها دائم الصدق وتاليها دائم الكذب وهذا التحقيق في القضية مطردة او الخبرية
لا يكون صدقها او كذبها الداخل مع ان رفع ثاني هذه القضية او وضع مقدمها لم ينتج شيئا وانما قلنا
ان تلك الجزئية المتصلة مطردة في الصدق قولنا كلما كان زيد حجرا كان حيوانا والعكس المستوي له تلك الجزئية
وما ذكر على ما قلنا ان الجزئية اذا استثنى عين مقدمها استثناء دائما انتج عين تاليها ان الجواب
ان المتصلة الموجبة اذا استثنى عين تاليها دائما انتج عين مقدمها فيما يلزم عليها وقد
يصدق الجميع على بطلانه وانما قلنا انه لازم عليها لان المتصلة الموجبة تنعكس جزئية حيث تاليها
تاليها مقدمها طرفي تلك الجزئية ومقدمها تاليها فان كان عين طرفي الاستثناء اعني ذلك الجزء الذي
طرف مقدمها انتج ذلك الجزء الذي طرف تاليها فلا فرق بين ان يكون ذلك مستثنى بعد ان عكست القضية
حتى طرف الطرفين مقدمها وبالعكس وقبل انه لا تنعكس الا في نقيض من قيل ان كلمة الشيخ **قوله** ولا يجب
رفع تالي الاتفاقية كذب الخ ورفع في النسخة التي رأيتها عقب قوله في الاستثنائية بيتين فقوله ان
ثبتت العكس او نقيض الثاني ولا معنى له في هذا المحل انما محله قبل قوله هنا ما يتعلق بشروط المقدمة
المنفصلة كما لا يخفى وكانه كتب في الطرة فادخله الناسخ في غير محله ثم نقلها حيث المنسوخ
على صورة التصحيح **قوله** ان مرجعه الى المتصلة صغراه والمنفصلة كبراه الخ مما يدل على ذلك انك لو اعتبرته
بالترتيب الاقتراني وجدته على هيئة الشكل الاول المركب من حملية صغرى ومتصلة كبرى ان الثاني مثلا
اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فحزته هو عين قولك هذا انسان وكلما
كان انسانا كان حيوانا ونتيجته هي نتيجته ولا يختلف الا بتقديم الصغرى في اللفظ وتأخيرها

وكتبوا

وكذا اذا قلنا في ذلك المثال الا كلما ليس بحيوان ان يكون عين قولك هذا ليس هو بحيوان وكلما كان
انسانا فهو حيوان وينتج لزوما هذا ليس بانسان وهو نتيجة الاول على ما قبله ايضا لا في المغرب
والتلخيص **قال الشيخ** لكن في الشكل الاول والثاني كما عرفت من انتج منفصلة حقيقية الا لكونه كبرى
ولم يكن الشكل الاول والثاني الا مكررا حين انه **قلنا** لا يستقيم بالتشنيع اذ خلا الاستثنائي عن الاقتراني
واللزوم الا بكون قسما منه الاقسام وهو باطل واما ان يريد انه يشتبه في كونه ذا صغرى وذا كبرى والا
فهو نوع اخر مباين للاقتراني وله اشكال مبتدئة ولا يتغير بما يتغير به الاقتراني كما علم من تعريفهما
قوله وبعض المحققين صرح بانه لا يشترط في المنفصلة ان تكون عنادية الخ قال المصنف ان يصح ما ذكره
هذا المحقق من الفرق بين المتصلة والمنفصلة وتبيين بعضهم بعضا الى الان لم ينضبط لكلا لكلام فيه
للانكار لا نقول في المنفصلة بلزوم العدد وعدم العادة من حيث ان يكون لا تطابق موقوف على العلم بصدق
الطرفين كذلك نقول في المنفصلة ان الحكم بالعناد موقوف على العلم بصدق احد الطرفين وانتفاء الاخر
والا فلا يمكن ذلك ... فيصح صدقهما بين نقيض الاخر والحكم بصدق احدهما لتنبيه الاخر فلذلك نقول ان
وصف الثالث قبل ذلك من العدد وعدم العادة وان وضعه الشيخ بصدق المكرر وكذا الكلام في الربع
بالمنفصلة انما تكون ... الى الكرة وانما يعني عدم المعاندة نعم ان اراد هنا المحقق ما نقله بعض العلماء
من ان المعلوم في تعريف المنفصلة احدهما الا بعضه انتج الفرق بين المتصلة والمنفصلة الانفصال فتبين
ان يعلم ذلك **قوله** هذا الانسان لا يخلو اما ان يكون العدد زائدا او ناقصا او مساويا فان ضعفت
احد هذه الاجزاء بان نقول مثلا الا كنه زائدا انتج نقيض سائرها ليس بناقص ولا مساو وان وضعت
احد الاجزاء كان نقول مثلا الاكنه ليس بمساو وهو معنى استثناء نقيضه انتج منفصلة تتركب
من بقية الاجزاء وهي اما ان يكون زائدا او ناقصا ومعنى سائرها هنا البقية **قوله** وقولنا ان الحقيقية تتركب
من الشيء ونقيضه الخ تقدم بيانه مع غيره في فصل القضية فلا حاجة الى ذكره **قوله** والظاهر ان يعني التشنيع الخ
مع ان الشبهة المنفصلة الحقيقية التي تتركب من اكثر من جزئين اذ تركيب من الاثنين الا جزء من اكثر منهما فيما احدهما
وانها تنتج منفصلة تتركب من باقي الاجزاء كقولنا في نتيجة المثال المتقدم اما ان يكون العدد زائدا او ناقصا
فقط وصدق المنفصلة اما ان يقع بينهما وحدها مع قطع النظر عن الجزء الثالث وهو المساوي لكونه
مستحيلا بطلانه لم يكن اصلا فتجدها منفصلة حقيقية لان الجزء بين لا يجتمعان على صدق الكذب ولعل ان
نظر فيه من حيث انها تركبت من جزء العدد من حيث هو وهذا الجزء ان الجملة الثالث يجب ان يقع على
معلوم ذلك الثالث فتجدها مانعة جمع فقط لانه خلو فيه فليس من المنفصلة اعتبار ان لا عنادها
الا بصدق الثاني قال المصنف انه هو الظاهر ومن هو ظاهر **قوله** لان تركيب الحقيقية من الشيء ونقيضه الخ
قلت قد تقدم في فصل القضية ان الحقيقية هي التي تتركب من الشيء ونقيضه او المساوي لنقيضه وكيف
يكون ذلك فيه لا الاكثر الامر المساوي **قلت** ومراده ان الحقيقية من حيث التركيب تصدق بين ذكر
ظاهر حيث الشارح ان هو هنا يعني كلامه في ضروب الاقيسة ان منها المنتج والعقيم فلا عبرة عليه
قوله وهو ما الخ هي عبارة عن جعل الدعوى بعينها جزءا من الدليل **تنبيه**
الاول يجب عند استثناء نقيض التالي في هذا القياس ان يعتبر في الاستثنائية ما عبر في احكام التناقض
حتى تكون الاستثنائية راجعة للتالي حقيقة مع مراعاة المعنى اذ ربما تصدق الاستثنائية والتالي
في معا فلا ينتج مثلا اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان حكم بالاطلاق الا كنه ليس بحيوان حكم

ذ الكلام ذ هو النتيجة بمقابل الإطلاق فافهم حينئذ ينتج الحق بالخلف ما القياس أربعة أشياء أخرى وهي
الاستثنائي والتمثيل والقياس المركب وقياس الخلف أما الاستقراء والتمثيل والمركب فقد تقدم تعريفه
هنا في باب القياس بما يغني عن إعادته وأما الخلف فهو الاستدلال على المطلوب بإبطال نقيضه
ويسمى بذلك من القدماء إثبات الشيء بإبطال نقيضه لكونه بإبطاله ينتج الباطل على تقدير عدم صحة المطلوب
وقيل لأن المستدل به يترك المطلوب خلف ظهره ويعمد إلى نقيضه ويبطله وقيل لأنه يأتي المطلوب
من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه وقيل لأنه يتبين به ما يتبين خلف الخصم ثم يبطله فيصح المطلوب وهو
أبدا مركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي فإذا أردنا إثبات المطلوب مثلا وهو قولنا بعض الحيوان
ليس بغير بشر فنقول لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بغير بشر لصدق كل حيوان فرس ثم نضم إلى هذه المتصلة
القضية مسلمة الصدق وهي الكبرى ولكن ما هي كل فرس صهال على أن هذه الحملية كبرى وهي صغرى
فيلتئم اقتراني مركب من متصلة صغرى وحملية كبرى ينتج لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بغير بشر
لكان كل حيوان صهالا لكن بعض الحيوان ليس بغير بشر هو المطلوب وهو حاصل قياس الخلف أي يقال
لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولو صدق نقيضه لصدق المحال لكن المحال لا يصدق فالنقيض لا يصدق
فالمطلوب حق ط ذ الثالثة كما يجب على المنطقي أن يحترز في البرهان عن الغلط الصوري كذلك يجب عليه
أن يحترز عن الغلط المادي أما ما يتعلق بالصوري فهو جميع ما مر في الأقيسة من الأحكام والشروط
وأما ما يتعلق بالمادي فهو الصناعات الخمس البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة
ولم يتعرض المصنف لهذه الصناعات كما تعرض لها في هذا الكتاب والمحتاج إليه منها معلوم من
علم المنطق منه غير محوج ولا بأس بذكرها تكميلا للفائدة أما البرهان فهو المؤلف من مقدمات يقينيات
أي ضرورية بنفسها أو منتهية إلى الضرورية واليقينيات أقسام الأوليات وتسمى البديهيات
وهي القضايا التي يدركها العقل بمجرد تصور طرفيها كقولنا الواحد نصف الاثنين لا يجتمعان والكل
أعظم من الجزء ولأنها عند من لم يطلع فيجب تصديقها من غير توقف وربما يتوقف بسبب التفات النفس
العارض بالأشياء المخالفة لهذه المعاني وكما يقع للعوام وكثير من الجهال بالمعقولات والنقص في
الغريزة أو لكلال الصبيان والبله وبسبب هذه الكلمة سلبيا اسم الأوليات ومنها المشاهدات
وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة الحواس أما الحواس الظاهرة كقولنا الشمس مشرقة والنار
محرقة وتسمى المحسوسات وأما الحواس الباطنة كالحكم بأن لنا جوعا وعطشا وغضبا وتسمى الوجدانيات
وإنما سميت حسيات وحسيات لأن الحاكم بها مركب من الحس والعقل لا العقل فقط والأوليات معقولات
لأنها معاني كليات والمحسوس جزئي ومنها المجربات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة
تكررها عليه تكررا أكثريا يفيد اليقين كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء والفرق بين هذا القسم
والاستقراء أن المجربات عند تقرر نفيها من خفي وهو أن وقوع هذا الأثر على نمط واحد يقتضي أن يكون
له سبب يقتضي ذلك حتما وإن لم يعرف ما هو وكلما تحقق وجود السبب تحقق وجود المسبب قطعا
بخلاف الاستقراء فإنه لا يفيد مع ما ذكر في هذا القياس الخفي ومنها الحدسيات أحدها أن
الاستقراء الذي يعرف ثبوت السبب حتى تشتبه المجربات موجودا على نمط واحد وأما حينئذ
فيحتاج هو إلى إثباته بنفسه وبين الاستقراء الشيء في أنه كلما تحقق السبب تحقق المسبب
ممنوع إذ لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لإمكان وجود مانع أو انتفاء شرط كما لا يخفى وإنما

بلغ

بلزم العكس **قلت** اما ان القياس الخفي ممنوع لانا نستقري ونتتبع الجزئيات فنحكم بان الشيء
المتكرر على نمط واحد لا بد له من سبب وهذا امر معقول ولو سلمنا انه استقرا لا يكفي في العلم بالجزئيات
معه فيما بقي من اخر ايا كان وان لا نستقري ان لا قياس معه البتة واما ان السبب يلزم من
وجوده وجود المسبب فصحيح وحينئذ ان السبب ههنا هو الامر الخفي الحاصل وكلما وجد
وجد معلولها حقيقة وان لم يتيقن ان السبب ما هو لا يقدح فيه **فان قلت**
ان القياس الخفي استقرا فهو غير يقيني فينبغي ان لا يفيد اليقين بل يكون المستدل به شبيها هو
المجربات يقينيا **قلت** قد بينا انه ليس باستقرا وعلى ان لو سلمنا انه هو فلا نسلم انه لا يفيد
اذ المجربات في توقف عليه حتى يلزم ما ذكرت ثم نقول ان الحكم فيها هو بواسطة تكرر
على الحس مغيرة لليقين وانما اعتبرنا التكرر في تقوية كون الحس ومنها الحدسيات
وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة حدس من النفس مفيد للعلم كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس لمشاهدة اختلاف تشكلاته في نوره بحسب قربه من الشمس
وبعده وقيل والحدس هو عبارة عن الطرف عند الانتقالات الى المطالب بالحدود الوسطى
دفعة ومثال المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى بغير حركة سواء كان مع شوق او
لم وعند ابي علي ان الحدس هو حركة النفس في المعقولات والاول الدفعة من حركة حيث
ها المطالب تنتهي الى مبادي ثم ترتد الى المبادي ورجوعها ينقطع وبعدها تنتقل الى
مطالب وحركة اخرى تنتهي من المبادي الى المطالب في الفكر فهو حركات نحو تحيينه كما مر على ان
الحدس فانه لا حركة معه اصلا بل يحصل معه المبادي مع المطالب دفعة من غير حركة ولا اخرى
والشيخ يعرف الحدس بانه سرعة الانتقال التي قد حصل في المبادي الى المطالب وان ذو الاولى
عند المحققين ان الانتقال الكامل في الحدس دفعي لانه يحيى بلا تدريج وصفه بالسرعة اعتبر
ذلك بالحركة الاعلى فيجوز **و** لغلبة ان يعود الانتقال ايضا في هذا التعريف لا معنى له وان لم
يوضع له المطالب والمبادي دفعة فتشارع الغرض عند الا في الحدس دفعة وفي الانتقال
وان حدها الى الاخر والاول ثبت ههنا كالانتقال بل من سرعة او غيرها الا انه لم يعود
الانتقال الذي في الحدس حركة كما اشار اليه القطبي في شرح الشمسية وقد علمت ان الحدسيات
والمجربات يشتمل كل منهما على تكرر المشاهدات وفي هذا الانتقال غني وبينهما فرق حيث ان السبب
في الحدسيات معلوم السببية والماهية وفي المجربات معلوم السببية دون الماهية وهذا
التجربة تتعلق بالفعل يفعله الانسان بخلاف الحدس كما مر في التجربية وارتفع بالاختيار والحدس
بغير اختيار **واعلم** ان كلا من المجربات والحدسيات لا يكون حجة على الغير لاختلاف
الناس في ذلك فهو غير قوي بيقين تحصيله فجاز ان لا يحصل للغير ما حصل لك ومنها
المتواترات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة سماع من جمع عظيم العقل العادة تواطئهم
وان يحصل جمعهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد وهذا ايضا لا يكون حجة على غيرك لجواز
الا يحصل له مثل ما حصل لك ومنها قضايا قياساتها معها وتسمى الفطريات
ايضا وهي التي يحكم بها العقل بواسطة برهان لا يغيب عن الذهن عند استحضار حدها كقولنا
الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين وهذا القسم في الاصل نسبي لانه لما كان برهانه ضروريا

لا ينفك عن اعتبار ينفع الحكم طرفاه ... ونبه ايضا لا يستلزم الدليل البرهان وهي بعلم
هذه اليقينيات في البديهيات والحسيات تعلم ان تكون العقليات داخلة في البديهيات
لانه وان اخفاه فيه الى البرهان لعدم عنعنه بنفسه عن اخذ الحد فحاصل ويستغني عنه وتكون
المجربات من المتواترات والحدسيات داخلة في الحسيات لا استناد الجميع الى الحس مع تكرار
او لا يخفى في كون المجربات تكون المتواترات والحدسيات من قبيل الفطريات لاشتمال كل منها
على ملاحظة قياس خفي ولذا الفطريات في شرح المقاصد نوع تعلقه في كون المجربات
والحدسيات من قبيل اليقينيات فلا تكون ضرورية بل جعل الشرح من العقليات الحدسيات
من قبيل الظنيات في المحققين انها تكون من الاربعة ليست من الضروريات على انها ليست
من النظريات ايضا لعدم الواسطة لعدم افتقارها الى الكسب والاستدلال بالعقل انتهى وقد نقض
هذا الكلام اثبات الواسطة بين الضروري والنظري بل هو صحيح فيه واما الجدل فهو
ما تركب من مقدمات مشهورات ومسلمة من الخصم والمشهورات هي كل قضية تتوا
طأت الآراء على الحكم بها لمصلحة عامة كحسن الاحسان والشجاعة والعدل وقبح الظلم والجبن والجور وسواء
كانت يقينية في نفسها ام لا والمسلمات هي كل قضية سلمها الخصم ليبنى عليها حكمه الجدل
سواء كانت في نفسها صادقة ام لا يقينية ام لا كتسليم الفقهاء ان الامر للوجوب او
او عدم ذكر من هذا عليه ... بالنحو ... من المقدمات المشهورة فكذا المسلمة
خطأ او كذبها وسواء كانت في نفسها يقينية كما ذكرنا ام لا الا انه يجب ان تؤخذ من حيث انها
مشهورة او مسلمة لا من حيث انها يقينية ولذا تجعل الجدل اعم مادة من البرهان **فرق**
بعض المحققين هو اعم منه صورة ايضا لان المطلوب من الجدل الالزام بمقتضى التسليم سواء كان على
هيئة القياس او الاستقراء او التمثيل بخلاف البرهان فانه قياس لا غير ... وهو ...
... من انواع هذه ... القياس ... من الجدل الزام الغالب عن درك
البرهان وان يدفع الزام الخصم ... الجدل ... ان ... كل معترض واما الخطابة
فهو ما تألف من مقدمات مقبولة او مظنونة والمقبولات هي كل قضية صدرت من شخص ... وتلقاها
الناس ... لاعتقاد حسن ... من الاسباب اما سماوي
مثل الغيب من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء **و** كالاطباء ... عليه
... بعض الناس ... انتهى
... انتهى
... اعتقاد ...
من ... الجمهور ... مشهورات والمظنونات هي كل
قضية ... الزمن ... بالسلاح ...
... والغرض من الخطابة ... والفروسية ... التخييل
والموعظة ... تنشيط ... او منشطة
... حتى انه ... المستدل ... البرهان ... ذلك ... مقدمات
... اذا اثر ... في النفس ... الاستعمال على هذا الوجه ...

مقدمة غير



مثلا غيبة او حبلا الا ان هذه الامور اعتبارية فرب مقدمات واحدة تصلح للاشياء من جدل وخطا
بة وغيرهما بحسب اختلاف الاعتبار واما الشعر فهو قياس مؤلف من مقدمات متخيلة والمقدمات
المتخيلة هي مقدمات اذا وردت على النفس حركتها واثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط
او نحوهما من اقدام واحجام سواء كان الشعر نفسه صادقا او كاذبا يقينيا او غيرهما وذلك لاسباب
كثيرة لفظية او معنوية وذلك يختلف التاثير بحسب اختلاف العبارات وانواع الاعتبارات
وبحسب الاوزان والشعر عند القوم مركب من الاقيسة حتى يكون الشيء حسنا فيتحاماه من حيث هو
ومحمودا فيقدم عليه باعتبار ... الشعراء في مدحهم وهجوهم وغيرهما معلوم
مشهور ولله در الناظم: تعنو لها العقول ... واردة محنة فقل ففي التي بين
مرموزة وذلك الشيء ... يعني الشعر ... قال السعد ... يعني علماء الفن
كانوا يعتبرون في الشعر الوزن ويقتصرون على التخييل والمتأخرون اعتبروا ... والجمهور
لا يعتبرون فيه الوزن وهو المشهور الان انتهى واما المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات
شبيهة بالمقدمات اليقينية او المشهورة او المظنونة وليست كذلك وهي قياس فاسد
شبيه بالصحيح وفساده اما من جهة الصورة او المادة او منهما معا اما الفساد الصوري
فبان يكون القياس المتفرع على غير هيئة الانتاج لاختلال بعض الشروط من الكيفية او الكمية
او الجهة كان يكون صغرى الاول سالبة او ممكنة وكبراه جزئية واما الفساد المادي فبان تكون احدى مقدمتيه
... شبيهة بالصادقة ... واما من جهة اللفظ ... كقول الانسان ... وكل انسان ...
... وهو ... المعنى ... مثال ذلك ... ان تكون
المقدمة في نفسها كاذبة شبيهة بالصادقة ... من جهة اللفظ كالمشترك والحقيقة
والمجاز واما من جهة المعنى كاخذ العرضي مكان الذاتي نحو قولنا الانسان حيوان والحيوان
جنس فالانسان جنس ... مطلوب ... او ... فيه معلولا وكعدم
رعاية وجود الموضوع في الموجبة كان يقال ... كل انسان ... وكل ...
... الانسان ... ومثال الغلط ... ان ... موجود ... انه انسان
ومن ذلك اخذ القضايا الذهنية مكان الخارجية كقولنا العروض حادث وكل حادث فله
حدوث فالحدوث له حدوث وكاخذ الخارجية مكان الذهنية كقولنا ... موجود في الذهن
وكل ما هو ... واسباب الغلط كثيرة جدا وينبغي ان يعرف
... ان ... المغالطة ان استعملها ... مقابلة الحكيم ... بل
في الفلسفة ... سمي ... سوفسطائيا والفيلسوف
معناه بلغتهم محب الحكمة ومنه اخذت الفلسفة والسوفسطا بلغتهم معناه الحكمة المموهة
والسوفسطائي منسوب اليه كما نقل الشيخ سعد الدين رحمه الله تعالى وان ... بها الجدلي
... يسمى مشاغبا ... قال
الشيخ ... ومنها نوع يستعمله ... وهو ... احد الخصمين
الاخر ... او ... بسبب ... لكلامه او ... عيبا ... في
كلامه او ... بعبارة غير ... او يخرج به عن محل النزاع ويسمى هذا النوع المغالطة الخا... رجبة



وهو مع انه فيه المخالفة تقصير في علم اذ ان ادخالهم وايضا فالعوام انما قلدوه واستحسنه الحفني
استعمال الادلة في زماننا لعدم معرفة غالب اهله بالقوانين المنطقية وعدم اعتنائهم بالعلوم
انتهى تنبيه وتحصل مما ذكره رحمه الله تعالى مشتملا على النوع والقطع صحة والحفني الرابع
البرهان الشائع تقسيمه الى قسمين احدهما البرهان اللمي ويقال له برهان لم ايضا والاخر الاني
ويقال له برهان ان وذلك لان الوسط في البرهان لابد ان يكون علة للحكم بالاكبر على الاصغر
والا لم يكن البرهان برهانا ثم الوسط اما ان يكون مع ذلك علة لوجود الحكم في الخارج ايضا بنفس
الامر ايضا او لا يكون فان كان الوسط علة للحكم في الذهن اي في القضية وفي الخارج اي في نفس الامر
فهو البرهان اللمي كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فالوسط الذي
هو المتعفن علة لنسبة الحمى الى هذا في القضية وفي نفس الامر وان كان علة في الذهن دون الخارج
فهو البرهان الاني كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فان الحمى وهو علة لنسبة التعفن
الى الاصغر اي الحكم عليه بالتعفن في النتيجة لان الحد الوسط هو سبب حمل الاكبر على الاصغر واما
في الخارج فليس الحمى سبب التعفن بل العكس فرع ان البرهان اللمي ابدا هو الاستدلال بالعلة
على المعلول او المؤثر على الاثر والاني هو الاستدلال بالمعلول على العلة وبالاثر على المؤثر وسمي الاول
لميا لكونه يفيد لمية الحكم اي ثبوته وانه لم كان وسمي الثاني انيا لانه يفيد انية الحكم اي ان الحكم
ثابت من غير اشعار بعلته الخامس المعتبر للعقول علاقة معقولات النظر ... بها الخلاف
مع قوم في ان اكثر الاشياء تستلزم النتيجة اختلفوا في جهة استلزامها ذلك فمذهب اهل السنة
انه يخلق الله تعالى النتيجة عقب تمام النظر اختيارا اصلا ثم قد كسبوا الى قولنا ثم اختلف مذهبهم
احدهما انه لا يخلو عادة بمعنى ان الله تعالى اجرى العادة بخلق النتيجة بعقب النظر كالاحراق
عقب النار ولو شاء لخرق العادة فلم يخلقها ثم هو الاصح من يقول بتعلق النتيجة قدرة الله تعالى كالعادة
ثم اكتساب للمكلف النتيجة كسبية وهو قول من قال بفعل القدرة الازلية والا تعلق القدرة الحادثة
الا بالحاضر للفعل فيتعين بالاختيار وجود النتيجة فيه بالقوة فتكون غير كسبية الثاني انه عقلي
بمعنى ان النتيجة لازمة للنظر فيستلزم اللزوم الذي لا ينفك عن ملزومه عقلا قيل وهذا المذهب هو الذي اختاره
الامام ونسبوه لجمهور الاشياخ وغيرهما واعترض بانه جعل الله مختارا ويجب ان يكون واجبا اذ المختار
هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك والذي لم يترك الواجب واجيب بان عدم انفكاك اللازم عن الملزوم
لا ينافي جوازه بل انما الفاعل المختار ان شاء خلق الملزوم وخلق اللازم وان شاء تركهما معا لا ان يخلق
الملزوم ولا يخلق اللازم والمتلازمان عقلا كلاهما ممكنا كتلازم الجوهر والاعراض ونحو هذا ولو توجه
هذا الاعتراض لم يصح التلازم عقلي في الكائنات وحاصل هذا الجواب انه ترك اللازم مع خلق الملزوم
محال لا تعلق به القدرة الغريبة فلا يوجب عدم ترك نفي الاختيار وهو واضح ومذهب المعتزلة
انه بطريق التوليد ومعناه عندهم حدوث اثر عن مقدور بواسطة حادثة كحركة المفتاح عن حركة اليد
وان شئت قلت هو ان يوجب فعل لفاعله فعلا آخر ويقولون النظر هو فعل الناظر يوجب فعلا آخر
وهو العلم والمراد بالفعل الاثر ... كما في العبارة الاولى ولذا يصدق على العلم ونحوه مما
ليس بفعل وهذا المذهب باسم الاجماع لغلبته على الانفعال ... القدرة الحادثة عندهم مؤثرة ولا تعلق لها
والقدرة الازلية منفردة بجميع التاثير واحتج بعض الائمة ايضا على بطلان هذا المذهب بانه

واعفوا

واعتمدوا على ان النظر المذكور هو الذي تسميه الانسان ترا عملها كذا فكرا لا مطلقا لانه بمنزلة النظر
المذكور حيوان الذي نسميه ثم ذكره من غير اعتراض على تمام من تقسيم الجميع **قال** فاذا اسلموا ان التذكر لا بد
نوع انه لا مولد ابتداء لان الابتداء هو والتذكر مشتمل على النظرية **قال** سعد الدين في شرح المقاصد
واعترض بان هذا لا يفيد اليقين لكونه راجعا الى القياس الشرعي من ان ادعي تصوره فيما اسلما منطقيا
بان يقال لو كان النظر مولدا لكان تذكره مولدا للعلم اليقيني واللازم باطل وجها فلا يفيد الا الظن ايضا
لانه انما قالوا بالحكم في عدم التوليد في الاصل اعني التذكر لعلة لا توجد في الفرع الذي هو النظر
النظري وهي كونه حاصلا بغير قدرة العبد واختياره مثلا لو كان التذكر بقصد العبد لكان
مولدا فيصح ما حاصل ان هذا قياس مركب وهو ان يكون حكم الاصل متفقا عليه بين المستدل
والخصم ولا يكون بعلة من كل منهما بعلة اخرى والخصم يمنع وجود الجامع بين الاصل والفرع اذ
النظر الفكري لا يشتمل ذلك ثم في عدم المقدورية ويمنع وجود الحكم في الاصل ان لا نسلم ان التذكر
لا يولد العلم عند كونه بقدرة العبد اذ ذلك عند كونه سالكا للذهن من غير قصد العبد فانه يكون
قوله فلو قلنا يتولد عنه العلم لكان ابطا فعل الله تعالى فلا يصح تكليفنا العبد به قال وفي نهاية
العقول للشهرستاني ما تقدم في التوليد في التذكر فهو لزوم اجتماع الموجبتين على اثر واحد لانه قال
التذكر عبارة عن جمع علمين احدهما العلم بالمقدمات التي سبقت والاخر العلم بانه كان يعلم تلك
العلوم ثم ليس جمع العلمين اولى بالتوليد من الاخر فيلزم ان يكون كل منهما مولدا للعلم بالنتيجة
وهو محال ويجوز ان تكون العلة هي لزوم حصول العلم لان التذكر انما يكون بعد النظر وقد حصل به
العلم وعلى هذا لا يكون التذكر مفيدا للعلم حال التذكر ولا يخفى عليك ان هذا كله غير محتاج اليه
بعد ما مر من ابطال التاثير لغير القدرة الالهية مباشرة وتوليدا او هو مذهب الفلاسفة
واما المعتزلة فانه بالايجاب والتعليل بمعنى ان احضار المقدمتين في الذهن والعلم بصدقهما
علة في حصول النتيجة وذلك ان النظر عندهم يعد الذهن لفيضان العلم عليه من عند واهب
الصور الذي هو عندهم العقل الفاعل المنتقش بصور الكائنات المعبر عنه بلسان الشرع
عند اتصاله به ويعبر عنه في العرف الشرعي باللوح المحفوظ والكتاب المبين بلسان الشرع عند من له
عند ورود عليهم [illegible] النظر بعد ذلك العلم لا جل ما ان العلة يجب ان تجتمع مع المعلول وجودا وعدما
اذ من جملة ما لا اطراد والانعكاس واجيب بان النظر هو احضار المقدمتين وترتيبهما ترتيبا
مستلزما للعلم بصدقهما فاذا حصل العلم بذلك كان علة لحصول العلم النظري وعلى هذا لا يكون
جوابا مسندا حاصلا لان هاهنا وجاء قيد الشيء يقتضي الارتباط العقلي والطبيعة وغير ذلك من
تخيلاتهم الباطلة وانما هذه البراهين القاطعة على انفراد المولى جل وعز بجميع التاثير اختيارا
وذلك مقرر في علم الكلام عند ائمة العلوم والتحقيق وبالله تعالى التوفيق وهذا اخر ما اردنا
جمعه من هذا التقييد ولله الحمد على ما الهم من الرشد واعتصمنا به من التقليد والصلاة والسلام
الاتمان الاكملان الاطيبان على رسوله **المصطفى الهادي الامين** على جميع
اخوانه من النبيين والمرسلين **ثم** على اله وصحبه الطيبين الافضلين واخر دعوانا ان الحمد لله
رب العالمين تم بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل ومنه وكرمه تعالى بنسخ العبد الفقير الى
الله تعالى المختص عبيد ربه الضعيف احمد بن محمد لطف الله به ولوالديه
وكان الفراغ منه عام ١١١١ والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه
والحمد لله رب العالمين